الخطة العمرانية

QATAR
NATIONAL
MASTER
PLAN

الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر 2032

مارس 2016



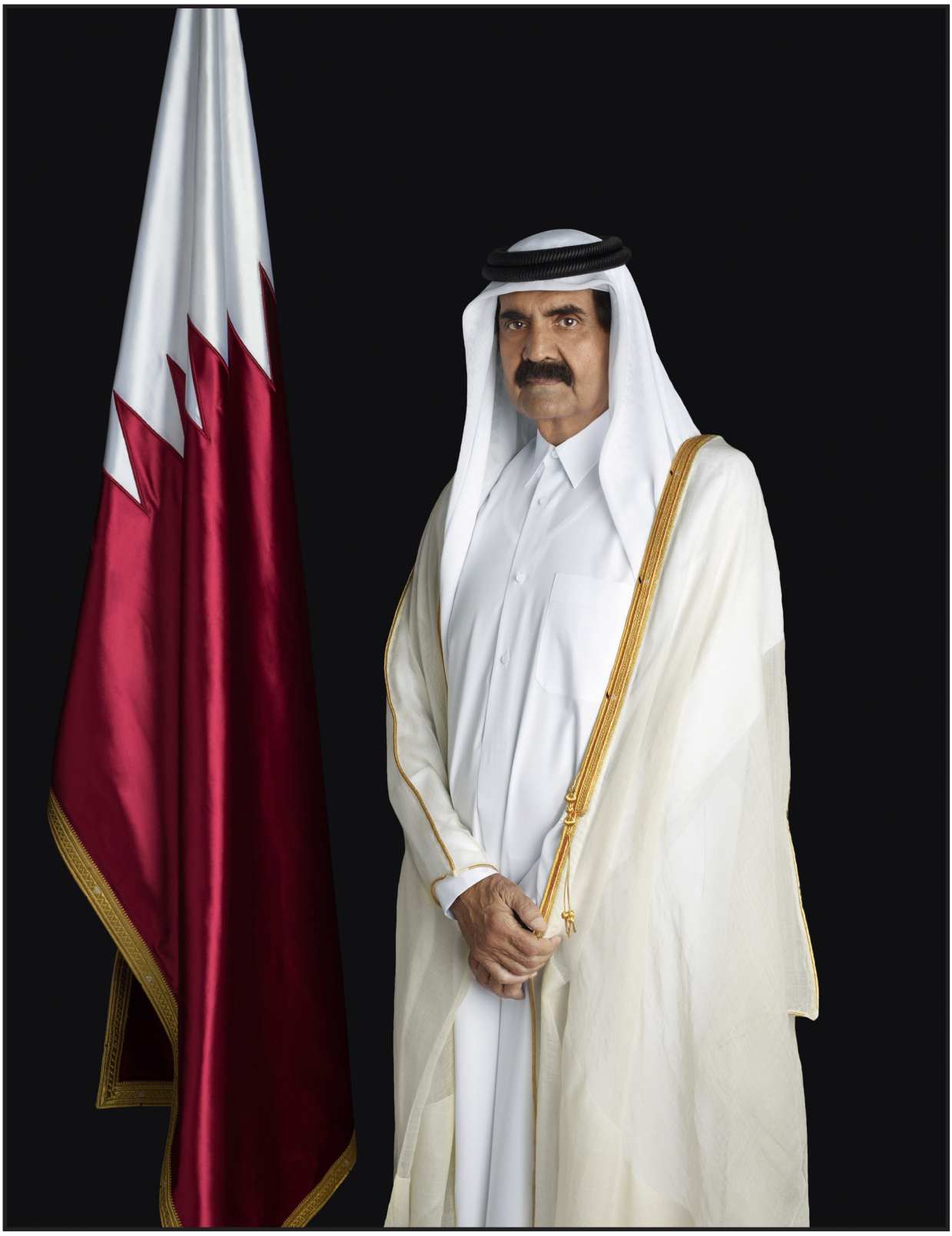


حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

His Highness Emir of The State of Qatar

SHEIKH TAMIM BIN HAMAD AL-THANI



صاحب السمو الأمير الوالد

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

His Highness The Father Emir

SHEIKH HAMAD BIN KHALIFA AL-THANI



معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

الشيخ عبدالله بن ناصر آل ثاني

His Excellency Qatar's Prime Minister and Interior Minister

SHEIKH ABDULLAH BIN NASSER AL-THANI



مذكرة توضيحية

بدأ التحضير للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر في عام (2009) ، ولقد تم تقديم مسودة مفصلة لصاحب السمو أمير البلاد المفدى في أواخر عام (2011). وتمت الموافقة على الصيغة النهائية للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر من قبل مجلس الوزراء في أبريل (2014)، واعتمدت بموجب مرسوم أميري في ديسمبر عام (2014). وخلال الفترة الممتدة بين عملية التشاور الأولي مع أصحاب المصلحة حول الخطة والموافقة على الوثيقة النهائية ، العديد من التغييرات حدثت والتي استلزمت إجراء تعديلات طفيفة على الوثيقة. وأسفرت التغييرات التنظيمية في بعض الوزارات والهيئات الحكومية في حدوث تغيير في المسؤوليات والعمليات بين هذه الجهات أو في بعض الحالات إنشاء وزارات جديدة تماماً. وبالرغم من أن هذا لم يُغَير أي من محتويات وثيقة الإطار الوطني للتنمية العمرانية لدولة قطر أو توصياتها ، ولكن تطلب الأمر تغيير أسماء أصحاب المصلحة المسؤولة عن الإجراءات التنفيذية للسياسات ومراجعتها عند الاقتضاء ، بهدف تحديد مشاركتهم بوضوح في تنفيذ السياسات.

ويعتبر إنشاء وزارة المواصلات (MoT) من أحد التغييرات الهيكلية الحكومية التي لها التأثير الأكبر على الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر. وقد صدر المرسوم الأميري رقم (16) لسنة (2014) بإنشاء الوزارة الجديدة ونقل مسؤوليات تخطيط النقل بوزارة البلدية والتخطيط العمراني إليها. كما نص المرسوم على دمج شركة مواصلات مع هذه الوزارة الجديدة ، وذلك لدمج كل ما يدخل تحت مسؤوليات التخطيط المتعلقة بالنقل لدولة قطر بشكل وثيق ، داخل وزارة المواصلات.

وحدثت إعادة الهيكلة التنظيمية اللاحقة في يناير (2016). وتم بموجب المرسوم الأميري رقم (4) لسنة (2016) ، دمج عدة وزارات بالإضافة إلى إنشاء عدد من الوزارات الجديدة بدلاً من المجالس العليا الحالية. وفيما يتعلق بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر ، الجدير بالذكر أنه تم دمج وزارة البلدية والتخطيط العمراني مع وزارة البيئة لتشكيل وزارة البلدية والبيئة (MME). كما تم دمج وزارة المواصلات مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتشكل وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC).

عند قراءة هذه النسخة المنقحة من وثيقة الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر ، يرجى أن نضع في اعتبارنا أن أصحاب المصلحة المسؤولين ، باعتبارهم أصحاب مصلحة قياديين أو ورئيسيين أو استشاريين ، لأي إجراء تنفيذي مستقبلي مقترح يتم تحديده من قبل أسمائهم المحدثة (على سبيل المثال وزارة البلدية والبيئة ، ووزارة المواصلات والاتصالات) في جداول السياسات/الإجراءات التنفيذية (على سبيل المثال سياسة الازدهار الاقتصادي (1) (EP1) وسياسة البيئة الطبيعية (1) (ENV1) ، ... إلخ)، وفي أجزاء أخرى من الوثيقة ، حسب الضرورة ، إعتباراً من تاريخ نشر هذه الوثيقة. وتحدث هذه التغيرات في المقام الأول في الأقسام ج و د في المرفقات . وفي حال الرجوع إلى الجهات الحكومية كمصدر للمعلومات عند إعداد وثيقة الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر ، يجب استخدام الأسماء الأصلية في وقت كتابة الوثيقة (على سبيل المثال إدارة تخطيط النقل والبنية التحتية بوزارة البلدية والتخطيط العمراني ، وبرنامج قطر الوطني للأمن الغذائي (QNFSP) ، وجهاز قطر للإحصاء (QSA)، وما إلى ذلك).

ولقد تم إضافة جدول للاختصارات في الصفحة (5) الذي يسرد كافة جهات أصحاب المصلحة المشار إليها في الوثيقة مع اختصاراتها، ووصف تلك التغييرات التي حدثت منذ الموافقة على الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

وطرأ تغيير آخر منذ إعداد الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر , وهو إنشاء بلدية الشيحانية في عام (2014). كما أنه سيتم تحديث الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر في المراجعة المقبلة لتعكس حضور وإظهار بلدية جديدة ، وسيتم إعداد مخطط التنمية المكانية للبلديات (MSDP) لبلدية الشيحانية.

وأخيراً ، تجدر الإشارة إلى أن الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر تم تطويره استناداً على بيانات تعداد عام (2010). وتعتبر جميع الافتراضات والإسقاطات السكانية فيما يتعلق بهذه البيانات ، الأحدث عن عدد السكان الرسمي في تاريخ النشر.

المحتويات

افتتاحية 1

إهداء 3

الاختصارات 5

مقدمة

1.0 الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر (الأهداف، الحالة، المحتوى) 9

القسم أ : الحياة الحضرية في القرن الحادي والعشرين

2.0 التخطيط من أجل التنمية المستدامة 19

القسم ب: استراتيجية التوزيع المكاني

3.0 الإطار الوطني للتنمة لدولة قطر (الرؤية، والأهداف، واستراتيجية التوزيع المكاني) 35

4.0 إطار عمل مخططات البلديات 53

القسم ج : دوافع التغيير

5.0 الازدهار الاقتصادي 95

6.0 المعيشة داخل المجتمعات 109

7.0 البيئة الطبيعية 131

8.0 البيئة العمرانية 147

9.0 وسائل النقل والمواصلات 169

10.0 المرافق 189

القسم د : تسليم الاستراتيجية

11.0 تنفيذ الاستراتيجية 203

القسم هـ : إدارة الاستراتيجية

12.0 الأحكام والإشتراطات التنظيمية للتنمية الوطنية لدولة قطر 211

الملاحق

ملحق (1) :الجداول والإرشادات 219

الجدول (1) التدرج الهرمي للمراكز في الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر 219

الجدول (أ-2) استخدامات الأراضي المختلطة المسموح بها داخل مراكز خدمات العاصمة، مراكز الحاضرة ومراكز المدن 220

الجدول (ب-2) استخدامات الأراضي المختلطة المسموح بها داخل المراكز المحلية ومراكز الأحياء..... 221

الجدول (3) استخدامات الأراضي المختلطة المسموح بها داخل حي العاصمة 222

الجدول (أ-4) الصناعات الخفيفة والمتوسطة 223

الجدول (ب-4) الصناعات المحظورة في منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة 223

الجدول (5) الصناعات القائمة على المعرفة 224

الجدول (أ-6) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الخدمات المجتمعية 225

الجدول (ب-6) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الخدمات المجتمعية داخل مراكز الأحياء والمراكز المحلية..... 226

الجدول (7) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الخدمات التعليمية ومواقعها 227

الجدول (8) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الخدمات الصحية ومواقعها 228

الجدول (9) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير المساجد ومواقعها 229

الجدول (10) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لمواقع محطات خدمات الإستجابة للطوارئ 230

الجدول (11) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير وتحديد مواقع المنشآت الحكومية والخدمات المجتمعية 231

الجدول (12) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير المرافق الرياضية ومواقعها 232

الجدول (13) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الحدائق ومواقعها 233

الجدول (14) استخدامات الأراضي عالية التأثير البيئي 234

ملحق (2) :مصفوفة السياسات 237

ملحق (3) :جدول المهام التنفيذية 249

ملحق (4) :معجم المصطلحات 267

الأشكال

الشكل (1.1) التدرج الهرمي للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر 10
الشكل (1.2) المكونات الرئيسية للخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر 11
الشكل (1.3) المحتوى العام لدولة قطر (2013)..... 12
الشكل (1.4) عملية إعداد الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر 14
الشكل (1.5) هيكل الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر 16

الشكل (2.1) المبادئ التوجيهية المستدامة للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر 23
الشكل (2.2) التوزيع المتوقع للسكان على المستوى الوطني (2010 - 2032) 28
الشكل (2.3) النمو العمراني بالدوحة (1947 - 2008) 30
الشكل (2.4) المشاريع الكبرى القائمة والمعتمدة في حاضرة الدوحة (2010) 31

الشكل (3.1) صياغة رؤية الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر (2032) 35
الشكل (3.2) مفهوم استراتيجية التوزيع المكاني (2032) 41
الشكل (3.3) الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني - حاضرة الدوحة (2032) 42
الشكل (أ- 3.3) الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني - خريطة تفصيلية لمكونات حاضرة الدوحة (2302)..... 43
الشكل (3.4) فكرة المراكز ذات الاستخدامات المختلطة والكثافات المختلطة..... 44
الشكل (3.5) تطوير حاضرة الدوحة (2032) 48
الشكل (3.6) الرؤية المستقبلية للعاصمة (مدينة الدوحة) (2032)..... 49

الشكل (4.1) المخطط الهيكلي لحاضرة الدوحة (2017) 56
الشكل (4.2) المخطط الهيكلي لحاضرة الدوحة (2032) 57
الشكل (4.3) مجاورات حي العاصمة (2032) 59
الشكل(4.4) المخطط الهيكلي لبلدية الدوحة (2032) 64
الشكل (4.5) المخطط الهيكلي لبلدية الريان (2032)..... 68
الشكل (أ- 4.5) المخطط الهيكلي لبلدية الريان - خريطة تفصيلية لمكونات بلدية الريان (2032) 69
الشكل (4.6) المخطط الهيكلي لبلدية الظعاين (2032) 73
الشكل (4.7) المخطط الهيكلي لبلدية أم صلال (2032) 77
الشكل (4.8) المخطط الهيكلي لبلدية الشمال (2032) 81
الشكل (4.9) المخطط الهيكلي لبلديتي الخور والذخيرة (2032) 87
الشكل (4.10) المخطط الهيكلي لبلدية الوكرة (2032) 91

الشكل (5.1) نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (2010 - 2030) 95
الشكل (5.2) التنمية الصناعية على المستوى الوطني (2032)..... 99
الشكل (5.3) الصناعات القائمة على المعرفة 100

الشكل (6.1) أراضي فضاء للاستعمال السكني - حاضرة الدوحة 111
الشكل (6.2) توجهات التخطيط العمراني نحو توفير الخدمات المجتمعية 121
الشكل (6.3) توجهات التخطيط العمراني نحو توزيع الخدمات المجتمعية 122
الشكل (6.4) مناطق المساجد 126

الشكل (7.1) البيئة على المستوى الوطني (2032) 134
الشكل (7.2) إدارة تغير المناخ 136

الشكل (9.1) كفاءة الطاقة لوسائل النقل 170
الشكل (9.2) شبكة الطرق الوطنية (2032) 172
الشكل (أ- 9.2) شبكة الطرق الوطنية - خريطة تفصيلية لشبكة الطرق في حاضرة الدوحة (2032) 173

الشكل (10.1) مرافق البنية التحتية الوطنية (2032) 195
الشكل (أ- 10.1) مرافق البنية التحتية الوطنية - خريطة تفصيلية لشبكة المرافق في حاضرة الدوحة (2032) 196

الجداول

الجدول (2.1) الناتج المحلي الإجمالي ونمو العمالة بدولة قطر (2010 - 2032) 24
الجدول (2.2) معدلات النمو السكاني بدولة قطر (1986 - 2032) 25

الجدول (4.1) عدد سكان بلدية الدوحة (2010 - 2032) 63
الجدول (4.2) عدد سكان بلدية الريان (2010 - 2032)..... 67
الجدول (4.3) عدد سكان بلدية الظعاين (2010 - 2032) 71
الجدول (4.4) عدد سكان بلدية أم صلال (2010 - 2032)..... 76
الجدول (4.5) عدد سكان بلدية الشمال (2010 - 2032) 80
الجدول (4.6) عدد سكان بلدية الخور والذخيرة بما في ذلك مدينة رأس لفان الصناعية (2010 - 2032)..... 85
الجدول (4.7) عدد سكان بلدية الوكرة بما في ذلك مدينة ميسيعيد الصناعية (2010 - 2032) 90

الجدول (5.1) العمالة المتوقعة حسب أهم القطاعات الإقتصادية - دولة قطر (2010 - 2032) 96

الجدول (7.1) المعدلات الإقليمية والدولية لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (2009) 132

الأطر

الإطار (1) التحديات الرئيسية للتخطيط بدولة قطر 21

الإطار (2) ملخص سيناريو النمو الاقتصادي - جهاز الإحصاء القطري / الأمانة العامة للتخطيط التنموي 24

الإطار (3) توقعات الطلب 27

الإطار (4) تعريف متروبوليس 29

الإطار (5) المراكز ذات الاستخدامات المختلطة والتنمية العمرانية المرتكزة على وسائل النقل العام 45

الإطار (6) التدرج الهرمي للمراكز 46

الإطار (7) الصناعات الريفية ومصادر المياه الجوفية 102

الإطار (8) السكن الميسر 116

الإطار (9) المناطق المخصصة للمحميات البيئية (2013) 133

الإطار (10) النهج الوقائي 136

الإطار (11) الخطة الوطنية لإدارة البيئة 139

الإطار (12) ارشادات التخطيط لإدارة المخلفات غير الخطرة 145

الإطار (13) ارشادات التخطيط لإدارة المخلفات الخطرة 146

الإطار (14) مخططات المراكز ذات الأولوية في التنفيذ 149

الإطار (15) أنماط الإسكان 154

الإطار (16) تحديد الكثافة 158

الإطار (17) تصميم الكثافات 159

الإطار (18 معلومات الدليل المرجعي للتصميم الحضري 163

الإطار (19) خطة العمل ذات الأولوية للحفاظ على سلامة الطريق 179

الإطار (20) المخطط العام لمرافق البنية التحتية الوطنية 194

افتتاحيـــة

في ضوء تحول غير مسبوق في رسم سياسة واستراتيجية مستقبل دولة قطر، بلور سمو الأمير الوالد رؤية قطر (2030)، والتي تحولت إلى دليلاً مرجعياً لكل مؤسسات وهيئات ووزارات الدولة لتسترشد بها في وضع استراتيجيات تطوير القطاعات المختلفة في دولة قطر.

من هذا المنطلق تبنت وزارة البلدية والتخطيط العمراني (حاليا وزارة البلدية والبيئة) مشروعاً وطنياً للاسترشاد برؤية قطر (2030) في صياغة إطارً وطنياً حاكماً للتنمية العمرانية والتخطيطية عام (2014)، أُطلق على هذا الإطار عنواناً دالاً وهو «الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر».

لقد اعتمدت صياغة هذا الإطار على مجموعة من الثوابت، وأيضاً على مجموعة من التحديات. فمن الموثق أن دولة قطر يميزها شعب طموح متطلع إلى آفاق التقدم والرخاء وبيئة طبيعية متميزة. كما أنها تمتلك ثالث أكبر مخزون من الغاز الطبيعي في العالم مما يعزز فرص الرفاهية الاقتصادية للأجيال القادمة. تم أيضاً استيعاب الزيادة المطردة في أعداد السكان من مواطنين أو وافدين يتدفقون إلى قطر لبيئتها المعيشية المتميزة وانطلاقتها الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

وقد استوعب «الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر» طموحات قطر المشروعة ومنها تبني مفاهيم اقتصاد المعرفة والتنوع الاقتصادي، وسعي دولة قطر لتصبح واحدة من المراكز الدولية المميزة في جذب أعلى مستويات الاستثمار، وتحقيق أعلى معدلات التعليم وتطوير البحوث العلمية، وأن تكون مقصداً رئيسياً جاذباً للأحداث الرياضية والمؤتمرات الدولية المميزة والترفيه والجذب السياحي، وهي تأمل أن يتم ذلك كله في إطار المحافظة على القيم الإسلامية، والإدراك القوي بالثقافة والتراث مع ضرورة الحفاظ على القيم المجتمعية للأسرة القطرية .

وبسبب الفهم الكامل لمعطيات دولة قطر، والاستيعاب العميق لمواجهة مجمل التحديات التي تواجهها، فإن مشروع الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر تتبنى صياغة الإطار الوطني الذي يضم مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات والسياسات والدلائل الارشادية ونطاقات العمل والتفعيل المختارة التي من شأنها جميعاً أن تضمن مستوى راقي من الحياة للمجتمع القطري حالياً وفي المستقبل لكل الأجيال القادمة.

وبذلك تصبح الخطة الاستراتيجية الرئيسية الحاكمة للتنمية العمرانية هي «الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر»، وهو بمثابة مخطط مستقبلي لإدارة نمو وبناء مجتمعات قوية ومستدامة وملائمة لرفاهية الحياة حيث تحدد وثيقة الإطار الوطني للتنمية الإطار المكاني لتحقيق الأهداف الوطنية الخاصة بالأهداف البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتكزة على رؤية قطر الوطنية (2030) والتوقعات السكانية والاقتصادية المعدة من قبل وزارة التخطيط التنموي والإحصاء .



كما تبنت الخطة من خلال معطيات الإطار الوطني للتنمية، انتاج منظومة متكاملة من المخططات والسياسات والاشتراطات العمرانية للدولة وبلدياتها ومدنها الرئيسية والفرعية. إن الاستراتيجيات الرئيسية المعتمدة تشمل تأسيس حدود للنمو العمراني للتأكد من أن الأراضي يتم الانتفاع بها بشكل أكثر كفاءة من خلال ترشيد وتنظيم الانتشار العمراني، وخلق تجمعات ومراكز عمرانية ذات استخدام مختلط داعمة للتنمية العمرانية المرتكزة على النقل العام لدعم الأنشطة التجارية والمجتمعية وتخفيف حدة الاختناقات المرورية مع تطبيق أفضل الممارسات في تصميم المباني والمنشآت لضمان النمو المستدام والحفاظ على البيئة الطبيعية. وهذه المخططات والسياسات ستقود التنمية العمرانية في دولة قطر خلال العشرين سنة القادمة .

بعد الدراسات والمشاورات والتفاعل المؤسسي والمجتمعي المتكامل تمت موافقة مجلس الوزراء بالقرار رقم (77) في شهر إبريل (2014) على اعتماد وثيقة الإطار الوطني للتنمية، و صادق عليه سمو امير البلاد المفدى في ديسمبر (2014).

يشرفنا جميعاً في قطاع التخطيط العمراني بوزارة البلدية والبيئة أن نقدم لكم وثيقة الإطار الوطني للتنمية في دولة قطر.

وفي الختام، تتقدم وزارة البلدية والبيئة بجزيل الشكر والتقدير لكل الأطراف التي قدمت الدعم والمشورة من الوزارات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص وممثلي أفراد المجتمع ، وتتطلع إلى استمرار تعاونهم لتحقيق تفعيل «الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر»، وكل ما ينتج عنه من سياسات ومخططات مكانية وتصورات تخطيطية متكاملة لكل بلديات ومدن دولة قطر.

سعادة السيد / محمد بن عبدالله الرميحي
وزير البلدية و البيئة

إهداء

اشترك في إعداد الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر عددٌ هائل من الأفراد، من مختلف الهيئات والبلديات والمنظمات الحكومية العامة والخاصة، لمدة تزيد عن (4) سنوات. وبالرغم من استحالة ذكر الجميع في قائمة واحدة، فإن إسهاماتهم في تحقيق الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر وإكماله واضحة، وتحظى بكثير من الاحترام والتقدير.

ولذا نوجه الشكر لكل من:

- المدراء والمنسقين الفنيين داخل هيئات الدولة.
- الموظفين العاملين بالإدارات المختلفة في وزارة البلدية والتخطيط العمراني سابقاً.
- أعضاء فريق مشروع الخطة العمرانية الشاملة.
- شركة الاستشاريون الشرقيون المتحدة (استشاري مشروع الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر).

وشكر خاص لكل من:

لجنة تسيير مشروع الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر

سعادة الشيخ عبد الرحمن بن خليفة آل ثاني	وزير البلدية والتخطيط العمراني سابقاً	رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ علي عبد الله العبد الله	وكيل الوزارة المساعد لشؤون التخطيط سابقاً (وزارة البلدية والتخطيط العمراني)	نائب رئيس مجلس الإدارة
العميد/ عبد الله محمد السويدي	مدير عام الإدارة العامة للدفاع المدني، وزارة الداخلية	عضو
المهندس/ ناصر علي المولوي	رئيس، هيئة الأشغال العامة	عضو
السيد/ عبد الله النجار	المدير العام الأسبق، هيئة متاحف قطر	عضو
المهندس/ عيسى هلال الكواري	رئيس المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)	عضو
السيد/ محمد عبد الكريم المير	المستشار المالي، مستشار وزارة الاقتصاد والتجارة	عضو
السيد/ حسن جاسم بادار	مدير الإدارة الهندسية والخدمات العامة، شركة مواصلات	عضو
السيد/ أحمد محمد درويش	المدير التنفيذي الأسبق، شركة قطر للبترول	عضو
السيد/ ناصر محمد المالكي	مدير إدارة المرافق والخدمات العامة سابقاً، المجلس الأعلى للتعليم	عضو
الدكتور/ صالح بن محمد النابت	الأمين العام الأسبق للأمانة العامة للتخطيط التنموي	عضو
السيد/ علي أحمد الكواري	مساعد السكرتير العام للخدمات المشتركة سابقاً، المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	عضو
السيد/ يوسف إبراهيم الحمر	مدير إدارة الشؤون الفنية، وزارة البيئة سابقاً	عضو
الدكتور/ خالد يوسف الديربستي	مدير إدارة ترويج الاستثمار سابقاً، وزارة الأعمال والتجارة	عضو
السيد/ محمد يوسف الملا	مكتب وكيل الوزارة المساعد لشؤون التخطيط، (وزارة البلدية والتخطيط العمراني سابقاً)	سكرتير لجنة تسيير المشاريع

فريق إدارة مشروع الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر

المهندس / محمد عبد القادر أبو رحمة	مدير المشروع (2008-2009)
المهندس / عبد الرحمن جابر سرور	مدير المشروع (2009-2011)
المهندس / عبد الله الكراني	مدير المشروع (2011 - حتى تاريخه)

الوزارات الحكومية القطرية

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
وزارة الأعمال والتجارة
وزارة الثقافة والفنون والتراث
وزارة الاقتصاد والمالية
- الإسكان الحكومي

وزارة الطاقة والصناعة
وزارة البيئة
وزارة الداخلية
وزارة العدل
وزارة العمل
وزارة البلدية والتخطيط العمراني
- إدارة نزع الملكية
- مكتب التخطيط المركزي
- مركز نظم المعلومات الجغرافية
- مشروع النظافة العامة
- إدارة الأراضي والمساحة
- إدارة الحدائق العامة
- إدارة التخطيط العمراني
- إدارة أملاك الدولة
- إدارة تخطيط النقل والبنية التحتية

وزارة الشؤون الاجتماعية (إدارة الإسكان)

الهيئات والجهات والشركات الحكومية

أشغال (هيئة الأشغال العامة)
مؤسسة أسباير زون/ لوجيستيات أسباير
هيئة الطيران المدني
الأمانة العامة للتخطيط التنموي
مؤسسة حمد الطبية
كهرماء (المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء)
مواصلات
اللجنة الدائمة للسكان
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية
المكتب الهندسي الخاص
مؤسسة قطر
مجلس قطر للمباني الخضراء
هيئة متاحف قطر
برنامج الأمن الغذائي الوطني القطري
اللجنة الأوليمبية القطرية
الشركة القطرية لإدارة الموانئ
الشركة القطرية للخدمات البريدية (بريد قطر)
شركة سكك الحديد القطرية
جهاز الإحصاء
الهيئة العامة للسياحة
جامعة قطر
أوريدو
اللجنة العليا لقطر (2022)
المجلس الأعلى للتعليم
المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
المجلس الأعلى للصحة

البلديات

بلدية الظعاين
بلدية الخور والذخيرة
بلدية الريان
بلدية الشمال
بلدية الوكرة
بلدية الدوحة
بلدية أم صلال

الجهات التجارية

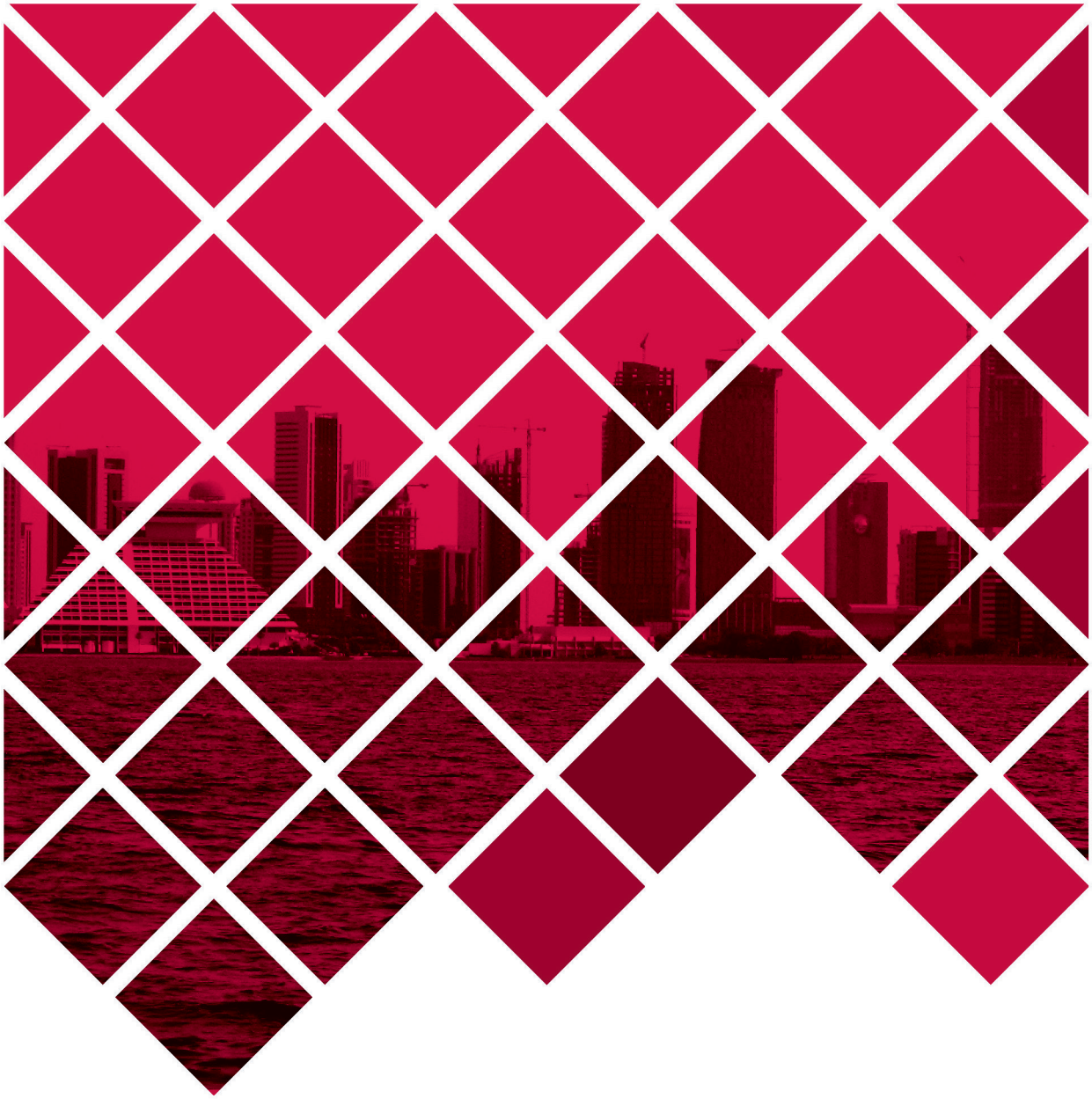
شركة بروة العقارية
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير
الحي الثقافي كتارا
مشيرب العقارية
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري
قطر للبترول
- مدينة دخان الصناعية
- مدينة مسيعيد الصناعية
- مدينة رأس لفان الصناعية

شركة فودافون قطر

الاختصارات

الاختصار	اسم الهيئة
Ashghal - أشغال	هيئة الأشغال العامة
Aspire - أسباير	مؤسسة أسباير زون
Barwa - بروة	شركة بروة العقارية
CAA	هيئة الطيران المدني
EQ	مشاريع قطر (انضمت إلى بنك قطر للتنمية في 2014)
GCP	مشروع النظافة العامة - وزارة البلدية والبيئة
GORD	المنظمة الخليجية للبحث والتطوير
GSDP	الأمانة العامة للتخطيط التنموي (انضمت إلى وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في يونيو 2013)
HIA	مطار حمد الدولي
HMC	مؤسسة حمد الطبية
ICT Qatar	المجلس الأعلى للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات (انضم إلى وزارة المواصلات والإتصالات في يناير 2016)
IPCC	اللجنة الدولية للتغييرات المناخية
Kahramaa - كهرماء	المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء
Katara - كتارا	الحي الثقافي كتارا
MEIA	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
MDP&S	وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
MME	وزارة البلدية والبيئة
MMUP	وزارة البلدية والتخطيط العمراني (انضمت إلى وزارة البلدية والبيئة بالقرار الأميري رقم 4 لسنة 2016) (تم ضم إدارة تخطيط النقل إلى وزارة المواصلات والإتصالات بالقرار الأميري رقم 16 لسنة 2014)
MoADLSA	وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية
MoBT	وزارة الأعمال والتجارة (تم إنشاء/استحداث وزارة الإقتصاد والتجارة بالقرار الأميري رقم 16 لسنة 2014)
MoCAH	وزارة الثقافة والفنون والتراث (تم إنشاء/استحداث وزارة الثقافة والرياضة بالقرار الأميري رقم 4 لسنة 2016)
MoCS	وزارة الثقافة والرياضة
MoE	وزارة البيئة (انضمت إلى وزارة البلدية والبيئة بالقرار الأميري رقم 4 لسنة 2016)
MoEC	وزارة الإقتصاد والتجارة
MoEF	وزارة الإقتصاد (تم إنشاء/استحداث وزارة الإقتصاد والتجارة بالقرار الأميري رقم 16 لسنة 2014)
MoEHE	وزارة التعليم والتعليم العالي
MoEI	وزارة الطاقة والصناعة
MoF	وزارة المالية
MoI	وزارة الداخلية
MoJ	وزارة العدل

الاختصار	اسم الهيئة
MoL	وزارة العمل (انضمت إلى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بالقرار الأميري رقم 4 لسنة 2016)
MoPH	وزارة الصحة العامة
MoSA	وزارة الشؤون الاجتماعية (انضمت إلى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بالقرار الأميري رقم 4 لسنة 2016)
MoTC	وزارة المواصلات والإتصالات
Mowasalat - مواصلات	شركة مواصلات (شركة مساهمة مملوكة بالكامل من قبل حكومة دولة قطر وتم ضمها لوزارة المواصلات والإتصالات)
MP	مشيرب العقارية
Ooredoo - أوريدو	شركة أوريدو
PEO	المكتب الهندسي الخاص
PHCC	مؤسسة الرعاية الصحية الأولية
PPC	اللجنة الدائمة للسكان
PWRC	اللجنة الدائمة للموارد المائية
Q2022	اللجنة العليا لقطر (2022) (تم استبدالها لتكون اللجنة العليا للمشاريع والإرث بالقرار الأميري رقم 3 لسنة 2014)
QD	شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري
QDB	بنك قطر للتنمية
QEZ	شركة المناطق الاقتصادية قطر (انشئت شركة مناطق التابعة لوزارة الأعمال والتجارة (وزارة الإقتصاد والتجارة حالياً) سنة 2011)
QF	مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع
QGBC	مجلس قطر للمباني الخضراء
QMA	هيئة متاحف قطر
QNFSP	برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي (انضم إلى وزارة الإقتصاد والتجارة)
QOC	اللجنة الأوليمبية القطرية (تم ضم اختصاصات التخطيط إلى وزارة الثقافة والرياضة بالقرار الأميري رقم 4 لسنة 2016)
QP	قطر للبترول
QPMC	الشركة القطرية لادارة الموانئ (موانئ)
QPSC	الشركة القطرية للخدمات البريدية
QRail	شركة سكك الحديد القطرية
QSA	جهاز الإحصاء (انضم إلى وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في يونيو 2013)
QTA	الهيئة العامة للسياحة
QU	جامعة قطر
SCDL	اللجنة العليا للمشاريع والإرث
SCH	المجلس الأعلى للصحة (تم إنشاء/استحداث وزارة الصحة العامة بالقرار الأميري رقم 4 لسنة 2016)
SEC	المجلس الأعلى للتعليم (تم إنشاء/استحداث وزارة التعليم والتعليم العالي بالقرار الأميري رقم 4 لسنة 2016)
Vodafone	شركة فودافون قطر



مقدمـة :

تتكون الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر (QNMP) من:

- الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر والذي يشكل ويضع الخطوط العريضة للتوجهات الاستراتيجية والسياسات اللازمة لتوجيه شكل النمو العمراني لدولة قطر مستقبلاً.
- المخططات التفصيلية للبلديات والتجمعات العمرانية بها، والتي سيتم إعدادها في ضوء توجيهات الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

توضح المقدمة التالية المفاهيم العامة والخطوط العريضة لأهداف وحالة ومحتوى الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

1.0 الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر (QNDF)
(الأهداف، الحالة، المحتوى)

1.0 الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر (الأهداف، الحالة، المحتوى)

1.1 ما هي الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر (QNMP)؟

1.1.1 لقد أسست حكومة دولة قطر عدداً من المبادرات السياسية لمواجهة قضيتي النمو الاقتصادي المتسارع والتوسع الحضري، وتهدف هذه المبادرات إلى وضع إطار عمل للتنمية طويلة المدى من أجل توجيه وإدارة النمو المستقبلي لمصلحة المواطنين.

1.1.2 تعد وثيقتا رؤية قطر الوطنية (QNV2030) الصادرة عن الأمانة العامة للتخطيط التنموي، واستراتيجية التنمية الوطنية الوثيقتين الأهم وحجر الأساس الذي استندت عليه تلك المبادرات، كما تعد الخطة العمرانية الشاملة بمثابة الترجمة المكانية لرؤية قطر الوطنية (2030).

1.1.3 تعتبر الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر في سياق متوافق مع توجهات السياسات الوطنية ، حيث تتوافق مع ما ورد في تقرير التنمية البشرية الثاني بعنوان «الارتقاء بالتنمية المستدامة» (2009)، والذي أعدته الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالتزامن مع تقرير الأهداف التنموية للألفية (2008)، الصادر عن جهاز الإحصاء بدولة قطر، كما تتفق مع سيناريوهات التنمية المستقبلية المعدة من قبل الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

1.1.4 تضع الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر تدرجاً هرمياً واضحاً لمجموعة من السياسات (انظر الشكل (1.1)) تمهيداً لوضع نظام تخطيط فعّال تقوده الخطط الرائدة لإدارة ودعم التنمية في دولة قطر، وذلك من خلال مجموعة من الأطر والضوابط المؤسسية الملائمة والفعالة. وتتكون الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر من ثلاثة أركان رئيسية وهي: الإطار الوطني للتنمية[1]، ومخططات التنمية المكانية للبلديات، ومخططات المناطق ذات الأولوية بكل بلدية (انظر الشكل (1.2)) بالإضافة إلى الاستراتيجيات والمخططات الإستراتيجية العامة الأخرى.

1.2 ما هو الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر (QNDF)؟

1.2.1 يضع الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر إطار العمل الإستراتيجي وخطط التنمية المستدامة للدولة ككل، وكذلك لحاضرة الدوحة وللبلديات التي تشكل الهيكل الإداري الرئيسي للدولة (انظر الشكل (1.3)).

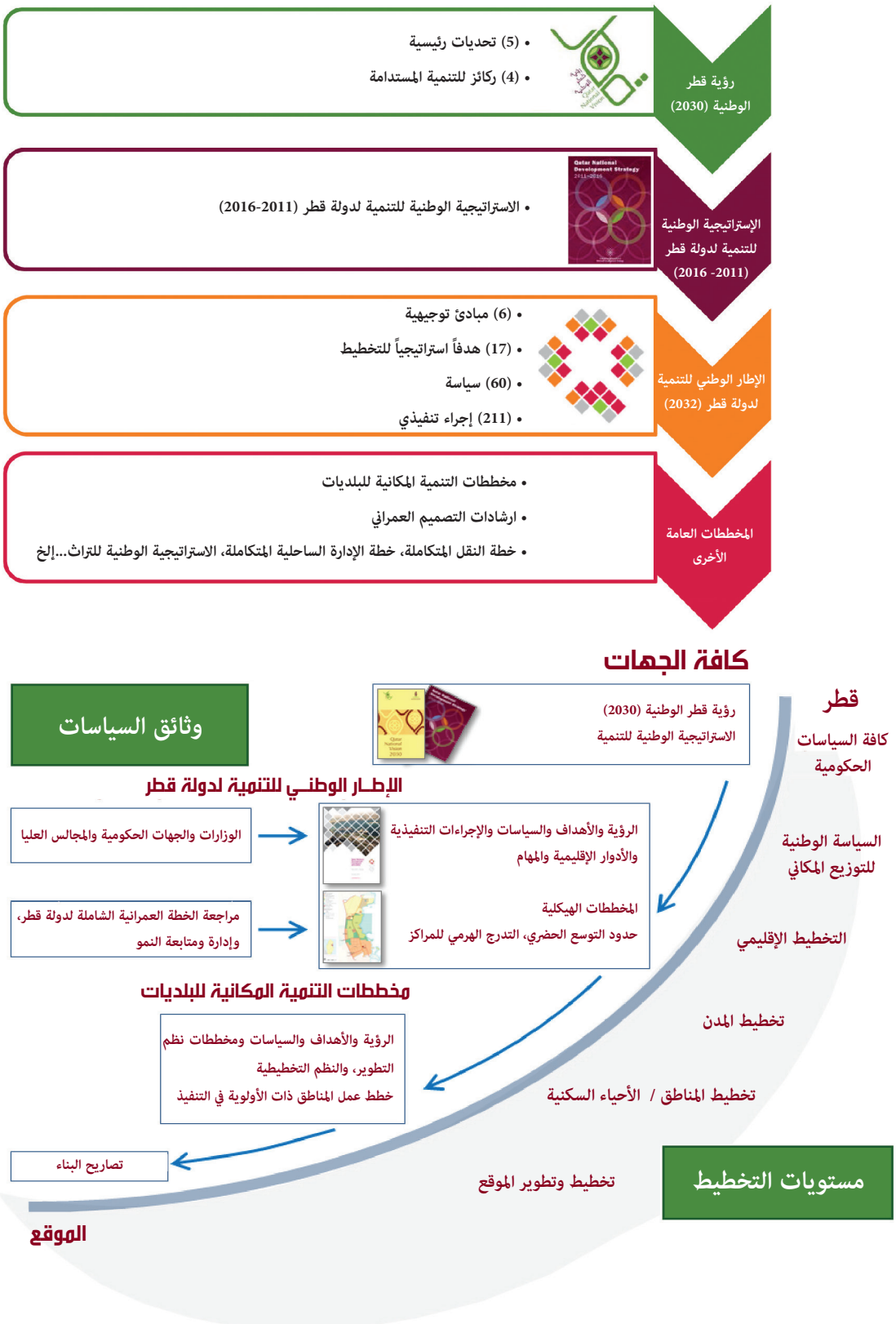
1.2.2 كما يقدم الإطار الوطنى للتنمية لدولة قطر إطار العمل لإعداد مخططات التنمية المكانية للبلديات والتي سوف تغطي جميع التجمعات العمرانية من مدن وقرى باختلاف أحجامها.

1.2.3 يحدد الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر بوضوح تام المبادئ والأهداف والسياسات والإجراءات التنفيذية التي يجب أن تتبعها الوزارات والإدارات الحكومية والبلديات لضمان تنفيذ الإطار الوطني للتنمية على الوجه الأمثل.

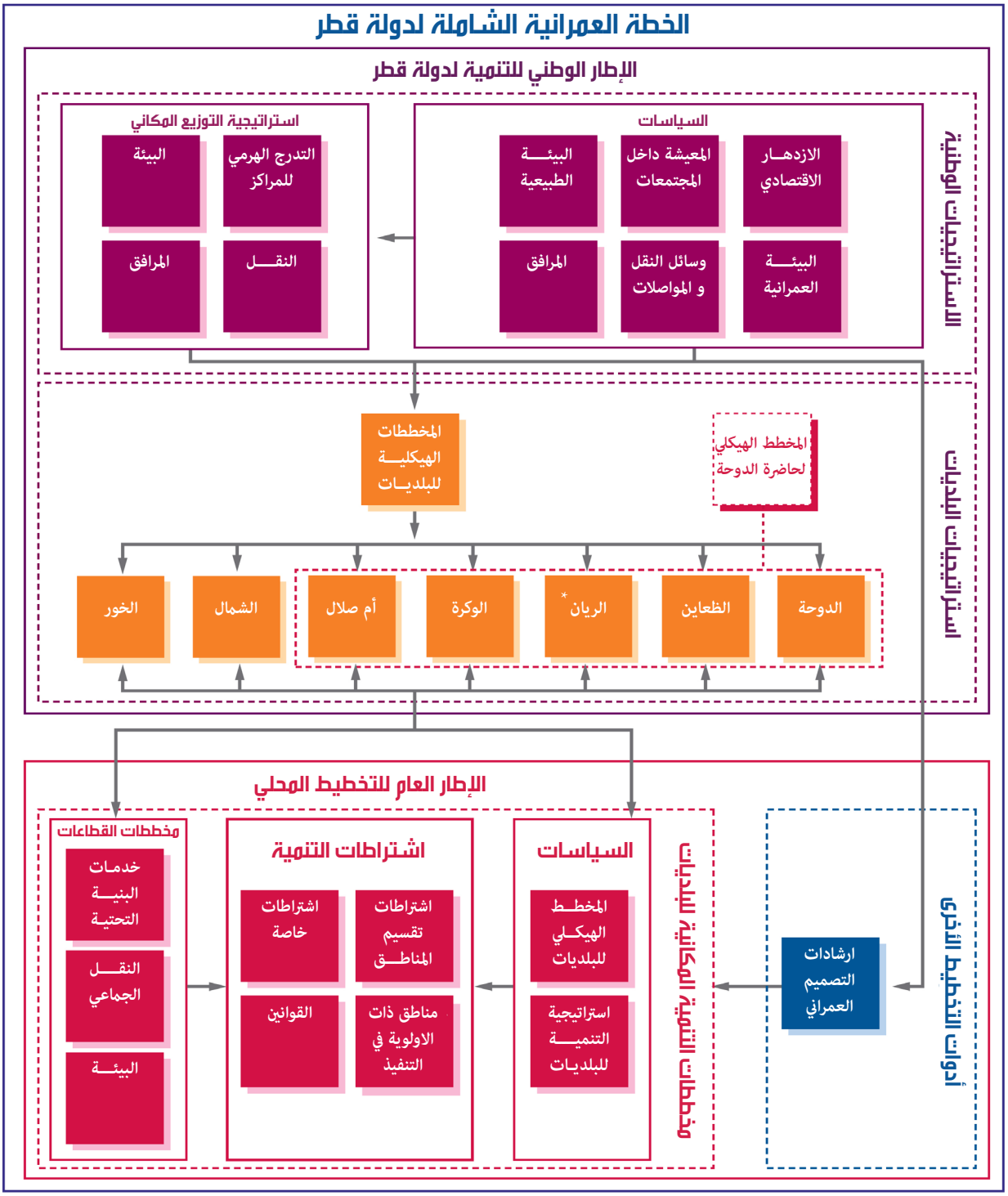
1.2.4 يقدم الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر إطار عمل منظم لاتخاذ قرارات التنمية المكانية والخاصة باستعمالات الأراضي والتي تهدف إلى توجيه التنمية بدولة قطر حتى عام (2032). كما يضع الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر تصوراً للرؤية المستقبلية لعمران الدولة، كذلك يضع الإطار الوطنى للتنمية صياغة واضحة للسياسات والأعمال المطلوبة من أجل تحقيق هذه الرؤية معتمداً على تجميع وتحليل شامل ودقيق للبيانات. ويقدم الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر لصانعي القرار إطار العمل الذي يمكنهم من تقييم الإجراءات المستقبلية.

(1) يضم ملخصاً للتصميم العمراني

الشكل (1.1) التدرج الهرمي للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر

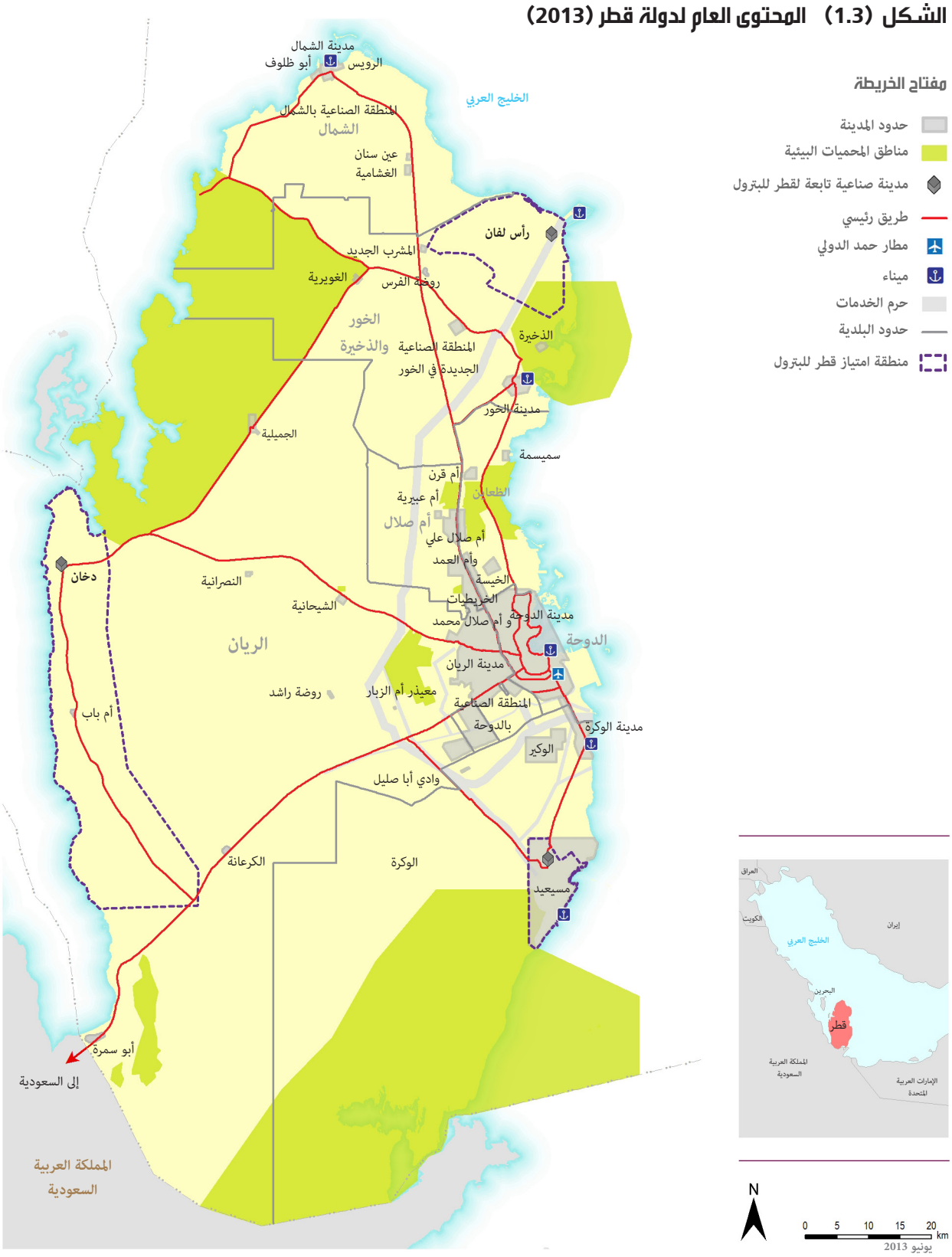


الشكل (1.2) المكونات الرئيسية للخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر



(*) تم تقسيمها إلى بلديتين : (بلدية الريان وبلدية الشيحانية)

الشكل (1.3) المحتوى العام لدولة قطر (2013)



1.2.5 يقوم الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر بتطبيق المبدأ الوقائي، بحيث يمكن تنبؤ وتقدير المشاكل قبل حدوثها. ووفقاً لهذا المدخل الوقائي، فإن مسئولية التنمية المستقبلية تكمن في ضمان عدم الإضرار بتطلعات الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر في القطاعات المختلفة سواء الاجتماعية، البيئية، الاقتصادية، البنية التحتية، ونظراً لطبيعة عملية التنمية وتعاملها مع الأوضاع المستقبلية ولعدم وجود حقائق جازمة بهذا الشأن، يجب تبني منهج تجنب المخاطر مقترناً بإجراءات مراقبة مكثفة وتقييم مستمر. هذا بالإضافة إلى إجراء تحليل وتقييم شامل للمخاطر المحتملة للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر وذلك على فترات زمنية منتظمة وبشكل دوري لمواجهة المتغيرات المحتملة من جانب، والاستجابة للمبادرات الخاصة بالسياسات الحكومية التي قد تستجد من جانب آخر.

1.2.6 سوف يتم إعداد مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة الفعالة وتطبيقها كأولوية عاجلة للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، وذلك لتيسير عمليات التقييم والمتابعة وآليات التنفيذ المستقبلية لسياسات الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر. ولن يقتصر دور هذه المؤشرات على تقييم التأثيرات المحتملة على المستوى الوطني فقط ولكن سوف تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المحتملة على المستوى الإقليمي لمنطقة الخليج وكذلك التأثيرات العالمية التي من المحتمل أن تؤثر على النمو المستقبلي لدولة قطر.

الوضع الراهن للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر

1.2.7 بدأت إستراتيجية التخطيط لاستعمالات الأراضي في دولة قطر منذ ما يقرب من (40) عاماً. وتم تبني الخطة الاستراتيجية الأولى وهي مخطط التنمية بدولة قطر في عام (1972)، ثم تلتها سلسلة من الخطط على مدار (20) عاماً. وعلى الرغم من أن خطط التنمية العمرانية الأحدث بالدولة قد تم وضعها منذ أكثر من (10) سنوات، إلا أنها غدت غير متوافقة مع مستجدات الوقت الراهن نتيجة النمو الحضري المتسارع.

1.2.8 وقد حل الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر محل مخطط التنمية العمرانية وأصبح المصدر الأساسي لوضع أسس المخططات الهيكلية لكافة البلديات. ولذلك فهو يمثل الخطة الرئيسية للتنمية العمرانية في دولة قطر وله الأولوية على مجمل الإجراءات التخطيطية. وتكون الأفضلية للإطار الوطني للتنمية في حالة وجود عدم توافق مع أي خطة أو سياسة أو تشريع آخر. بالإضافة إلى أنه يجب أن تتوافق كافة الخطط والسياسات والاشتراطات والتي تقوم بإعدادها أو تعديلها الوزارات والهيئات المرتبطة بالتنمية العمرانية في دولة قطر مع الإطار الوطني للتنمية.

1.2.9 يجب مراعاة الاشتراطات الموضوعة من قبل الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر في تقييم الإجراءات المختصة بعمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالتخطيط والتنمية العمرانية والتي تشمل :

- خطط وسياسات وقرارات الوزارات والهيئات.
- مخططات التنمية المكانية للبلديات، والسياسات والقوانين والاشتراطات المنبثقة عنها وأدوات التخطيط الأخرى.
- عمليات وقرارات تقييم مشاريع التنمية للهيئات الأخرى.

1.3 عملية تخطيط الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر

1.3.1 حتى يتسنى ترجمة رؤية قطر الوطنية (2030) وتوجيهات السياسات الوطنية الأخرى واسقاطهما على مخططات التنمية المكانية والعمرانية، وعلى سياسات وإجراءات تنفيذية فقد تم بناء منظومة هيكلية لإعداد الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، (انظر الشكل (1.4)).

1.3.2 يقدم الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر إطار عمل لإدارة النمو والتغيرات ، واستخدامات الأراضي، والتنمية في دولة قطر حتى عام (2032). كما يراعي أيضاً الاحتياجات الإدارية المستقبلية للدولة فيما بعد عام (2032) وذلك لضمان عدم تأثير قرارات التخطيط الحالية سلباً على تلبية الاحتياجات المستقبلية على المدى البعيد.

1.3.3 يستند تنفيذ الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر على ثلاثة فترات زمنية:

- على المدى القصير: ويشمل الأعمال التي يجب إنجازها في فترة لا تتجاوز العامين.
- على المدى القصير إلى المتوسط: ويشمل الإجراءات التي يجب إنجازها في فترة من (3) إلى (5) سنوات.
- على المدى المتوسط إلى الطويل: ويشمل الأعمال التي يجب إنجازها خلال (6) سنوات أو أكثر.

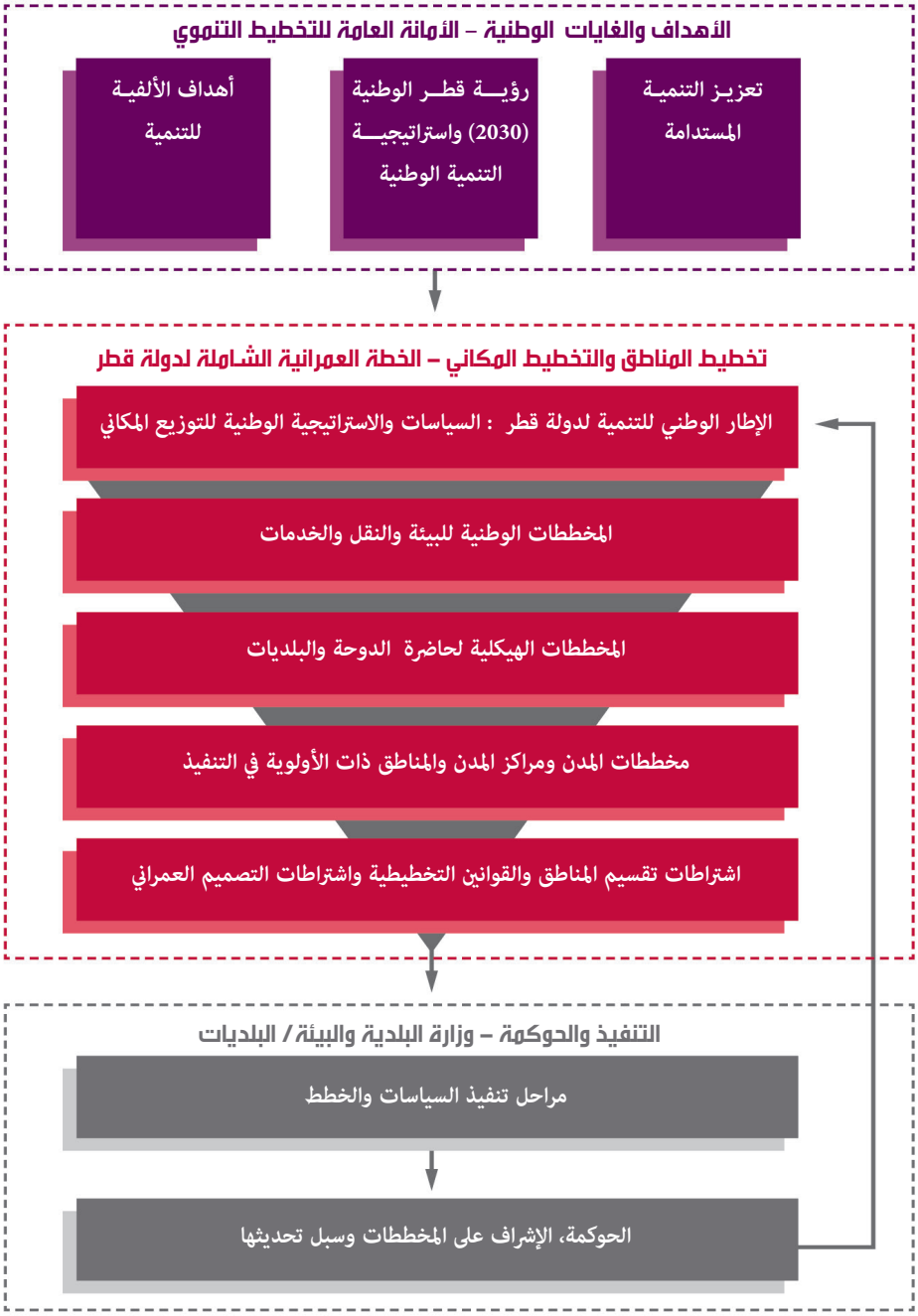
1.3.4 يمثل الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر هدفاً وطنياً للتنمية المكانية الشاملة على المدى الطويل. وللمساعدة في تنفيذ ذلك الهدف، سيتم تصميم برنامج تدريبي مكثف خاص بالواقع القطري لضمان تفهم شركاء التنمية للنهج المتكامل متعدد التخصصات الذي يعتمد عليه ويتبناه الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر. ويشمل برنامج التدريب ندوات لكبار المدراء، وورش عمل للفنيين والموظفين، بالإضافة إلى إعداد المدربين وتوفير التدريب العملي اللازم. ولقد تم تحديد مراحل التدريب وصممت بصورة تناسب كل فئة من فئات شركاء التنمية على حده لضمان إمكانية فهم الموضوعات المطروحة والمبادئ الرئيسية فيما يتعلق باتخاذ القرارات.

1.4 إجراء تعديل بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر أو استبداله

1.4.1 سوف يتم متابعة ومراجعة الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر بصورة دورية للتأكد من أنه يواكب المتغيرات والمستجدات لكي يوفر إطار العمل المناسب لإدارة النمو والتنمية في دولة قطر. وسوف يتم القيام بالمراجعة الرسمية الأولى للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر في عام (2017). و سيتم بعد ذلك إجراء المراجعات بشكل دوري كل (5) سنوات.

1.4.2 يمكن إجراء تعديلات من حين لآخر في الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر للتأكد من قدرته على مواكبة المتغيرات المعاصرة للتخطيط الاستراتيجي والحضري، ومن أجل تقديم التفسيرات اللازمة عند الحاجة. ويمكن للوزير المسئول عن التخطيط الحضري تعديل أو استبدال الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر وذلك وفق إجراءات محددة.

الشكل (1.4) عملية إعداد الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر



1.5 محتوى الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر

1.5.1 يتكون الإطار الوطني للتنمية من (5) أقسام (انظر الشكل (1.5)) وهي:

أ – العيش في المدن في القرن الواحد والعشرين

يستعرض ذلك القسم بصورة أساسية التحديات الرئيسية التي تواجه دولة قطر والتي على خلفيتها ظهرت الحاجة إلى وضع إطار وطني شامل للتخطيط المستقبلي.

ب – الاستراتيجية المكانية

يتناول هذا القسم صياغة الرؤية الوطنية لتشكل الصورة المستقبلية، ومن ثم كيفية تحقيق هذه الرؤية الموضوعة لدولة قطر. وقد تم وضع (17) هدفاً استراتيجياً لضمان تحقيق تلك الرؤية، هذا بالإضافة إلى وضع إستراتيجية مكانية وطنية لتحدد التوجهات الرئيسية لعملية التنمية الوطنية لدولة قطر.

ج – دوافع التغيير

يناقش هذا القسم وضع الإجراءات التفصيلية لانجاز (17) هدفاً لتحقيق رؤية قطر الوطنية، كما يستعرض أيضاً تحديد المسئوليات الرئيسية والأطر الزمنية للتنفيذ وذلك للمساعدة في تنفيذ الرؤية ومراقبتها وتنقيحها مستقبلاً.

تطبيق الاستراتيجية

د – يتناول هذا القسم وضع مجموعة من الاستراتيجيات التنفيذية للحكومة وشركاء التنمية لتحقيق الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

إدارة الاستراتيجية

هـ – يتناول هذا القسم سن النصوص التشريعية والقوانين التنموية اللازمة لتحقيق الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

1.5.2 لمساعدة الوزارات والهيئات على ترجمة وتنفيذ خطط الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر تم تقسيم هذه الوثيقة إلى سياسات وإجراءات في الجزء (ج) (مثل مرافق وخدمات التجمعات السكنية، والبيئة الطبيعية ووسائل النقل والمواصلات، ...الخ). وتم وضع معايير وتوجيهات للمساعدة في كيفية تنفيذ التنمية العمرانية في العديد من الجداول (ملحق 1). كذلك لتيسير طرق تنفيذ الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر والتعامل معه، تم تمثيل كل سياسة من السياسات بصورة مرجعية في جدول السياسات (ملحق 2) وجدول مسئوليات التنفيذ (ملحق 3).

الشكل (1.5) هيكل الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر





القسم أ :

الحياة الحضرية في القرن الحادي والعشرين

2.0 التخطيط من أجل التنمية المستدامة

تمثل رؤية قطر الوطنية (QNV2030)، وتقرير «الارتقاء بالتنمية المستدامة» و أهدافه التنموية للألفية جوهر الاستراتيجية الوطنية للتنمية لدولة قطر (2011-2016). وتدعم وزارة التخطيط التنموي والإحصاء النمو الاقتصادي المستقبلي لدولة قطر ، وتهيئ توقعاتها المستقبلية للنمو السكاني المجال للتحول من اقتصاد قائم على البترول والغاز إلى اقتصاد قائم على الخدمات والمعرفة. إن الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر وإلاطار الوطني للتنمية للدولة، ومخططات المناطق جميعا تجسد التعبير المكاني و العمراني لهذه الأهداف والغايات بعيدة المدى. ولقد تم إعداد خطط تنمية مكانية على المستوى الوطني وما ينبثق عنها من خطط وسياسات وإجراءات على مستوى البلديات من أجل تحقيق هذه الأهداف التي سوف تقود وتوجه الحياة الحضرية المستدامة إلى القرن الحادي والعشرين.

2.0 التخطيط من أجل التنمية المستدامة

2.1 رؤية قطر الوطنية (QNV2030)، الاستدامة وتوجهات السياسات الوطنية الأخرى

2.1.1 تم إعداد الرؤية الوطنية في إطار رؤية حضرة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والموثقة بالمرسوم الأميري رقم (44) لعام (2008). حيث حددت التوجهات بعيدة المدى لدولة قطر لتكون نبراساً لشعبها العظيم ولكي تسهم في صياغة الأهداف المشتركة المتعلقة بمستقبله.

«تهدف الرؤية الوطنية إلى تحويل قطر بحلول عام (2030) إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل.»

2.1.2 أوجزت رؤية قطر الوطنية (QNV2030)، خمسة تحديات رئيسية تواجهها البلاد، (انظر الشكل (2.1)) وللتغلب على هذه التحديات و بناء مجتمع قائم على العدالة والإخاء والمساواة، فقد حددت الرؤية الوطنية أربع ركائز للتنمية المستدامة هي:

- التنمية البشريـــة
- التنمية المجتمعيـة
- التنمية الاقتصادية
- التنمية البيئيـــة

2.1.3 وانطلاقاً من إدراكها لمسئوليتها المتزايدة عن أهمية زيادة الوعي بقضايا التنمية المستدامة والتحديات البيئية ، أصدرت الحكومة تقرير التنمية البشرية الثاني بعنوان «الارتقاء بالتنمية المستدامة» (GSDP2009) عن الأمانة العامة للتخطيط التنموي. والذي يركز على المحاور الرئيسية للتنمية المستدامة وهي: حماية البيئة والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

2.1.4 وعلى وجه الخصوص يسعى التقرير إلى « **المحافظة على البيئة المتميزة لدولة قطر وحمايتها** »مع مراعاة **«إعداد خطة تنمية عمرانية شاملة لدولة قطر، بحيث تتبنى سياسة مستدامة للتوسع الحضري والتوزيع السكاني»**

2.1.5 تشتمل السياسات الوطنية الأخرى، والتي تم استخدامها لتوجيه الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر ما يلي : التوقعات السكانية والتوقعات الاقتصادية لكل من جهاز الإحصاء والأمانة العامة للتخطيط التنموي، وتقرير اللجنة الدائمة للسكان بشأن السياسات السكانية لدولة قطر (2009)، والبرنامج الوطني الناشئ للأمن الغذائي، والمراسيم الأميرية المتعلقة بالمحميات الطبيعية.

2.1.6 يقدم الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر المحتوى المكاني والعمراني لهذه التوجهات السياسية الوطنية، حيث إنه يصدر في وقت حاسم يتميز بسرعة التغير العمراني لدولة قطر. و قد جاء في وثيقة رؤية قطر الوطنية (QNV2030)، أنه قد تم صياغة الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر بحيث يقدم نموذجاً للمعيشة الحضرية المستدامة، وأن يسهم في تحسين جودة الحياة بدولة قطر، ولكافة مواطنيها.

2.1.7 يخضع الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر للتقييم البيئي الإستراتيجي وتعتبر عملية التقييم البيئي الإستراتيجي بمثابة إحدى الأدوات الفعالة لتقييم التأثيرات المحتملة على الأحوال البيئية الحالية والمستقبلية (بما في ذلك الظروف الاقتصادية و الاجتماعية) التي قد تحدث نتيجة تنفيذ خطة، أو سياسة، أو برنامج ما. كما تسهم عملية التقييم الدقيق هذه في تحسين فعالية أي خطة مشابهة، وذلك من خلال دراسة تأثيرات مختلف القرارات الإستراتيجية للخطط والبدائل الأخرى، مع مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية .

2.2 التحديات التخطيطية الحالية

2.2.1 تشهد دولة قطر فترة ازدهار اقتصادي مصاحبة لنمو اقتصادي غير مسبوق وارتفاع في مستوى معيشة مواطنيها، ومن المتوقع استمرار هذا الازدهار في الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والبشرية. إلا أن هذه الثروة أصبحت مصاحبة بتحديات هائلة لجودة الحياة في المستقبل.

2.2.2 أصبحت جودة المعيشة في دولة قطر عرضة لتأثيرات كل من: معدلات النمو السكاني المرتفعة، والزيادة الهائلة في نسبة أعداد الوافدين إلى القطريين في سوق العمل (بما في ذلك العمالة غير المدربة)، والتوسعات العمرانية المطردة وغير المخططة، والتدهور البيئي (انظر الإطار (1)).

2.2.3 لقد أدى الارتفاع المطرد في مستويات الدخل إلى ارتفاع مطرد أيضاً في ملكية السيارات الخاصة، مما أدى بدوره إلى زيادة حوادث الطرق والاختناقات المرورية. كما يشكل ارتفاع معدل النمو السكاني المتزايد ضغطاً على الموارد الحكومية حيث يتوجب عليها توفير المزيد من المدارس والمستشفيات والخدمات المجتمعية الأخرى بما في ذلك الحدائق والمساحات المفتوحة، والمرافق الترفيهية والمرافق المخصصة لقضاء أوقات الفراغ.

2.2.4 كما تم الإقرار بالحاجة إلى جهود دولة قطر المتمثلة بالتعاون مع دول الجوار الخليجي للعمل على حماية البيئة والنظام الايكولوجي الإقليمي. توجد بعض القضايا الملحة التي تواجه منطقة الخليج ككل مثل نقص المياه ونضوب النفط والغاز، وتأثيرات التلوث والتدهور البيئي، وتأثير ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي على منسوب سطح البحر، والتنمية العمرانية بالمناطق الساحلية، حيث تعتبر كلها مسائل بالغة الأهمية لمنطقة الخليج.

2.2.5 يؤدي ارتفاع منسوب سطح البحر إلى خطر محقق لجميع دول الخليج بما في ذلك دولة قطر. حيث تتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن التغيرات في درجة الحرارة، ومناسيب مياه البحار، وفي أنماط الطقس سوف تسوء في المستقبل بناءً على مستويات التنمية. وأن هذه المشكلة ستتبلور في صورة تعرية المناطق الساحلية وارتفاع في مستوى كل من ملوحة التربة والمياه الجوفية.

2.2.6 تؤكد رؤية قطر الوطنية (QNV2030) على أهمية الدور الوقائي لدولة قطر على المستوى الإقليمي، وبصفة خاصة في عملية تقييم أثر التغيرات المناخية ومن ثم التخفيف من حدة تأثيراتها السلبية على دول الخليج بوجه خاص. لذا فإن الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر يدعم هذه المبادرة ويتجه نحو تحقيق بنية تطوير حضري أكثر كفاءة في استغلال الموارد ، إيجاد نمط حياة أفضل للمواطنين بدولة قطر.

2.2.7 يعتبر تخفيف حدة التأثيرات السلبية أحد الحلول الجزئية في مواجهة التحديات التي يفرضها التغير المناخي. ومن هنا فقد حدد الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر من خلال السياسات ذات العلاقة وما يتعلق بها من إجراءات، التزاماً قوياً بالإجراءات الواجب اتخاذها للتكيف مع هذه التغيرات المناخية ومعالجتها ومواجهة المخاطر التي قد تنشأ عنها.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

الإطار (1) التحديات الرئيسية للتخطيط بدولة قطر

أدت التنمية المتسارعة غير المسبوقة في دولة قطر خلال العقود الثلاث الماضية، إلى وجود تحديات هائلة يجب على الدولة مواجهتها.
تشمل هذه التحديات ما يلي:

- يتوسع النمو العمراني بشكل متسارع ولكن أساليب الحياة (مثل الهوية القطرية والإحساس بالانتماء والإرث الثقافي ..إلخ) وثروات البلاد الطبيعية أصبحت في حالة تراجع.
- تميل المشروعات الكبرى الضخمة للتركيز على الشرائح المجتمعية ذات الدخل المرتفع، والتي قد أوجدت تنمية عمرانية منخفضة الكثافة، متباعدة مكانياً، بحيث يصعب الوصول إليها دون استخدام السيارات الخاصة.
- تفتقر صورة الدوحة كمدينة عالمية مستدامة وراقية، إلى خيارات النقل الجماعي عالية الكفاءة، مما أدى إلى الازدحام المروري، والتأثير السلبي على سكانها.
- بحسب الثقافة القطرية، فإن الأفضلية لبناء فيلات منخفضة الكثافة على مساحات كبيرة من الأراضي، إلا أنه نتيجة لضغوط التنمية الحضرية، لم تعد هذه المساحات متاحة إلا خارج وسط المدينة، أو بمواقع في أطراف المناطق الحضرية.
- هنالك نقص في خيارات المساكن الاقتصادية المتاحة للعمال غير القطريين الذين عادةً ما يعيشون في خليط من مساكن وسط المدن القديمة، وفيلات مزدحمة للغاية، أو في مجمعات سكنية للعمالة المؤقتة تتوفر بها المرافق الأساسية فقط.
- تتوسع مراكز النمو بمدينة الخور والذخيرة، والوكرة/ الوكير بشكل غير مخطط، مع وجود مشروعات فردية كبرى ومجمعات سكنية منفصلة عن الأحياء السكنية التقليدية للمواطنين القطريين.
- تقدم المدن الصناعية التابعة لشركة قطر للبترول، فرص عمل للعاملين الذين يعيشون بالموقع، لكن هذه المجتمعات السكنية معزولة عن منظومة المناطق السكنية والخدمات المجتمعية الأكثر اتساعاً.
- تعاني المجتمعات السكنية الصغرى خارج حاضرة الدوحة والمدن الصناعية، من تناقص أعداد القاطنين بها، كما أن أغلب سكانها من كبار السن، وبها محدودية في فرص العمل وخدمات مجتمعية مبعثرة.
- أصبحت المناطق ذات الحساسية البيئية في حالة تردٍ بسبب الأنشطة الحضرية والصناعية، واستصلاح الأراضي وأعمال الحفر، ومشروعات البنية التحتية الكبرى، و التي بدورها تؤثر سلباً على جودة الهواء و المياه، كما تؤثر سلباً على التنوع البيولوجي.
- يؤدي عدم الكفاءة في استخدام وإدارة الطاقة، إلى ارتفاع مستويات انبعاثات غازات الدفيئة.
- يؤدي عدم تكامل السياسات الحكومية الخاصة بكل من الأمن الغذائي، واستدامة الإمدادات المائية، وحماية البيئة، إلى وجود ضغوط على مستقبل التنمية الزراعية وعلى مصادر الثروات الطبيعية للبلاد.
- يتأثر كل من مظهر المدينة العمراني ومشاهدها الطبيعية، بمواقع وأحجام مسارات شبكات المرافق بمختلف أنحاء دولة قطر، وكذلك خطوط الطاقة والمياه الرئيسية على امتداد الساحل.
- أدت نظم التطوير الحالية إلى قيام مشاريع أحادية الاستخدام، وبذلك قللت من إمكانية وجود فرص لمشاريع حيوية متعددة الاستخدامات، وقد أدى ذلك إلى نشأة بيئات حضرية رتيبة ومملة.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

2.3 المبادئ التوجيهية المستدامة

2.3.1 لمعالجة هذه التحديات التخطيطية الأساسية، تم صياغة (6) مبادئ توجيهية مستدامة، استناداً إلى أفضل التجارب الدولية، وذلك لوضع الأسس اللازمة لمواجهة التحديات الرئيسية المتعلقة بالتخطيط، ولتوفير الأسس اللازمة لتحقيق الأهداف التخطيطية الإستراتيجية والخطط والسياسات والإجراءات المتعلقة بالسياسات التي تشكل الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

2.3.2 تركز المبادئ التوجيهية للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر على تحقيق جودة الحياة للجميع، وعلى القيم البيئية، وعلاقة السكان بالأماكن، والنمو والتنوع الاقتصادي، والهوية، والملكية في حالات التخطيط والتنفيذ (انظر الشكل (2.1)).

2.3.3 وبناءً على هذه المبادئ، تمت صياغة إطار قوي لتقييم الاستدامة، بحيث يمكن بواسطته اختبار سياسات وإجراءات الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر بدقة عالية، وكذلك تحديد معايير قياسية للتأكد من تحقيق نتائج التخطيط المستدام لدولة قطر. ويجب أن تضمن عمليات تنفيذ الاستراتيجية المكانية للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر والسياسات والإجراءات المتعلقة بسياساته، تحقيق «نتائج التنمية المستدامة» في ضوء رؤية قطر الوطنية لعام (2030).

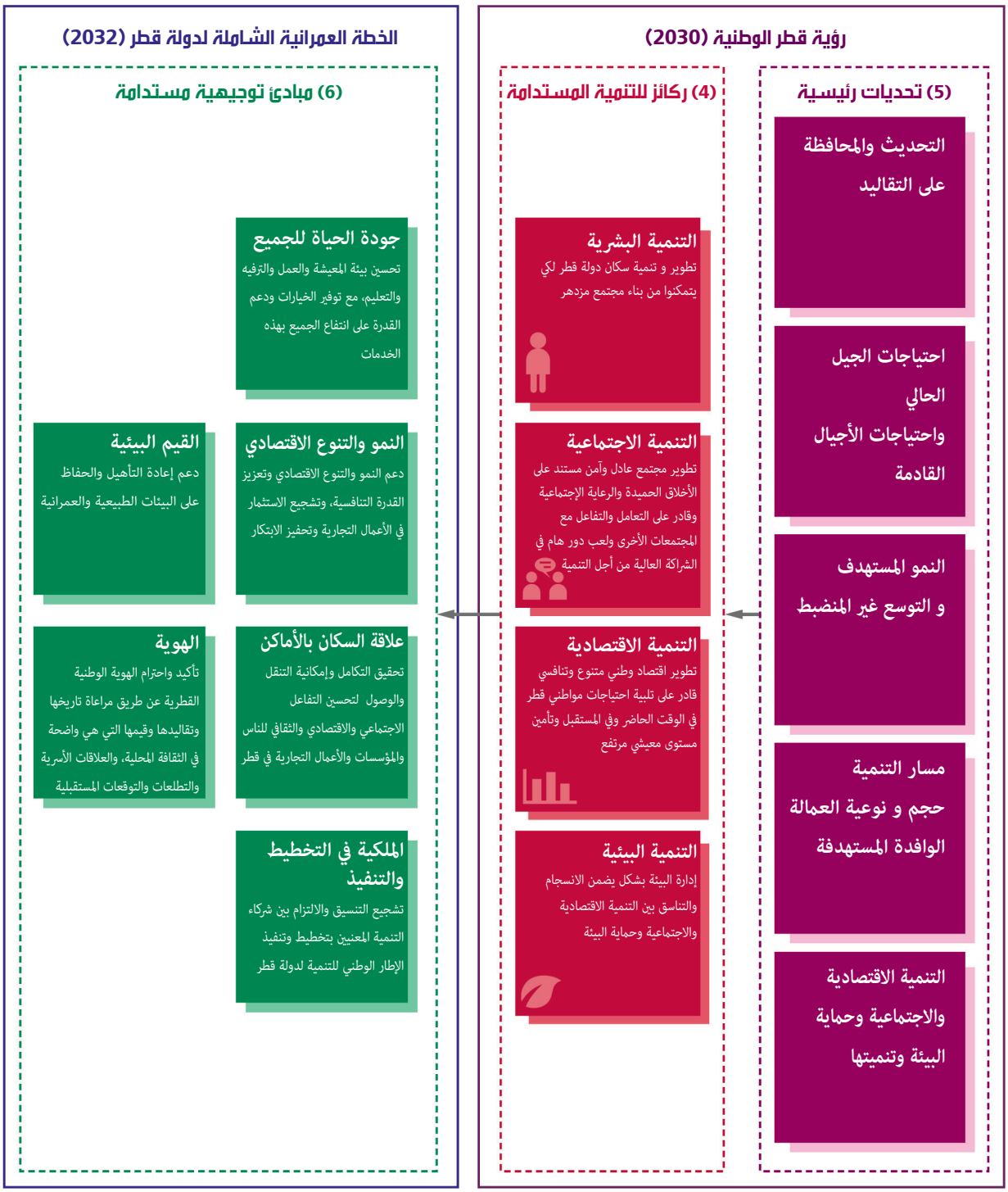







المصدر: وزارة البلدية والبيئة ، هيئة متاحف قطر ، مشرب العقارية

الشكل (2.1) المبادئ التوجيهية المستدامة للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر



2.4 أسس النمو

2.4.1 في سبيل تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية (2030) طويلة الأجل، واستراتيجية التنمية الوطنية للخطة الخمسية (2011 - 2016)، قدم جهاز الإحصاء القطري بالتعاون مع الأمانة العامة للتخطيط التنموي تصوراً للنمو الاقتصادي في المستقبل وتوقعات الزيادة السكانية في أعداد المواطنين والوافدين على حدٍ سواء. ويتوقع هذا السيناريو استقدام قوى عاملة أكثر مهارة وإنتاجية مصاحبة لوجود اقتصاد قائم على المعرفة يكون أكثر تنوعاً ، مع تقليص الاعتماد على النفط والغاز (انظر الإطار (2)).

2.4.2 يتوقع جهاز الإحصاء القطري / الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي حوالي (4.5 %)سنوياً بين (2010 - 2017)، ثم يستقر عند حوالي (2.5 %)سنوياً بين أعوام (2018–2032) (انظر الجدول (2.1)). ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع النفط والغاز على المدى القصير إلى أن يبلغ ذروته بحلول عام (2017) ثم يستقر بعد ذلك، حيث من المتوقع تباطؤ حجم ووتيرة استغلال الموارد. ويشكل هذا السيناريو المراد به تحقيق رؤية قطر الوطنية، الأساس لاستراتيجية التنمية المكانية للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر والذي تم إعداده من أجل تحويل رؤية قطر الوطنية إلى واقع حقيقي.

2.4.3 على المدى الطويل، يتوقع هذا السيناريو نمواً مؤثراً للناتج المحلي الإجمالي في قطاعات التجارة والخدمات والنقل والتصنيع مع التوجه نحو استقدام صناعات التقنيات الفائقة ذات القيمة المضافة المرتفعة، بما في ذلك تقنية المعلومات والاتصالات، والوسائط الإعلامية، والتعليم، والصحة والسياحة. أما على المدى القصير والمتوسط، فمن المتوقع أن يكون المحرك الرئيسي للاقتصاد القطري هو الإنفاق الضخم على مرافق البنية التحتية.

2.4.4 ومن المتوقع أن يصل إجمالي حجم العمالة إلى ذروته (حوالي 1.8 مليون) في عام (2017)، ثم يستقر عند حوالي (1.6) مليون نسمة بحلول عام (2032). ومع ذلك، فإن هذا التنبؤ يخفي تحولات هامة في الطلب المتزايد بشدة على العمال ذوي المهارات العليا، موازناً بذلك مع الانخفاض الشديد في قوى العمل في قطاع البناء حتى عام (2017)، حيث من المتوقع استكمال الالتزامات الرئيسية للتنمية الحالية.

الجدول (2.1)

الناتج المحلي الإجمالي ونمو العمالة بدولة قطر (2010–2032)

	2010	2017	2032
الناتج المحلي الإجمالي (أسعار 2010، مليون ريال قطري)	454,100	664,185	1,054,226
إجمالي العمالة	1,269,000	1,804,000	1,691,000 [1]
معدل نمو الناتج المحلي (في السنة)	% 4.5 (2010- 2017)		% 2.5 (2017- 2032)

[1] إجمالي العمالة في عام (2032) مستنبط من توقع الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2030)

المصدر : جهاز الإحصاء القطري / الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2012)

الإطار (2) ملخص سيناريو النمو الاقتصادي – جهاز الإحصاء القطري / الأمانة العامة للتخطيط التنموي

البيئة العالمية القادمة:

تباطؤ حاد لكن قصير المدى في عام (2009) يليه عودة تدريجية إلى الوضع الطبيعي بين عامي (2010-2030).

البيئة المحلية القادمة:

- نمو أسرع لإنتاج الصناعات والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة وتقليل إنتاج النفط والغاز.
- نظراً لتطور مهارات العمال، وزيادة رأس المال، ستزيد الإنتاجية في وقت وجيز، مثلما تحقق لاقتصادات شرق آسيا الأسرع نمواً في الأزمان الماضية.
- المضي قدماً، وتنفيذ السياسات الاستباقية، ستسهم في تحويل رؤية قطر الوطنية إلى واقع ملموس وإلى تمكينها من تفادي الضغوط إلى حد كبير.

المصدر : جهاز الإحصاء القطري / الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2010)

2.5 نمو وتوزيع السكان

2.5.1 لقد تزايد حجم سكان دولة قطر أكثر من أربعة أضعاف من (369,079) نسمة في عام (1986) إلى (1,702,211) نسمة في عام (2010)، وذلك نتيجة للنمو الاقتصادي السريع (انظر الجدول (2.2)). وبالنظر إلى الدوحة باعتبارها العاصمة والمركز الحضري الرئيسي، فلقد زاد عدد سكانها من (217,294) نسمة في عام (1986) إلى (796,947) نسمة بحلول عام (2010).

2.5.2 يتركز النمو الصناعي في قطر في المدن الصناعية التابعة لشركة قطر للبترول بكل من رأس لفان ودخان ومسيعيد، وكذلك في المنطقة الصناعية بالدوحة ، بالإضافة إلى مناطق قطر الاقتصادية (QEZ).

2.5.3 توفر المدن الرئيسية الأخرى مثل الوكرة والوكير الإقامة السكنية والمرافق المجتمعية وغيرها من الخدمات للمناطق المحيطة والمسافرين إلى الدوحة ومسيعيد، أما الخور والذخيرة فتوفران خدمات مماثلة للعمال ذوي المهارة بكل من رأس لفان والدوحة.

2.5.4 بالإضافة إلى هذه المجتمعات السكنية الرئيسية فهناك مدن وقرى مثل: الشيحانية والشمال وسميسمة، حيث تقدم الخدمات المحلية، إلى جانب قدر محدود من الخدمات المجتمعية. ولقد تزايد عدد السكان في بعض هذه المجتمعات حتى عام (2004)، ولكن تراجعت هذه الزيادة منذ ذلك الوقت متأثرة بالزيادة المتسارعة في عدد المساكن وفرص العمل والمرافق الاجتماعية ذات الصلة في الدوحة وما حولها، مما أدى إلى تحفيز الهجرة من المناطق الخارجية إلى المناطق الحضرية.

2.5.5 أما بالنسبة لاستخدام الأراضي على المستوى الوطني، ففي عام (2009) شكلت التنمية الحضرية نسبة (6%) من المساحة الكلية لأراضي دولة قطر خارج المناطق الحضرية، ، بينما بلغت نسبة مناطق المحميات الطبيعية مقدار (30%) من إجمالي المساحة، كما تم تخصيص (4%) للأغراض الزراعية وأكثر من (68%) كانت صحراء طبيعية.

الجدول (2.2) معدلات النمو السكاني بدولة قطر (1986 – 2032)

	السنوات						
	1986	1997	2004	2008	2010	2017	2032 [1]
إجمالي السكان	369,079	522,023	744,029	1,448,479	1,702,211	2,545,000	2,520,000
معدل النمو (في السنة)		% 3.80	% 6.10	% 23.70	% 8.80	% 7.10	% - 0,1

[1] إجمالي السكان في سنة (2032) مستنبط من سيناريو توقعات سنة (2030)، والذي يستخدم سنة (2010) كسنة أساس لأغراض التوقعات.

المصادر جهاز الإحصاء القطري / الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2012)



المصدر: مشيرب العقارية

توقعات النمو السكاني المستقبلي

2.5.6 يتوقع جهاز الإحصاء القطري / الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن يصل تعداد السكان في عام (2030) إلى (2.3) مليون نسمة. وعلى ذلك يتوقع أن يصل هذا العدد في عام (2032) إلى (2.5) مليون مقيم إقامة دائمة في البلاد (انظر الإطار (3)).

2.5.7 استناداً إلى معدلات النمو السابقة، وإلى المستوى الكبير للتنمية التي تحققت، فإن نسبة إجمالي عدد السكان الذين هم داخل النطاق الأوسع للمنطقة الحضرية بالدوحة – المسماة بحاضرة الدوحة لأغراض التخطيط – من المتوقع أن تستقر في حدود (80) إلى (85%) من إجمالي عدد السكان أو حوالي (1.9) مليون نسمة.

2.5.8 سوف يتوزع السكان في حاضرة الدوحة بشكل أساسي في المشروعات السكنية والصناعية الكبرى، و المناطق المخططة عمرانياً في الوكرة والوكير، والمراكز العمرانية المتدرجة هرمياً المقترحة في الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، ومناطق الإسكان الوطني للمواطنين، والمناطق الحضرية القائمة.

2.5.9 أما خارج نطاق حاضرة الدوحة، فإن التوسع في المدن الصناعية التابعة لشركة قطر للبترول في مسيعيد ورأس لفان ودخان، والنمو المخطط له في الوكرة، والوكير والخور والذخيرة، والنمو الطبيعي في المدن الرئيسية الأخرى بما في ذلك أم قرن والشمال والشيحانية، سوف يؤدي إلى وجود توزيع سكاني مستدام وبنية حضرية مستدامة.

2.5.10 ومع التأكد من تواصل نمو حاضرة الدوحة، إلى جانب تفعيل برنامج تدعيم المدن الصناعية التابعة لشركة قطر للبترول، والمعالجات المخطط لها في المدن الأخرى، فقد تم ترسيخ الهيكل المكاني المستقبلي لدولة قطر إلى عام (2017) وما بعده، إلى حد كبير.

2.5.11 وبناءً على ما سبق، تم استنباط توقعات التوزيع السكاني في المراكز الرئيسية (انظر الشكل (2.2)) والتي سيتم تناولها بالتفصيل في مخططات التنمية المكانية للبلديات.



المصدر: مشيرب العقارية

الإطار (3) توقعات الطلب

توقعات الطلب

في سبيل الإعداد للاستراتيجية الوطنية للتنمية، قامت الأمانة العامة للتخطيط التنموي وجهاز الإحصاء القطري بإعداد سيناريو للنمو الاقتصادي والسكاني على المستوى القومي. يتوقع هذا السيناريو تحولاً تدريجياً عن الاعتماد الحالي القائم على استغلال النفط والغاز خلال مدة تتراوح بين (10) إلى (15) سنة قادمة، والاتجاه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وعلى القطاع الخدمي، بهدف تحويل رؤية قطر الوطنية إلى حقيقة واقعية، وقد تم استخدام هذا السيناريو كأساس لتوقعات الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

كما يقدم هذا السيناريو[1] توقعات مرحلية على فترات متتالية كل (5) سنوات، بدءاً من عام (2010) (عام الأساس) حتى عام (2030). حيث تم بناء توقعات الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات، أما توقعات تعداد المواطنين القطريين فقد تمت بحسب الوضع الاقتصادي، وفئات الجنس والعمر. أما بالنسبة لتعداد السكان غير القطريين فتمت بحسب نوع الأسرة ونوع الجنس والفئات العمرية. كما يقدم السيناريو أيضاً توقعات الطلب على العمالة بحسب القطاعات المختلفة، للقطريين وغير القطريين.

وقد تم استخدام هذه التوقعات في وثيقة الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر كنسب مرجعية تم استنباطها للفترة بين عامي (2030 - 2032)، وذلك وفقاً لآفاق التخطيط المتفق عليها. مع الأخذ في الإعتبار أنه تم الحصول على معلومات التعداد السكاني الوطني السابقة، والمسح العقاري الشامل (2008) وتقديرات المستثمرين بشأن عدد السكان المستهدف في المشروعات الكبرى المعتمدة، وكذلك النمو السكاني وتوزيع النمو على المدى الطويل، كما تم الاعتماد على عدد السكان المقيمين إقامة دائمة، والتوزيع السكاني الاستراتيجي المستهدف والذي يقدر بعدد (2.5) مليون مقيم في دولة قطر، منهم (1.9) مليون مقيم في حاضرة الدوحة، وذلك لتحديد حجم الطلب على المساكن في المستقبل، وكذلك لتحديد الاحتياجات المستقبلية للنقل والمرافق الخدمية.[2]

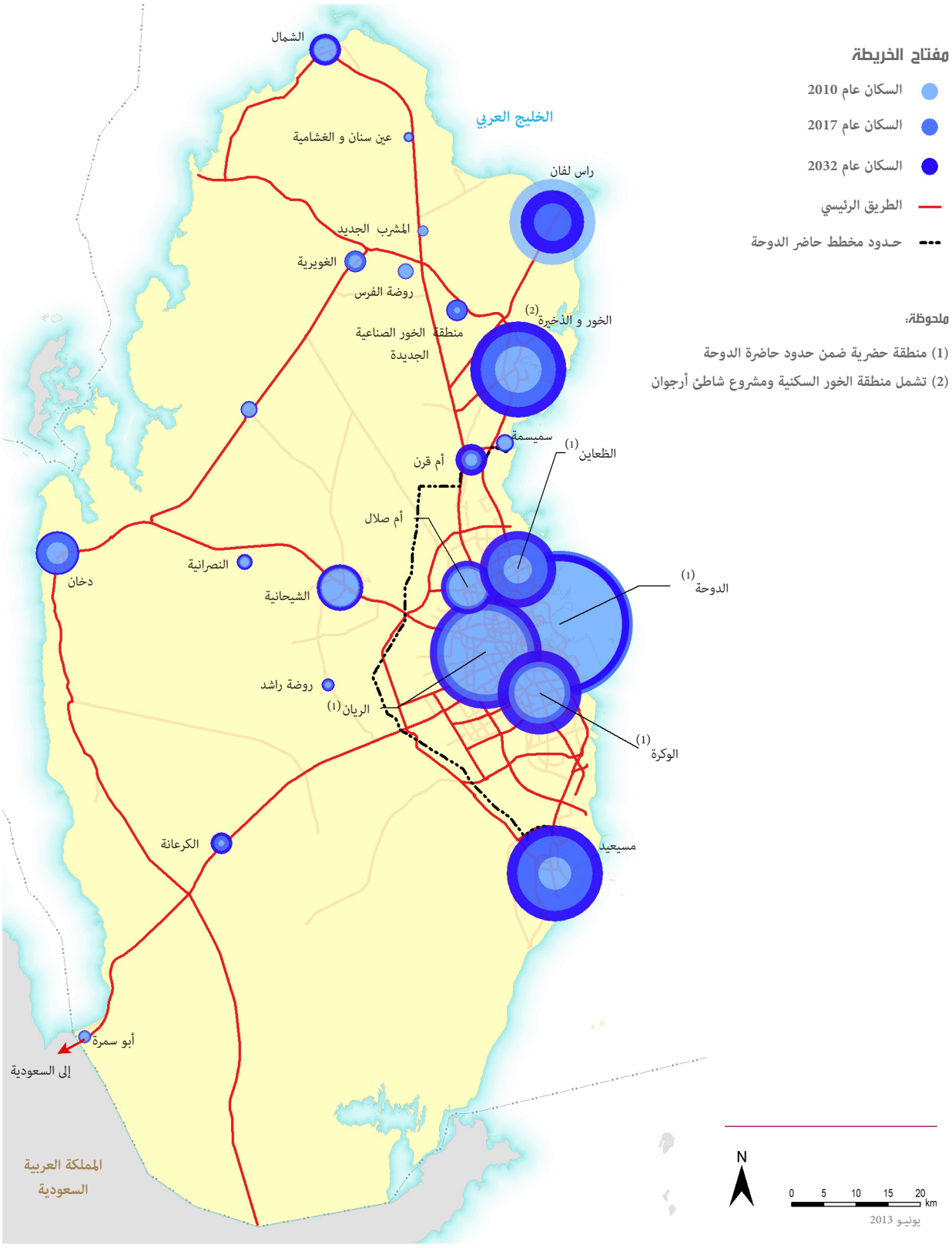
وللاحتياط للتغيرات الطارئة أو غير المتوقعة، ولضمان إمكانية تلبية الطلب على الأراضي على المدى الطويل بعد الفترة المخطط لها، فقد تم رفع التوقعات السكانية بنسبة (10%). كما تم مراعاة هذه النسبة (10%) أيضا عند ترسيم حدود التوسع الحضري (الحدود الجديدة للمدن) وحدود المخططات الهيكلية.

و يعني ذلك أنه في حالة حاضرة الدوحة قد تم توفير الأرض اللازمة لاستيعاب سكان يبلغ عددهم (2.1) مليون نسمة على الأقل داخل حدود الخطة.

(1) «التوقعات السكانية لدولة قطر 2010-2030»، جهاز الإحصاء القطري / الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2012)

(2) باستثناء حجم الطلب على الطاقة والمياه بالمدن الصناعية التابعة لشركة قطر للبترول ، والتي يفترض أن يتم توفيرها من قبل مرافق المياه والطاقة القائمة بالفعل.

الشكل (2.2) التوزيع المتوقع للسكان على المستوى الوطني (2010 – 2032)



2.6 نمو مدينة الدوحة

2.6.1 لقد نمت المنطقة الحضرية الحالية للدوحة انطلاقاً من موقعها الأصلي حول الميناء، والمتمثل في أسواق وسط المدينة، ومنطقة الديوان الأميري مقابل الكورنيش ومقابل الطرق الشعاعية الرئيسية بما في ذلك شارع الريان، وطريق سلوى، وشارع المنتزه، وشارع المطار (انظر الشكل (2.3)).

2.6.2 لقد أدت الأنشطة العمرانية المكثفة في منطقة وسط المدينة إلى إحلال المساكن المحلية التقليدية والمحلات التجارية بالأحياء السكنية، بالمكاتب الحديثة وعمارات الشقق السكنية. وتزامنت عملية الإحلال هذه مع عملية حراك اجتماعي انتقلت فيها العديد من الأسر القطرية إلى مناطق الضواحي بحثاً عن أنماط حياة أفضل في أحياء أقل كثافة.

2.6.3 وفي الآونة الأخيرة، أنشئت مجمعات ثقافية مثل متحف الفن الإسلامي، والمركز الثقافي الإسلامي، إلى جانب مشاريع التجديد الحضري المبتكرة كسوق واقف، ومشروع مشيرب قلب الدوحة ، لتصبح بمثابة مواقع مهمة لتجسيد الإرث الثقافي لإنعاش منطقة وسط المدينة.

2.6.4 أما خارج وسط المدينة، فقد تم استحداث شبكة طرق دائرية للربط مع شبكة الطرق الشعاعية القديمة، مما أدى إلى وجود مزيج من استخدامات الأراضي التي أدت إلى حدوث توسع عمراني متسارع. وقد أدى التطبيق الملزم لنظم التطوير في هذه المناطق، إلى تنفيذ مشاريع فردية تشتمل على مجمعات ومجاورات سكنية متوسطة الكثافة ومنخفضة الكثافة، بما في ذلك المجمعات السكنية المغلقة، والتي غالبا ما تكون ذات تصميمات متماثلة وغير مبتكرة. وفي ظل غياب بدائل وسائل النقل العام ذات الجودة، تم تطوير مراكز التسوق والمجمعات التعليمية والمنشآت الرياضية، بعيداً عن وسط المدينة بمواقع لا يمكن الوصول إليها إلا بالسيارات الخاصة.

2.6.5 تمت توسعة بعض مرافق خدمات النقل الوطنية والدولية، مثل المطار والميناء، في ذات مواقعها داخل المدينة، والتي أصبحت حاليا ضمن الكتلة العمرانية الرئيسية للدوحة. ولقد أدى هذا المزيج إلى عدم القدرة على النمو على المدى البعيد مع زيادة الازدحام المروري، إلى قيام الحكومة بالتخطيط وبناء مرافق استراتيجية جديدة على المزيد من المناطق الفضاء الجديدة خارج المدينة، مثل مطار حمد الدولي (HIA) وميناء الدوحة الجديد.

2.6.6 كما أدى امتداد شبكة الطرق الاستراتيجية السريعة وقيام المشروعات التنموية الضخمة، إلى اتساع الكتلة العمرانية ناحية الجنوب الغربي والشمال الغربي، وإيجاد مزيج من الأنشطة السكنية والتجارية الراقية. ولكن أدت هذه المشاريع الجديدة الضخمة، إلى تفاقم مشكلات الازدحام المروري وزيادة الطلب على المساحات اللازمة للطرق، مع تقليص حجم الأراضي الحكومية.

2.6.7 ولقد تجاوز النمو العمراني للدوحة حدود بلديتها، بل واجتاح أجزاء من بلدية الظعاين، وأم صلال، والريان وبلدية الوكرة، وكذلك المناطق الصحراوية الطبيعية. وقد بلغ إجمالي مسطح الكتلة العمرانية للمدينة (48)كم^2 في عام (2008).

2.6.8 وبحلول عام (2017) سيتم إكمال مشروعات المناطق السكنية الرئيسية بما في ذلك: مشروع اللؤلؤة، ولوسيل، ومدينة بروة، وبروة البراحة. وتشمل المشروعات الرئيسية الأخرى: المدينة التعليمية، والمدينة الطبية، ومشروع مشيرب قلب الدوحة، وشارع بروة التجاري، ومنطقة قطر الاقتصادية (1) و (2)، وجامعة قطر (انظر الشكل (2.4)).

2.6.9 وضمن برنامج الإسكان القطري، والتوسع المخطط له في الوكرة والوكير، وكذلك المشروعات السكنية الحالية بالمناطق الحضرية في حاضرة الدوحة ، يمكن توفير القدر اللازم من الأراضي لاستيعاب (75%)من النمو السكاني المتوقع على المستوى الوطني خلال فترة تنفيذ الخطة.

2.6.10 ومن المتوقع أن تصبح الدوحة بحلول عام (2017) بمثابة كتلة حضرية واحدة متكاملة ومترامية الأطراف بامتداد حوالي (40) كم من لوسيل شمالاً، مروراً بالخليج الغربي، ووسط مدينة الدوحة، ومطار الدوحة الدولي الجديد في الوسط ، كما تمتد جنوباً إلى الوكرة وميناء الدوحة البحري الجديد. وقد أطلق على هذا التشكيل الحضري الجديد اسم حاضرة الدوحة (انظر الإطار (4)).

2.6.11 سوف يتم ربط أجزاء هذه الكتلة العمرانية الناشئة (حاضرة الدوحة) عبر شبكة من الطرق السريعة، وشبكة سكك حديدية (الخط الأحمر على الخريطة)، وشبكات حافلات النقل العام. سوف تسهم الطرق الاستراتيجية وخطوط السكك الحديدية الوطنية في المدى الطويل المتجهة لمدينة الخور في الشمال ومدينة مسيعيد الصناعية في الجنوب، في تعزيز التكامل بين استخدامات الأراضي والنقل، مما يدعم النمو العمراني المستقبلي بحاضرة الدوحة.

الإطار (4) تعريف متروبوليس (Metropolis)

حاضرة الدوحة

يأتي مصطلح «متروبوليس» من الكلمات اليونانية Mētēr تعني «الأم» و polis تعني «مدينة». وحالياً يستخدم مصطلح متروبوليس (Metropolis) في وصف تجمع من المدن يتجاوز حجم سكان المدينة المركزية به (الدوحة على سبيل المثال) النصف مليون نسمة، ويتجاوز إجمالي سكان تجمع المدن (على سبيل المثال المنطقة الحضرية بالدوحة) المليون نسمة.

الشكل (2.3) النمو العمراني بالدوحة (1947 – 2008)

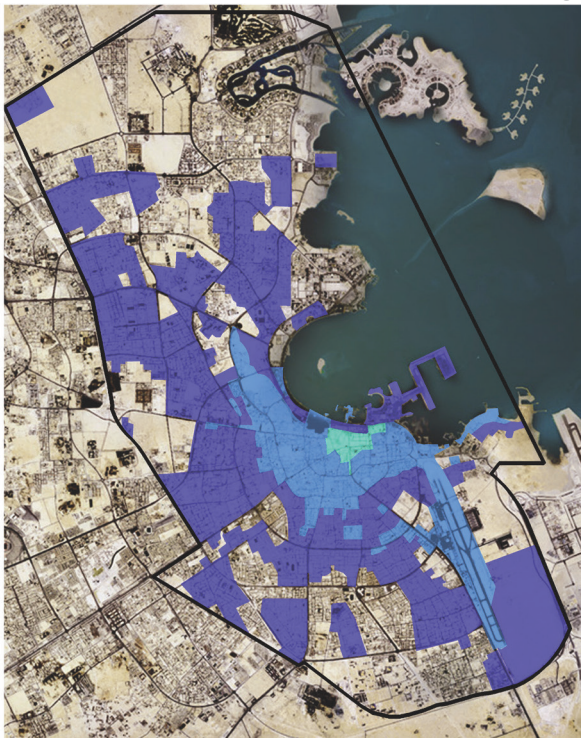
أ . 1947



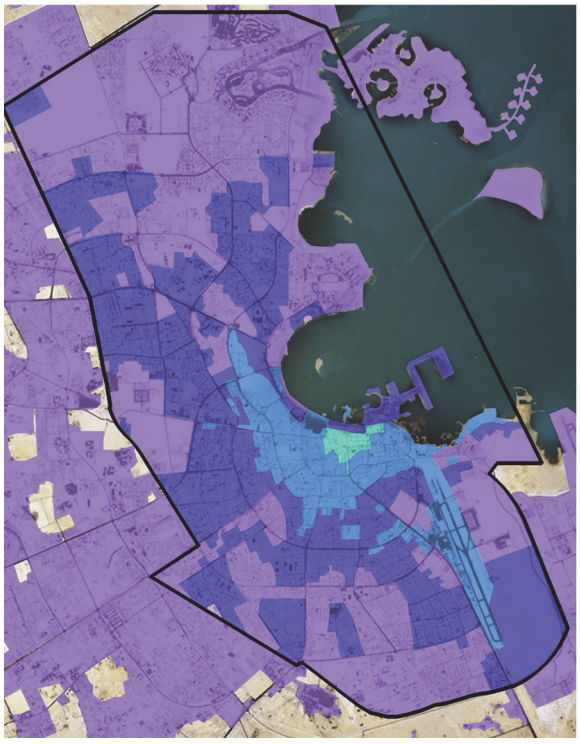
ب . 1966



ج . 1988



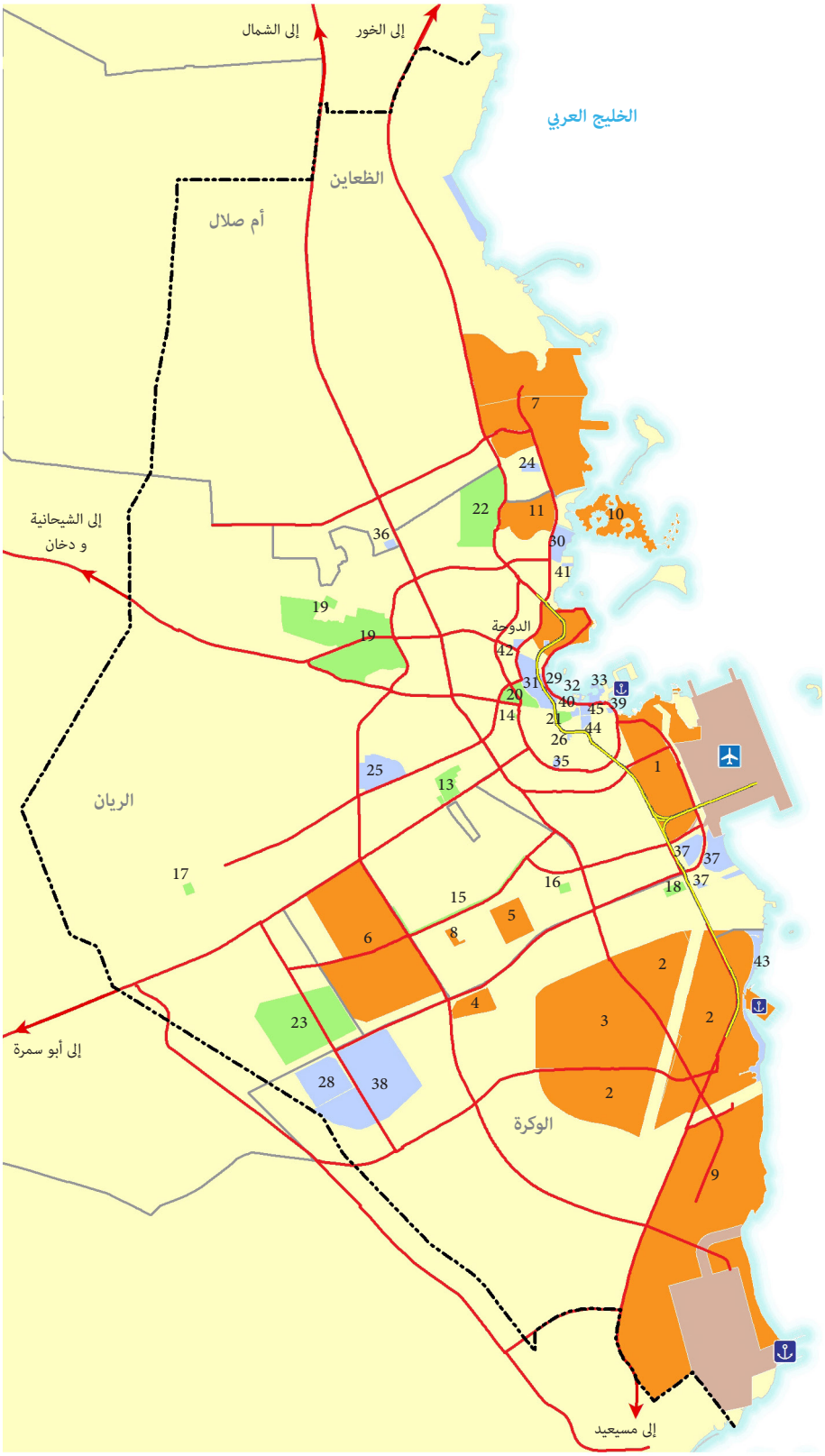
د . 2008



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

1947 1966 1988 2008 حدود مدينة الدوحة (2006) صورة القمر الصناعي (2006)

شكل (2.4) المشاريع الكبرى القائمة و المعتمدة في حاضرة الدوحة (2010)



مفتاح الخريطة

السكني (السكان أكثر من 10,000 نسمة)

1 مدينة المطار
2 مدينة الوكرة
3 مدينة الوكير
4 منطقة بروة البراحة (مدينة الشاحنات)
5 مدينة بروة
6 منطقة الدوحة الصناعية
7 لوسيل
8 مدينة كروة
9 منطقة قطر الاقتصادية (3)
10 اللؤلؤة
11 بحيرة الخليج الغربي ومنطقة لاجونا
12 منطقة أبراج الخليج الغربي

المناطق السكنية أقل من (10,000 نسمة)

13 مدينة الوعب
14 بروة السد
15 شارع بروة التجاري (سلوى)
16 إسكان بروة (مسيمير)
17 إسكان بروة (سيلية)
18 قرية بروة
19 المدينة التعليمية
20 مدينة حمد الطبية
21 قلب الدوحة (المنطقة 3)
22 منطقة توسع جامعة قطر
23 (SMSIA) منطقة الصناعات الخفيفة والمتوسطة

الاستعمالات الرئيسية الأخرى للأرض

24 مركز الشفلح
25 منطقة أسباير
26 بروة الدوحة
27 منطقة الأعمال التجارية (شركة قطر للبترول)
28 السوق المركزي
29 الكورنيش
30 القرية الثقافية
31 منتزه الدوحة الكبير
32 إعادة تطوير ميناء الصيادين
33 منتزه متحف الفن الإسلامي
34 مشروع التراث الثقافي بمدينة لوسيل
35 إعادة تطوير حديقة المنتزه
36 مشروع بوابة الشمال
37 منطقة قطر الاقتصادية (1)
38 منطقة قطر الاقتصادية (2)
39 متحف قطر الوطني
40 سوق واقف
41 شارع فندق سانت ريجيس
42 جامع الإمام محمد بن عبد الوهاب
43 تطوير الواجهة البحرية بمدينة الوكرة
44 المنطقة (6)
45 المنطقة (7)

البنية التحتية الوطنية

طريق رئيسي
خط مترو
مطار حمد الدولي
ميناء الدوحة البحري الجديد
ميناء
حدود مخطط حاضرة الدوحة
حدود البلدية

N

0 2.5 5 7.5 km

يونيـــو 2013



تم استخدام أفضل ممارسات المبادئ والأهداف التخطيطية للتنبؤ بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، والتزامات المطورين الرئيسية التي يتوجب تقديمها من قبل الحكومة، ولتوفير إستراتيجية للنمو الحضري المستدام في دولة قطر، ستوجه إستراتيجية التوزيع المكاني مشاريع التنمية الجديدة نحو تطوير سلسلة مراكز خدمات ذات استخدامات وكثافات مختلطة يسهل الوصول إليها باستخدام عدة وسائل نقل، وسوف تكون هذه المراكز بمثابة نقاط جذب فعالة لمشاريع التطوير المعتمدة على النقل العام، وتوفر أساليب الحياة المطلوبة في القرن الحادي والعشرين. من خلال تبني هذا النهج، يمكن استخدام الاستثمارات الحكومية في مجال النقل ومرافق البنية التحتية الخاصة بالخدمات بفعالية أكبر، كما يمكن تخفيض عدد ومسافات رحلات السيارات الخاصة إلى جانب تخفيض الانبعاثات الكربونية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتاح للمطورين المزيد من التوافق والتوجيه، كما سيتحسن نمط حياة وجودة معيشة السكان والعمال. سيتم تمثيل الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني على مستوى البلديات في صورة مجموعة من خطط التنمية المكانية للبلديات .

القسم ب :

استراتيجية التوزيع المكاني

3.0 الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر
الرؤية، والأهداف واستراتيجية التوزيع المكاني

4.0 إطار عمل مخططات البلديات

3.0 الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر: الرؤية والأهداف واستراتيجية التوزيع المكاني

«خلق نموذج مثالي لحياة عمرانية مستدامة في القرن الواحد والعشرين، وأفضل مدن ملائمة للمعيشة»

3.1 رؤية الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر

3.1.1 الغرض من إعداد الإطار الوطني للتنمية في دولة قطر هو تقديم إطار عمل للتنمية العمرانية بحيث يكون قادراً على إدارة استخدامات الأراضي للمشاريع الحالية بكفاءة أكبر، بالإضافة إلى توجيه النمو المستقبلي طويل المدى إلى مواقع تحقق الاستدامة بقدر أكبر.

3.1.2 وفي سبيل تحقيق ذلك، سيحوِّل الإطار الوطني للتنمية في دولة قطر أهداف الحكومة طويلة المدى إلى بيئة معيشية مستدامة جاذبة للحياة في دولة قطر ولكافة سكانها.

3.1.3 تبنّى الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر أهدافاً ومبادئ تخطيطية على أعلى مستوى، مكنته من صياغة رؤية مستقبلية للتنمية العمرانية من أجل «**خلق نموذج مثالي لحياة عمرانية مستدامة في القرن الواحد والعشرين، وأفضل مدن ملائمة للمعيشة**» (انظر الشكل (3.1)).

3.1.4 يتوافق الإطار الوطني للتنمية تماماً مع رؤية قطر الوطنية لعام (2030) ، ومع المبادئ التوجيهية الستة بشأن الاستدامة، وغيرها من السياسات التوجيهية الوطنية الأخرى. وعلاوةً على ذلك فقد استحدث الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر استراتيجيات عمرانية ومكانية لتصبح بمثابة الأساس المتين لدعم التنمية المستدامة.

3.1.5 يتوقع كل من جهاز الإحصاء القطري والأمانة العامة للتخطيط التنموي أن يصبح عدد السكان المقيمين بدولة قطر (2.5) مليون نسمة بحلول عام (2032)، ولدعم هذا النمو وتحقيق خطط التنوع الاقتصادي الحكومية الطموحة ، فإن الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، يدعم مسألة تبنّي إطار عمل للتخطيط المكاني يتميز بالفعالية وحسن الإدارة ، بما يحقق تحسين بيئة المعيشة المستدامة بالمناطق الحضرية.

الشكل (3.1)

صياغة رؤية الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر (2032)

رؤية الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر

خلق نموذج مثالي لحياة عمرانية مستدامة فى القرن الواحد والعشرين.
وأفضل مدن ملائمة للمعيشة عن طريق

تأسيس بيئة عمرانية جذابة وصالحة للمعيشة من خلال إنشاء وسائل نقل أكثر استدامة مرتبطة بالأماكن ذات الكثافات العالية لمناطق التنمية المرتكزة على وسائل المواصلات، وقادرة على توفير فراغات عامة مميزة، نابضة بالحياة وعالية المستوى.

تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية من خلال توجيه وتركيز استثمارات القطاعين العام والخاص نحو المراكز العمرانية سهلة الوصول وذات الاستخدامات المختلطة والكثافات المتعددة مع عدم السماح بالتنمية العمرانية في الأماكن الأخرى خاصة المحميات الطبيعية.

خلق هوية مميزة لمدينة الدوحة لتكون مركزاً ثقافياً عالمياً، ومحوراً معرفياً فعالاً من خلال إيجاد طراز وعلامة متميزة للنمو المستقبلي لمدينة الدوحة متوافق مع القيم القطرية وفي نفس الوقت يمكن التعرف بسهولة على الأنماط المحلية على مستوى المدن والمناطق والأحياء السكنية.

رسم إطار عمل قانوني وتشريعي حازم ومبتكر للمخططات المكانية والعمرانية من خلال توفير مجموعة متسقة ومتكاملة من الخطط والسياسات والتوجهات الإرشادية على المستوى الوطني وعلى مستوى البلديات والمناطق المحلية من أجل تركيز جهود شركاء التنمية.

3.2 أهداف التخطيط الاستراتيجي

3.2.1 ترسم أهداف التخطيط الاستراتيجي محور التنمية المكانية من أجل تحقيق رؤية الإطار الوطني للتنمية في دولة قطر، تعتمد هذه الأهداف على(4) ركائز ناشئة عن (6) مبادئ توجيهية مستدامة، بالإضافة إلى أفضل التطبيقات التخطيطية، تستخدم هذه الأهداف منفردة أو جميعها لمواجهة التحديات التخطيطية الرئيسية.

3.2.2 وبعد ذلك يتم استخدام أهداف التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسات وإجراءاتها التنفيذية التي تمثل الآلية الرئيسية للتخطيط والتي من خلالها يتم تنفيذ الإطار الوطني للتنمية ومراقبة مراحل تقدمه.

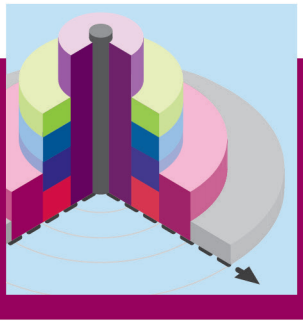
3.2.3 تغطي السياسات والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها، كلاً من الازدهار الاقتصادي والمعيشة داخل المجتمعات (الإسكان و الخدمات المجتمعية) والبيئات الطبيعية والعمرانية)، والتنقل والمرافق، كما تشمل أيضاً استراتيجية تنفيذ الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

أهداف التخطيط الاستراتيجي

يمثل الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر المحور الرئيسي لدفع التنمية المستدامة واستحداث أسلوب حياة حضرية عالية المستوى، وقد تم تحديد أهداف التخطيط الاستراتيجي التالية لتوجيه عملية الإعداد للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر



1 دعم وجود منطقة مركزية ضمن حدود حاضرة الدوحة وتكون على مستوى عال، وتشتمل على ثلاثة مراكز على مستوى خدمات العاصمة وهي: (الخليج الغربي ووسط مدينة الدوحة ومدينة المطار) حيث تتمتع بمجال حيوي جذاب ومتنوع يتيح خيارات أسلوب الحياة على مستوى عال من التميز .



2 إنشاء عدد من المراكز العمرانية عالية المستوى، ذات استخدامات وكثافات مختلطة كنموذج للتنمية المرتكزة على خدمات النقل العام (TOD) وذلك لتحقيق نمو متوازن وأنماط متنوعة من التنقل.



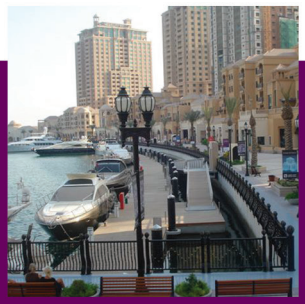
3 المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمعات القروية والمجتمعات غير الحضرية ودعم المشروعات التي من شأنها تعزيز الاستدامة الملائمة لجودة المعيشة في هذه المجتمعات.



4 إنشاء شبكة نقل عام متكاملة، وعالية الجودة التي يمكن من خلالها تغيير نموذج النقل القائم على استخدام السيارات الخاصة إلى نموذج نقل قائم على استخدام وسائل النقل العام في جميع أنحاء دولة قطر.



5 التأكد من أن منظومة الطرق الشعاعية تعمل بشكل أساسي كمحاور للنقل العام و مصممة لتقليل استخدام السيارات الخاصة والتكلفة البيئية والارتقاء بالطرق الدائرية للمساعدة في تحقيق تنمية متوازنة.



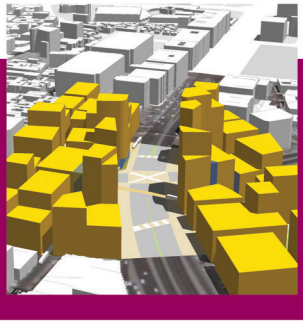
6 التأكد من أن المشروعات الكبرى ومشروعات التنمية تتكامل مع نطاق واسع وأشمل من المجتمع وأن تسهم في تحقيق الرقي والاستدامة لدولة قطر.



7 تعزيز إمكانية وصول كافة السكان إلى المرافق العامة والخدمات المجتمعية من خلال نقل هذه الخدمات والمرافق إلى المراكز العمرانية ذات الاستخدامات المختلطة والمخدومة بنظام النقل المتكامل.



8 تطوير أماكن عامة مميزة وعلى مستوى عال من الجودة بحيث تتخلل جميع أنحاء المناطق الحضرية بدولة قطر ويمكن الوصول إليها بسهولة.



9 تخطيط وتوظيف حجم وشكل وارتفاع الكتل العمرانية بالمناطق الحضرية بحيث تحقق إمكانية اتصال عالية، وتوفر أماكن عامة حيوية، كما تسهم في تحسين الظروف البيئية والاجتماعية باستخدام أفضل الحلول التقليدية والتكنولوجيا المتقدمة.



10 استخدام أنماط من المباني والكثافات لإنشاء نطاق واسع من أنواع المساكن بما في ذلك توفير المساكن الميسرة بسعر في متناول جميع السكان.



11 إنشاء مجاورات سكنية متميزة ومتناغمة مع الهوية الثقافية بأسلوب حياة مفضل لدى القطريين.



12 العمل على تدعيم الهوية المميزة لمدينة الدوحة والتي تبنى على القيم القطرية، كما تعزز الطابع المميز لدولة قطر، وتدعم نمو المدينة المستقبلي لتصبح مركزاً ثقافياً لمنطقة الخليج في المستقبل.



13 حماية وتحسين البيئة الطبيعية والعمرانية والثقافية، لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن استخدامات الأراضي الحضرية.



14 التأكد من تقييم أثر المخاطر الناتجة من التغيرات المناخية ووضع إجراءات للتخفيف منها وتنفيذها على صعيد مخططات استعمالات الأراضي، وتطوير مرافق البنية التحتية.



15 تخطيط وتنسيق وتنفيذ وتحديث وإدارة خدمات النقل والبنية التحتية بكفاءة من حيث الوقت والتكلفة بصورة تؤدي إلى إنشاء مجتمعات عمرانية مستدامة، ومراكز متعددة الاستخدامات، ونمو متوازن، يحقق فوائد بيئية لدولة قطر.



16 ترسيم حدود واضحة للنمو العمراني حول حاضرة الدوحة والمناطق الحضرية الأخرى لضمان استخدام الأرض بكفاءة. وتوفير الأراضي اللازمة لذلك في الوقت المناسب.



17 تطوير نظام يعتمد على تبنّي سياسات وخطط تدعم وتدير عملية التغيير التنموي من خلال إطار عمل حكومي مؤسسي.

3.3 الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني (2030)

3.3.1 تقدم الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني خارطة طريق لحجم الاستثمارات المستقبلية في دولة قطر لمساعدة الجهات الحكومية ذات العلاقة ومزودي الخدمات، على تنفيذ مخططات وبرامج كل قطاع وتوفير مزيد من التوجيه والتنسيق للقائمين على عملية التنمية والمستثمرين.

3.3.2 تم الأخذ في الاعتبار عدة خيارات مكانية لإدارة التنمية المستقبلية لدولة قطر بما في ذلك المنشآت العمرانية المتنوعة أو متعددة المراكز ونماذج النمو بالمناطق غير الحضرية والمدن المحيطة بأهم المراكز والنمو المكثف ضمن أحد المراكز الحضرية.

3.3.3 وبالإضافة إلى هذه الدراسات، فقد تم تحديد معظم الهيكل العمراني لدولة قطر.حيث أدى مستوى التنمية الحالية والمعتمدة في منطقة الدوحة وما حولها بالإضافة إلى برنامج التنمية العمرانية في مدينة الخور والذخيرة والمدن الصناعية التابعة لقطر للبترول ومواقع المراكز الرئيسية الحالية إلى نشأة هياكل متعددة المراكز.

3.3.4 بالإضافة إلى المواقع الاستراتيجية لهذه المراكز فإن العلاقة التكاملية بين المراكز العمرانية فيما بينها وبين المناطق التي يخدمها كل مركز، هي ضمن تدرج هرمي. كما أن الاستخدامات المختلطة القائمة حالياً والتي يمكن توفيرها بكل مركز في المستقبل تعتبر من العناصر الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني ضمن الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

3.3.5 تم تحديد التدرج الهرمي للمراكز من خلال تقييم سلسلة دراسات استراتيجية بناءاً على (5) معايير أساسية هي:

- المستوى الحالي للكثافة السكانية وفرص العمل المتاحة، والاستثمار الاقتصادي، والبنية التحتية.
- المستوى الحالي للمكاتب الحكومية والمكاتب التابعة للبلدية القائمة، ومدى توفر الخدمات المجتمعية.
- إمكانية الوصول إلى شبكة النقل الاستراتيجية المستقبلية.
- مدى القرب من المشاريع الكبرى المعتمدة أو المشاريع الحكومية الرئيسية الأخرى بما في ذلك مشاريع الإسكان الخاصة بالمواطنين.
- توفر الأراضي الفضاء والأراضي اللازمة لإعادة تنمية وتحديد المناطق العمرانية القائمة.

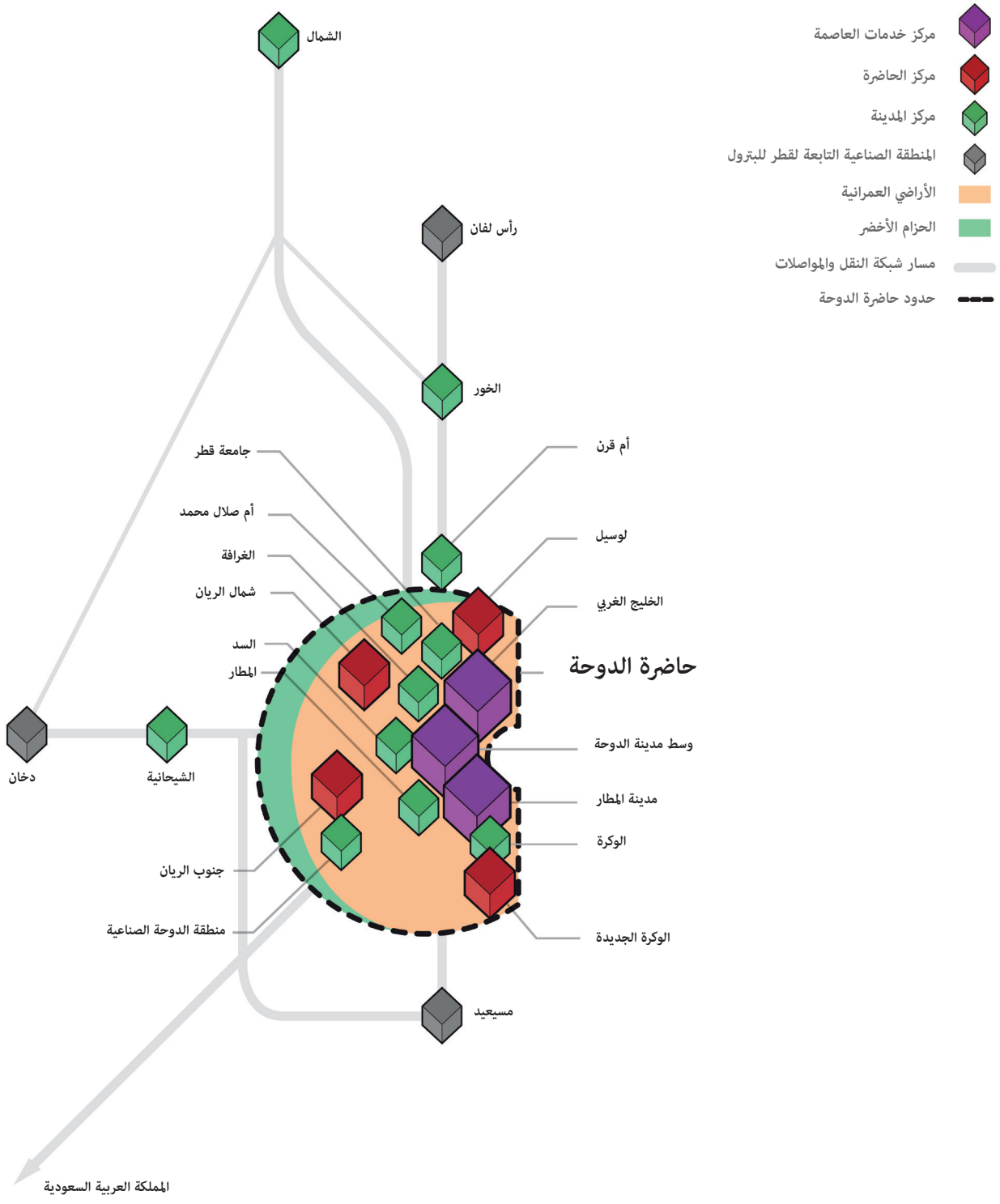
3.3.6 ومن هنا نجد أن إستراتيجية التوزيع المكاني إلى عام (2032) تعتمد على تركيز نمو القوى العاملة والزيادة في عدد السكان المتوقع حسب السيناريو الاقتصادي والديموغرافي التابع لجهاز الإحصاء والأمانة العامة للتخطيط التنموي، ضمن تدرج هرمي واضح للمراكز ويشمل: مراكز خدمات العاصمة، ومراكز الحاضرة، ومراكز المدن (انظر الشكل (3.2)). وتعتبر هذه المراكز هي المحددات الرئيسية للهيكل العمراني المستقبلي للبلاد.

3.3.7 يشجع التدرج الهرمي على إنشاء مراكز متعددة الاستخدامات، ومتعددة الكثافات، كما يحقق كفاءة وعدالة أكبر لاستخدام الاستثمارات على المستوى الوطني في مجال النقل وخدمات البنية التحتية، والتي تحقق بدورها نمط التنمية المستدامة التي تستهدف تحقيق رؤية قطر الوطنية (2030).

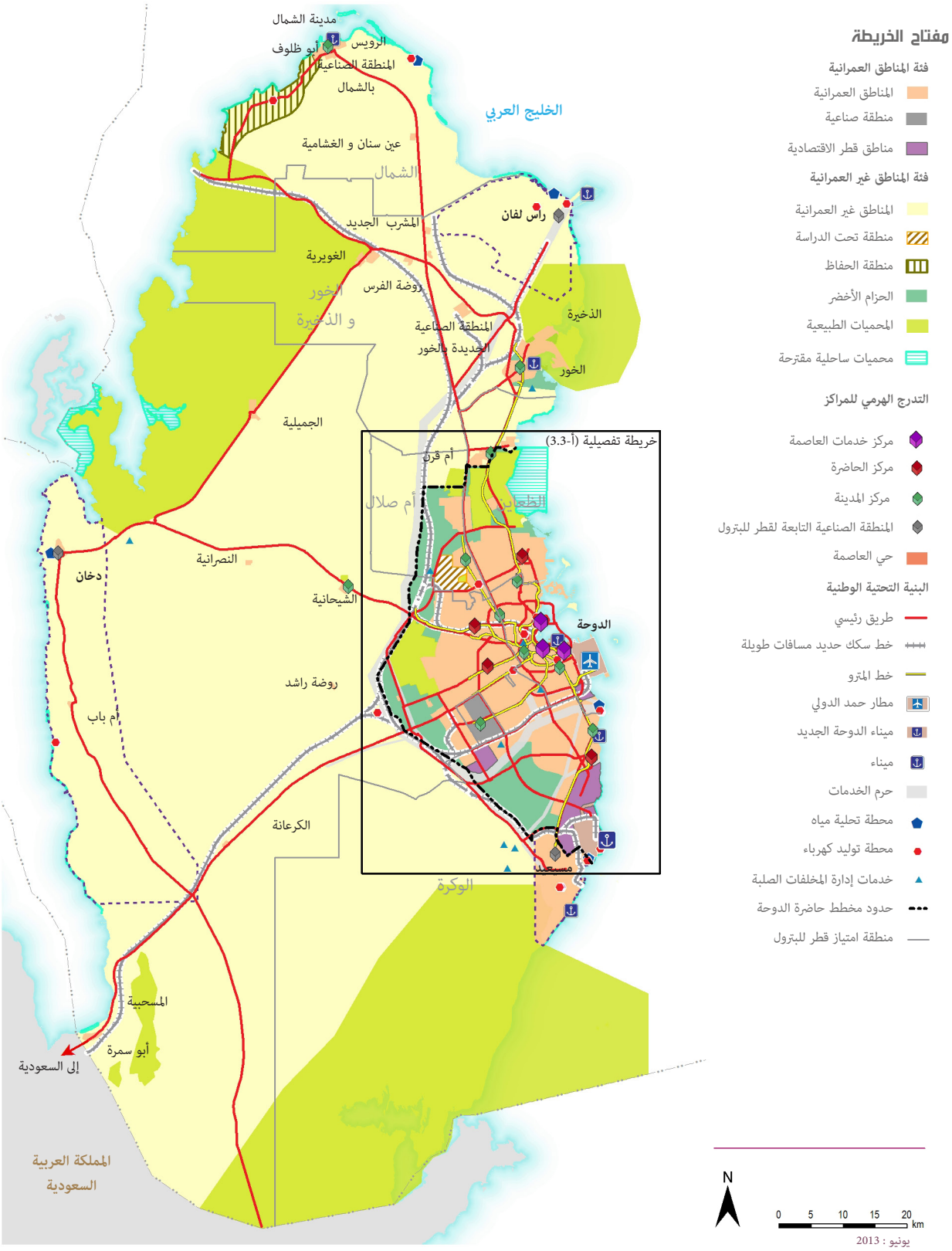
3.3.8 تشمل التوصيات الرئيسية بشأن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني ما يلي:

- تنفيذ سياسة الحزام الأخضر لاحتواء الكتلة العمرانية لحاضرة الدوحة ليستخدم كمنطقة عازلة بين المدن الرئيسية الأخرى ومحيطها القروي والزراعي.
- تنقيح الاشتراطات المؤقتة لتقسيم المناطق وذلك لإيجاد هيكل مناسب لاستخدامات الأراضي بحيث يدعم مشاريع التنمية متعددة الاستخدامات ومختلفة الكثافات ومتدرجة الارتفاعات (أو معدل البناء F.A.R) ليدعم مفهوم التنمية العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام ، والمساعدة على نمو المراكز الرئيسية بنجاح.
- يوضح الشكل (3.3) والشكل (أ-3.3) الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني.

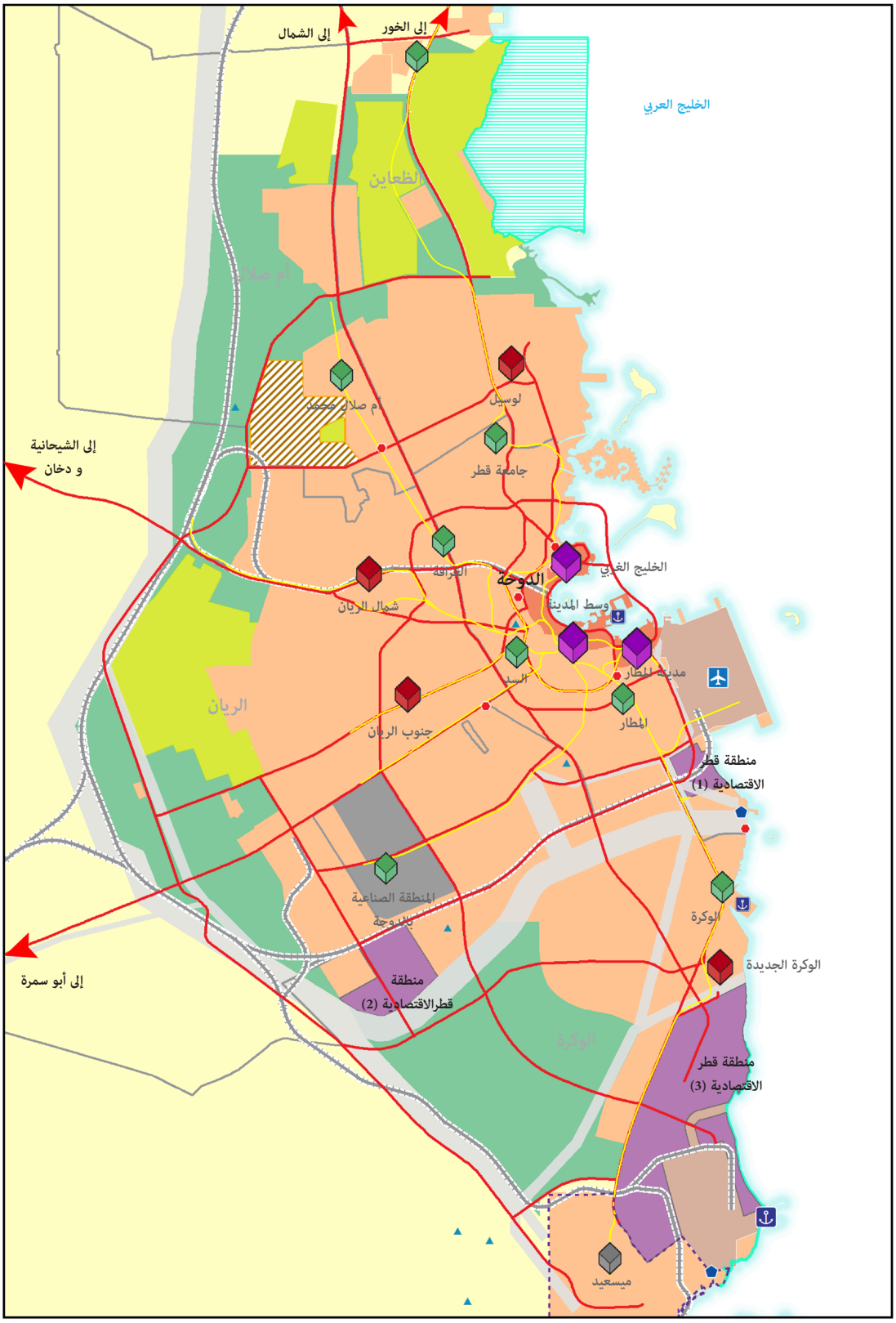
الشكل (3.2) مفهوم استراتيجية التوزيع المكاني (2032)



الشكل (3.3) الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني – حاضرة الدوحة (2032)



الشكل (أ –3.3) الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني – خريطة تفصيلية لمكونات حاضرة الدوحة (2032)



3.4 التدرج الهرمي للمراكز ذات الاستخدامات المختلطة

3.4.1 من خلال تنفيذ الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر سيتم تركيز جميع الأنشطة المستقبلية التي تتضمن المباني السكنية ومحلات التجزئة التجارية والمكاتب والأنشطة الترفيهية والأنشطة الحكومية والمجتمعية والثقافية في مراكز متدرجة ومتعددة الاستخدامات ومختلفة الكثافات محاطة بمناطق إسكان للقطريين منخفضة الكثافة (انظر الشكل (3.4)).

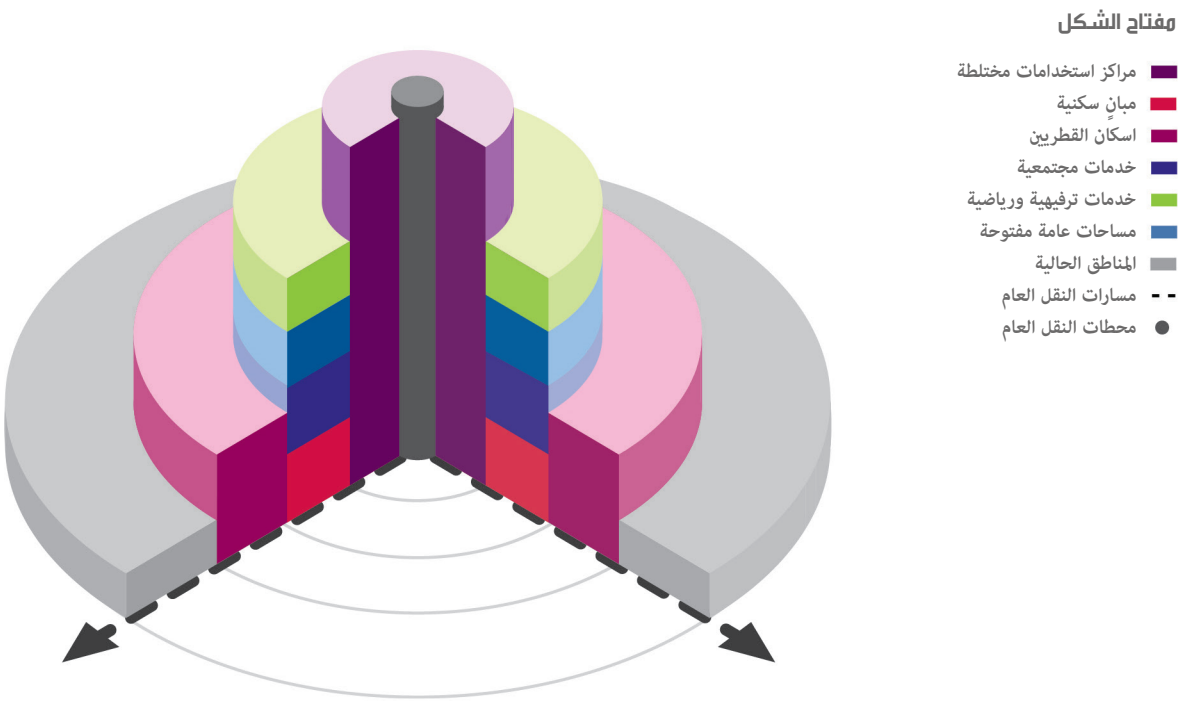
3.4.2 تشتمل الفوائد الرئيسية لإيجاد تدرج هرمي للمراكز متعددة الاستخدامات ومختلفة الكثافات على:

- تقليل الحاجة لإنشاء تجمعات جديدة كبرى خارج المناطق العمرانية الحالية.
- استخدام البنية التحتية الحالية والجديدة بصورة أكثر كفاءة.
- تقليل المنشآت الحضرية والحد من آثارها السلبية على البيئة الطبيعية.
- تحسين مستوى المعيشة وتجنب المزيد من التوسع الحضري.
- تشجيع التجديد الحضري داخل المناطق العمرانية القائمة.
- إيجاد تنمية اقتصادية من خلال استخدامات أراضي متنوعة، وتركيز البضائع والخدمات في منطقة واحدة بصورة أكثر كفاءة.
- توفير مواقع مناسبة للاستثمارات الحكومية في مجالات النقل العام والصحة والتعليم والثقافة والأنشطة الترفيهية التي تعمل على خلق مركز للتفاعل الاجتماعي والمجتمعي .
- تشجيع الرحلات متعددة الأغراض والتقليل من الحاجة إلى الرحلات الخاصة بغرض تشجيع السير على الأقدام واستخدام الدراجات ووسائل النقل العام.

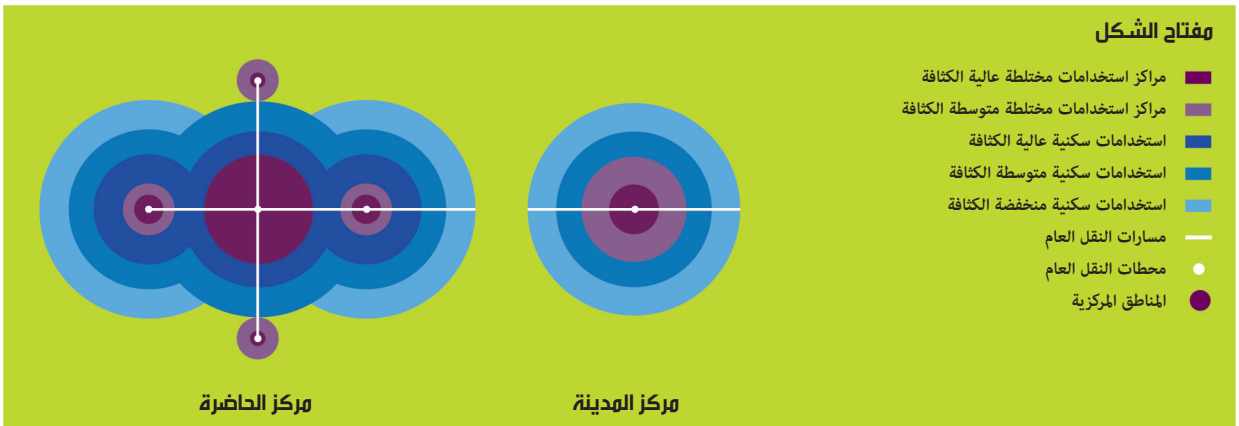
3.4.3 سيتم ربط المراكز متعددة الاستخدامات من خلال وسائل نقل متكاملة فنيا وتضم بداخلها شبكة المترو وطرق الحافلات وشوارع حيوية للمشاة، والمناطق العامة الجاذبة للمشاة (انظر الجدول (5)).

3.4.4 سوف تمثل هذه المراكز مواقع جذب للعمالة الوافدة وأسرهم الذين يشكلون (80%) من عدد السكان في عام (2032)، حيث أن التنمية العمرانية المرتكزة على وسائل النقل العام بالإضافة إلى خدمات النقل العام ذات الجودة العالية التي تستهدف هذه الفئات السكانية سوف تقلل احتياجهم للنقل بالسيارة الخاصة.

الشكل (3.4) فكرة المراكز ذات الاستخدامات المختلطة والكثافات المختلطة



الإطار (5) المراكز ذات الاستخدامات المختلطة والتنمية العمرانية المرتكزة على وسائل النقل العام (TOD)



تدعم استراتيجية التوزيع المكاني لحاضرة الدوحة التدرج الهرمي لمراكز الاستخدامات المختلطة التي تجمع: الاستخدامات السكنية، والإدارية ، وتجارة التجزئة، والاستخدامات الترفيهية، والإدارات الحكومية، والأنشطة الثقافية . تدعم التنمية العمرانية المرتكزة على وسائل النقل العام هذه المراكز من خلال تركيز أنشطة التطوير متوسطة الكثافة ، وعالية الكثافة المزودة بمرافق وخدمات النقل العام ذات السعة العالية والرحلات المتقاربة، بما يؤدي إلى تحسين إمكانية الحصول عليها، وتحسين المستوى الاقتصادي، وتقليل الحاجة إلى امتلاك سيارة خاصة.

الفوائد الرئيسية للمشاريع العمرانية المرتكزة على النقل العام هي:

- تحسين سبل الانتقال بين المساكن والخدمات وأماكن العمل، وخفض الحاجة إلى استخدام السيارة الخاصة مما يؤدي بدوره إلى خفض بصمة قطر الكربونية.
- تعزيز إمكانية التنمية العقارية، واستثمار عائدات الاستثمار في مجال البنية التحتية لوسائل النقل العام.
- إيجاد هوية للمناطق من خلال إنشاء مناطق مركزية بالمناطق الحضرية بحيث يتيسر الوصول إليها.
- احتواء التوسع الحضري وبالتالي خفض معدل تناقص الأراضي وزيادة كفاءة استخدام الطرق السريعة ومرافق البنية التحتية.
- تقليل الأوقات المستغرقة في الانتقال من مكان لآخر وتقليل الازدحام المروري.

يتم تحديد كل مركز وفق مستوى الكثافات وأنشطة استخدامات الأراضي المتوجهة من نقطة تجمع وسائل النقل. تتحقق المستويات العليا لعدد الركاب والمشاة الذين ينتقلون ما بين محطات النقل العام وأماكن العمل والمرافق الترفيهية والمساكن من خلال تطوير أنشطة استخدامات أراضٍ بطريقة متوازنة وبحيث تكون مرتبطة ببعضها البعض.

تتسم مراكز خدمات العاصمة ومراكز الحاضرة ومراكز المدن في حاضرة الدوحة بكثافة سكانية عالية تصل إلى (200-300) شخص/هكتار (حوالي 50-75مسكن/هكتار) وأنشطة توظيف مركزة (تجارة التجزئة والاستخدامات الإدارية) بحيث تلتحم تدريجياً مع الاستخدامات المحيطة متوسطة الكثافة التي تتراوح ما بين (60-200) شخص/ هكتار (حوالي 15-50 مسكن/ هكتار) ونسب متزايدة من الاستخدامات السكنية المجتمعية، بينما النسبة الأفضل لكل من مراكز خدمات العاصمة ومراكز الحاضرة ومراكز المدن تتراوح ما بين (30-70 %) استخدامات تجارية و(40-60 %) استخدامات سكنية و(5-15 %) مرافق مجتمعية. أما في الأماكن الأخرى فإن الكثافات وأنماط الاستخدام بمراكز المدن ستتواكب مع المجتمع الذي تقوم بخدمته.

تقوم المراكز المحلية ومراكز الأحياء بخدمة المجتمعات السكنية وتوفير احتياجاتها اليومية والأسبوعية على أن تكون على مسافة قريبة من المباني السكنية بحيث يمكن الوصول إليها سيراً على الأقدام. تحدد هذه المراكز بأنها متوسطة الكثافة ويفضل أن تحتوي على نسبة تتراوح بين (10-40 %) للمحلات التجارية و(50-80 %) للمباني السكنية و(10-15 %) للمرافق العامة بالإضافة إلى محيط سكني أقل كثافة.

يتم تحديد مساحة المركز بمسافة سير مناسبة بدءاً من مركز المنطقة، الذي يكون عادةً محطة نقل عام أو ساحة عامة.

إن تركيز الكثافات واستخدامات الاراضي المختلطة حول المركز سيحقق إمكانية وجود كافة الناس على مسافة سير تبلغ (250 متراً) من محطات النقل العام، التي تستغرق (10-15 دقيقة) بحسب الظروف المناخية لدولة قطر، لتلبية حاجاتهم اليومية والأسبوعية.

يشجع توزيع الكثافات واستخدامات الأراضي المختلطة بالمراكز إمكانية السير على الأقدام الذي يقلل بدوره من عدد رحلات السيارات الخاصة، كما يزيد المكاسب الصحية من خلال هذه الرياضة غير الرسمية.

3.4.5 لتحقيق هذه الأهداف، يجب أن تكون المراكز العمرانية أكثر من مجرد أماكن للتسوق والخدمات. وينبغي أيضاً أن تكون جاذبة للشركات والأعمال التجارية الأكثر إبداعاً المعتمدة على الاقتصاد المعرفي، كما أنها توفر فرص عمل محلية من خلال توفير مباني جذابة، عالية الجودة وبأسعار معقولة.

3.4.6 عادةً ما تحتل أنشطة البيع بالتجزئة للبضائع كبيرة الحجم مواقع ذات مساحة كبيرة. ولا يتفق مبدأ التنمية خارج المركز مع الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني وإطار السياسة العامة، حيث إنه يقلل من حيوية المراكز العمرانية وينتقص من فرص النمو الاقتصادي عبر تخفيف الاستثمار العام والخاص.

3.4.7 ينبغي أن تتواجد المواقع المخصصة لمثل هذه الاستخدامات في محيط المراكز الحضرية أو على امتداد طرق رئيسية مزودة بمداخل مناسبة للمركبات، وتفتقر لوجود مداخل لوسائل النقل العام، وفي حال عدم وجود مساحة في المركز، فينبغي دراسة إمكانية اختيار موقع خارج المركز مع تقييم مدى حاجة المنطقة له وتأثيره المحتمل على:

- الأولوية والكفاءة الوظيفية للمراكز العمرانية المحيطة.
- راحة المشاة وكفاءة شبكة النقل.
- الحاجات الأساسية للمناطق السكنية المُحيطة.

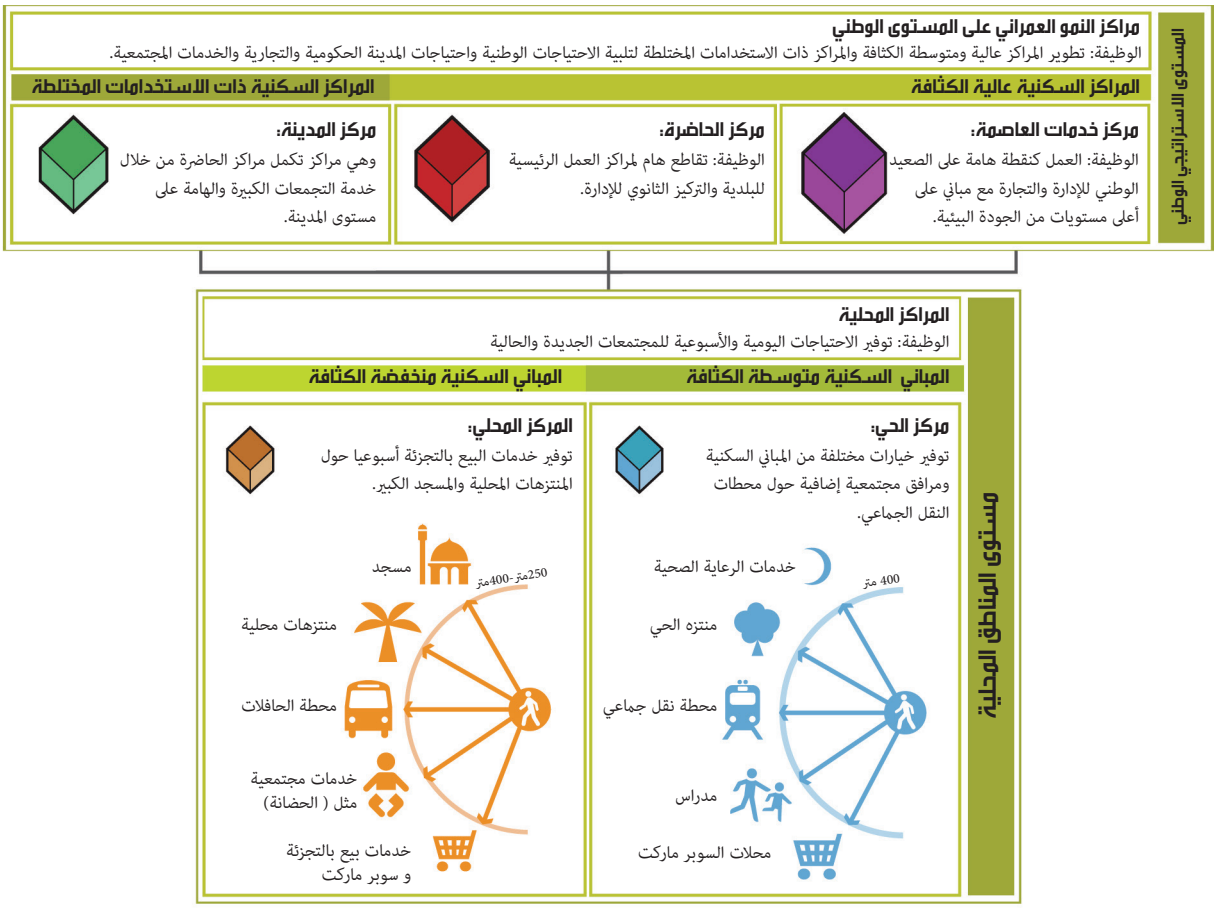
مراكز خدمات العاصمة

3.4.8 مراكز خدمات العاصمة الثلاثة، هي المراكز الحضرية الرئيسية في قطر، حيث يتركز فيها الإدارات الحكومية وتجارة التجزئة والاستخدامات الإدارية التجارية والخدمات الشخصية والمهنية التخصصية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد في هذه الأماكن المرافق والمنشآت الثقافية والترفيهية والصحية والتعليمية ذات الأهمية الوطنية والعالمية.

3.4.9 استند التوزيع المقترح للمرافق والخدمات المعتمدة لكل مركز، إلى الاشتراطات الحالية الخاصة بكل من المدن الإقليمية والدولية، والخطط والدراسات السابقة التي قامت بها وزارة البلدية والتخطيط العمراني (انظر الإطار (6)).

3.4.10 نظراً إلى أن مراكز خدمات العاصمة الثلاث هي أكبر وأضخم مراكز للعمل والتجمعات السكنية، فقد شكلت هذه المراكز عامل جذب لعدد كبير من رحلات النقل. وتتميز هذه المراكز بكونها محاور مهمة لشبكة الطرق الشعاعية في الدوحة، التي يتم حولها التخطيط لإنشاء شبكة نقل عام متكاملة.

الإطار (6) التدرج الهرمي للمراكز





المصدر: وزارة البلدية والبيئة

مراكز الحاضرة

3.4.11 تخدم مراكز حاضرة الدوحة التجمعات السكنية المهمة في أنحاء المدينة وتحتوي على الأماكن الرئيسية لتركز الوظائف، كما أنها تخدم الأعمال التجارية وتقدم الخدمات ومحلات بيع بالتجزئة الجيدة، وتوفر هذه المراكز الحضرية بؤرة مركزية ثانوية للاستخدامات الإدارية، حيث يتواجد بها مكاتب متعددة المستويات للاستخدامات الصحية والتعليمية والمرافق الثقافية والترفيهية على مستوى البلدية. وكذلك تعمل المراكز الحضرية كنقاط رئيسية للتوظيف وإقامة المشاريع السكنية.

3.4.12 وحيث إن المراكز العمرانية تمثل مراكز رئيسية لنشأة الرحلات المرورية، فإن هذه المراكز لديها حالياً أو يخطط لاحتوائها على نموذج نقل عام خاص بها، شاملاً السكك الحديدية والحافلات، كما أنها تشكل نقاط التنقل الرئيسية ضمن شبكة النقل العام في حاضرة الدوحة، ويجب أن تكون الكثافة السكانية في مراكز الحاضرة حوالي (200-300) نسمة/الهكتار (بما يوازي حوالي 50-75 مسكناً/هكتار).

مراكز المدينة

3.4.13 تكمل مراكز المدن عمل مراكز الحاضرة، وذلك من خلال خدمة التجمعات المهمة على مستوى المدينة واستيعاب أماكن التوظيف الرئيسية، كما أنها توفر الاستخدامات التجارية والخدمات ومحلات البيع بالتجزئة الأساسية والمتنوعة.

3.4.14 وبشكل ثانوي، تستوعب هذه المراكز استخدامات إدارية تشمل المكاتب الفرعية للخدمات الحكومية وتلك الثقافية والترفيهية المهمة على مستوى المدينة، تقع هذه المراكز في الأغلب حول محطات النقل العام الرئيسية بالضواحي الرئيسية أو داخل المناطق الحضرية، وتوفر كذلك خدمات النقل العام المتواصلة لربط المركز مع المجتمعات المحيطة، ويتعين أن يتراوح معدل الكثافة السكنية في مراكز المدن بين (60-300 نسمة/هكتار) (بما يعادل حوالي 15-75 مسكناً/هكتار) في حاضرة الدوحة أو (15-50 مسكناً/هكتار) خارج حاضرة الدوحة.

إدارة تنمية المراكز

3.4.15 ستُتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لدعم وتعزيز دور هذه المراكز الحضرية، عند إعداد خطط التنمية المكانية للبلديات، ويشمل ذلك تحديد حدود المركز وكذلك تحديد مدى التوسع المحتمل لكل مركز، (بما ذلك فرص التنمية السكنية).

3.4.16 سوف يتم إعداد مخططات للمناطق ذات الأولوية كجزء من مخططات التنمية المكانية للبلديات، كما سيتم وضع خطط تفصيلية لتوجيه عملية التنفيذ، مع مراعاة مبادئ ومفاهيم التصميم الحضري، والجودة، والوظيفة، والعلاقات المتبادلة بين أنماط البناء والميادين العامة، وذلك عند إعداد خطط التنمية المكانية للبلدية.

3.5 تنمية المناطق الحضرية والقروية

3.5.1 تتمثل أهم سياسات الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر في توحيد وتعزيز الإدارة الفعالة للتوسع المستقبلي حول المراكز الحضرية الرئيسية. ويقع معظم هذا النمو المستقبلي بحاضرة الدوحة بحيث يتم دعمه بمنظومة مراكز استخدامات مختلطة يسهل الوصول إليها ومشاريع كبرى قائمة أو قيد التنفيذ، علماً بأن معظم سكان دولة قطر ومراكز التوظيف توجد بمدينة الدوحة، كما يوجد بها كذلك المطار الدولي والميناء البحري.

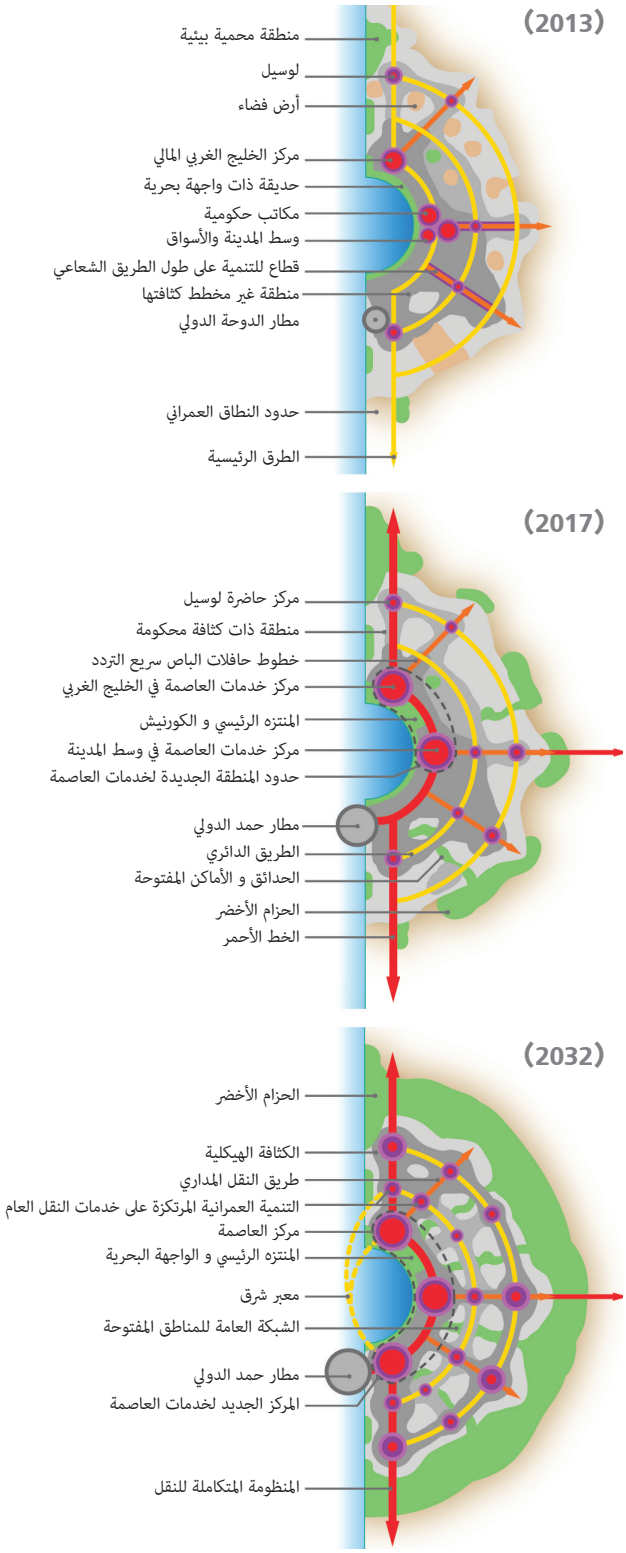
حاضرة الدوحة

3.5.2 من المتوقع أن تستوعب حاضرة الدوحة ما يقرب من (85%) من سكان البلاد، كما توفر (90%) من إجمالي الوظائف بحلول عام (2032)، ونظراً لحجم وأهمية العاصمة في تحقيق الرفاهية على المستوى الوطني، فإن إستراتيجية التوزيع المكاني لحاضرة الدوحة قد تم ترجمتها في صورة تدرج هرمي للمراكز والمنظومات التي تشمل مراكز خدمات العاصمة، ومراكز الحاضرة، ومراكز المدن (انظر الشكل (3.5)).

3.5.3 وفي سبيل تحقيق إدارة وتوجيه أفضل لهذا النمو الاستراتيجي على المدى البعيد قد تم إعداد مخطط جديد لحاضرة الدوحة، ونظراً للالتزامات الحالية الخاصة بالمنطقة الحضرية القائمة والمشاريع الرئيسية المعتمدة للتطوير وتقسيم الأراضي، بما في ذلك الأراضي المخصصة لإسكان القطريين مستقبلاً، فمن المتوقع أن تغطي هذه المنطقة الحضرية المستقبلية ما يقارب (81 كم^2) ، ويسمح هذا التقدير بالنمو السكاني على المدى الطويل وكذلك استصلاح واستبدال استخدامات الأراضي الحالية.

3.5.4 تم تخصيص بعض الأراضي لإنشاء الحزام الأخضر حول المنطقة الحضرية، وذلك لتوفير الأمن الغذائي على المدى الطويل ولإقامة المشاريع الحكومية الوطنية الأخرى، ولاحتواء مشاريع التنمية الحضرية المستقبلية ضمن حدود مستدامة، وكانت المحصلة توفير مساحة قدرها (128 كم^2) لتنفيذ الخطط طويلة الأجل بحيث تستخدم في تحديد حدود خطة توسيع الدوحة الكبرى والتي يشار إليها الآن باعتبارها حاضرة الدوحة، (الشكل (3.6)) يمثل تصوراً لحاضرة الدوحة عاصمة البلاد في عام (2032).

الشكل (3.5) تطوير حاضرة الدوحة (2032)



الشكل (3.6) الرؤية المستقبلية للعاصمة (مدينة الدوحة) (2032)



المدن الصناعية التابعة لقطر للبترول

3.5.5 سيتم تشجيع مشاريع التنمية الصناعية والتجارية والسكنية مستقبلاً بالمدن الصناعية التابعة لقطر للبترول ومناطق قطر الاقتصادية في المدن والبلدات المختارة بمختلف أنحاء البلاد، وذلك من أجل المساهمة في تحقيق التوازن بين المكانة المهيمنة لمدينة الدوحة وإنتاج نمط للتنمية الأكثر استدامة. كما سيتم استحداث خدمات النقل ومرافق البنية التحتية والمرافق المجتمعية من خلال خطط مسبقة.

3.5.6 تعتبر المدن الصناعية برأس لفان ودخان ومسيعيد مراكز استراتيجية لتنفيذ مشاريع إنتاج النفط والغاز القطرية، سواء داخل المياه الساحلية أو في الأراضي البرية، وتوفير فرص العمل المطلوبة لذلك في المستقبل القريب .

3.5.7 من المتوقع أن تواصل المدن الصناعية نموها بصورة مستقلة في المدى القريب، ولكنها ستتكامل على المدى البعيد مع منظومات البنية التحتية للمجتمعات العمرانية المحيطة بها لاستدامة النمو لمدة طويلة. وقد تم إعداد مجموعة شاملة من البرامج للمرافق المجتمعية لتنفيذها في مدن الشمال والغرب والجنوب الشرقي من البلاد لتحقيق هذا الهدف واستحداث أنماط عمرانية أكثر استدامة.

البلديات والمجتمعات القروية

3.5.8 يشجع الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر بتوفير الحجم الأمثل من عدد السكان والخدمات المجتمعية لتحقيق نمو عمراني طويل الأجل في جميع البلديات والمجتمعات العمرانية خارج حاضرة الدوحة والمدن الصناعية التابعة لقطر للبترول . وستستمر مدن الشمال، والخور، والشيحانية، على وجه الخصوص لتكون بمثابة مراكز للأنشطة التجارية والاجتماعية للمجتمعات المحيطة، بينما في هذه المجتمعات توفر الخدمات البلدية والمجتمعية المطلوبة للسكان والشركات.

3.5.9 ويعتمد التوسع في هذه المجتمعات على دورها التقليدي وأنشطتها الاقتصادية المحلية مثل الزراعة وصيد الأسماك على نطاق صغير وكذلك الأنشطة السياحية على نطاق محدود. وتُعد هذه المجتمعات بمثابة الخيار البديل لمواقع السكن وأنماط المعيشة للأشخاص الذين لا يرغبون في العيش بالمراكز العمرانية الكبيرة، وينبغي التأكد من أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهذه المجتمعات مدعومة بفرص العمل الكافية لاحتياجات السكان بها وأيضاً يتوافر بها المرافق المجتمعية وغيرها من خدمات الدعم الأخرى طبقاً لاحتياجات السكان.

3.5.10 أما بالنسبة للشمال الغربي، فسيتم توجيه التنمية المستدامة للسياحة والمشاريع الترفيهية المقترحة بالإضافة إلى صناعة الأسماك في إتجاه الشمال والرويس. وفي الشمال الشرقي، سيتواصل التوسع بكل من الخور والذخيرة للوصول إلى مستوى المراكز العمرانية المستقلة. هناك العديد من المشاريع المعتمدة والمقترحة لدعم مسألة إيجاد بنية حضرية متكاملة ونمو مستدام طويل المدى مثل مشروع تطوير شاطئ الأرجوان.

3.5.11 سوف تستمر الشيحانية في لعب دور المركز الخدمي الرئيسي للأنشطة الزراعية والقروية الأساسية في الدولة كما أنه سيكون مركز بلدية الشيحانية الجديدة التي تم إنشاؤها في عام (2014)، ويغطي مساحة كانت جزءاً من بلدية الريان سابقاً. وللمحافظة على نموها، سيتم دمج وتكامل الأنشطة الخارجية المتعلقة بسباقات الهجن وتربية المها العربي والحدائق النباتية الوطنية مع الهيكل الحضري المستقبلي للتجمعات الحضرية.

الأحزمة الخضراء

3.5.12 وفي خارج نطاق التوسع العمراني لحاضرة الدوحة والمراكز الرئيسية الأخرى سيتم عمل أحزمة خضراء لاحتواء النمو العمراني ولتوفير فرص للتوسع في الأنشطة الزراعية لتأمين إمدادات الغذاء في المستقبل وتعزيز برنامج الأمن الغذائي الوطني. وبناء عليه ستكون الأحزمة الخضراء بمثابة منطقة مرحلية مادية وبصرية للفصل بين المناطق العمرانية للمدن والصحراء الطبيعية خلفها.

البيئة والتراث

3.5.13 يشمل النظام الوطني لمناطق المحميات الطبيعية في دولة قطر على أشجار المانجروف (نبات القرم) والمستنقعات الملحية (السبخات) والشعاب المرجانية، والأعشاب البحرية والجزر الساحلية والكثبان الرملية والصحراء الصخرية والأودية الضحلة ومنخفضات تجميع الرمال الناعمة، وتحظى دولة قطر بسلالات نباتية وحيوانية فريدة من نوعها. يعتبر متنزه الشيحانية للحياة البرية وراس عشيرج والمسحبية من أهم محميات الحيوانات البرية، التي يتم فيها تربية الآلاف من الغزلان والمئات من المها العربي.

3.5.14 غطت مناطق المحميات الطبيعية في عام (2013) حوالي (30%) (3,495 كم^2) من مساحة البلاد، بزيادة ملحوظة عن عام (1990) والتي لم تتجاوز (1%) فقط. حيث تحتل مناطق الحماية والحفاظ على هذه المناطق التي تهددها الضغوط الحضرية والساحلية الطبيعية والبشرية الأولوية عند المكتب الهندسي الخاص ووزارة البلدية والبيئة، ويتم دعمها بقوة في مشروع الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

3.5.15 ضمن منطقة حماية الخزان الجوفي المقترح (الذي يغطي معظم المناطق في شمال دولة قطر) يفضل إدارة أنواع معينة من المشاريع باستخدام استرتيجيات إبداعية، حيث إن ذلك يعد من الأولويات فيما يتعلق بالتعويض التدريجي وحماية موارد المياه الجوفية الطبيعية.

3.5.16 لا بد من وجود وعي أكثر حساسية للبيئة العمرانية والتراث الثقافي في جميع أنحاء قطر، لذا تم التركيز في الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر على التحسين الكمي والنوعي لتصميم الحدائق وتوفير ممرات المشاه والمساحات المفتوحة، ويتم أيضاً الترويج لاستخدام أفضل المبادئ والممارسات في مجال تصميم المباني الصديقة للبيئة للحفاظ على القيم الثقافية والتاريخية الوطنية.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة



المصدر: وزارة البلدية والبيئة



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

التنقل

3.5.17 سوف يتم تحقيق مستوى أعلى من الاستدامة في المعيشة والتنقل من خلال الاعتماد على المشاريع المرتكزة على النقل العام ذات الاستخدامات المختلطة، والكثافات المتعددة، حيث إنه سيتم تحسين إمكانية الوصول إلى حد كبير لكافة فئات المجتمع من خلال التكامل بين الحافلات والمترو والسكك الحديدية وأنظمة السفر أو النقل الوطنية/الدولية للمسافات الطويلة.

3.5.18 إن استحداث نظام نقل متكامل وشبكة خدمات نقل عام أكثر أماناً، سوف يمكن من توفير خيارات وسائل نقل أكثر كفاءة وراحة . مما يساعد على تخفيض الاعتماد على السيارات الخاصة والتي تتطلب بدورها زيادة طرق السيارات.

3.5.19 ستدعم الحافلات وسيارات الأجرة التي تديرها شركة مواصلات، والتي تعمل ضمن حدود حاضرة الدوحة وانطلاقاً منها، نظام المترو الجديد، كما ستتوفر وسائل نقل للاتجاه شمالاً نحو مدينة الشمال ورأس لفان، وغرباً إلى الشيحانية ودخان وجنوباً إلى أبو سمرة.

3.5.20 وسيتم تحسين خدمة السكك الحديدية للمسافات الطويلة والحافلات خارج حاضرة الدوحة، وتطوير بعض الطرق السريعة المختارة وذلك لتحسين إمكانية الوصول إلى المدن التابعة لقطر للبترول والشمال/ الرويس والخور/الذخيرة والشيحانية، وتعزيز الخدمات اللوجستية الوطنية والدولية للبحرين والمملكة العربية السعودية.

3.5.21 سيتم وضع التدابير اللازمة تدريجياً لمراقبة حركة المرور بالطرق ضمن حاضرة الدوحة بصورة أفضل، ولتحسين إدارة حركة المرور سيتم أيضاً اتخاذ تدابير خاصة بما في ذلك استحداث ضوابط للحركة بكل منطقة، وإجراءات إدارة الطلب التي تشمل ضوابط وقوف السيارات داخل وخارج الجراجات، ورسوم الازدحام في المناطق المكتظة مرورياً.

حرم الخدمات

3.5.22 يربط حرم الخدمات الوطني بين مسيعيد بالجنوب الشرقي حول الوكرة والدوحة وبين الخور ورأس لفان. كما يوجد ممر فرعي يصل بين مسيعيد ودخان، وهذه الممـرات التي يبلغ عرض بعضها (1.3 كم) ، تشتمل على مناطق عازلة لتأمين صحة وسلامة المواطنين بين هذه المرافق وخارجها، وهي تتيح إمكانية الخدمة والصيانة دون تعطيل للحركة المرورية بالمنطقة، كما تحتوي على القدر المناسب من الأراضي اللازمة لتلبية كافة متطلبات البنية التحتية مستقبلاً.

3.5.23 مع الإقرار بأن البنية التحتية تحتل أهمية وطنية كبرى، سيتم النظر خلال مدة سريان الخطة، في إمكانية تقليل العرض المطلوب للممرات لتحقيق استخدام أكثر كفاءة وإنتاجية للأراضي غير المستغلة ضمن حرم الخدمات. بالإضافة إلى التغييرات المستقبلية في الطلب على تلك المرافق، ستوضع في الاعتبار إمكانية استخدام التقنيات الحديثة التي تسمح بتقليل مسافات الأمان بحرم الخدمات، بما يتماشى مع أفضل التجارب الدولية.

4.0 إطار عمل مخططات البلديات

4.1 مقدمة

4.1.1 نمت البيئة العمرانية للدوحة، بصورة كبيرة، خلال الخمسين سنة الماضية. ونتيجة لذلك، لم يعد هناك فرق ملحوظ في البيئة العمرانية بين بلدية الدوحة والبلديات المجاورة، الأمر الذي أدى إلى احتياج منطقة حاضرة الدوحة إلى التخطيط لإدارة التطور الحالي والمستقبلي.

4.1.2 تم إعداد المخطط الهيكلي لحاضرة الدوحة كي يساعد في عملية إعداد مخططات البلديات. كما تم إنشاء المخططات الهيكلية لكل من بلديات الدوحة والريان والظعاين وأم صلال والشمال فضلاً عن بلديات الخور والذخيرة والوكرة.

4.1.3 تم إعداد المخططات الهيكلية للبلديات والتقارير التفصيلية لكل بلدية، لتصف على نطاق واسع الدور المطلوب من المراكز العمرانية وأنماط النمو المستقبلية وأولويات البنية التحتية المرتبطة بها، كما تقدم التوجيهات اللازمة بشأن النمو السكاني المتوقع ومتطلبات السكن لاستيعاب هذا النمو. تحدد المخططات الهيكلية الإطار المكاني المتوقّع للنمو خلال فترة الخطة، في حين تربط التقارير التفصيلية للبلديات التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني مع المخططات البلدية والمحلية.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

4.2 المخطط الهيكلي لحاضرة الدوحة

الإعدادات

4.2.1 حاضرة الدوحة هي تجمع حضري يتكون من كامل بلدية الدوحة، فضلاً عن المراكز السكانية في كل من بلدية الريان والظعاين وأم صلال والوكرة.

4.2.2 تنتشر المشاريع الكبرى الحديثة في المناطق الحضرية بالجنوب الغربي والشمال الغربي، وتقدم مزيجاً من الأنشطة السكنية والتجارية والترفيهية. كما توجد التزامات كبرى لتطوير مشاريع ضمن المنطقة الحضرية الأوسع وتشمل تطوير مشاريع سكنية مثل اللؤلؤة ولوسيل ومدينة بروة وبروة البراحة وأبراج الخليج الغربي ولاجونا الخليج الغربي. بالإضافة إلى مشاريع ذات استخدامات أراضي أخرى وتشمل المدينة التعليمية والمدينة الطبية وشارع بروه التجاري وكذلك منطقة قطر الاقتصادية(1) (المجاورة لمدينة المطار) ومدينة كروة.

4.2.3 ومع ذلك، فقد اتسمت الكثير من مشروعات التنمية الأخيرة بالزحف العمراني في جميع الاتجاهات. وقد تخلف عن هذا الزحف العمراني كميات كبيرة من الأراضي الفضاء داخل البيئة العمرانية القائمة. وأدى هذا بدوره إلى زيادة الضغوط لتوسيع البنية التحتية باهظة التكاليف وأنتج بيئة حضرية منخفضة المستوى.

4.2.4 ويمكن تلخيص القضايا الرئيسية التي تواجه حاضرة الدوحة فيما يلي:

- ندرة الاستخدام المتكامل للأراضي ومخططات النقل، بالإضافة إلى وجود لوائح قديمة لتقسيم المناطق مما ينقص من جمال الصورة الذهنية المعروفة عالمياً للدوحة، كمدينة نابضة بالحياة العربية الحديثة ويقللان من طموحها بأن تصبح العاصمة الرائدة في منطقة الخليج.
- الأراضي الفضاء، وتدّني جودة الذوق العام والتوزيع العشوائي للمرافق المجتمعية، بالإضافة إلى ضعف الربط بين المناطق المحلية، تؤثر كلها على قدرة المقيمين بالعاصمة القطرية وزائريها على العيش والاستمتاع.
- تتزايد معدلات الاختناق المروري والتأخير داخل وسط مدينة الدوحة وعلى طول الكورنيش وفي الممرات المؤدية إلى الميناء القديم وغيرها من مناطق تجمعات الأنشطة الرئيسية وذلك في أوقات الذروة.
- تعمل المشاريع العمرانية الكبرى الجديدة على خفض الكثافات السكنية في داخل الدوحة، بينما أجبرت المواصفات القديمة لبعض الخدمات المجتمعية مثل المدارس وغيرها من الخدمات الاجتماعية على الانتقال إلى مواقع أرخص ثمناً ويصعب الوصول إليها لكونها تقع على أطراف حدود النمو العمراني.
- تؤدي مشاريع التجديد وإعادة تطوير المناطق الحضرية خاصة في وسط مدينة الدوحة حول الميناء والأسواق القديمة إلى اضمحلال المواقع التراثية القديمة والهوية الثقافية القطرية .



المصدر: وزارة البلدية والبيئة



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

إدارة النمو السكاني المستقبلي

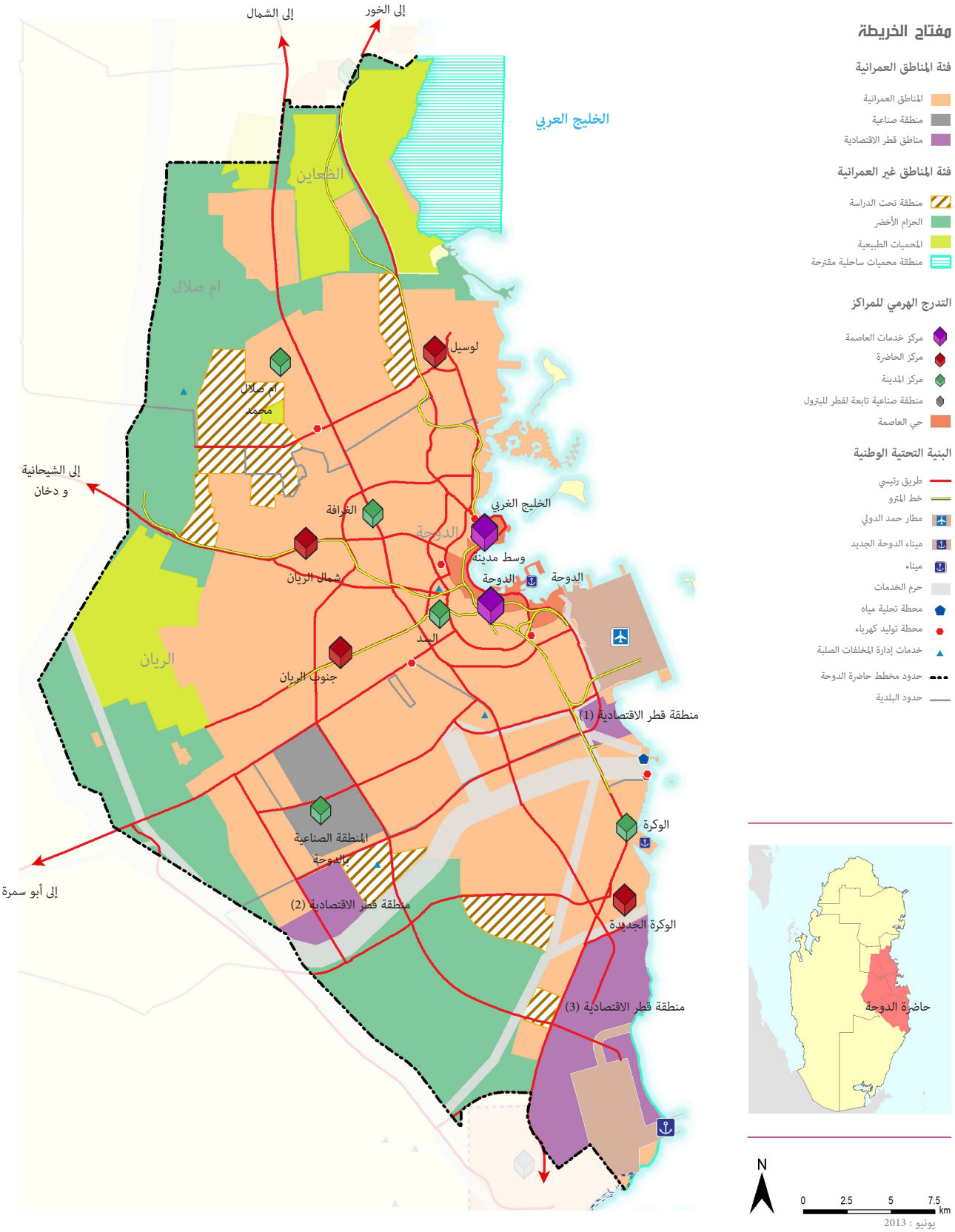
4.2.5 لضمان تحقيق نتائج متسقة وفعّالة لمخططات استخدام الأراضي ونتائج التنمية العمرانية، يصبح من المهم التعامل مع حاضرة الدوحة ككيان واحد عند التخطيط. وتلعب كل من البلديات التي تضم بداخلها حاضرة الدوحة دوراً فريداً يؤكد اسهامها معاً في إنجاح هذه المخططات.

4.2.6 سيشهد سيناريو التنمية المستقبلية لحاضرة الدوحة نمواً في الكثافة المختلطة، والمراكز متعددة الاستخدامات لدعم توقعات النمو السكاني وزيادة فرص العمل كما أنه سيعمل على رفع كفاءة النقل العام في جميع أنحاء المدينة، بما في ذلك شبكة السكك الحديدية القطرية المتكاملة للمترو وحافلات النقل السريع (انظر المخططات الهيكلية لحاضرة الدوحة(2017) و (2032) أشكال (4.1) ، (4.2)).

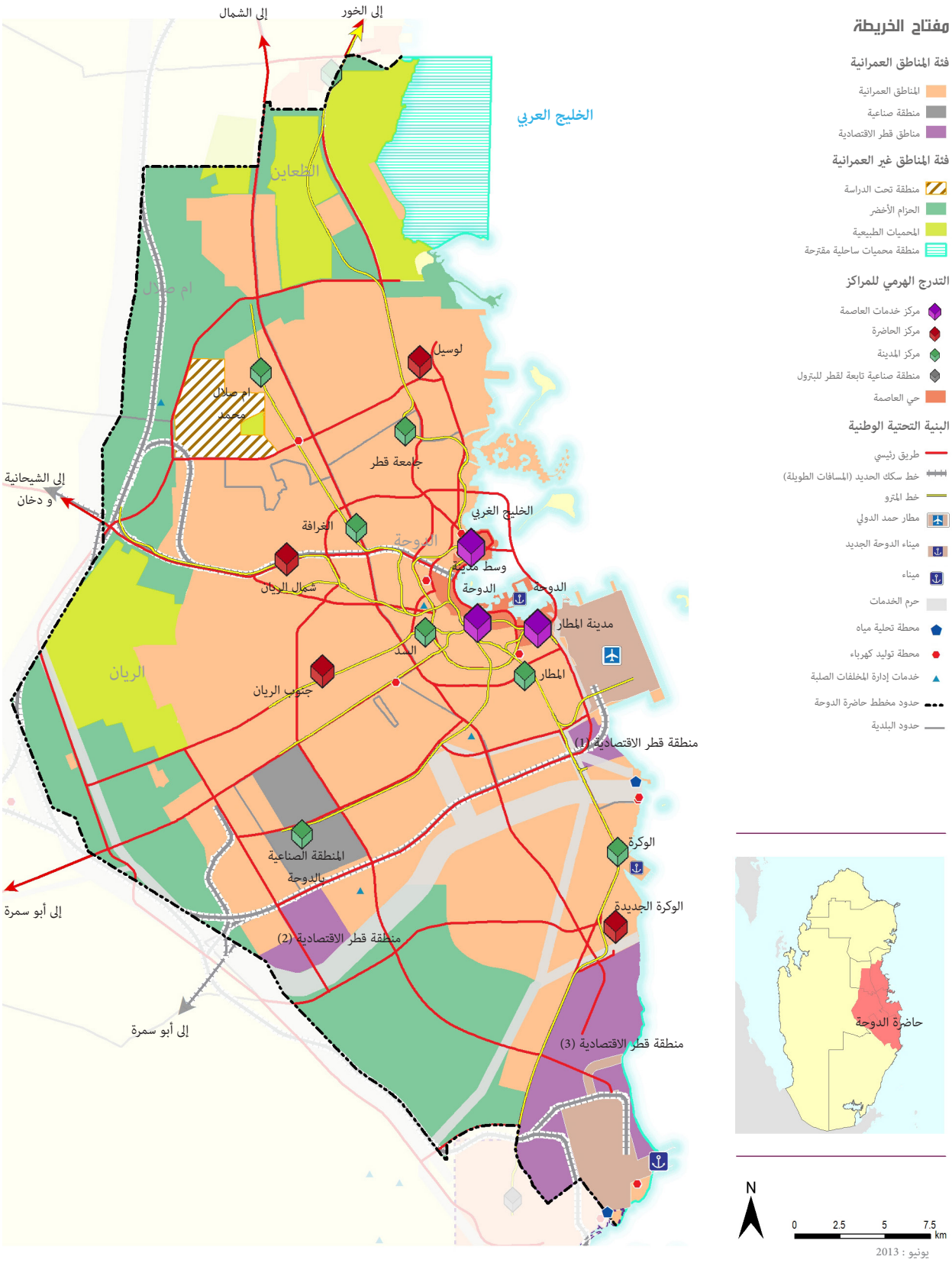
4.2.7 ولتلبية الاحتياجات المستقبلية فلا بد من توفير مرافق مجتمعية وخدمات تجارية وحكومية ودعم وسائل الراحة والترفيه في داخل المراكز العمرانية، التي ترتبط بقوة مع مراكز النشاط الاقتصادي القائمة. هذه المراكز العمرانية يمكن الوصول إليها بسهولة عن طريق شبكات النقل القائمة والمقترحة.

4.2.8 واستنادا على المناطق العمرانية المبنية القائمة والالتزامات والتقسيمات الرئيسية، بما في ذلك الأراضي المخصصة للمنازل القطرية المستقبلية وتأمين إمدادات الغذاء في المستقبل، فقد قدرت مساحة (128 كم^2) لمنطقة المخططات الهيكلية لحاضرة الدوحة، كما تم وضع الحزام الأخضر في هذه المنطقة حتى يحد من الزحف العمراني المستقبلي.

الشكل (4.1) المخطط الهيكلي لحاضرة الدوحة (2017)



الشكل (4.2) المخطط الهيكلي لحاضرة الدوحة (2032)





المصدر: وزارة البلدية والبيئة

4.3 دور ومسئولية البلديات ضمن المخطط الهيكلي لحاضرة الدوحة

بلدية الدوحة

4.3.1 كانت بلدية الدوحة وستظل القلب التجاري والثقافي والإداري لدولة قطر، حيث تتمركز الأعمال التجارية الوطنية والدولية المتخصصة داخل أحياء العاصمة ومراكز خدماتها الثلاثة (الخليج الغربي ووسط مدينة الدوحة ومدينة المطار) (انظر الشكل (4.3)).

4.3.2 أما بالنسبة لباقي مناطق الدوحة، فسيكون هناك إعادة تطوير عمراني لبعض مراكز خدمات المدن والمناطق السكنية، لخلق أحياء حيوية سهلة الوصول، وسيتم استحداث مزيج متنوع من الاستخدامات المتعددة في مركز المدينة الجديد داخل منطقة الدوحة الصناعية لتلبية احتياجات الأغلبية من السكان العاملين.

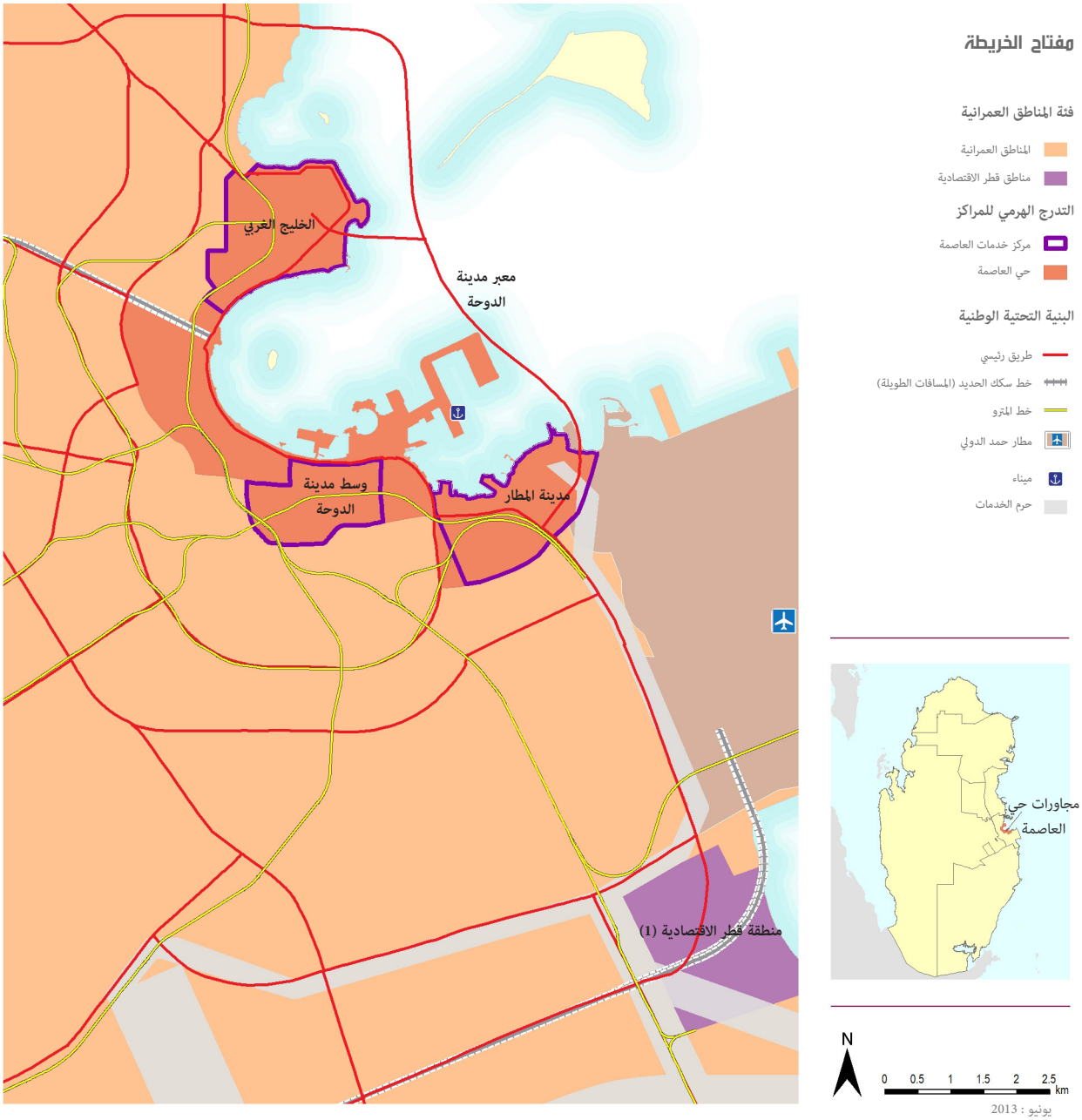
بلدية الظعاين

4.3.3 بلدية الظعاين هي بلدية جديدة نسبياً مخصصة لاستيعاب النمو الكبير لإسكان القطريين في المقام الأول، ومن المتوقع أن يزيد النمو في الإسكان للمقيمين أيضاً من خلال مشروع لوسيل وسيكون كل من الأراضي المجاورة للوسيل وتلك المتجهة شمالاً نحو أم صلال علي (التي تقع أيضا داخل بلدية أم صلال) هما المحورين الأساسيين للإسكان القطري، وستكون مدعومة بمراكز الأحياء الصغيرة الحجم والخدمات الحكومية والمرافق المجتمعية.

4.3.4 تم تأسيس حد فاصل كبير من خلال المحمية الطبيعية بمنطقة لوسيل ليعزل بين المناطق السكنية في حاضرة الدوحة ومنطقة أم قرن/ سميسمة. هذا الفاصل بين المناطق الحضرية، هو جزء من الحزام الأخضر الذي سيشكّل فصلاً مميزاً بين التجمعات الحضرية.

4.3.5 وفي شمال البلدية لن يسمح بالتنمية العمرانية إلا داخل التجمعات السكنية مع وضع حدود لتلك التنمية.

الشكل (4.3) مجاورات حي العاصمة (2032)





المصدر: وزارة البلدية والبيئة

بلدية الريان

4.3.6 بلدية الريان هي ثاني أكبر منطقة عمرانية في حاضرة الدوحة وهي تحتوي على مجموعة واسعة من أنواع المساكن تتراوح بين المساكن القطرية منخفضة الكثافة والقرى التقليدية، وحتى السكن المخصص للعمال، فضلاً عن الشقق والفيلات عالية ومتوسطة الكثافة المخصصة للوافدين.

4.3.7 من المقترح أن تقع المراكز العمرانية الجديدة في كلٍ من الريان الشمالية والريان الجنوبية ويقترح أيضاً أن يتم إنشاء مركزٍ جديدٍ للمدينة في الغرافة ومن المتوقع أن يحدث هذا التطور طوال فترة الخطة مع التوسع التدريجي في حجم وكثافة كل مركز استجابةً لمتطلبات السوق.

4.3.8 يقع المركز الجديد شمال الريان في الطرف الشمالي من المدينة التعليمية وسوف يزيد هذا المركز من التنمية التجارية للمدينة التعليمية، كما سيوفر الاستخدامات المختلطة، فضلاً عن الخدمات الحكومية، لخلق مناخ متميّز مفعم بالحيوية والنشاط.

4.3.9 من المقرر أن يكون المركز الجديد في جنوب الريان بمثابة تجمع لفرص العمل الرئيسية. كما أن دعم هذا التجمع باعتباره مركزاً للحاضرة، سيجعله يقدم مجموعة من خدمات البيع بالتجزئة والخدمات التجارية والحكومية والمجتمعية للأحياء القطرية التقليدية وتلك المخصصة للوافدين.

4.3.10 أما ما تبقى من البلدية داخل حدود حاضرة الدوحة، فهو الحزام الأخضر الذي سوف يستخدم في برنامج الأمن الغذائي الوطني. ولايسمح بالتنمية في المناطق القروية الوسطى والغربية (خارج مدينة دخان الصناعية) إلا في حدود التنمية المستهدفة (مثل الشيحانية).

بلدية أم صلال

4.3.11 ستكون مدينة أم صلال علي بأكملها (التي تقع أيضا في بلدية الظعاين) المحور الأساسي للإسكان القطري، مع وجود دعم من كلٍ من مراكز الأحياء الصغيرة والخدمات الحكومية والمرافق المجتمعية.

4.3.12 بالاتجاه نحو الجنوب، ستكون الخريطيات وأم صلال محمد (اللتان تقعان أيضاً على حدود بلدية الدوحة) محوراً في المقام الأول لضواحي الأحياء القطرية منخفضة الكثافة، كذلك التجمعات السكنية المنخفضة إلى متوسطة الكثافة، المخصصة للوافدين. سيوجد في أم صلال محمد مركز للمدينة، وسيتم تحديد موقعه وحجمه وطاقته الاستيعابية من خلال إعداد خطة التنمية المكانية للبلدية.

4.3.13 أما ما تبقى من البلدية داخل حدود حاضرة الدوحة فهو الحزام الأخضر الذي سوف يستخدم في برنامج الأمن الغذائي الوطني ولا يجوز التنمية خارج حاضرة الدوحة إلا في حدود التنمية المستهدفة.

بلدية الوكرة

4.3.14 في حين أنه قد تم فصل الأقسام الإدارية في الوكرة والوكير عن الدوحة، من خلال حرم الخدمات الوطني، إلا أنه من المهم أن تقع هاتين المدينتين التاريخيتين في سياق التخطيط طويل المدى لحاضرة الدوحة.

4.3.15 تزداد عملية التنمية في الوكرة بسرعة هائلة وذلك في منطقة وسط المدينة التقليدية والأحياء السكنية وسيتم الاحتفاظ بوسط المدينة التاريخي الموجود حالياً وتدعيمه ليصبح مركزاً تراثياً متعدد الاستخدامات مختلط الكثافة وسيتم دعمه بتنمية سكنية متوسطة الكثافة.

4.3.16 ويتم تطوير مركز الوكرة الجديد بشكل تدريجي ليصبح مركزاً عمرانياً يضم مجموعة من التجمعات السكنية متوسطة وعالية الكثافة وخدمات البيع بالتجزئة والخدمات التجارية والحكومية والمجتمعية.

4.3.17 الوكير هي مدينة قطرية تقليدية، تضم مجموعة من التجمعات السكنية القطرية منخفضة الكثافة والتجمعات السكنية القطرية المميزة. وستظل الوكير هي التقسيم القطري التقليدي الرئيسي الذي يتم خدمته بمركز الحي كما سيدعمه أيضاً مركز مدينة الوكرة.

4.3.18 ولا يسمح بالتنمية خارج حاضرة الدوحة إلا ضمن حدود التنمية المستهدفة ومدينة مسيعيد الصناعية وذلك وفقاً للتعديلات التي قد تتم أثناء إعداد الخطة المكانية المستقبلية.

4.4 المخطط الهيكلي لبلدية الدوحة

الإعدادات

4.4.1 الدوحة هي عاصمة دولة قطر وتقع على الساحل الشرقي من البلاد. وتغطي بلدية الدوحة (2%) (209 كم^2) من كتلة اليابسة، بما في ذلك منطقة الدوحة الصناعية التي تنفصل مكانياً عن الجزء الرئيسي المشيد من مدينة الدوحة.

4.4.2 الدوحة هي أكبر مدينة في دولة قطر، يعيش في هذه البلدية (50%) من عدد السكان في عام (2008) . وهي تعد مقر الحكومة والمركز التجاري والثقافي لدولة قطر ويوجد بها أيضاً المطار والميناء الدولي.

4.4.3 نمت المناطق العمرانية في الدوحة واختلفت كثيراً عما كانت عليه في الأصل، حيث كانت موجودة من قبل قرب الميناء، ثم امتدت من الجسرة و اسلطة حول الخليج على طول امتدادات الطرق الشعاعية الرئيسية، بما في ذلك شارع الريان وطريق سلوى، فضلاً عن شارع المنتزه وشارع المطار. وقد أدى التكثيف العمراني وإعادة التنمية في وسط مدينة الدوحة إلى استبدال المساكن التقليدية وتجارة التجزئة بالمكاتب الحديثة والعمارات السكنية. وخلال هذه العملية، قررت الأسر القطرية الانتقال إلى الضواحي بحثاً عن نمط العيش المفضل لديهم، المتمثل في الإقامة بالفيلات الأقل كثافة.

4.4.4 توجد العديد من المواقع ذات الأهمية التاريخية والثقافية بالقرب من الميناء والتي قد أصبحت تركيزاً لمشاريع خدمية لإعادة التنمية العمرانية. وقد استفادت مشروعات التجديد العمراني المبتكرة، مثل سوق واقف ومشيرب في وسط مدينة الدوحة، من وجودها بالقرب من المجمعات الثقافية ذات الأهمية مثل متحف الفن الإسلامي والمركز الثقافي الإسلامي.

4.4.5 زحفت المناطق العمرانية على كل من المطار الدولي القائم، وميناء الدوحة ومنطقة الدوحة الصناعية. وقد تم إنشاء مطار حمد الدولي الجديد وميناء الدوحة الجديد خارج نطاق المنطقة المبنية الحالية، للتغلب بشكل جزئي على الازدحام المتزايد والتعدّي المستمر من قبل الاستخدامات المجاورة. وتم تخطيط الأجزاء الرئيسية من البنية التحتية بشكلٍ شامل وبعنايةٍ تامة، للتأكد من تحقيق أقصى قدر من الانتفاع بالمرافق الاستراتيجية العامة للنقل، القائمة منها والمقترحة، مثل المترو وشبكات السكك الحديدية طويلة المدى.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

4.4.6 تتلخص القضايا الرئيسية في بلدية الدوحة فيما يلي:

- يؤدي التوسع العمراني إلى زيادة في تكاليف النقل والبنية التحتية، كما أنه يؤدي إلى عزل المجتمعات وتجزئة البيئة العمرانية فضلاً عن خفض مستويات المعيشة للقطريين وغير القطريين.
- في حالة غياب وسائل النقل العام عالية الجودة، تزدحم حركة المرور الداخلية في المدينة وتزداد أوقات الانتقال من مكان لآخر وحوادث الطرق وكذلك الطلب على أماكن انتظار السيارات.
- ينبغي على العائلات القطرية التي تفضل أسلوب العيش في المناطق منخفضة الكثافة الانتقال إلى الضواحي الخارجية، حفاظاً على هويّتهم وقيمّهم الثقافية.
- اختفت الشوارع المفعمة بالنشاط ذات الاستخدامات التقليدية المتعددة وحلت محلها مجمعات التسوّق الواقعة خارج تلك المراكز وتعتمد على السيارات للوصول إليها.
- توجد لدى الموظفين غير القطريين وعائلاتهم خيارات محدود لإيجاد سكن بأسعار معقولة ولفترات زمنية طويلة، بالإضافة إلى عدم وجود خيارات لوسائل النقل العام، مما أدى إلى زيادة الوقت المستغرق للوصول إلى أماكن العمل والتسوق ومناطق الترفيه.

أهداف التخطيط الاستراتيجي لبلدية الدوحة

4.4.7 تشمل أهداف التخطيط الاستراتيجي المدرجة، ضمن الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، التي تسري على بلدية الدوحة ما يلي:

- رفع مستوى جودة أحياء العاصمة للتساوي مع المدن العالمية الكبرى الأخرى، التي تتمتع بمحتوى عام مليىء بالحيوية والجاذبية وتحقق نمط حياة رفيع المستوى.
- التأكد من تكامل المشاريع الكبرى ومرافق وشبكات البنية التحتية كبيرة الحجم الخاصة بها، مع التنمية العمرانية القائمة وتلك المخطط تنفيذها.
- تسهيل نظام النقل وذلك بتوفير نظام نقل عام متميّز والتأكد من أن الطرق الإشعاعية تعمل في المقام الأول كمحاور أساسية للنقل وتعزيز مسارات الطرق الدائرية حتى يمكن تحقيق هيكل النمو الحضري المتوازن.
- تقديم نهج جديد للكثافة السكانية وأنماط جديدة للبناء في المناطق العمرانية لتوفير مجموعة واسعة من أنواع السكن.
- حماية وتعزيز البيئة الطبيعية والعمرانية.
- وضع حدود للنمو العمراني في محيط حاضرة الدوحة (والمناطق الحضرية الأخرى) لضمان الاستخدام الأمثل للأراضي والتصرّف فيها في الوقت المناسب.

إدارة النمو السكاني المستقبلي

4.5.8 تستوعب بلدية الدوحة حوالي (36%) من عدد السكان (انظر الجدول (4.1)) وستوفر (48%) من إجمالي عدد الوظائف بحلول عام (2032). وترتبط المراكز العمرانية متعددة الاستخدامات ومختلطة الكثافة ببعضها البعض، من خلال شبكة نقل عام متكاملة ومتطورة (تشمل شبكة المترو ومسارات النقل العام) كما أن الشوارع ستصبح حيوية وبها مسارات مريحة للمشاة. وتوفر الدوحة بذلك مناخاً عاماً جذاباً ومشجعاً لحركة المشاة.

الجدول (4.1) عدد سكان بلدية الدوحة (2010-2032)

	عدد السكان
2010 (1)	797.000
2017	1,076,000
2032	916,000
(1) عدد السكان التقريبي في عام (2010)	

المصدر : توقعات عدد السكان المعدة من قبل جهاز الإحصاء/ الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2012) تم اسقاطها حتى عام (2032) وتوزيعها على البلديات.

4.5.9 يتضح المخطط الهيكلي لبلدية الدوحة (2032) في الشكل (4.4) ويغطي الفترة حتى (2032). وطبقاً للتدرج الهرمي للمراكز بالإطار الوطني للتنمية بدولة قطر، سيكون هناك ثلاثة مراكز داخل العاصمة هي: الخليج الغربي ووسط الدوحة ومدينة المطار وستشكل معاً الأساس لحي العاصمة.

4.5.10 تقدم استراتيجية التوزيع المكاني معايير دولية خاصة بالتنسيق العام للمدينة والساحات المفتوحة وتصاميم المباني المبتكرة، التي تحسّن من كفاءة استخدام الطاقة، فضلاً عن مقاييس لإدارة الازدحام المروري، للعمل بها داخل حي العاصمة وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة وظروف العمل. وفي داخل حي العاصمة سيتم وضع وسائل النقل العام الكبرى ومرافق البنية التحتية بما فيها شبكة المترو وخطوط السكك الحديدية طويلة المدى تحت الأرض.

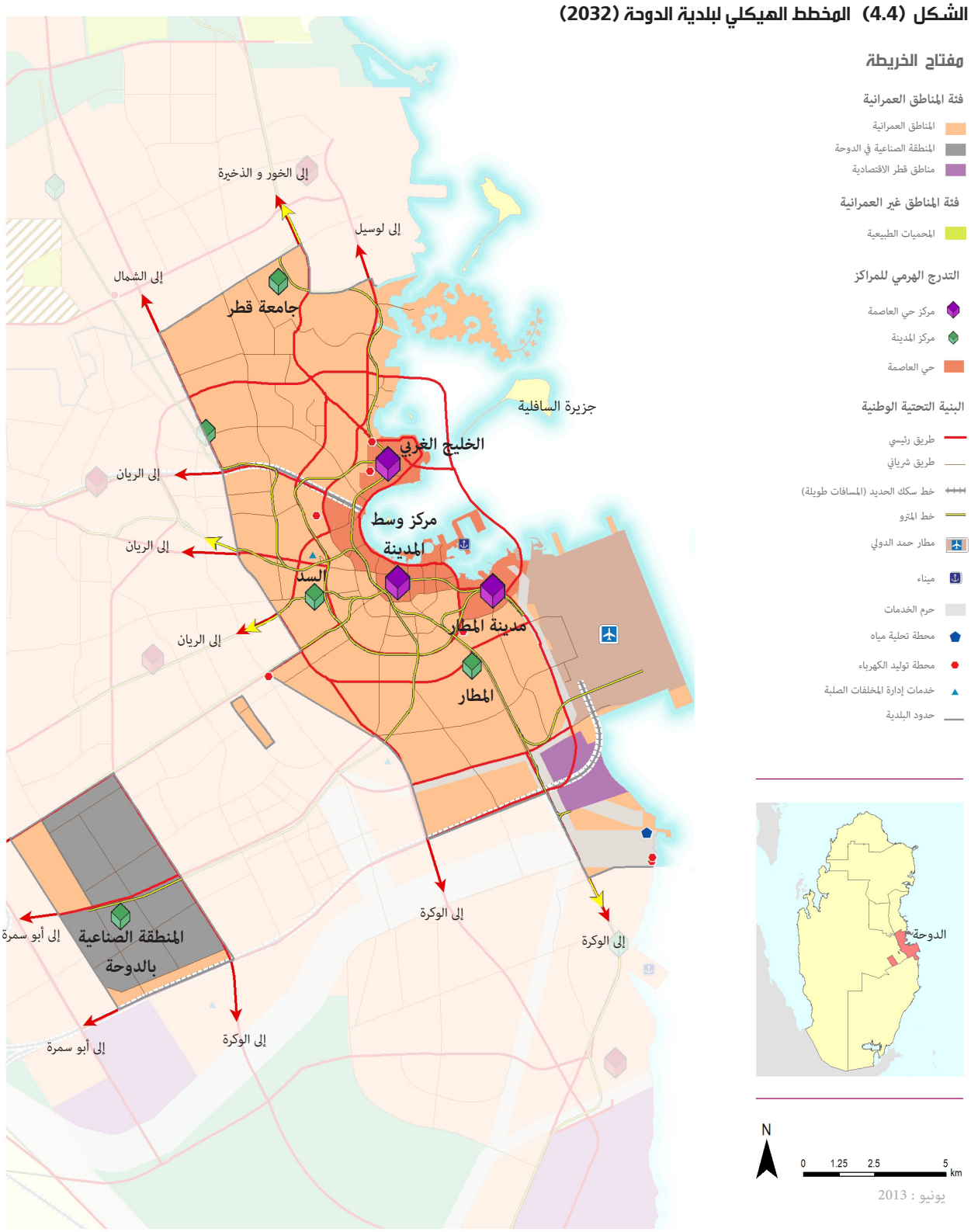
4.5.11 يحدد مخطط التنمية المكانية لبلدية الدوحة منطقة انتقالية بين وسط الدوحة والطريق الدائرى الثاني، من أجل تسهيل إعادة تنمية وتجديد المناطق التجارية والسكنية داخل هذه المدينة الرئيسية. وتعمل هذه المنطقة الانتقالية على خلق أحياء متوسطة الكثافة السكانية نابضة بالحياة تتسم بوجود فراغات عامة مفتوحة متعددة الاستخدامات ومحتوى عام رفيع المستوى وشوارع للمشاة. وبعد انتهاء فترة الخطة الحالية، يمكن أن تستوعب المنطقة الانتقالية توسعات أخرى لمركز خدمات العاصمة في وسط مدينة الدوحة.

4.5.12 نظراً لاتصافها بالجودة العالية والبنايات شاهقة الارتفاع، ستستمر منطقة الخليج الغربي في النمو كمنطقة مركزية للأعمال التجارية. وستفرض قيود على بناء الأبراج السكنية الجديدة، مع التركيز على البنايات متعددة الاستخدامات التي تشتمل على أنشطة سكنية وتجارية ومجتمعية. وستجذب هذه المنطقة مقرات ومكاتب رئيسية لشركات دولية ومؤسسات متعددة الجنسيات. وستُعد خطة أولوية لمنطقة الخليج الغربي لتحديد الاستخدامات الرئيسية للأراضي والمحتوى العام للمنطقة وإجراءات التنفيذ المطلوبة.

4.5.13 سيعاد تطوير وسط المدينة ليصبح مركزاً ثقافياً في قلب مدينة الدوحة. إن مدينة الدوحة القديمة تحظى بثروة تراثية هائلة كما أنها تتضمن أصولاً تراثية راسخة وأنماطاً من الشوارع والأحياء التقليدية. ومن خلال خطة أولوية التنفيذ سيتم تحديد هذه المناطق وحمايتها وتوفير أنشطة اقتصادية جديدة بها لدعم الهوية التجارية والثقافية القوية لوسط الدوحة. ستتناغم الأنماط المعمارية لوسط الدوحة مع المعالم الثقافية الحالية مثل المركز الثقافي الإسلامي وسوق واقف فضلاً عن الأماكن المحيطة عالية الكثافة والساحات متعددة الاستخدامات. ولدعم الحيوية الاقتصادية لهذا المركز الثاني لخدمات العاصمة، سيتم مساعدة الأنشطة التجارية والمؤسسات الحكومية من خلال بنايات متوسطة الارتفاع في الشوارع عالية المستوى والفراغات العامة.

4.5.14 بالتزامن مع النمو والاندماج العمراني للمدن، يتطلب ذلك وجود مراكز خدمات جديدة للمدينة بمنطقة المطار وجامعة قطر لخدمة الأنشطة المستقبلية. ومن غير المتوقع أن يكتمل إنشاء هذه المراكز الجديدة قبل عام (2032). وسيتم تخطيط مشروع تنمية مركز المدينة لجامعة قطر طبقاً للمخطط العام لجامعة قطر والإمكانيات المتاحة الخاصة بمونديال قطر (2022) وملف دولة قطر لاستضافة الألعاب الأوليمبية في المستقبل.

الشكل (4.4) المخطط الهيكلي لبلدية الدوحة (2032)





المصدر: وزارة البلدية والبيئة

4.5.15 بحلول عام (2017) وما بعدها، سيتم إعادة تطوير موقع مطار الدوحة الدولي القائم حالياً، ليشكّل في نهاية المطاف ثالث مراكز خدمات العاصمة. تهدف مدينة المطار في المقام الأول إلى توفير الخدمات مثل مكاتب التقنية العالية والصناعات القائمة على القيمة المضافة والمعرفة. وكذلك المنطقة الحرة، ومواقع حاضنة للتكنولوجيا وأخرى لتخزين البضائع الضخمة. وستركز إعادة التطوير على خلق محتوى عام ذي جودة عالية مزود بمساحات كبيرة من المناطق المفتوحة للعامة، تجاورها تجمعات التنمية العمرانية ذات الكثافة العالية والمتوسطة.

4.5.16 في غرب وسط مدينة الدوحة، سيتم تحويل محلات التسوّق الصغيرة الموجودة على طول شارع السد، مع مرور الوقت، لتشكّل أساس مركز المدينة الجديد، مع وجود مشروعات التنمية متعددة الأغراض ومختلفة الكثافة السكنية. سيتم إنتاج خطة أولوية التنفيذ للمنطقة لعمل التصميم التفصيلي وتحديد الموقع العام لمركز المدينة الجديد. ومن المزمع إيجاد بيئة محيطة من الشوارع ذات الجودة العالية وذلك لدعم المناطق الداخلية من المدينة.

4.5.17 ومع أن منطقة الدوحة الصناعية منفصلة عن البلدية من جهة الغرب، فإنها ستستفيد من نواة المركز التجاري الذي تم إعادة التركيز عليه وتوسّع تدريجياً ليشكّل مركزاً جديداً للمدينة مزوداً بمجموعة كبيرة من المرافق المجتمعية لخدمة التجمعات السكنية الصناعية والمتخصّصة.

4.5.18 في داخل الدوحة وخاصةً في حي العاصمة، تتكوّن شبكة الطرق من طرق شريانية. ولن يتم تحديث الطرق في هذه المنطقة، إلا عندما تتاح الفرصة لذلك وسيتم تخفيض القدرة الاستيعابية للسيارات الخاصة داخل الطريق الدائري الثالث لصالح وسائل النقل العام، ومرافق المشاة ولتحسين المحتوى العام للمنطقة.

4.5.19 سيتم اتباع إجراءات تنظيم النقل، بما في ذلك مراقبة حركة مرور المركبات ذات الإشغال العالي وحارات السير مع تكثيف خدمات الحافلات وسيارات الأجرة، فضلاً عن استخدام آليات التقليل من الاختناقات المرورية. سيكون من الأفضل إدارة وتنظيم أماكن انتظار السيارات داخل هذه المنطقة، للتخفيف من المشاكل المرتبطة بالازدحام المحلي وأماكن الانتظار العشوائية.

4.5.20 سيعمل خط المترو الأحمر على ربط كل من الوكرة ومدينة المطار ومطار حمد الدولي في جنوب حاضرة الدوحة، مروراً بوسط الدوحة والخليج الغربي وداخل حي العاصمة إلى لوسيل في الشمال.

4.5.21 بحلول عام (2032) سيكون هناك أربع محطات لتوليد الكهرباء والعديد من المحطات الفرعية الرئيسية ضمن بلدية الدوحة. وسيتم تعزيز خطوط المياه الرئيسية وشبكة أنابيب مياه الصرف المعالجة التي تغطي كلا من بلدية الدوحة بأكملها والمنطقة الحضرية الواسعة من حاضرة الدوحة. يقوم على خدمة البلدية أربعة مشروعات لمعالجة مياه الصرف الصحي تقع في المنطقة الحضرية.

4.6 المخطط الهيكلي لبلدية الريان [1]

الإعدادات

4.6.1 تعد بلدية الريان أكبر البلديات جغرافياً وتغطي (50%) من المساحة الكلية للبلاد (5،792 كم^2). وهي تتألف من جزئين مميّزين هما: مدينة الريان، والتي تشكل جزءاً من حاضرة الدوحة، بالإضافة إلى المناطق القروية النائية الواقعة غرباً وجنوباً، التي تحوي العديد من التجمعات السكنية الصغيرة والمزارع ومدينة دخان الصناعية والمحميات البيئية الطبيعية.

4.6.2 تتركز غالبية مشروعات التنمية وما يقرب من (85%) من سكان البلدية في مدينة الريان. وقد تم تجزئة الشكل الحضري خارج حاضرة الدوحة من خلال مجمعات سكنية متفرقة ذات كثافة منخفضة. وتنتشر المرافق المجتمعية والخدمات الحكومية في جميع أنحاء البلدية، الأمر الذي يستدعي القيام برحلات إضافية بالسيارة في غياب خدمات النقل العام المناسبة.

4.6.3 اكتمل العمل مؤخراً أو مازال قائماً في عددٍ من المشاريع الكبرى (بما في ذلك المدينة التعليمية ومدينة أسباير ومدينة الوعب) الأمر الذي يعمل على جذب الزائرين والطلاب إلى هذه المنطقة.

4.6.4 سيظل انخفاض الكثافة في المناطق السكنية والأحياء القطرية السمة المميزة للشكل الحضري للبلدية. ففي عام (2010)، أقام (47%) من إجمالي عدد السكان القطريين في بلدية الريان. وأدى التوسع في المناطق السكنية القطرية التي تم التخطيط لها وكانت قيد الإنشاء، إلى التوسع في المساحات المبنية بالمناطق الصحراوية المفتوحة. ومن المتوقع اتباع نهج أكثر استدامة لتسليم الأراضي والتصميم العمراني وفقاً للإطار الوطني للتنمية بدولة قطر.

4.6.5 تم تحديد موقع مدينة دخان الصناعية التابعة لقطر للبترول، استراتيجياً، لإنتاج النفط والغاز في قطر داخل المياه الساحلية أو قرب الشاطئ. وتحتل المناطق ذات حق الامتياز (13%) من أراضي بلدية الريان. وتُعد مدينة دخان المدينة الرئيسية على الساحل الغربي.

4.6.6 تتلخص القضايا الرئيسية في بلدية الريان فيما يلي:

- أنشأ برنامج الإسكان الوطني القطري في بلدية الريان أحياءً قطرية كثيرة لكنها منعزلة، الأمر الذي أدى إلى تجزئة الشكل العمراني وانخفاض جودة المنظر العام للمدينة.
- يؤدي استعمال الاشتراطات القديمة لتقسيم المناطق والتخطيط المجزأ لمدينة الريان إلى فقدان مقومات التراث الثقافي القطري والهوية المحلية.
- تفتقر مشروعات التنمية الكبرى ذات الاستخدام الواحد إلى التكامل مع المجتمعات المحيطة وشبكات الخدمات الاجتماعية وتؤدي إلى خلخلة الهيكل العمراني الناشيء.
- تحتاج المحميات البيئية إلى دعم حكومي ورعاية فائقة للحفاظ على الثروات الطبيعية للبلاد.
- تفتقر الأنشطة الترفيهية والترويحية في غرب البلدية حول الشيحانية إلى الربط بينها وبين المساحة المبنية القائمة.
- تم تنفيذ التخطيط لمجمع مدينة دخان الصناعية، إلى حد كبير، بشكلٍ مستقلٍ عن نظام التخطيط الحكومي ونمو المجتمعات العمرانية المجاورة.

أهداف التخطيط الاستراتيجي لبلدية الريان

4.6.7 تشمل أهداف التخطيط الاستراتيجي المدرجة، ضمن الإطار الوطني للتنمية بدولة قطر، التي تسري على بلدية الريان ما يلي:

- تطوير المراكز العمرانية متعددة الاستخدامات والكثافات ذات الجودة العالية في الريان الشمالية والريان الجنوبية.
- دمج كل من المشاريع الكبرى ومرافق وشبكات البنية التحتية ذات الصلة مع مشروعات التنمية العمرانية القائمة والمخطط لها.
- التاكد من أن الطرق الإشعاعية تعمل، في المقام الأول، كممرات للعبور، في حين يتم تعزيز مسارات الطرق الدائرية لإيجاد هيكل عمراني تنموي متوازن.
- تسهيل نظام النقل وذلك بتوفير نظام نقل عام عالي الجودة.
- تجميع المرافق المجتمعية وغيرها من الاستخدامات في المراكز العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام.
- الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمعات المحلية ودعم المشروعات التي تعزز الاستدامة وجودة العيش في هذه المجتمعات.
- تبني نهجٍ جديدٍ يتعلق بالكثافة السكانية وبناء أنماطٍ جديدةٍ في المناطق العمرانية، لتوفير مجموعة كبيرة من أنواع السكن.
- حماية وتعزيز البيئة الطبيعية في مناطق المحميات البيئية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية ودعمها لصالح التعليم والبحث العلمي والسياحة.

(1) تم إنشاء بلدية الشيحانية الجديدة في عام (2014) ، وهي تغطي مساحة كانت جزءاً من بلدية الريان سابقاً. وهي الآن في طور الإنشاء.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

إدارة النمو السكاني المستقبلي

4.6.8 النمو السكاني المتوقع حتى عام (2032) في هذه البلدية هو (2.3%) سنوياً، مع زيادة إجمالية قدرها أكثر من (250,000) نسمة (انظر الجدول (4.2)). وسيعيش معظم السكان في المستقبل داخل خطة الحدود المقترحة لحاضرة الدوحة وذلك توافقاً مع الإطار الوطني للتنمية بدولة قطر، ومباديء الاستخدامات المتعددة والكثافة المختلفة.

الجدول (4.2)

عدد سكان بلدية الريان (2010 – 2032)

	عدد السكان
2010[1]	456.000
2017	671,000
2032	714,645
(1) عدد السكان التقريبي في عام (2010)	

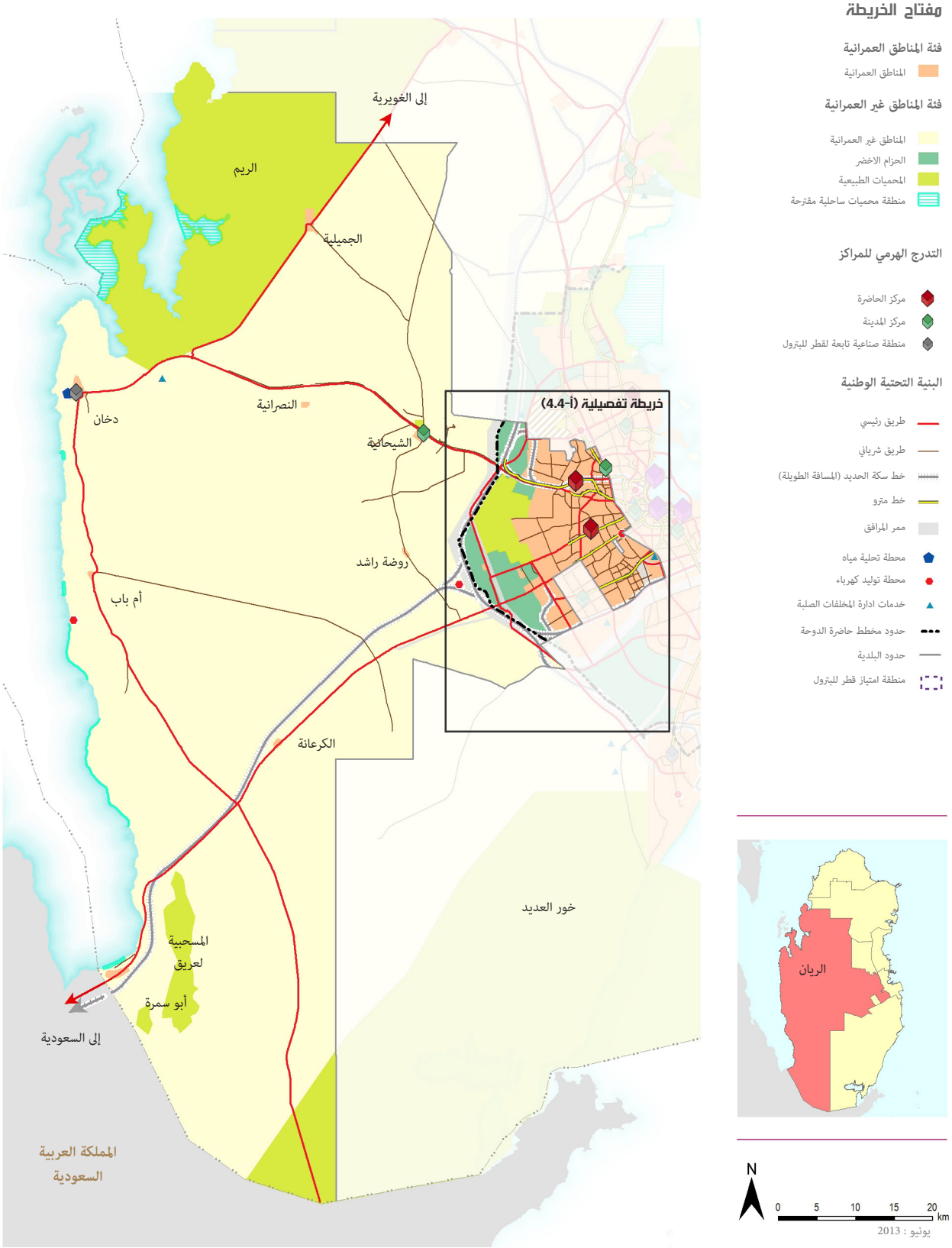
المصدر: توقعات النمو السكاني المعدة من قبل جهاز الإحصاء/ الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2012) تم اسقاطها حتى عام (2032) وتوزيعها على البلديات.

4.6.9 لقد تشكّلت الخطة الهيكلية لبلدية الريان من جزئين منفصلين هما: المنطقة العمرانية داخل حاضرة الدوحة والمنطقة القروية الواسعة (انظر الشكل (4.5) و(أ-4.5)). وتخضع المنطقة المتضمنة في المخطط الهيكلي لحاضرة الدوحة لسياسات حاضرة الدوحة. ولا يسمح بالتنمية العمرانية في المناطق القروية النائية إلا ضمن الحدود المستهدفة للمدينة والتي قد يتم تعديلها من خلال إعداد خطة التنمية المكانية للبلدية في المستقبل.

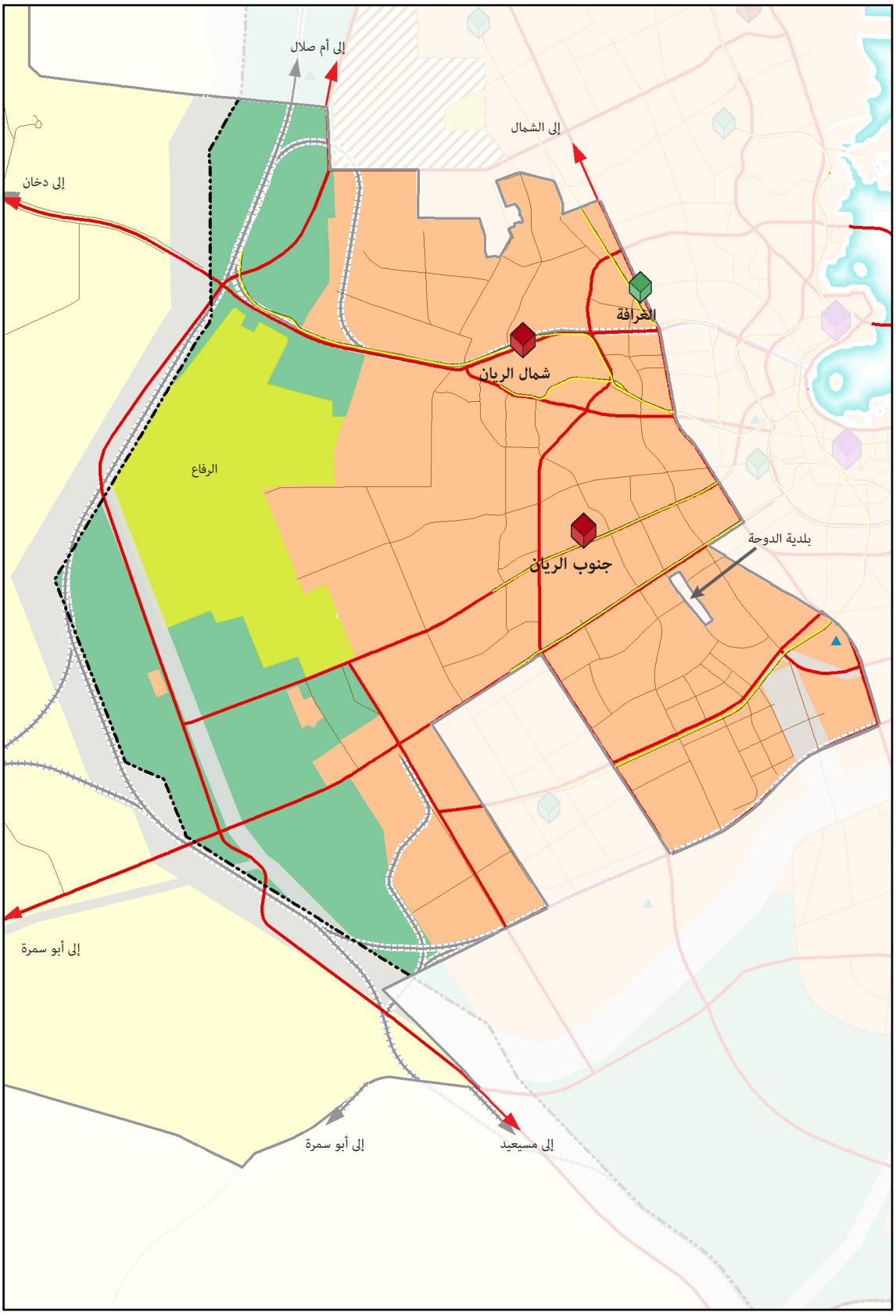
4.6.10 سيكون التطور الكبير والنمو السكاني في منطقة الريان، داخل حاضرة الدوحة. وسيجري تطوير مراكز الحاضرة ومراكز المدن ودمج المناطق السكنية عالية الجودة ذات الكثافة المنخفضة التي تحترم الخصائص المحلية وذلك ضمن المشاريع الكبرى التي تم الالتزام بتنفيذها.

4.6.11 سيكون لدى بلدية الريان مركزان على مستوى الحاضرة هما: شمال الريان و جنوب الريان، اللذان سيتصلان بحي العاصمة ومراكز المدن من خلال نظام نقل عام متكامل. هذان المركزان العمرانيان سيحتلان موقعاً استراتيجياً متميزاً من ناحية الأنشطة القائمة ومراكز النقل العام الموجودة قرب المدينة التعليمية ومنطقة أسباير على التوالي. كما أنهما سيخضعان لخطط الأولوية في التنفيذ للمنطقة لضمان تحقيق الكثافة المختلطة، والنهج متعدد الاستخدامات الذي يلبي احتياجات وتوقعات التجمعات التي يخدمها.

الشكل (4.5) المخطط الهيكلي لبلدية الريان (2032)



الشكل (أ– 4.5) المخطط الهيكلي لبلدية الريان – خريطة تفصيلية لمكونات بلدية الريان (2032)





المصدر: وزارة البلدية والبيئة

4.6.12 تتمركز نسبة كبيرة من عدد السكان والوظائف في منطقة الغرّافة، التي تقع شمال شرق المدينة التعليمية ومجمع العلوم والتكنولوجيا و مركز حاضرة شمال الريان. وسوف يراعي موقعها التفصيلي وجود مجمع الغرّافة وهايبر ماركت لاندمارك غرب مدينة خليفة، حيث تحتل موقعًا استراتيجياً بمحاذاة طريق الشمال، وستقوم بتوفير مجموعة من المرافق المجتمعية والخدمات الحكومية للتكامل مع محلات التجزئة الرئيسية القائمة وذلك لخدمة كلٍ من شمال غرب الدوحة وأجزاء من منطقة الريان وصولاً إلى الشرق والمنطقة الجنوبية لبلدية أم صلال.

4.6.13 لتعزيز النمو المتوازن والمستدام في جميع أنحاء المناطق القروية النائية، تقوم الحكومة بدعم عملية تطوير مراكز المدن والأحياء مع تجميع المرافق المجتمعية وخدمات الدعم المحلية الأخرى حول محطات النقل العام.

4.6.14 لدعم النمو طويل الأجل، سيتم تزويد مجمع مدينة دخان الصناعية بمجموعة أكبر من الخدمات المجتمعية والحكومية لخدمة الجزء الغربي من البلاد. وبمرور الوقت ستصبح هذه المنطقة أكثر تكاملاً مع التجمعات السكنية المجاورة.

4.6.15 سيتم تطوير الشيحانية كمركز مدينة ومنطقة سكنية رئيسية في وسط دولة قطر. ومن ثمّ ستوفر الشيحانية مجموعة من المرافق والخدمات المجتمعية لهذه المنطقة القروية الكبيرة. وسيتم كذلك تشجيع الأنشطة المرتبطة بسباقات الهجن وتربية المها وحديقة القرآن النباتية، لإحداث تكامل مع المناطق السكنية الحالية.

4.6.16 تحظى منطقة الريان بثروة هائلة من الموارد الطبيعية التي يجب حمايتها من الضغوط العمرانية المتزايدة وتشتمل هذه الثروة على المحميات والمناظر الطبيعية الصحراوية والشواطئ الرملية القريبة من منطقة دخان التي تنطوي على امكانيات يمكن تطويرها للسياحة البيئية والراحة والاستجمام.

4.6.17 لا بد من تطبيق سياسة الحزام الأخضر بمنتهى الدقة والحزم لحماية تلك الأصول الطبيعية وإنشاء حد فاصل بين المناطق الحضرية الرئيسية والأراضي الصحراوية الريفية خارجها.

4.6.18 تقترح هيئة الأشغال العامة تطوير طريق دخان ليصبح طريقاً سريعاً خارج حاضرة الدوحة. سوف يربط هذا الطريق بين مركز حاضرة شمال الريان وكل من الشيحانية ودخان. ومن المقترح إنشاء خطوط سكك حديدية طويلة المدى لربط الدوحة بالمملكة العربية السعودية عن طريق أبو سمرة وكذلك إنشاء أربعة خطوط مترو داخل حاضرة الدوحة كجزء من البلدية.

4.6.19 خلال فترة الخطة، ستنفذ كهرماء برنامجاً لتوسيع إمدادات المياه وخدمة شبكات الكهرباء، لدعم النمو المستقبلي، كما ستقوم بربط مناطق أبوسمرة وأم باب ودخان. وقد اقترحت هيئة الأشغال العامة كذلك، أن يتم التوسع في أعمال معالجة مياه الصرف في جنوب الدوحة وإنشاء ثلاث برك معادلة لمعالجة مياه الصرف داخل البلدية.

4.6.20 وبالنسبة لتأمين إمدادات الكهرباء الوطنية، سيجري تنفيذ شبكة دولية (على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي) بجهد (400 كيلو فولت) . وتقع نقطة التقاء الشبكة التي تصل رأس أبو فنطاس ببلدية الوكرة مع المملكة العربية السعودية داخل بلدية الريان.

4.7 المخطط الهيكلي لبلدية الظعاين

الإعدادات

4.7.1 تم إنشاء بلدية الظعاين في عام (2005). وهي تمثل (2.5%) من مساحة دولة قطر (283 كم^2) وتقع على الساحل الشرقي شمال الدوحة شرق أم صلال مباشرةً وجنوب مدينة الخور.

4.7.2 تقع ثلاثة أرباع مساحة بلدية الظعاين، تقريباً، داخل حدود المخطط المقترح لحاضرة الدوحة. وتم اختيار الجزء الشرقي المركزي للبلدية الذي يشمل معظم الأماكن الساحلية ليصبح محمية لوسيل البيئية.

4.7.3 عند الاتجاه شمالاً، تبدو الأرض مسطحة ومفتوحة مع بعض المزارع الممتدة شمالاً فوق الطبقة الحاملة للمياه الجوفية.

4.7.4 ويمكن تلخيص قضايا التخطيط الرئيسية التي تواجه بلدية الظعاين فيما يلي:

- أصبحت أحياء القطريين التقليدية في الجنوب متداخلة مع الضواحي السكنية الشمالية للدوحة، الأمر الذي أدى إلى تكوين مناظر حضرية مجزأة وغير جذّابة للمدينة.
- أدى التنفيذ والتخطيط العشوائي لمشروعات التنمية الكبرى ومشاريع الإسكان القطرية إلى توزيع غير متوازن للخدمات الحكومية والمرافق المجتمعية.
- مع أن موقع مشروع لوسيل الكبير في شرق البلدية على امتداد الساحل سيستوعب التطوير السكني الراقي المستقبلي لمعظم أجزاء الدوحة الشمالية، إلا أن هناك نقصاً في أعداد المرافق المجتمعية والمناطق الترفيهية.
- أصبح المنظر العام للبلدية مجزأً من خلال محاور الطرق السريعة الوطنية، التي تقطع البلدية شرقاً بطريق الخور، وغرباً بطريق الشمال. وتوجد لدى السكان إمكانية استخدام محدودة لوسائل النقل العام للمناطق الترفيهية الساحلية.
- وفي الشمال حيث تسود المناطق القروية والزراعية، أدّى عدم وجود سياسة حكومية متكاملة بشأن الأمن الغذائي وتوفير مياه مستدامة وحماية بيئية، إلى خلق ضغوط على القطاع الزراعي والبيئة الطبيعية.

أهداف التخطيط الاستراتيجي لبلدية الظعاين

4.7.5 تشمل أهداف التخطيط الاستراتيجي المدرجة، ضمن الإطار الوطني للتنمية بدولة قطر، التي تسري على بلدية الظعاين ما يلي:

- إنشاء مركز حاضرة عالي الجودة، متعدد الاستخدامات ومختلف الكثافة السكانية في منطقة لوسيل.
- إقامة مركز مدينة في أم قرن يكون مبتكراً وعالي الجودة ومتعدد الاستخدامات والكثافات وبارتفاعات متوسطة.
- دعم تطوير مناطق سكنية عالية الجودة ومنخفضة الكثافة من خلال تحسين المناظر الطبيعية والتصاميم العمرانية.
- تجميع مناطق الترفيه والمرافق المجتمعية في المراكز العمرانية متعددة الاستخدامات.
- تسهيل نظام النقل وذلك بتوفير نقل عام عالي الجودة، وذلك لتيسير التنقل بين المجمعات السكنية، بما في ذلك الدوحة والخور.
- حماية وتحسين البيئة الطبيعية والتحكم في الزحف العمراني من خلال إدخال مشروع الحزام الأخضر لحاضرة الدوحة.
- تفعيل القيود التنموية في منطقة حماية الخزان الجوفي الشمالي المقترح المقترحة ومناطق المحميات الطبيعية.

إدارة النمو السكاني المستقبلي

4.7.6 بحلول عام (2032)، من المقدّر أن يصل عدد السكان في البلدية إلى (218,000) نسمة تقريباً، بما يمثل خمسة أضعاف السكان الحاليين. ويشمل ذلك مشروع لوسيل الضخم وكذلك التوسع في مشاريع الإسكان الوطني للقطريين. ويمثل ذلك معدل نمو مقداره (8%) كل عام على مدى فترة الخطة (انظر الجدول (4.3)).

الجدول (4.3)

عدد سكان بلدية الريان (2010 – 2032)

	عدد السكان
2010 (1)	43,000
2017	173,000
2032	218,000

(1) عدد السكان التقريبي في عام (2010)

المصدر: توقعات السكان الوطنيين من جهاز الإحصاء/ الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2012)، واستقراء سنة (2032) وتوزيعه على البلدية.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

4.7.7 يوجد حالياً حوالي (55%) من سكان البلدية داخل حدود مخطط حاضرة الدوحة ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة إلى (87%) خلال فترة تنفيذ الإطار الوطني للتنمية بدولة قطر وذلك بدعم من تطوير ونمو المراكز العمرانية متعددة الاستخدامات والكثافات والتنمية العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام المترابط.

4.7.8 بالإضافة إلى تقديم الخدمات لشمال الدوحة، سيتم إنشاء مركز حاضرة في مشروع لوسيل الضخم الذي يضم مكاتب حكومية وتجارية ومنشآت سكنية ومشروعات تجارية وفنادق ومنتجعات وخدمات ومرافق ترفيهية. وسيدعم مشروع لوسيل البيئة المجتمعية بالفراغات المفتوحة وتوفير فرص الحصول على الحيازة بنظام الملكية الحرة.

4.7.9 من المتوقع أيضاً أن تحدث تنمية لمنطقة أم قرن حول مجمع الخدمات الحكومية. وتميّز تلك التنمية سيطرة المنشآت السكنية منخفضة الكثافة للقطريين. ومن المقترح إنشاء مركز مدينة جديد في أم قرن لخدمة المنطقة ودمج الخدمات الحكومية والمرافق المجتمعية مع إيجاد فرص جديدة للمشروعات التجارية والتوظيف الإداري تعزيزاً لمشاريع التنمية.

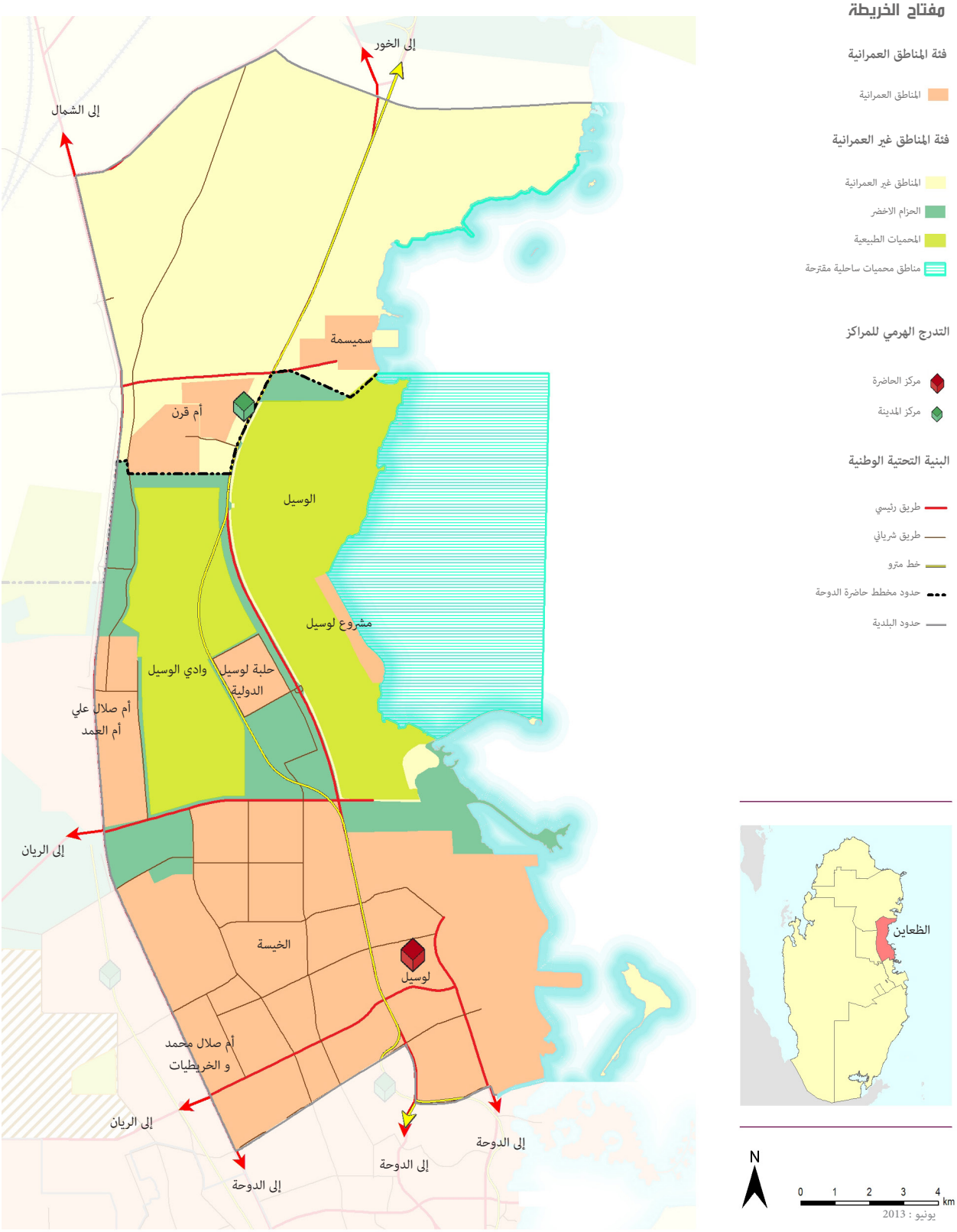
4.7.10 من المقرر عمل تنمية مستقبلية أخرى داخل منطقة الخيسة والمناطق السكنية الواقعة على امتداد طريق الشمال وفقاً للمخطط الهيكلي لحاضرة الدوحة. وتتميز هذه المناطق بسيادة المساكن القطرية منخفضة الكثافة (انظر الشكل (4.6)).

4.7.11 من المتوقع استمرار تطوير منطقة سميسمة بصورة طبيعية كمنطقة سكنية حتى عام (2032) بدعم من الخدمات المحلية، ومن المقرر استخدامها لجميع الأراضي الموجودة داخل حدود المدينة.

4.7.12 تقع المنطقة المركزية للبلدية داخل منطقة الحزام الأخضر ومنطقة حماية الخزان الجوفي الشمالي المقترح وتشمل أيضاً مناطق المحميات البيئية في الوسيل ووادي الوسيل. وحتى يمكن حماية هذه المناطق البيئية الحساسة، سيُسمح فقط بعمل تنمية داخل تلك التجمعات ذات الحدود المستهدفة للمدينة.

4.7.13 سيتم الإبقاء على المزارع الموجودة والتجمعات الزراعية والحفاظ على صورتها الحالية.

الشكل (4.6) المخطط الهيكلي لبلدية الظعاين (2032)



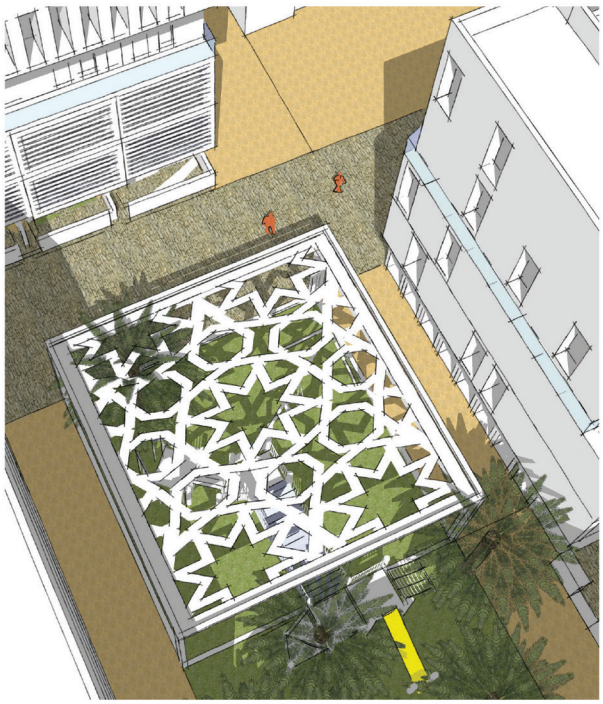
4.7.14 من المفترض أن تتطور شبكة طرق البلدية على المدى الطويل بحلول عام (2032)، لتستوعب الزيادة السكانية المتوقعة، بالتوازن مع تحسينات في شبكة النقل العام. وتم اختيار طريق الشمال ليصبح طريقاً سريعاً مكوّناً من (4) حارات في كل اتجاه بحلول عام (2032). ويمثل هذا الطريق الممر الرئيسي الممتد من شمال الدوحة إلى بلدية الشمال/الرويس.

4.7.15 وتقترح هيئة الأشغال العامة أن يصبح طريق الخور، طريقاً سريعاً به خمس حارات في كل اتجاه ويمتد في اتجاه الشمال الشرقي إلى الخور/ رأس لفان. وفقاً لخطة النقل الشاملة لدولة قطر، فقد تم اقتراح أن ينشأ طريقان سريعان يتجهان شمالاً وغرباً داخل بلدية الظعاين، يخدم الطريق الأول منطقة سميسمة وأم قرن والطريق الأخر يمتد حتى جنوب منطقة الخيسة. وكذلك سوف يتم تنفيذ طريق سريع بين الشرق والغرب عبر البلدية بحيث يكون جزءاً من الطريق الحضري الدائري السريع شمال مدينة الخيسة ليربط بين كل من شمال الدوحة وميناء الدوحة الجديد، والوكرة ومسيعيد.

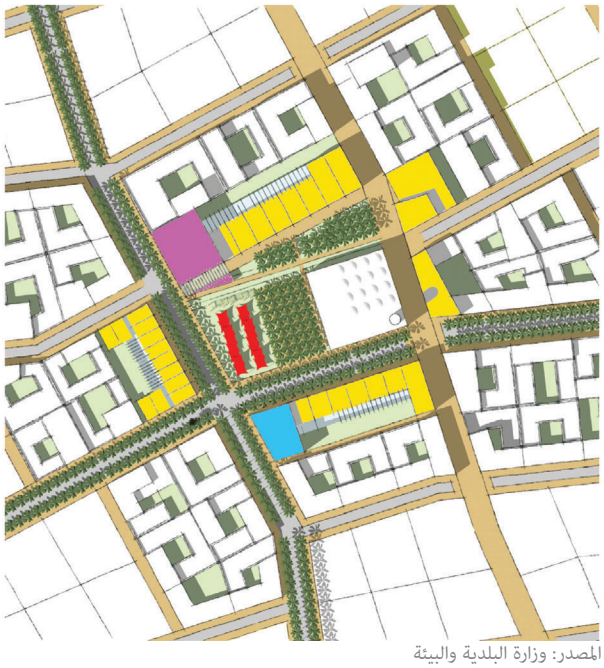
4.7.16 سيبدأ تشغيل الخط الأحمر لمترو الأنفاق بجوار طريق الخور، كجزء من النظام المتكامل للسكك الحديدية القطرية. ومن المقرر أن يتم تشغيل هذا الجزء بحلول عام (2032)، وتجري حالياً نقاشات لتمديد خط المترو هذا ليصل إلى بلدية الشمال عبر مدينة الخور. وسوف يتم توفير خدمة مواصلات (الحافلات) لدعم نظام السكك الحديدية للمترو على طول الطرق الرئيسية داخل البلدية.

4.7.17 ستمد المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) شبكة إمدادات المياه ونظام الصرف الصحي لتغطية الأماكن العمرانية من البلدية داخل حاضرة الدوحة وبلدتي أم قرن وسميسمة، مع إضافة ثلاث خزانات مياه جديدة.

4.7.18 ويقترح انشاء خطوط كهرباء جهد عالي جديدة لتربط سميسمة مع الخور. ومن المقرر أن يتم تركيب نظام توصيل جديد داخل حاضرة الدوحة وسميسمة وأم قرن.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

4.8 المخطط الهيكلي لبلدية أم صلال

الإعدادات

4.8.1 تُعد أم صلال بلدية صغيرة جغرافياً، وتغطي أقل من (2.7%) من مساحة قطر الكلية (317 كم^2). وكانت في السابق جزءاً من بلدية الظعاين، وفي عام (2005) تم إعادة تشكيل أم صلال.

4.8.2 وبخلاف البلديات الأخرى، لا تملك أم صلال شريطاً ساحلياً. وهي أرض محصورة بين بلديات الظعاين في الشرق، والخور في الشمال، والريان في الغرب والجنوب. يخترق طريق الشمال الحالي، الحدود الشرقية لأم صلال، في حين أن حرم الخدمات الاساسية الممتد بين الشمال والجنوب، يشطر البلدية إلى قسمين: شرقي وغربي.

4.8.3 ويبدو مشهد الأرض في أم صلال في معظم الأماكن مسطحاً مفتوحاً، يتميز بالعديد من المزارع التي تعلو طبقة الخزان الجوفي الشمالي المقترح. وتُعد هذه المنطقة نموذجاً للمناطق الواقعة على أطراف النطاق العمراني للدوحة، حيث يوجد بها الفيلات والقصور الكبرى المسوّرة والمختلطة مع قطع الأراضي الخالية، فضلاً عن مواقع البناء وأعمال تطوير الطريق السريع. ونظراً لنقص التخطيط الفعّال وعدم تطبيق اللوائح، أدى ذلك إلى زحف عمراني غير مخطط، أسفر في النهاية عن خلق بيئة عمرانية غير جذّابة ومتدهورة.

4.8.4 تشمل المواقع الثقافية والتاريخية والأثرية داخل البلدية قلعة أم صلال محمد (برج برزان) الذي تم تجديده مؤخراً وافتتاحه للجمهور. ويُقترح أن يتم إعادة تجديد قصر الشيخ جاسم بن محمد بن جاسم آل ثاني وادراجه ضمن حديقة التراث. وتتطلب هذه المواقع إدارة حريصة وحماية لهذا الإرث الثقافي من عمليات التطوير غير الملائمة.

4.8.5 ويمكن تلخيص القضايا الرئيسية في بلدية أم صلال على النحو التالي:

- أصبحت المجتمعات المتزايدة في الجزء الجنوبي من أم صلال متداخلة مع التوسع الشمالي للضواحي السكنية في الدوحة.
- ولقد نتج مع التحضّر السريع، مناظر طبيعية متدهورة وانخفاض في جودة البيئة، فضلاً عن نشوء مجتمعات سكنية كبيرة يتخللها العديد من قطع الأراضي الفضاء، التي تتسم بالتوسع الحضري غير المنضبط ونقص في الحدائق العامة والمساحات الخضراء.
- ولقد تأثر مشهد المناطق الحضرية الواقعة على أطراف النطاق العمراني بحرم الخدمات الاساسية ومحاور النقل (طريق الشمال وطريق الخور) التي تمتد من الشمال إلى الجنوب عبر البلدية.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

- وفي منطقة الشمال، حيث تتواجد المساحات الريفية والزراعية الواسعة، أدى عدم وجود سياسة حكومية متكاملة للأمن الغذائي وإمدادات المياه المستدامة وحماية البيئة، لوجود ضغط على مجال القطاع الزراعي والبيئة الطبيعية.
- ولقد أدى هذا المزيج من العوامل إلى فقد الصورة والهويّة المحلّية، وإلى ظهور بيئة محلّية غير جذّابة، وعدم القدرة على الوصول للخدمات التجارية والمرافق المُجتمعيّة بسهولة نظراً لتشتتها.

أهداف التخطيط الاستراتيجي لبلدية أم صلال

4.8.6 تشمل أهداف التخطيط الاستراتيجي لبلدية أم صلال ما يلي:

- إنشاء مراكز متعددة الاستخدامات ومتعددة الكثافة السكانية لها طابع معماري مميز في أم صلال محمد.
- التحكم في الزحف العمراني القادم من حاضرة الدوحة من خلال تنفيذ حزام أخضر وحاجز للمناطق الحضرية بين أم صلال على وبقية المناطق الحضرية في حاضرة الدوحة، بما فيها أم صلال محمد.
- تسهيل إنشاء مناطق سكنية عالية الجودة تتضمن حدائق ومساحات خضراء للقطريين وغير القطريين لخلق هويّة مميّزة وفريدة لأم صلال.
- تسهيل تحوّل شكل النقل إلى نقل عام ووسائط نقل محيطة عالية الجودة.
- تشجيع النشاط الزراعي القائم على بدائل إمدادات المياه المستدامة وفرض قيود أخرى للتنمية في منطقة حماية الخزان الجوفي الشمالي المقترح.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

إدارة النمو السكاني المستقبلي

4.8.7 سيزداد عدد سكان أم صلال تدريجياً بمعدل حوالي (3.8%)سنوياً حتى عام (2032) (انظر الجدول (4.4)). وسوف يتم توفير مرافق مجتمعية وخدمات حكومية ومشروعات ومكاتب تجارية، في مركز المدينة المحدد إنشاؤه في أم صلال محمد. ويُعد هذا أمراً مهماً بشكلٍ خاص لأنه يتجاوب مع الزيادة المتوقعة الناتجة من نقل مساكن عديد من الأسر القطرية إلى الضواحي الجديدة داخل البلدية.

الجدول (4.4)
عدد سكان بلدية أم صلال (2010 – 2032)

	عدد السكان
2010 (1)	43,000
2017	173,000
2032	218,000
(1) عدد السكان التقريبي في عام (2010)	

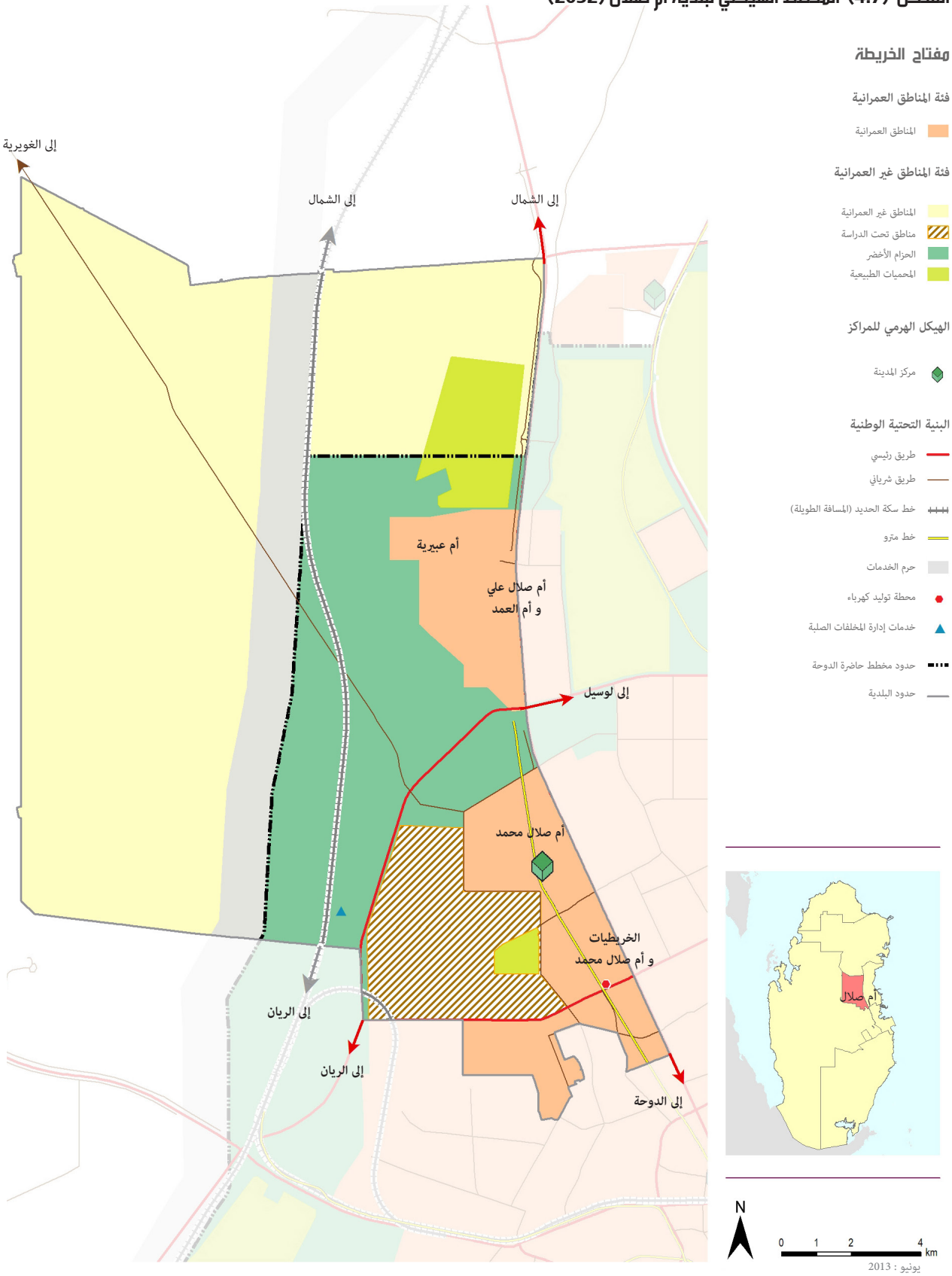
المصدر : توقعات النمو السكاني المعدة من قبل جهاز الإحصاء/ الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2012) تم اسقاطها حتى عام(2032) وتوزيعها على البلديات.

4.8.8 وسيكون العائق أمام النمو المستقبلي لشمال البلدية، هو الحماية المقترحة لمنطقة حماية الخزان الجوفي بالمنطقة الشمالية، وكذلك وجود المزارع (تحتوي أم صلال على (50%) من مزارع الماشية في البلاد) (انظر الشكل (4.7)). وسوف تتأثر الممارسات الزراعية الحالية بحلول عام (2012)، بسبب وقف أنشطة استخراج المياه الجوفية على الرغم من أن هناك إمكانية أن تقوم المشروعات الزراعية المستدامة بتقديم مبادرات وطنية للأمن الغذائي داخل منطقة الحزام الأخضر المقترحة من خلال استخدام المياه المُحلاة.

4.8.9 سيتم تحديد المراكز المحلية ومراكز الأحياء وسيتم تنميتها من خلال عملية تخطيط البلدية وذلك لدعم متطلبات السكان اليومية والأسبوعية.

4.8.10 تقع المنطقة المركزية للبلدية داخل الحزام الأخضر ومنطقة حماية الخزان الجوفي الشمالي المقترح. ولحماية هذه المناطق الحساسة بيئياً، سيسمح بالتنمية فقط داخل تلك المجمعات الموجودة ضمن الحدود المستهدفة للمدينة.

الشكل (4.7) المخطط الهيكلي لبلدية أم صلال (2032)





المصدر: وزارة البلدية والبيئة

4.8.11 سيتم تطوير شبكة طرق بلدية أم صلال على المدى الطويل بحلول عام (2032)، وذلك لتتناسب مع النمو الاقتصادي في المنطقة مع إدخال تحسينات على وسائل النقل العام. وقد تم تخصيص طريق الشمال ليصبح طريقاً سريعاً مع (4) حارات في كل اتجاه بحلول عام (2032). ويقترح إنشاء طريق سريع آخر ليمر من خلال الجزء الجنوبي الشرقي من البلدية جنوب منطقة أم صلال علي. فضلاً عن الطرق الشريانية التي تمتد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب والمقترح تطويرها من قبل هيئة الأشغال العامة.

4.8.12 سيتم توسيع نطاق خدمات الحافلات مع تزايد الطلب عليها وسيكون التحدي الرئيسي أمام تقديم خدمات النقل العام في المستقبل، هو الانخفاض النسبي لكثافة التنمية في هذه المنطقة. وسيخدم خط المترو المقترح بمحطاته المختلفة الجزء الجنوبي من أم صلال. كما سيمتد خط السكك الحديدية الوطني المقترح من الجنوب إلى الشمال على طول محور الخدمات الاساسية ومع ذلك فلا توجد له أية محطات داخل حدود البلدية.

4.8.13 تعتبر المناطق الحضرية بأم صلال، جزءاً من حاضرة الدوحة وسيتم توفير الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية لتغطية الرقعة السكنية بها، كما سيتم توسيع خدمة إمدادات المياه لتغطية المنطقة الحضرية بأكملها في حاضرة الدوحة.

4.8.14 من المقرر إنشاء خزان مياه استراتيجي وعدة خطوط أنابيب مياه رئيسية على طول حرم الخدمات الاساسية، بمحاذاة خط الجهد العالي القائم (EHV) من جنوب أم صلال علي إلى الشيحانية بالريان وعلى طول طريق مرقاب الرشمة.

4.8.15 تقع محطة معالجة شمال الدوحة في الجزء الغربي من البلدية (خارج حاضرة الدوحة) كما تم التخطيط لموقع خط أنابيب معالجة مياه المجاري الرئيسي، واقترحت هيئة الأشغال العامة أن يكون موقع بركة معادلة مياه المجاري المعالجة داخل محطة معالجة شمال الدوحة.

4.9 المخطط الهيكلي لبلدية الشمال

الإعدادات

4.9.1 تقع بلدية الشمال في أقصى شمال دولة قطر، وتصل مساحتها إلى (7%) (860 كم^2) من إجمالي مساحة قطر. ويوجد بها شريط ساحلي جذّاب ونقي بيئياً، بجانب عدد من المواقع ذات الأهمية التاريخية والثقافية، فضلاً عن منطقة محمية الريم البيئية كما حددتها منظمة اليونسكو.

4.9.2 وتمثل مدينة الشمال بالإضافة إلى المراكز المجاورة لها من الرويس وأبوظلوف، التجمعات الحضرية الأساسية لهذه البلدية. وتسود البلدية بيئة حياتية مسالمة مع شريط ساحلي بديع ومناظر طبيعية ريفية خلاّبة. وتُكمل هذه الصورة الخلاّبة أنشطة الصيد والميناء التجاري الصغير.

4.9.3 يعتبر مشهد الأراضي الداخلية للبلدية مسطحاً ومفتوحاً مع العديد من المزارع التي تعلو طبقة الخزان الجوفي الشمالي التي تستمد منها المياه حالياً لأغراض الري الزراعي.

4.9.4 يوجد بالبلدية العديد من المواقع الساحلية ذات الأهمية التاريخية والثقافية الكبيرة (وتشمل قلعة وقرية الزُبارة، وقرية أم سوية). كما تحتوي على مناطق بها مناظر طبيعية جميلة ومواقع لتربية السلاحف على طول الشواطئ الرملية، فضلاً عن البحار قليلة العمق الموجودة على طول الساحل الشمالي. كل ذلك يتطلب وجود الإدارة الحريصة والحماية من مشاريع التنمية غير الملائمة.

4.9.5 وتتلخص بعض القضايا الرئيسية لبلدية الشمال فيما يلي:

- مع أن البلدية تتمتع بشريط ساحلي ومواقع تاريخية خلاّبة، فقد نتج عن التطوير التجزيئي لمدينة الشمال والمجتمعات المجاورة في الرويس وأبو ظلوف، إيجاد هيكل تنموي مجزئٍ وغير فعال، فضلاً عن المنظر المتدهور للمدينة.
- تحتاج المنطقة الصناعية ببلدية الشمال إلى دعم الاستثمارات الحكومية وذلك للحفاظ على النمو طويل المدى، نظراً لموقعها المنعزل نسبياً.
- فيما يخص المناطق الداخلية، التي تتكون بشكل كبير من المناطق الريفية والزراعية، فلا توجد سياسة حكومية متكاملة للأمن الغذائي وإمدادات المياه المستدامة والحماية البيئية، الأمر الذي يشكّل ضغوطاً على مستقبل التصنيع الزراعي والأصول البيئية الطبيعية للبلدية.

أهداف التخطيط الاستراتيجي لبلدية الشمال

4.9.6 وتشمل أهداف التخطيط الاستراتيجي التي تسري على بلدية الشمال ما يلي:

- الحماية والحفاظ على البيئة الطبيعية والأصول التاريخية، وتشجيع السياحة المستدامة والاستخدامات الترفيهية، التي تتيحها هذه الموارد.
- إنشاء مركز مدينة محدد في الشمال من خلال تجميع الخدمات المحلية والمرافق المجتمعية مع الاستخدامات المختلطة.
- ربط الفراغات العامة في الشمال/أبو ظلوف/الرويس، عن طريق تحسين المحتوى العام، بما في ذلك الواجهة المائية وأنماط الأنشطة بالطريق الساحلي. خلق مناطق ذات جودة عالية وكثافة سكنية منخفضة لتسهم في إكساب هويّة فريدة ومميّزة للبلدية.
- فرض قيود على النمو العمراني في منطقة الخزان الجوفي الشمالي ومناطق المحميّة الطبيعية.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

إدارة النمو السكاني المستقبلي

4.9.7 من المتوقع أن يصل معدل النمو السكاني في عام (2032) إلى عدد متواضع نسبياً وستكون هذه البلدية قادرة على استيعاب الاحتياجات السكانية من خلال موارد المدينة الحالية (انظر الجدول (4.5)). ومن المهم وجود إدارة حريصة لهذا النمو، خاصة عند التعامل مع الضغوط المتوقعة للتنمية.

الجدول (4.5)
عدد سكان بلدية الشمال (2010 – 2032)

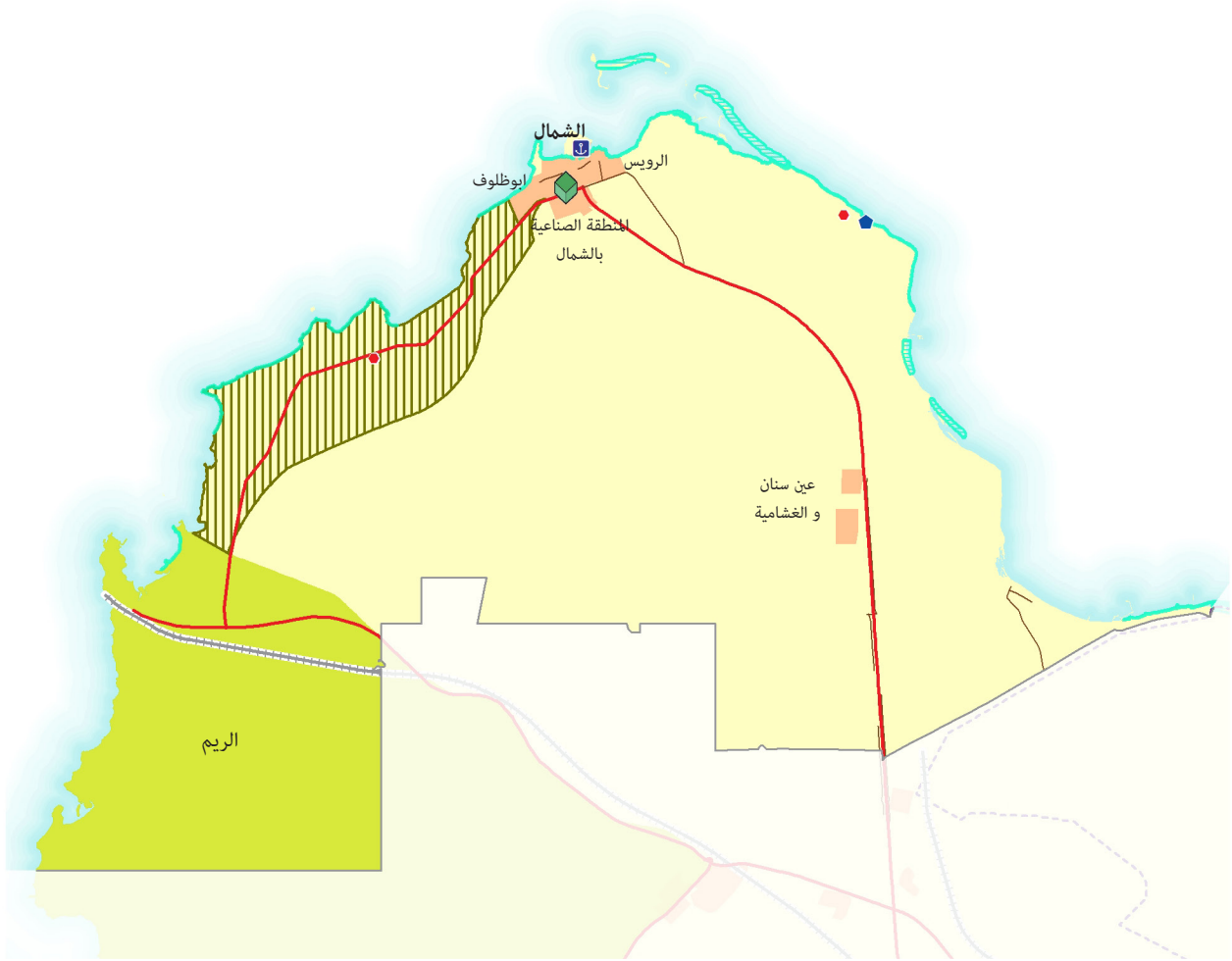
	عدد السكان
2010 (1)	8,000
2017	21,000
2032	28,000
(1) عدد السكان التقريبي في عام (2010)	

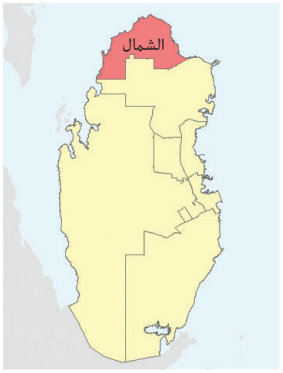
المصدر : توقعات النمو السكاني المعدة من قبل جهاز الإحصاء/ الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2012) تم اسقاطها حتى عام (2032) وتوزيعها على البلديات

4.9.8 ومكانياً، سوف يتم وضع قيود على معدل النمو في بلدية الشمال من خلال الحماية المقترحة لمنطقة الخزان الجوفي الشمالي وكذلك المنطقة المحمية المقترحة بالشمال، فضلاً عن منطقة حماية الشريط الساحلي المقترحة والمحيط البيئي الحيوي لمنطقة محمية الريم. وسوف تتأثر الممارسات الزراعية القائمة إذا ما تم وقف استخراج المياه الجوفية ويمكن للمشاريع الزراعية المستدامة تقديم مبادرات وطنية لتحقيق الأمن الغذائي باستخدام المياه المحلاة.

4.9.9 ستوفر خطط توسيع ميناء الصيد التجاري الصغير في الرويس فرصاً لتطوير السياحة الساحلية والاستخدامات الترفيهية وذلك بالإضافة إلى الأصول الثقافية والتاريخية الثرّية في المنطقة، الأمر الذي سيعمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص عمل محلية تتوافق مع خطة قطر الوطنية (2030).

الشكل (4.8) المخطط الهيكلي لبلدية الشمال (2032)





N

0 2 4 6 8 km

يونيو : 2013

مفتاح الخريطة

فئة المناطق العمرانية

- المناطق العمرانية

فئة المناطق غير العمرانية

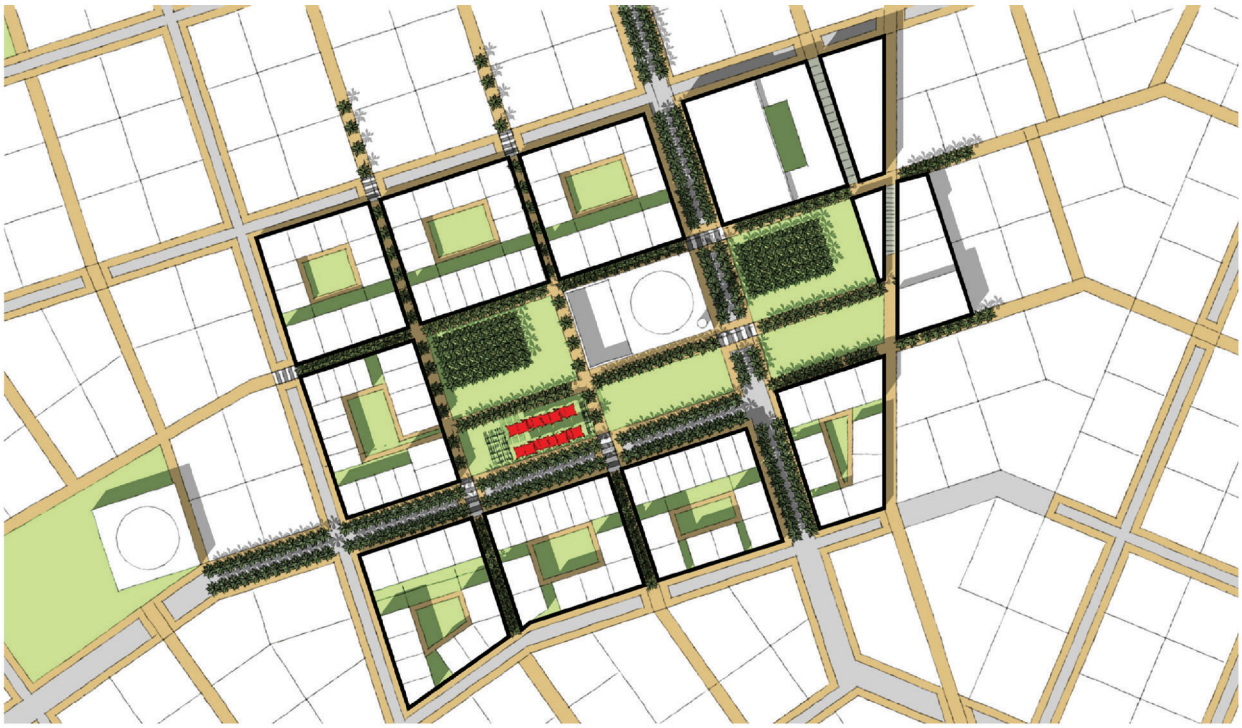
- المناطق غير العمرانية
- المحميات الطبيعية
- منطقة الحفاظ
- مناطق محميات ساحلية مقترحة

التدرج الهرمي للمراكز

- مركز المدينة

البنية التحتية الوطنية

- طريق رئيسي
- طريق شرياني
- خط سكة الحديد (المسافات الطويلة)
- خط المترو
- ميناء
- محطة تحلية مياه
- محطة توليد كهرباء
- حدود البلدية



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

4.9.10 من المقترح أن تحتوي مدينة الشمال على مركز مدينة طبقاً للتدرج الهرمي لمراكز الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر للمراكز العمرانية. وسيكون بمثابة محور للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحيطة ومناطق التأثير الريفية وسيوفر خدمات بلدية ومجتمعية للمقيمين وللأعمال التجارية.

4.9.11 سوف تشجع خطة التنمية المكانية المستقبلية للبلدية على تعزيز المشهد البصري للمدينة، الأمر الذي يساعد على توجيه الاستثمارات المستقبلية والبنية التحتية وتوفير خدمات مجتمعية متوازنة فضلاً عن تحسين المرافق الحضرية للمقيمين والزوار الحاليين والمستقبليين.

4.9.12 سوف يظل الطابع القروي هو الغالب على شخصية البلدية، مع وضع حدود واضحة للنمو الحضري على طول طريق الشمال، حيث سيتم السماح بأغلب أنواع الاستخدام لأراضي المناطق الحضرية. ولن يسمح بالتنمية التي لا تتعلق مباشرة بالصناعات الريفية والإنتاج الزراعي، خارج حدود المناطق الحضرية.

4.9.13 سوف يتم إدارة تطوير المنطقة الساحلية الشمالية الغربية والتحكم فيها من خلال تحديد مناطق حماية السواحل المقترحة، ومناطق المحميات الطبيعية بالشمال، وذلك بغرض الحماية والحفاظ على البيئة الطبيعية والمعالم التاريخية وكذلك تشجيع الأنشطة السياحية والترفيهية.

4.9.14 سيتم توفير بنية تحتية لوسائل النقل ترتقي إلى مستوى متطلبات السكان والنمو الاقتصادي. وسيصبح طريق الشمال المقترح ضمن خطة النقل الشاملة لدولة قطر، طريقاً سريعاً مكوناً من (4) حارات في كل اتجاه بحلول عام (2032) وسيصبح هو المحور الرئيسي الذي يربط مدينة الشمال مع جنوب البلدية وباقي مناطق دولة قطر. ومن المقترح أن يصبح الطريق الذي يربط بين الرويس مع الزبارة طريقاً سريعاً.

4.9.15 سيتم دراسة احتياجات البنية التحتية بناءً على التعداد المستقبلي للسكان والأنشطة الاقتصادية. ومن المقرر أن يتم وضع خطة لمد شبكة إمدادات المياه والصرف الصحي لتشمل جميع المناطق الحضرية في بلدية الشمال، في حين ستقوم هيئة الأشغال العامة بتمديد شبكة معالجة مياه الصرف الصحي لمدينة الشمال والزبارة من محطة معالجة مياه الصرف الصحي شمال الدوحة في أم صلال.

4.9.16 تقترح المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) إنشاء محطة جديدة لتحلية المياه في الغارية التي ستقوم بتوفير المياه الصالحة للشرب وذلك لدعم التنمية العمرانية وتوفير مياه الري. ويُعد توفير إمدادات مياه بديلة مستدامة لأغراض الري في هذه المنطقة أساسياً لنجاح برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي.

4.9.17 يقترح إنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء في منطقتي المملحة ولخوير حسان. وهناك أيضاً محطة مقترحة لتوليد الطاقة في مناطق الامتياز براس لفان.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

4.10 المخطط الهيكلي لبلدية الخور والذخيرة

نظرة عامة

4.10.1 يتضمن المخطط الهيكلي لبلدية الخور والذخيرة الخطط الحكومية المعتمدة سابقاً للخور والذخيرة والجوانب الرئيسية التي تم تحديثها في ضوء توقعات النمو الاقتصادي، التي تم مراجعتها من قبل الأمانة العامة للتخطيط التنموي، فضلاً عن عوامل أخرى (انظر الشكل (4.9)). سوف تخضع هذه الخطط إلى المزيد من المراجعة كجزء من عملية تحديث الإطار الوطني للتنمية بدولة قطر.

الإعدادات

4.10.2 تقع بلدية الخور والذخيرة في شمال دولة قطر، ويحدّها شمالاً بلدية الشمال وجنوباً بلدية الريان وأم صلال والظعاين ويقع الخليج العربي في شرقها وغربها. تغطى بلدية الخور والذخيرة مساحة (1,603 كم^2) تقريباً وهو ما يمثل (14%) من إجمالى مساحة دولة قطر.

4.10.3 على طول الساحل الشرقي توجد المحمية البحرية للذخيرة. وهى عبارة عن محمية بيئية تحتوي على أكبر أراضى المنجروف الرطبة في دولة قطر، وتشمل كلاً من الرواسب الساحلية الطينية والمستنقعات المالحة والشعاب المرجانية. وتُعد محمية الريم البيئية جزءاً من محمية بيئية ثانية بطول الساحل الغربي وتمتد داخل بلدية الشمال وبلدية الريان. تشتمل هذه المحمية البيئية على منحدرات الحجر الجيري والهضاب والوديان فضلاً عن السهول الحصوية والمسطحات الطينية المترسبة.

4.10.4 تقع أغلبية الأراضي التابعة للبلدية أعلى منطقة حماية الخزان الجوفي الشمالي المقترح، التى تُعد مصدر المياه الجوفية للري الزراعي الذي يغذّي العديد من المزارع التى تقع في مركز البلدية.

4.10.5 تلعب مدينة الخور دوراً مهماً كمركزٍ لأنشطة الجزء الشمالي من الدولة، كما أنها تتمتع بأهمية تاريخية نظراً لكونها المنتج الأصلي للصبغة الأرجوانية واللؤلؤ. وتحظى هذه البلدية بكافة الميزات التي تجعلها مقصداً سياحياً جاذباً للسكان والزوار بفضل معالمها البيئية والتراثية الفريدة وموقعها الساحلي ذي الشواطئ الخلاّبة.

4.10.6 تقع مدينة راس لفان الصناعية في الشمال الشرقي ولها منفذ مخصص لتصدير الغاز الطبيعي المسال. ويعيش بعض العمال حالياً داخل المدينة، في حين يعيش بعض الموظفين مع أسرهم خارجها في الخور. وتلعب مدينة الخور بفضل موقعها دوراً مهماً في دعم راس لفان بالخدمات السكنية والترفيهية والمجتمعية.

4.10.7 تشمل التجمعات السكنية الرئيسية الأخرى في البلدية كلاً من الذخيرة والغويرية وروضة الفرس. هناك أيضاً منطقة صناعية حكومية تم تخصيصها في الشمال الغربي لمدينة الخور وترتبط مدينة الخور بالدوحة عبر الطريق الذى يربط الخور أيضاً بالشمال الغربي لدولة قطر بما في ذلك مدينة الشمال. يمر عبر البلدية حرم الخدمات الوطني الذى يربط راس لفان بجنوب مسيعيد.

4.10.8 يوضح ملخص القضايا الرئيسية في الخور والذخيرة ما يلى:

- يؤدي النمو السريع والعشوائي في الوقت نفسه للتنمية السكنية حول مدينة الخور والذخيرة، إلى تدهور المظهر العام للمدينة، حيث يزيد الوقت المخصص للانتقال من مكان إلى آخر فضلاً عن الآثار البيئية الضارة وخاصة بالقرب من البيئات الساحلية.
- فصل الأحياء القطرية الرئيسية في الذخيرة عن الخدمات التجارية والمجتمعية للخور، الأمر الذي يوجد المزيد من رحلات السيارات للتسوق والاستمتاع بالوسائل الترفيهية المحلية.
- لقد أدى قرب الخور والذخيرة من راس لفان ونقص مساكن العمال ذات الموقع المناسب (التي يتوفر بها الحد الأدنى من معايير الخدمات المجتمعية والمرافق الترفيهية وفرص تجارة التجزئة) إلى عدد من التأثيرات الاجتماعية والمرورية في هذه المجتمعات التقليدية.
- سوف تحتاج التجمعات السكنية القروية الصغيرة خارج الخور والذخيرة والمنطقة الصناعية الجديدة بها إلى دعم الاستثمار الحكومي لاستدامة التنمية المستقبلية.
- في داخل البلدية التى غالباً ما تكون قروية وزراعية لا توجد سياسة حكومية متكاملة بشأن الأمن الغذائي والإمداد المستدام للمياه والحماية البيئية، الأمر الذي يشكّل ضغوطاً على مستقبل القطاع الزراعي والأصول البيئية الطبيعية للبلدية.
- إن تخطيط مجمع المدينة الصناعية لراس لفان وممرات المرافق الخاصة بها الواقعة شمال الخور، قد تم تنفيذها بشكل مستقل إلى حد كبير عن نظام التخطيط الحكومي.

أهداف التخطيط الاستراتيجي لبلدية الخور والذخيرة

4.10.9 شمل أهداف التخطيط الاستراتيجي التى تسري على البلدية ما يلى:

- حماية وتعزيز البيئة الطبيعية في مناطق المحميات البيئية، والتحكم في الزحف العمراني من خلال توفير حزام أخضر حول مدينة الخور.
- دعم تنمية مدينة الخور باعتبارها (مدينة الفيروز) التى تمتلك شخصية مميزة كمدينة عربية وواحة حضرية ووجهة سياحية غنية بمواردها البيئية والتاريخية.
- إنشاء مركز مدينة الخور الفريد ذي الجودة العالية بمستوى تنمية متوسط ومتعدد الاستخدامات والكثافة.
- دمج ودعم المشروعات الضخمة (مثل تنمية شاطئ الأرجوان) من خلال توفير خدمات ومرافق سكنية ومجتمعية لتشجيع وجود مدينة مجمّعة تعتمد على مبادئ النمو متعدد الاستخدامات.
- دعم تنمية المناطق السكنية عالية الجودة ومنخفضة الكثافة للقطريين في مناطق معينة من بلدية الذخيرة، وتعزيز استدامة الهوية الثقافية من خلال تنسيق وتصميم المواقع وتحسين التصميم العمراني وتقديم مجموعة من الخدمات المجتمعية.
- تسهيل نظام النقل وذلك بتوفير نظام نقل عام عالي الجودة، وذلك لتيسير الوصول والتنقّل بين مناطق الخور والذخيرة ورأس لفان والدوحة.
- تجميع الخدمات والمرافق المجتمعية في مراكز الاستخدامات المختلطة.

إدارة النمو المستقبلي

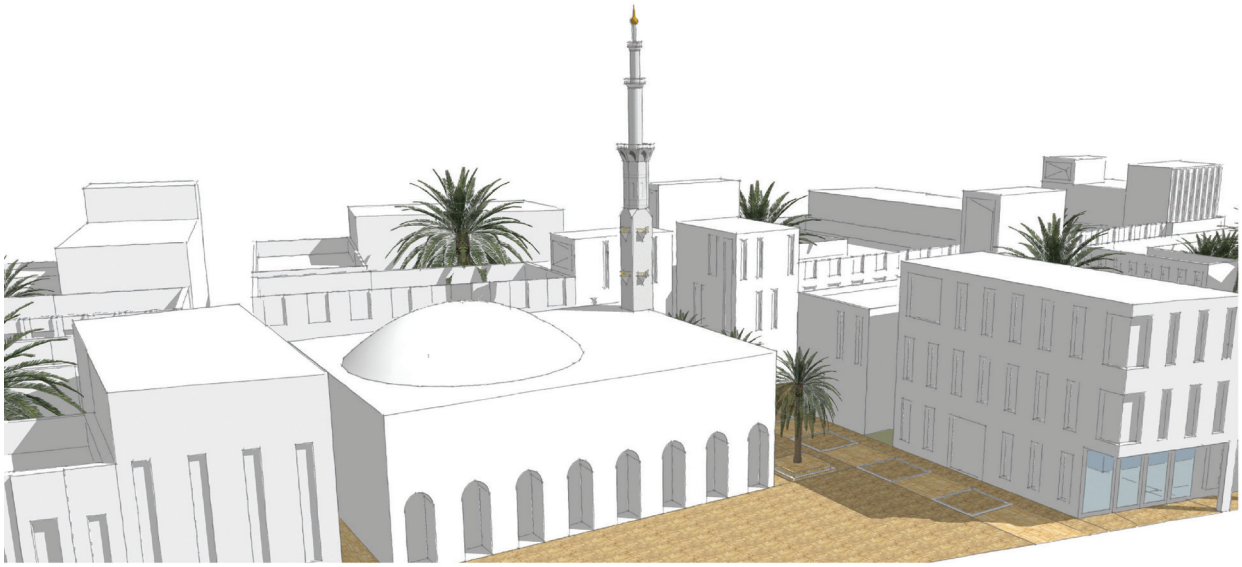
4.10.10 توقعت الخطط الحكومية السابقة للخور والذخيرة أن يكون مجموع السكان (32,400) نسمة في عام (2032)، الأمر الذي يؤدي إلى وجود كثافة سكانية ذات متوسط منخفض، باستثناء المدينة الصناعية براس لفان. وتمت مراجعة هذه الخطط فيما يتعلق بالاستجابة لخطط وسياسات الإطار الوطني للتنمية بدولة قطر، وتم عمل التعديلات التالية:

- السكان المستهدفون: تم تعديل التوقعات السابقة المعدّة في ضوء سيناريو الأمانة العامة للتخطيط التنموي مع مراعاة المشروعات الضخمة. (انظر الجدول (4.6))
- البنية التحتية لوسائل النقل العام: تم مراعاة تعديل مسار الخطوط المعدّلة للنظام الوطني للسكك الحديدية الذي يمر عبر البلدية مع روابط المترو الممكنة.
- التنمية العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام: سوف تحتاج محطات المترو المقترحة والسكك الحديدية طويلة المدى، إلى التكامل مع التنمية
- العمرانية ذات الاستخدامات والكثافات المختلطة المرتكزة على خدمات النقل العام خلال فترة الخطة.
- الهيكل العمراني: فرص تعزيز الهيكل العمراني لمدينة الخور عن طريق تحديد موقع المرافق والخدمات داخل حدود النمو العمراني داخل الخور، لإنتاج المزيد من التنمية المدمجة.
- استملاك الأراضي وممرات الخدمات: مراعاة إيجاد وسائل لترشيد التوسع المستقبلي واستملاك الأراضى بحرم الخدمات الوطني.
- الروابط مع مدينة راس لفان الصناعية: يجب مراعاة تكامل شبكات الخدمات المجتمعية المستقبلية والخدمات الحكومية مع مراكز قرى الخور والذخيرة.

الجدول (4.6) عدد سكان بلدية الخور والذخيرة بما في ذلك مدينة رأس لفان الصناعية (2010 – 2032)

	عدد السكان
2010 [1]	194,000
2017	197,000
2032	206,000
[1] عدد السكان التقريبي في عام (2010)	

المصدر : توقعات النمو السكاني المعدة من قبل جهاز الإحصاء/ الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2012) تم اسقاطها حتى عام (2032) و توزيعها على البلديات.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

المخطط الهيكلي لبلدية الخور والذخيرة (2032)

4.10.11 تستفيد بلدية الخور والذخيرة من امتلاكها للمعالم التى تشتمل على خط ساحلي جذاب ومناظر طبيعية ريفية مفتوحة، فضلاً عن محميتين طبيعيتين ومنطقة حماية الخزان الجوفي الشمالي المقترح، كما تستفيد أيضاً من وجود مدينة راس لفان الصناعية التى توفر فرص توظيف وإسكان لعمالها. ومع ذلك فإن التوازن المناسب للتنمية الاقتصادية للصناعات الهيدروكربونية جنباً إلى جنب مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، يحتاجان إلى التنظيم الجيد.

4.10.12 سوف تشهد خطة التنمية المستقبلية لهذه البلدية التطور الحادث لمدينة الخور لتصبح مركزاً رئيسياً لخدمات المدينة. وسوف تدمج الخور مهام البلدية وتوفر خدمات حكومية ومجتمعية لسكانها وللمنطقة الشمالية لدولة قطر. وتشمل الالتزامات الرئيسية الأخرى تنمية شاطئ الأرجوان ومجتمع راس غاز في الخور والمنطقة الصناعية في الخور في الشمال الغربي.

4.10.13 لا يسمح بأية تنمية إلا داخل الحدود المستهدفة للنمو بالبلدية وفي مدينة راس لفان الصناعية. ويمكن تعديل هذه الحدود من خلال إعداد الخطة المكانية المستقبلية.

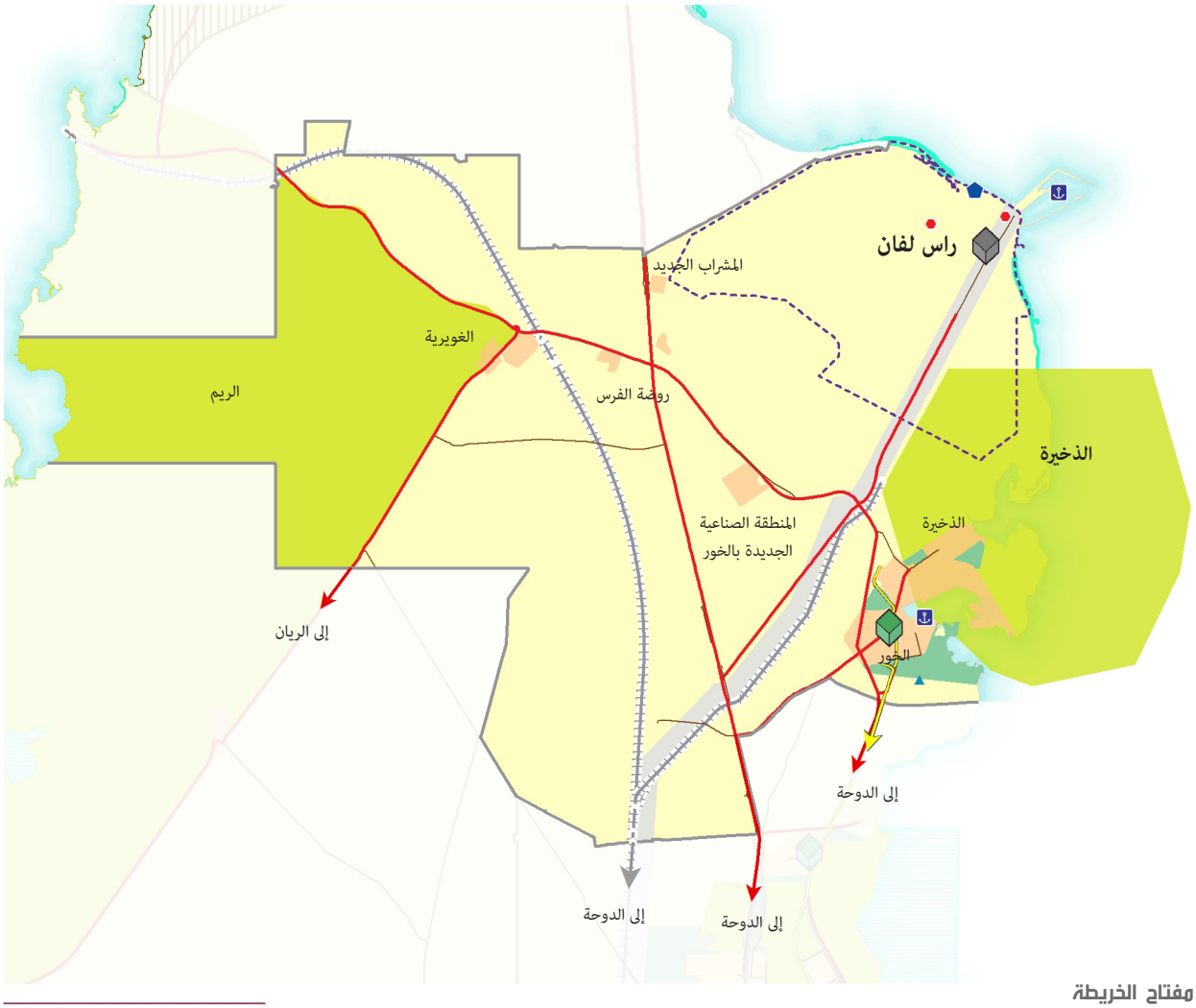
4.10.14 سيجري تحديث طريق الخور بحلول عام (2017)، ليتحول إلى طريق سريع يربط الدوحة ولوسيل بالخور وبحلول عام (2032) سوف يتم تطوير الطرق الرئيسية التى تتجه من الخور لمدينة الشمال وشمال دولة قطر لتصبح طرقاً سريعة. سوف تربط السكك الحديدية طويلة المدى بين البلدية وحاضرة الدوحة.

4.10.15 سيمتد الخط الأحمر المقترح للسكك الحديدية إلى الخور وسوف يتم بحث وسائل إنشاء مراكز جديدة (بالتوافق مع التدرج الهرمي للمراكز) حول المحطات النهائية.

4.10.16 سوف يتم تلبية احتياجات البنية التحتية للمرافق لدعم النمو الاقتصادي المستقبلي لعام (2032)، من خلال خطط هيئة الأشغال العامة لتمديد أنظمة الصرف الصحي وأعمال معالجة الصرف الصحي لخدمة الخور والذخيرة. وهناك نية لاستخدام المياه المعالجة في أعمال الري.

4.10.17 تقترح هيئة الأشغال العامة أن يتم بحلول عام (2017) تزويد المدن والقرى التى تقع خارج حاضرة الدوحة ولا تغطّيها أنابيب رئيسية للصرف الصحي، بوحدات مجمّعة للمعالجة وسوف تقوم البلدية أيضاً بالنظر في عمل امتدادات لأنابيب التوزيع الرئيسية في مدينة الخور وإنشاء أكثر من (80 كم^2) من خطوط الأنابيب لنقل مياه راس لفان.

الشكل (4.9) المخطط الهيكلي لبلديتي الخور و الذخيرة(2032)





N

0 2.5 5 7.5 10 km

يونيو : 2013

مفتاح الخريطة

فئة المناطق العمرانية

- المناطق العمرانية

فئة المناطق غير العمرانية

- المناطق غير العمرانية
- الحزام الاخضر
- المحميات الطبيعية
- منطقة ساحلية محمية مقترحة

التدرج الهرمي للمراكز

- مركز المدينة
- منطقة صناعية تابعة لقطر للبترول

البنية التحتية الوطنية

- طريق رئيسي
- طريق ثريانى
- خط سكة الحديد (المسافة الطويلة)
- خط مترو
- ميناء
- حرم الخدمات
- محطة تحلية مياه
- محطة توليد كهرباء
- خدمات ادارة المخلفات الصلبة
- حدود البلدية
- منطقة امتياز قطر للبترول

4.11 المخطط الهيكلي لبلدية الوكرة



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

نظرة عامة

4.11.1 يتضمن المخطط الهيكلي لبلدية الوكرة الخطط الحكومية السابقة المعتمدة للوكرة والوكير، بالإضافة إلى تحديثات للجوانب الرئيسية في ضوء توقعات النمو الاقتصادي للأمانة العامة للتخطيط التنموي وعوامل أخرى (انظر الشكل (4.10)). وستخضع هذه الخطط إلى المزيد من المراجعة كجزء من عملية تحديث الإطار الوطني للتنمية بدولة قطر.

الإعدادات

4.11.2 تقع بلدية الوكرة في الجنوب الشرقي لدولة قطر، ويحدُّها شمالاً حاضرة الدوحة وغرباً بلدية الريان. ويقع الخليج العربي في شرقها وفي الجنوب تقع الحدود الوطنية المشتركة مع المملكة العربية السعودية. تغطى بلدية الوكرة مساحة (2,520 كم^2) تقريباً أو (22%) من إجمالى مساحة دولة قطر. وبالإضافة إلى مدينة الوكرة الرئيسية، توجد تجمعات سكنية رئيسية أخرى تشمل الوكير وهي إحدى المدن القطرية التقليدية.

4.11.3 تغطي مناطق المحميات البيئية نسبة كبيرة من البلدية وذلك ضمن خور العديد الذى يحتوى على بحيرة المد والجزر الفريدة والكثبان الرملية المتحركة والروضات والوديان، وهي مرشحة من قبل اليونسكو لتكون موقعاً تراثياً عالمياً. يعتبر منتجع شاطئ سيلين والشواطئ الممتدة على طول الجنوب الشرقي وجهات شعبية للسكان لسهولة الوصول إليها نسبياً وبفضل الأنشطة الصحراوية العامة التى تمارس بها.

4.11.4 إن منطقة امتياز قطر للبترول والمدينة الصناعية في مسيعيد التى تقع في الشمال الشرقي للبلدية تشتمل على منطقة الصناعات الثقيلة والميناء والمنطقة المجتمعية. ويعيش العمال داخل منطقة الامتياز مع وجود مجتمعات سكنية للعمال المهرة، فضلاً عن وجود بعض الخدمات المجتمعية مثل المستشفيات. ويمتد حرم الخدمات الأساسية من راس لفان إلى غرب منطقة حاضرة الدوحة ليربط مسيعيد بمينائها.

4.11.5 تتلخص القضايا الرئيسية في بلدية الوكرة فيما يلي:

- تفتقر المشروعات الفردية الكبرى داخل البلدية مثل قرية بروة ومنطقة قطر الاقتصادية (2) (QEZ2) إلى التكامل مع المراكز التجارية الموجودة والخدمات المجتمعية والمرافق العامة، الأمر الذي يعمل على تجزء الشكل العمراني للبلدية.
- سوف تقوم استثمارات النقل الجديدة المهمة في البلدية أو فيما يجاورها، بما في ذلك مطار حمد الدولي الجديد وميناء الدوحة الجديد ومنطقة قطر الاقتصادية، فضلاً عن مدينة المطار القريبة التي ستؤدي على المدى البعيد إلى خلق ضغوطات إضافية على طرق وتقاطعات البلدية.
- يتعرض أسلوب الحياة القطرية التقليدية والهوية الثقافية لمدينة الوكير لتهديد متصاعد من مشروعات النمو العمراني السريع والنمو السكاني، نظراً لتوسع حاضرة الدوحة تجاه الجنوب.
- تأثر منظر المدينة العام والمناظر الطبيعية إلى حد كبير في البلدية بسبب موقع ممرات الخدمات الوطنية وتجمّعها في الشمال، ولوجود منشآت الطاقة والمياه مثل رأس أبو فنطاس بطول الساحل.
- تم تنفيذ التخطيط لمجمع المدينة الصناعية لمسيعيد وممرات المرافق الخاصة بها، بشكل مستقل إلى حد كبير عن نظام التخطيط الحكومي، مع أنها ترتبط اقتصادياً وطبيعياً بحاضرة الدوحة.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

أهداف التخطيط الاستراتيجي لبلدية الوكرة

4.11.6 تشمل أهداف الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر التي تسري على بلدية الوكرة بعض الأهداف المحددة كمايلي:

- حماية وتعزيز البيئة الطبيعية ومنطقة المحميات البيئية في خور لعديد والتحكم في الزحف العمراني من خلال توفير الحزام الأخضر لحاضرة الدوحة.
خلق مركز حاضرة الوكرة الجديد الفريد ذي الجودة العالية والمعتمد على التنمية العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام.
- تعزيز مركز المدينة التاريخي في الوكرة، من خلال التنمية متعددة الاستخدامات والكثافات، فضلاً عن المباني ذات الارتفاع المتوسط.
- دعم تنمية المناطق السكنية ذات الجودة العالية والكثافة السكانية المنخفضة للقطريين في الوكير والحفاظ على الهوية الثقافية، من خلال تنسيق وتصميم المواقع، فضلاً عن تحسين التصميم العمراني وتوفير مجموعة من الخدمات المجتمعية.
- تسهيل نظام النقل وذلك بتوفير نظام نقل عام عالي الجودة وذلك لتحسين إمكانية الوصول والتنّقل بين الوكرة والوكير والدوحة ومدينة المطار وميسيعيد.
- تجميع الخدمات المجتمعية والمرافق العامة والتنمية العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام وذلك في المراكز ذات الاستخدامات المختلطة والمخدومة بشبكات النقل العام.

إدارة النمو السكاني المستقبلي

4.11.7 توقعت الخطط الحكومية السابقة للوكرة والوكير، أن يكون مجموع عدد السكان (240,000) نسمة في عام (2032)، الأمر الذي يؤدى إلى كثافة سكانية ذات متوسط منخفض، باستثناء المدينة الصناعية في مسيعيد. وتمت مراجعة هذه الخطط فيما يتعلق بالاستجابة لخطط وسياسات الإطار الوطني للتنمية بدولة قطر وتم عمل التعديلات التالية:

- السكان المستهدفون: تم تعديل التوقعات السابقة المعدّة في ضوء سيناريو الأمانة العامة للتخطيط التنموي (GSDP) وتم الاهتمام بالمشروعات الضخمة الحالية بما في ذلك مدينة بروة. (انظر الجدول (4.7))
- البنية التحتية لوسائل النقل العام: تم مراعاة مسار الخطوط المعدّلة للنظام الوطني للسكك الحديدية الذي يمر عبر البلدية بالإضافة إلى روابط المترو الممكنة.
- التنمية العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام: سوف تحتاج محطات المترو المقترحة والسكك الحديدية طويلة المدى إلى التكامل مع التنمية العمرانية ذات الاستخدامات والكثافات المختلطة المرتكزة على خدمات النقل العام وذلك خلال فترة الخطة.
- الروابط مع مدينة المطار: سوف تصبح مدينة المطار واحدة من الثلاثة مراكز لخدمات العاصمة في حاضرة الدوحة، ومركز تجمع رئيسي للأنشطة وذلك بعد عام (2017) ويحتاج الربط بين مدينة المطار والمراكز العمرانية للوكرة أن يكون متكاملاً بشكلٍ تام.
- استملاك الأراضي وممرات الخدمات: مراعاة إيجاد وسائل لترشيد التوسع المستقبلي واستملاك أراضى ممرات الخدمات الوطنية.
- الروابط مع مدينة مسيعيد الصناعية: يجب مراعاة تكامل شبكات الخدمات المجتمعية المستقبلية والخدمات الحكومية مع مدينة الوكرة.

الجدول (4.7) عدد سكان بلدية الوكرة بما في ذلك مدينة ميسيعيد الصناعية (2010 – 2032)

	عدد السكان
2010 [1]	141,000
2017	303,000
2032	369,000

المصدر : توقعات النمو السكاني المعدة من قبل جهاز الإحصاء/ الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2012) تم اسقاطها حتى عام (2032) و توزيعها على البلديات.

المخطط الهيكلي لبلدية الوكرة (2032)

4.11.8 تعمل الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني على دمج المنطقة الحضرية للوكرة في الكتلة المستقبلية لحاضرة الدوحة، حيث أنه من المخطط للوكرة الجديدة أن تصبح مركزاً على مستوى الحاضرة وفقاً للتدرج الهرمي لمراكز الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر. وسوف يكون هناك مركز مدينة يعتمد على منطقة تجمع الأنشطة الحالية في الوكرة.

4.11.9 لا يسمح للتنمية خارج حاضرة الدوحة، إلا داخل الحدود المستهدفة للنمو، وفي مدينة مسيعيد الصناعية. ويمكن تعديل ذلك من خلال إعداد الخطة المكانية المستقبلية.

4.11.10 يتم تخطيط مدينة مسيعيد الصناعية من قبل قطر للبترول لتستوعب منطقة سكنية أكبر، بعدد سكان يصل إلى (121,000) نسمة بحلول عام (2032). وسوف تتكامل مع البنية الاجتماعية لهذه البلدية. وسيعمل ميناء الدوحة القريب منها والمركز الوطني للخدمات اللوجيستية على خلق وظائف مستقبلية وتحقيق اقتصاد متنوع.

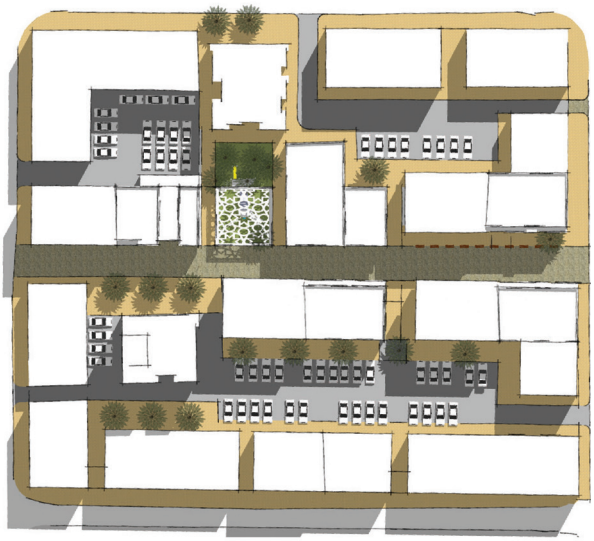
4.11.11 تستفيد بلدية الوكرة من امتلاكها للمناطق الطبيعية الواسعة المعترف بها دولياً، إلى جانب وجود منطقة امتياز قطر للبترول بمدينة مسيعيد.

إن التوازن الطبيعي بين التنوع الاقتصادي وخلق صناعات لاحقة مرتبطة بالصناعة الهيدروكربونية من جهة والحفاظ على النباتات والحيوانات وحمايتها في المحميات البيئية والصحراء الطبيعية من جهة أخرى، تحتاج كلّها إلى إدارة واعية.

4.11.12 يتم حالياً إنشاء كلٍ من طريق الدوحة السريع والطريق الجانبي للوكرة، من قبل هيئة الأشغال العامة. ومن المقترح أن يدرج الطريق السريع للوكير ضمن خطة النقل العام الشاملة في دولة قطر وذلك لتسهيل استخدام أراضي الوكرة والوكير بطريق ذي حارتين لكل اتجاه بحلول عام (2032).

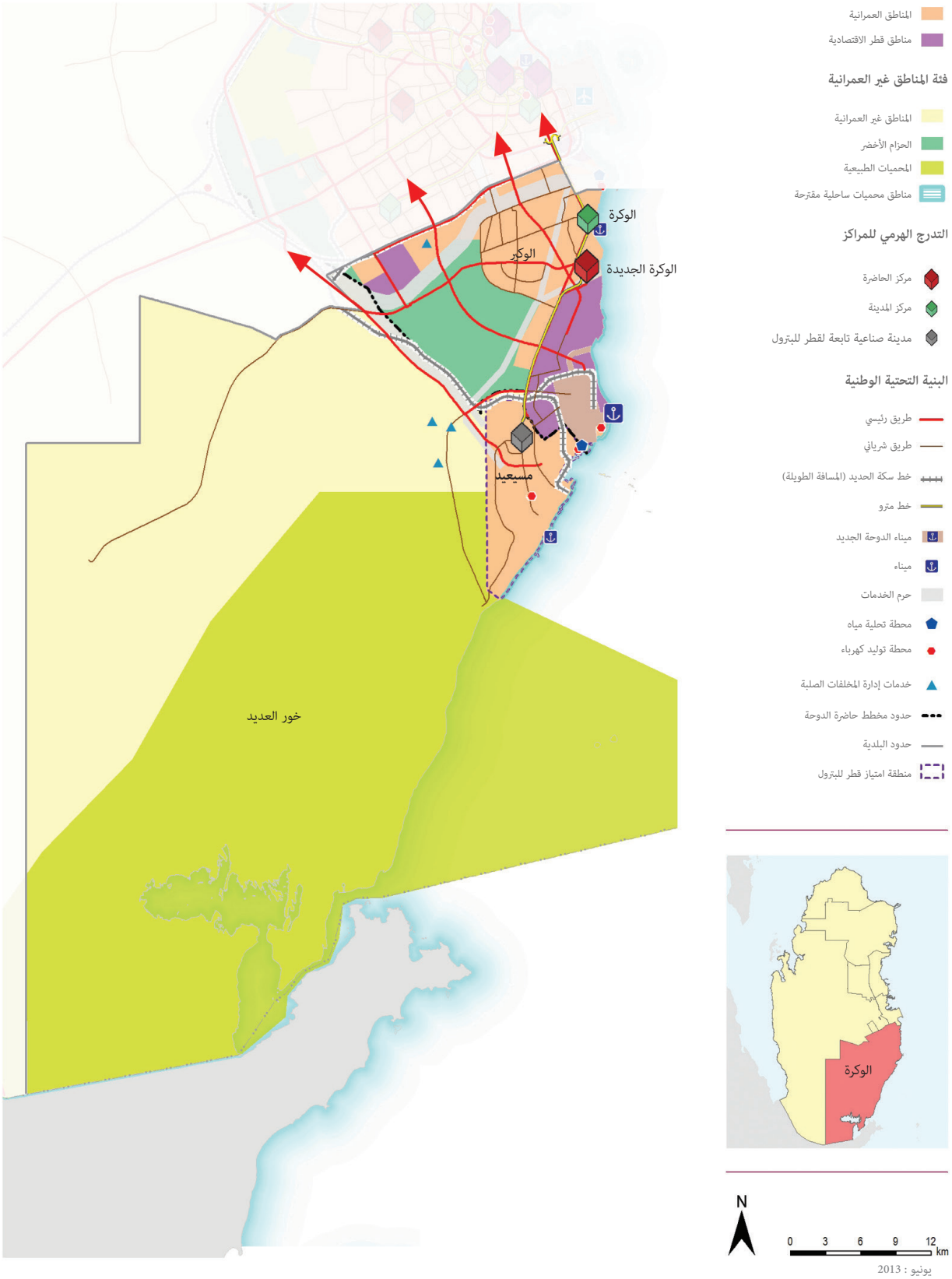
4.11.13 سيتم دراسة إمكانية ترشيد حرم الخدمات الوطني الذي يحيط بالوكرة والوكير شمالاً، بالتنسيق مع كهرماء لتقليل استملاك الأراضي والأثر البيئي.

4.11.14 بالإضافة إلى التوسع في خطوط الشبكة ذات الجهد العالي وذلك كجزء من شبكة الربط الكهربائي الخليجي بجهد (400 كيلو فولت)، سيتم تنفيذ شبكة ربط بالمملكة العربية السعودية عبر البلدية.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

الشكل (4.10) المخطط الهيكلي لبلدية الوكرة (2032)





توفر الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني مع استراتيجية التخطيط الخاصة بالبيئة والنقل والمرافق ضمن إطار التنمية العمرانية مجموعة من السياسات التى سيتم تنفيذها فى القطاع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتركز السياسات والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها على تقديم تدرج هرمي من الاستخدامات والكثافات المختلطة والمراكز العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام والتى تم تصميمها لتعزيز مبادئ دمج نمو المدن، وتقدم هيكل تخطيطي واضح وتحسن جودة الحياة المعيشية للقطريين والزائرين على حدٍ سواء، كما أن دوافع التغيير الرئيسية تضم سياسات خاصة بالصناعة، التجارة، الإسكان، الخدمات المجتمعية، البيئة العمرانية، البيئة الطبيعية، وسائل النقل والمرافق العامة. كمان أن الوزارات والجهات ستكون مسؤولة عن التخطيط المكاني والعمراني، وستكون مكلفة بتسليم إجراءات تنفيذية محددة.

القسم ج :
دوافع التغير

5.0 الازدهار الاقتصادي

6.0 المعيشة داخل المجتمعات

7.0 البيئة الطبيعية

8.0 البيئة العمرانية

9.0 وسائل النقل و المواصلات

10.0 المرافق

5.0 الازدهار الاقتصادي

5.1 المحتوى

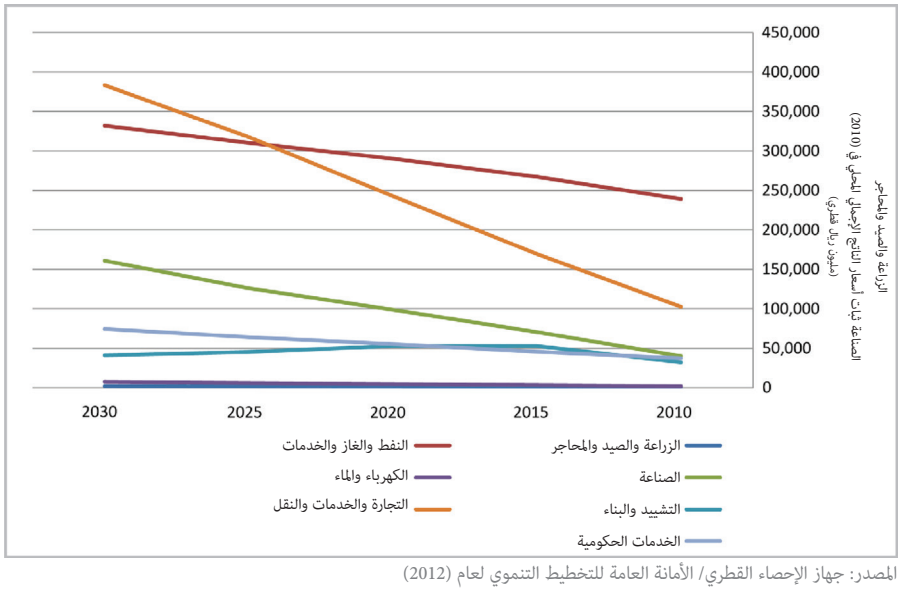
5.1.1 شهد الاقتصاد القطري نمواً لافتاً للنظر ما يقارب (8%) سنوياً بين عامي (2004) و (2007) ، و يحتل الآن القطريون المركز الثالث على مستوى العالم من حيث أعلى معدل سنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[2]، والذي صاحبته بعض التحديات المهمة.

5.1.2 تشير التوقعات الاقتصادية والسكانية في رؤية قطر الوطنية (2030) وجهاز الإحصاء القطري/الأمانة العامة للتخطيط التنموي إلى مسار مؤشر الاستدامة للتنمية المستقبلية. ويستند هذا السيناريو إلى تشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة، وخصوصاً تلك المستمدة من الهيدروكربونات (النفط والغاز) بينما يتم دعم التنوع الاقتصادي والابتكار وريادة الأعمال. حيث يمثل تشجيع صناعة الخدمات أولوية رئيسية.

5.1.3 أما من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فيتوقع سيناريو جهاز الإحصاء القطري/الأمانة العامة للتخطيط التنموي ثبات النمو في قطاع النفط والغاز. وفي بداية عام (2015) يتوقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي في مجالات: التجارة والخدمات والنقل والتصنيع. كما أنه من المتوقع لقطاع البناء أن يستمر في الارتفاع عن المستويات العالية الحالية ولا سيما في الفترة السابقة لكأس العالم فيفا (2022) (انظر الشكل (5.1)).

5.1.4 ومع تحقيق التنوع الاقتصادي، من المنتظر تحقيق تحول نحو صناعات التكنولوجيا المتطورة، والصناعات ذات القيمة المضافة العالية بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام والتعليم والصحة والسياحة، وستتبع ذلك تغيرات كبيرة في التكوين الديموغرافي وتوظيف القوى العاملة، والتي ستؤدي إلى تغيرات في الطلب على الإسكان والمرافق المجتمعية وخدمات النقل.

الشكل (5.1) نمو الناتج المحلى الإجمالي حسب القطاعات (2010- 2030)



المصدر: جهاز الإحصاء القطري/ الأمانة العامة للتخطيط التنموي لعام (2012)

(2) تقرير التنمية البشرية الثاني - تعزيز التنمية المستدامة (2009)

5.1.5 بعض القضايا الرئيسية التي تؤثر على الازدهار الاقتصادي في البلاد تشمل ما يلي:

- اعتمد سيناريو جهاز الإحصاء القطري/الأمانة العامة للتخطيط التنموي إلى حد كبير على التطور المتسارع لقطاع الصناعات من عام (2017) إلى عام (2032) وذلك سيتطلب الاستمرار في جذب الأيدي العاملة الماهرة إلى البلاد والمحافظة عليها (انظر الجدول (5.1)).
- تحتاج التنمية الاقتصادية في دولة قطر إلى التحسين النوعي من خلال تقديم الدعم لمجتمعات الأعمال التقنية وتبنّي التقدم التكنولوجي وأساليب البحث والتطوير.
- المنافسة بين رجال الأعمال المؤهلين لاستقطاب العمال ذوي الخبرة تتأثر بعوامل جودة الحياة ولاسيما أن توفير بيئة معيشية جذابة لتأمين استيعابهم يعد أمراً حتمياً وأساسياً.
- التخطيط للمدن الصناعية وممرات المرافق التابعة لشركة قطر للبترول قد تم بشكل مستقل عن نظم التخطيط الحكومية.
- تتكون المنطقة الصناعية بالدوحة من مزيج من الاستخدامات الصناعية والسكنية التي تؤدي إلى ظروف معيشة عمل غير مستدامة كما تؤثر سلباً على البيئة.
- تجاوز مستويات تطوير مراكز التسوق والمحلات التجارية ومحلات تجارة التجزئة ، الاحتياجات المتوقعة بناءاً على معدل النمو السكاني المتوقع.
- تعاني مناطق التجمعات الصغيرة (القرى) خارج مدينة الدوحة والمدن الصناعية من تناقص فرص العمل وعدم كفاية الخدمات المجتمعية.
- أما فيما يتعلق بالمنطقة الشمالية من البلاد والتي تسودها الحياة الريفية والزراعية، فإن عدم وجود سياسة حكومية متكاملة للأمن الغذائي والإمداد بالمياه بطريقة مستدامة وحماية البيئة، تشكل ضغوطاً على مستقبل الصناعة الزراعية.

الجدول (5.1) العمالة المتوقعة حسب أهم القطاعات الاقتصادية – قطر (2010- 2032)

	حجم العمالة		
القطاع الاقتصادي الرئيسي	2010	2017	2032
القطاع الأساسي (النفط والغاز والزراعة والتعدين والصيد)	188,050	187,659	155845
البناء والتشييد	506,296	699,429	250,054
التصنيع	100,633	174,115	221,962
القطاع الثانوي (التمويل،التجارة، الفنادق، السياحة، والخدمات الاجتماعية)	559,891	827,711	1,149,610
الإجمالي	1,269,403	1,804,250	1,690,701

(1) تم الحصول على إجمالي حجم العمالة في (2032) من سيناريو جهاز الإحصاء القطري/ الأمانة العامة للتخطيط التنموي لعام (2012)

المصدر: جهاز الإحصاء القطري/ الأمانة العامة للتخطيط التنموي لعام (2012)

5.1.6 وقد تم تحديد عدد من الأهداف والسياسات والإجراءات الخاصة بتنفيذها، لمعالجة هذه المسائل ودعم التنمية المكانية في دولة قطر حتى عام (2032). كما تم تحديد أهم مسؤوليات شركاء التنمية الرئيسيين والإطار الزمني، للمساعدة في التنفيذ ورصد الفاعلية.

5.2 دعم القطاع الصناعي

المدن الصناعية التابعة لقطر للبترول

5.2.1 صناعة النفط والغاز (الهيدروكربونات) هي إحدى أهم مكونات الاقتصاد الوطني القطري، حيث أسهمت بأكثر من (60%) من الناتج المحلى الإجمالي عام (2008)، بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية المتعددة لها على الاقتصاد. تهدف رؤية قطر الوطنية (2030) إلى الاستفادة من ثروة النفط والغاز في زيادة تنوع الاقتصاد، وإعطاء الأولوية للتحول تجاه التكنولوجيا المتقدمة والصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

5.2.2 شركة قطر للبترول هي المختصة بتنمية قطاعي النفط والغاز، وقد أنشأت مدن صناعية في راس لفان ومسيعيد ودخان. وذلك لضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد للمدن الصناعية وجذب الأيدي العاملة الماهرة وأسرهم واستبقائهم، ولذلك تم توفير مجموعة متكاملة من فرص العمل والخدمات المجتمعية، كما تم توفير مجموعة متنوعة من المساكن الملائمة.

المدن الصناعية التابعة لقطر للبترول

تهدف هذه السياسة إلى المحافظة على استدامة نمو المدن الصناعية على المدى البعيد وتحقيق التكامل بين المدن الصناعية التابعة لقطر للبترول بما يتوافق مع متطلبات الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

سياسة الازدهار الاقتصادي 1 (EP1) : المدن الصناعية التابعة لقطر للبترول.

تشجيع النمو المستدام للمدن الصناعية على المدى الطويل، وتكامل مشاريع التطوير فيها واستحداث مجموعة من استخدامات الأراضي المختلفة وخدمات النقل العام والخدمات المجتمعية

الإجراءات التنفيذية		
1. تحديد المناطق وتفعيل المناطق العازلة بالمدن الصناعية الواقعة داخل مناطق امتياز شركة قطر للبترول، لتحديد النمو المستقبلي ولمنع تطوير استخدامات محظورة والمحافظة على ربط الموقع بوسائل النقل (الطرق البرية والسكك الحديدية والخطوط البحرية).	المدى القصير إلى المتوسط	**قطر للبترول** **وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة مشروع النظافة العامة وزارة المواصلات والإتصالات المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وزارة الطاقة والصناعة وزارة الداخلية مؤسسة الرعاية الصحية الأولية وزارة الاقتصاد و التجارة وزارة الصحة العامة وزارة التعليم والتعليم العالي
2. إعداد استراتيجية مرحلية للنمو المستقبلي المستدام للمدن الصناعية التابعة لقطر للبترول (مسيعيد وراس لفان ودخان)، بالتشاور مع قطر للبترول وبالتوافق مع وثيقة الإطار الوطني للتنمية بدولة قطر وخطط والتزامات واستثمارات شركة قطر للبترول.	المدى القصير إلى المتوسط	
3. ينبغي تخطيط وإدارة وتوفير مواقع لتجميع الخدمات المجتمعية وخدمات النقل العام كجزء من الاستراتيجيات الانتقالية لخدمة نطاق أوسع من سكان المناطق المجاورة للمدن الصناعية (انظر الجدول (أ-2)) ، ولمواكبة تغيرات الطلب خلال فترة الخطة.	المدى القصير إلى المتوسط	
4. دراسة إمكانية نقل الصناعات ذات التأثيرات السلبية من المناطق الصناعية القائمة، بما في ذلك المنطقة الصناعية بالدوحة ، وإيجاد أفضل الحلول لها كجزء من الاستراتيجيات المرحلية.	المدى القصير إلى المتوسط	

التصنيع والقيمة المضافة للصناعات

5.2.3 العديد من البحوث الرائدة في مجال البحث والتطوير (ولا سيما تلك القائمة على تكنولوجيا المعلومات) تقترح أن نمط الحياة وبيئة العمل العمرانية والبنية التحتية للاتصالات والمدن الحيوية تلعب دوراً رئيسياً في تحديد الأماكن الملائمة لتوطين هذه المحاور وتحقيق ازدهارها، حيث يعتمد نجاح قطاع الصناعات (بما في ذلك الأنشطة التكنولوجية مثل الآلات الكهربائية والإلكترونيات) على إيجاد بيئة جاذبة للكفاءات والمستثمرين الدوليين، و توفر الظروف التنظيمية والمالية والاقتصادية والمادية الجاذبة.

5.2.4 دولة قطر لديها بالفعل بعض المقومات الرئيسية لنجاح قطاع الصناعات بما في ذلك الطاقة، وإمكانية الحصول على رأس المال والعمالة والضرائب المنخفضة، وتحسين البنية التحتية للموانئ وطريق الشاحنات المقترح، ومرافق الشحن والتفريغ والموقع الإستراتيجي بمنطقة الخليج. وتكمن الحاجة الآن في الاستفادة من هذه الأصول كخطوة لتحسين الإنتاج وإضافة قيمة جديدة إلى القاعدة الصناعية.

5.2.5 تحقق دولة قطر تقدماً للانتقال نحو الاقتصاد المعرفي من خلال إنشاء ثلاث مناطق اقتصادية (QEZ) تقع في: المنطقة الصناعية بالدوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومدينة المطار المستقبلية، ومسيعيد (انظر الشكل (5.2)).

5.2.6 تتضمن معوقات نجاح التنمية بهذه المرحلة الانتقالية إلى عدم وجود تكامل بين المناطق الصناعية، ومحدودية الدعم الموجه لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى القصور في توفير المواقع والخدمات اللازمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة مما يحول دون التنمية الاقتصادية بهذه المناطق ويقيد إمكانية جذب وتطوير الصناعات القائمة على المعرفة (انظر الشكل (5.3)).

5.2.7 إن من أهم الأولويات هو تحسين التنسيق والتكامل بين المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية والاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية والنقل، وكذلك تعزيز التكتل الاقتصادي. إن دور الإطار الوطني للتنمية في دولة قطر هو توفير إطار تنمية مكانية لدعم قطاع الصناعات ذات القيمة المضافة.

التصنيع والقيمة المضافة للصناعات

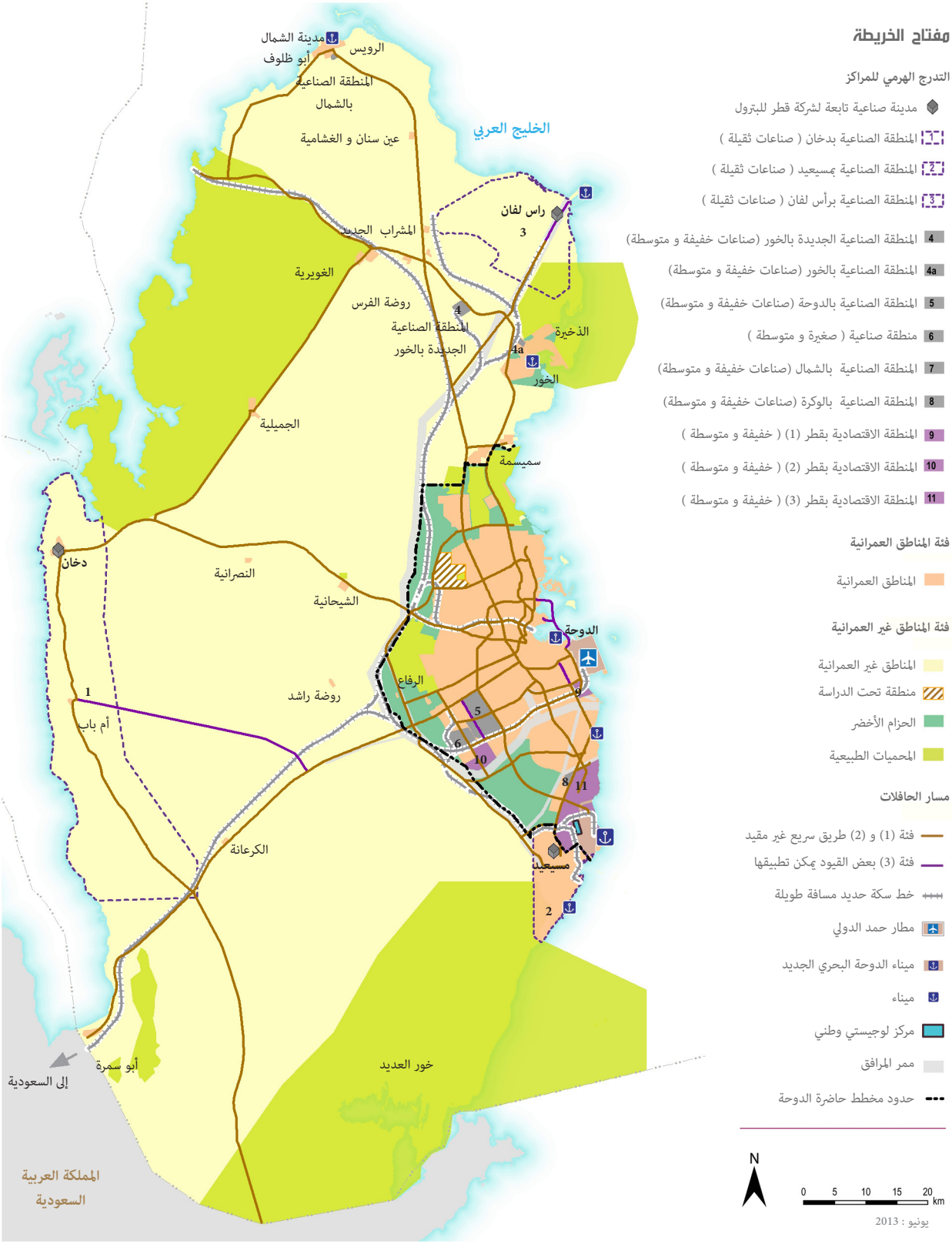
الغرض من هذه السياسة هو تشجيع و دعم الصناعات المتوسطة و الخفيفة (غير البترولية) لخلق اقتصاد متنوع.

سياسة الازدهار الاقتصادي 2 (EP2) : المناطق الصناعية

تشجيع التنمية المستدامة لمجموعة من الاستخدامات الصناعية المتوسطة والخفيفة وذلك من خلال إدخال أنشطة الاستخدامات المختلفة.

الإجراءات التنفيذية		
1. استكشاف فرص نقل الصناعات غير الملائمة ضمن المناطق الصناعية المحددة بما في ذلك المنطقة الصناعية بالدوحة إلى مواقع أخرى بمدينة مسيعيد الصناعية.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة مشروع النظافة العامة
2. الزام مشاريع تطوير الصناعات المتوسطة والخفيفة والموضحة في الجدول (أ-4) والواقعة ضمن المناطق الصناعية المحددة، بما في ذلك منطقة قطر الاقتصادية (1) (QEZ1) ومنطقة قطر الاقتصادية (2) (QEZ2) بالمعايير التالية: أ. انشاء القدر المناسب والملائم من أنواع المساكن ومساكن العمال. ب. توفير مجموعة من الخدمات المجتمعية طبقاً كما هو مبين بالجدول (6). ج. امكانية الوصول إلى شبكة نقل عام جيدة وممرات مظللة للمشاة ومسار للدراجات. د. توفير مجموعة متكاملة من مرافق الخدمات وإداراتها. هـ. الالتزام بمعايير الإدارة البيئية.	على المدى القصير	المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وزارة الاقتصاد والتجارة وزارة الطاقة والصناعة شركة مواصلات مؤسسة الرعاية الصحية الأولية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وزارة الصحة العامة وزارة التعليم والتعليم العالي
3. تشجيع تطوير مشاريع الاستخدامات المختلطة بالمناطق الصناعية المعتمدة.	على المدى القصير	
4. عدم السماح بأي تنمية صناعية جديدة أو التوسع في الاستخدامات الصناعية القائمة (المتوسطة والخفيفة) خارج المناطق الصناعية المعتمدة، إلا في حال استخدام أي مبنى أو موقع صناعي قائم وتخدمه شبكات البنية التحتية والنقل والمرافق القائمة والمناسبة.	على المدى القصير	

الشكل (5.2) التنمية الصناعية على المستوى الوطني (2032)



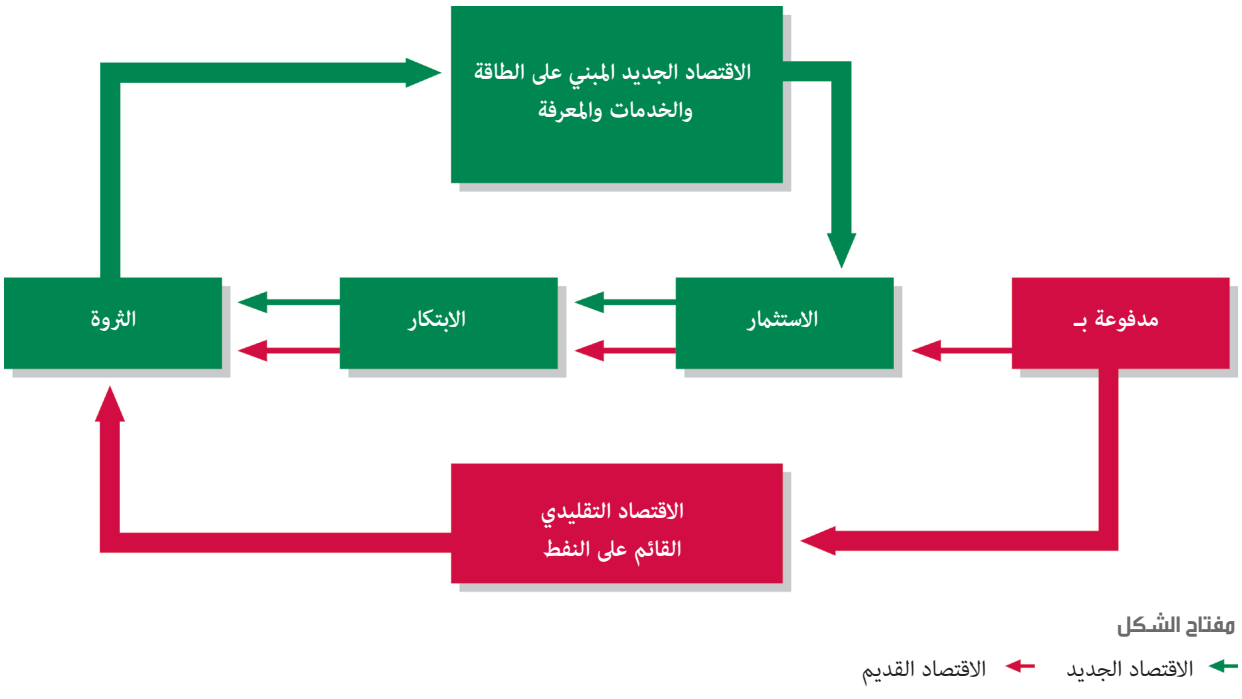
مجموعات المعرفة

5.2.8 تعتبر الصناعات القائمة على المعرفة إحدى الصناعات المكملة لأهداف سيناريو الأمانة العامة للتخطيط التنموي، نظراً لتركيزها على استخدام التكنولوجيا والثروة البشرية، وتعزيز التنوع الاقتصادي. يوجد مجموعة من الصناعات قائمة على المعرفة ذات الأولوية هي التكنولوجيا الحيوية والهندسة، الصناعات الفضائية ، الصناعات البيئية، تكنولوجيا المعلومات والصحة والتعليم وتعتبر المدينة التعليمية المقامة في بلدية الريان مثالاً جيداً لمجموعة التعليم القائم على المعرفة. تبدأ هذه الأنشطة في الغالب كشركات صغيرة ومتوسطة بحاجة إلى دعم إما من خلال روابط مباشرة بمعاهد البحوث ، المستشفيات أو الصناعات، تمهيداً لحصولها على دعم تكميلي ودعم للخدمات لتصبح بمثابة تجمع معرفي.

5.2.9 من الضروري أيضاً، إيجاد بيئة حضرية جاذبة تتسم بالفعالية، لتجميع الصناعات القائمة على المعرفة، بحيث يشمل ذلك توفير مواقع بأسعار مناسبة ومكاتب للشركات الناشئة، وحاضنات للتكنولوجيا ومنشآت للبحث والتطوير وللتصنيع والتجميع. وصالات عرض للأنشطة المرتبطة بالصناعة ومن المتطلبات المهمة أيضاً، الحصول على أراضٍ ومبانٍ بأسعار معقولة ضمن التجمعات الصناعية القائمة.

5.2.10 يعتبر «الاقتصاد الأخضر» من الاقتصادات التي ظهرت وتطورت بسرعة هائلة – ويشتمل الاقتصاد الأخضر على مصادر للطاقة المتجددة، والصناعات والمنتجات العضوية، والمباني الخضراء، وأنواع الوقود البديلة، والحد من الكربون وغيره كما أنه يوفر فرصة مناسبة لدولة قطر وطموحاتها نحو تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية (2030). تدعم مبادرات الحكومة الحالية والمقترحة مثل برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي، ونظام تقييم الاستدامة الخليجي للمباني الخضراء، وصندوق استثمار التكنولوجيا النظيفة، عملية تطوير مركز الابتكار لتقليل الانبعاثات الكربونية بدولة قطر، كما سيوفر فرص عمل جديدة بسوق العمل ومن ثم ستزيد الاستثمارات بهذا القطاع.

الشكل (5.3) الصناعات القائمة على المعرفة



منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SME) والصناعات القائمة على المعرفة

تهدف هذه السياسة إلى تخصيص مواقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراكز متعددة الاستخدامات

سياسة الزدهار الاقتصادي 3 (EP3): تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة التنوع الاقتصادي

الإجراءات التنفيذية		
1. إعداد المخططات والمبادئ التوجيهية اللازمة لتطوير مواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتنسيق مع بنك قطر للتنمية.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **بنك قطر للتنمية**
2. السماح بتطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة بالمراكز المخصصة لها بمراكز الاستخدامات المختلطة أو بمناطق الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبمناطق المشاريع الكبرى.	على المدى القصير	هيئة الأشغال العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وزارة الاقتصاد والتجارة وزارة الطاقة والصناعة
3. تشجيع طلبات تطوير متعددة الاستخدامات داخل المنطقة الصناعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .	على المدى القصير	مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع
4. عدم السماح بطلبات تطوير الصناعات المبينة بالجدول(ب-4)، بالمنطقة الصناعية المخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.	على المدى القصير	مجلس قطر للمباني الخضراء

تهدف هذه السياسة إلى تخصيص مواقع الأنشطة الصناعية القائمة على المعرفة في المراكز متعددة الاستخدامات

سياسة الازدهار الاقتصادي 4 (EP4): الصناعات القائمة على المعرفة
تشجيع تجميع الصناعات القائمة على المعرفة في مراكز متعددة الاستخدامات

الإجراءات التنفيذية		
1. السماح بطلبات تطوير الصناعات القائمة على المعرفة والمحددة بالجدول (5) داخل مراكز الخدمات مختلطة الاستخدامات و المشاريع الكبرى.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة وزارة المواصلات والإتصالات المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وزارة الاقتصاد والتجارة شركة أوريدو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع جامعة قطر وزارة التعليم والتعليم العالي شركة فودافون
2. إعطاء الأولوية لتوفير بنية تحتية لصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة على المعرفة والتي تقع داخل مراكز الاستخدامات المختلطة والمشاريع الكبرى، من خلال إنشاء فرق عمل لتخطيط للبنية التحتية.	على المدى القصير	

الصناعات غير الحضرية (الريفية)

5.3.1 تستورد دولة قطر حالياً أكثر من (90%) من متطلباتها الغذائية.[3] حيث تبلغ مساهمة الإنتاج الزراعي، المواشي وصيد الأسماك نسبة تقل عن (1%) من الدخل المحلي الإجمالي، و (2%) من العمالة،[4] وذلك نظراً لندرة مياه الري، فقر التربة والظروف المناخية غير الملائمة، كما يتوقع أن تنخفض هذه المعدلات خلال فترة التخطيط إلا إذا تواجدت سياسة تدخل إيجابية.

5.3.2 تتركز الأنشطة الزراعية في وسط وشمال دولة قطر، ويتحكم في إدارتها القطاع الخاص. وترجع محدودية الإنتاج الزراعي واقتصاره على الاستهلاك المحلي، إلى ندرة مياه الري، وفقر التربة والظروف المناخية غير المناسبة. على مستوى الخزان الجوفي الشمالي تستخرج المزارع المياه بمعدل أربعة أضعاف المعدل الطبيعي في حين تسهم ممارسات الري غير المنظمة في استنزاف لهذه الموارد الطبيعية (انظر الجدول (7)).

5.3.3 يملك قطاع الثروة السمكية القدرة على زيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، نظراً لوجود الشريط الساحلي بطول البلاد. و يرجع السبب في محدودية الإنتاج إلى نقص المرافق الأساسية وخدمات الدعم المقدمة في موانئ الصيد بالدوحة، الرويس والخور والوكرة.

5.3.4 يجب إنشاء مناطق لحماية البيئة السمكية، والمحافظة عليها، لضمان استمرار تجدد المخزون السمكي بشكل طبيعي، وبما يتيح إمكانية تعويض النقص بصورة طبيعية واستدامة توفرها. ولقد أثبتت المزارع المائية في أجزاء أخرى من العالم، أنها طريقة اقتصادية لإنتاج المأكولات البحرية. ويجب تشجيع إنشاء مثل هذه المشاريع، شريطة تواجدها في أماكن مناسبة تعمل على تقليل أو تجنب التأثير على البيئة. وفقر التربة، والظروف المناخية غير المناسبة. وفي منطقة مستودع المياه الجوفية الكائن في شمال البلاد، لا تزال المزارع مستمرة في سحب المياه الجوفية بمعدلات تبلغ أربعة أضعاف معدلات تعويض الكميات المسحوبة، بينما تؤدي عمليات الري المتسمة بعدم الكفاءة إلى سوء استخدام هذه الموارد الطبيعية (انظر الجدول (7)).

5.3.5 ويقترح برنامج الأمن الغذائي الوطني القطري، تغيير الاتجاهات والأهداف لمعالجة العجز الموجود وتعزيز الكفاءة الإنتاجية. ويعد برنامج الأمن الغذائي الوطني القطري بمثابة فرصة هامة لتحقيق الاستفادة الإنتاجية في الأراضي الريفية لإنتاج الغذاء.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

الجدول (7) الصناعات الريفية ومصادر المياه الجوفية

الصناعات الريفية ومصادر المياه الجوفية
تعتبر قضية استنزاف مصادر المياه الجوفية للزراعة داخل منطقة حماية الخزان الجوفي الشمالية المقترحة، أحد القضايا الملحة والتي لا يمكن معالجتها من خلال سياسة التخطيط وحدها. وتعتبر المبادرات التكميلية ضرورية لتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، فهي تحتاج لدعم من وزارة البلدية والبيئة وهيئة الأشغال العامة والقطاع الخاص. وتشتمل هذه المبادرات على: • تطوير وتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيا الري الحديثة لتقليل استخدام المياه الجوفية. • وضع لنظام معالجة مياه الصرف الصحي أكثر تقدماً لدعم استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للإنتاج أو لإعادة تغذية آبار المياه الجوفية. • التوسع في برامج تعليم المحافظة على المياه لتشمل مديري المزارع والعاملين فيها. • ربط الدعم الحكومي بما في ذلك الإعانات الزراعية والقروض الميسرة والمزايا الضريبية للمزارع، والتي ينتج عنها تحسينات واسعة في كفاءة استهلاك المياه. كما يقر برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي (QNFSP) بهذه القضية أيضاً، والتي تهدف إلى تطوير مصادر أخرى لمياه الري بما في ذلك محطات تحلية المياه وربما معالجة مياه الصرف الصحي، وذلك لزيادة إمدادات المياه لأغراض الري وتقليل الضغط على المياه الجوفية الشمالية.

(3) مؤتمر قطر الوطني للأمن الغذائي (13 - 14 يناير 2010)
(4) الأمانة العامة للتخطيط التنموي (2012)

اقتصاد ريفي متنوع

تهدف هذه السياسة إلى تعزيز مشاركة الأنشطة الصناعية الريفية في الاقتصاد المتنوع

سياسة الازدهار الاقتصادي 5 (EP5): الصناعات الريفية التي تتضمن الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية
الحفاظ على الصناعات الريفية و تقديم الدعم االلازم لها بما في ذلك الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية باستخدام الصناعات الريفية الجديدة المدعومة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للحفاظ على المجتمعات الريفية وتطويرها

الإجراءات التنفيذية		
1. توفير مجموعة متنوعة من الإسكان، والإقامة، والخدمات المجتمعية، والبنية التحتية داخل المجتمعات الريفية، وذلك لتشجيع خلق صناعات ريفية متكاملة.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **وزارة الاقتصاد والتجارة** هيئة الأشغال العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وزارة الطاقة و الصناعة الهيئة العامة للسياحة
2. استخدام محطات معالجة مياه الصرف الصحي والموارد المناسبة الأخرى لمياه الري في الزراعة وأنشطة الثروة الحيوانية، كلما أتيحت الفرص لذلك.	المدى القصير إلى المتوسط	
3. إنشاء موائل سمكية للمحافظة على استدامة صناعة الأسماك، بإعتبارها جزء من خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.	المدى القصير إلى المتوسط	
4. السماح بطلبات التطوير المقترحة بموانئ صيد الأسماك بالدوحة والرويس والخور والوكرة التي تشتمل على مجموعة مختلفة من الاستخدامات التالية: أ. توفير ساحات لصيانة القوارب وخدمات الدعم والاحتياجات الأساسية للصيادين. ب. أسواق تجارة الجملة والتجزئة لبيع الأسماك بما في ذلك مراكز رئيسية للمأكولات البحرية. ج. المرافق السياحية والترفيهية المكملة لصناعة صيد الأسماك.	المدى القصير إلى المتوسط	
5. تشجيع إنشاء صناعة تربية الأحياء المائية، للمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي وحماية مخزون الثروة السمكية الطبيعية.	على المدى القصير	
6. تشجيع إنشاء خدمات مشتركة لأعلاف الإنتاج الحيواني وتجهيزها وتخزينها وتوزيعها على الأسواق.	على المدى القصير	



المصدر : وزارة البلدية والبيئة



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

الأمن الغذائي الوطني

تهدف هذه السياسة إلى حماية الأمن الوطني الغذائي

سياسة الازدهار الاقتصادي 6 (EP6): الأمن الغذائي الوطني
تحديد وحماية الأراضي والموارد المائية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي الوطني

الإجراءات التنفيذية		
1. دعم برنامج الأمن الغذائي الوطني لدولة قطر ، من خلال تحديد المواقع و إعداد الخرائط لحماية الأراضي الزراعية ومناطق تربية الأسماك والمواشي وتربية الأحياء المائية، والزراعة بدون تربة، وتوفير المرافق للازمة لذلك.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **وزارة الاقتصاد والتجارة** هيئة الأشغال العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وزارة الطاقة والصناعة الهيئة العامة للسياحة
2. المحافظة على، والاستفادة من الحزام الأخضر المحيط بحاضرة الدوحة والمراكز الرئيسية الأخرى، وذلك للمساعدة في تحقيق أهداف برنامج الأمن الغذائي الوطني لدولة قطر.	على المدى القصير	



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

5.4 تطوير محلات البيع بالتجزئة والمكاتب

5.4.1 تم تحديد مواقع محلات التجزئة التقليدية بشوارع وأحياء وسط مدينة الدوحة، بما في ذلك شارع حمد الكبير وبين الطريقين الدائري الأول والثاني وبين الطريقين الدائريين الثالث والرابع. ولقد أدى التوسع الاقتصادي والعمراني المتسارع والرواتب العالية وامتلاك السيارات الخاصة إلى انتشار مراكز تسوق قائمة بذاتها خارج مواقع المراكز الرئيسية، مما أدى إلى تدني حيوية ونشاط محلات تجارة التجزئة التقليدية في وسط المدينة.

5.4.2 لقد أسهمت مباني المكاتب التجارية عالية الارتفاع في منطقة الخليج الغربي، في تثبيت وضع دولة قطر ضمن الاقتصاد العالمي. ويتميز الخليج الغربي بوجود خليط من الأراضي الفضاء والأبراج الإدارية الفاخرة، التي تم شغلها مؤخراً بالشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات، والبنوك وفنادق الخمس نجوم والوزارات والمكاتب الحكومية. كما نتج عن التوسع السريع في مساحات المكاتب التجارية، وفرة في المساحات الإدارية التجارية غير المشغولة، كما يتضح من ظاهرة الأبراج غير المستغلة بمدينة الدوحة.

5.4.3 وفي مقابل وفرة الأبراج والمكاتب التجارية الفخمة والراقية، يوجد هناك نقص حاد في المباني التجارية المخصصة للأنشطة الاقتصادية المتوسطة والصغيرة. وذلك على الرغم من أن هذا النقص في توفير المساحات والمكاتب للنشاطات الاقتصادية الصغيرة، يعد عاملاً حاسماً في دعم المشاريع الجديدة والمبتكرة كجزء من الاقتصاد المتنوع الناشئ.

5.4.4 أما فيما يتعلق بقطاع تجارة التجزئة، فإن أنماط التسوق أصبحت في حالة تغير بسبب ارتفاع مراكز التسوق والمراكز الكبرى للبيع بالتجزئة في ضواحي المدينة. ولقد أثر هذا الاتجاه في إمكانية وصول بعض فئات المجتمع للمنتجات، حيث لا يزال الكثيرون منهم يعتمدون على أنماط الشراء من المحلات التقليدية بالشوارع التجارية أو من الدكاكين الصغيرة القائمة بشوارع الأحياء، ويؤدي التطوير المستمر لمحلات أنشطة التجزئة الرئيسية إلى المزيد من الطلب على رحلات التسوق باستخدام السيارات الخاصة في حين أن استمرار التوسع يشير إلى وفرة في المعروض.

5.4.5 ولدعم استدامة المناطق السكنية بحيث تلائم المشاة، وتوفير مراكز حيوية للتسوق والتسلية والترفيه، فإن هنالك حاجة ماسة لإنشاء مراكز متعددة الاستخدامات والموافقة على توفير متاجر التجزئة بالشوارع القائمة في وسط المجتمعات المحلية.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

تطوير محلات البيع بالتجزئة والمكاتب

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاستدامة والحيوية للمراكز على المدى البعيد وذلك من خلال تجميع مجموعات متكاملة من أنشطة المكاتب التجارية و انشطة البيع بالتجزئة.

سياسة الازدهار الاقتصادي 7 (EP7): تطوير محلات البيع بالتجزئة و المكاتب
تطوير محلات البيع بالتجزئة والمكاتب التجارية، التجميع والتوسع في تنمية محلات تجارة التجزئة، والمكاتب الإدارية التجارية بمراكز الخدمات مختلطة الاستخدامات

الإجراءات التنفيذية		
1. وضع مبادئ توجيهية خاصة بدراسات تقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية ، بحيث تشمل تقييم الاحتياجات.	على المدى القصير	وزارة البلدية والبيئة هيئة الأشغال العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)
2. السماح بتطوير وإعادة تطوير المشاريع التجارية ومحلات البيع بالتجزئة ضمن مراكز الخدمات مختلطة الاستخدامات التي تم تحديدها في الجدول رقم (1).	على المدى القصير	وزارة الاقتصاد والتجارة مشاريع قطر
3. حظر تقديم طلبات تطوير المشاريع الكبرى ما لم يتم تقديم دراسة لتقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتلك المشاريع وتبين أنه لايوجد آثار سلبية لها على محلات التجزئة الصغرى ومواقع المكاتب التجارية القائمة بالمراكز المجاورة.	على المدى القصير	مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
4. إنشاء قاعدة بيانات ونظم معلومات جغرافي لمراقبة المشاريع الصناعية ومشاريع محلات البيع بالتجزئة وتطوير المكاتب التجارية، مع تحديثها سنوياً.	المدى القصير إلى المتوسط	الهيئة العامة للسياحة



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

5.5 السياحة

5.5.1 الهيئة العامة القطرية للسياحة تتولى مسؤولية إعداد السياسة العامة للسياحة والمعارض في البلاد، إلى جانب الترويج للمعالم السياحية والتاريخية في الدولة.

5.5.2 تشمل معالم الجذب الثقافية والتاريخية التراثية في وسط مدينة الدوحة كمتحف الفن الإسلامي، مركز قطر الثقافي الإسلامي، سوق واقف، سوق الذهب والأسواق ذات العلاقة. أما خارج مدينة الدوحة، تمثل الأخوار والكثبان الرملية المشكلة، وقلعة الزبارة، عامل جذب للزوار من رجال الأعمال والمقيمين أيضاً.

5.5.3 إن دولة قطر مؤهلة للمنافسة في سوق سياحة الاجتماعات، الحوافز والمؤتمرات، المعارض، بالإضافة إلى زيادة متوسط إقامة الزائر البالغة (1.5) ليلة، كما تستهدف الهيئة العامة القطرية للسياحة في المدى القصير زيادة في الرحلات الترفيهية لدولة قطر بواقع (30%)، ولدعم تحقيق هذا الهدف، تعمل الهيئة على تطوير المرافق ذات الصلة بالمراكز الدولية للمؤتمرات والعمل على إنجاز البنية التحتية والتكميلية المرتبطة بها. وبالإضافة إلى مركز الدوحة للمعارض القائم حالياً، فإن برج ومركز الدوحة الجديد للمؤتمرات ومركز قطر الوطني للمؤتمرات المقترح إقامته سوف يدعمان تحقيق هذا الهدف.

5.5.4 معظم الفنادق في دولة قطر فاخرة، من فئة أربع أو خمس نجوم، وتوفر ما يقرب من (7,000) غرفة (طبقاً لإحصائية عام 2009) يوجد معظمها بمدينة الدوحة وسوف تكتمل المشاريع الفندقية الجديدة والتي ستوفر حوالي (18,000) غرفة فندقية وشقق فندقية بحلول عام (2017)، لترتفع إلى ما يقرب من (29,000) غرفة بحلول عام (2032). ويفترض أن يكون هذا العدد من الغرف كافياً لاستيعاب ما يقدر بنحو (8,3)مليون زائر سنوياً (بإفتراض أن معدل الإشغال سيكون بمقدار(70%)).

5.5.5 واستكمالاً لاستراتيجية الهيئة العامة للسياحة الخاصة بتطوير المعارض والمؤتمرات، تسعى سياسات الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر إلى الترويج للتنمية المستدامة للسياحة الايكولوجية الطبيعية، وتشجيع المحافظة على الموارد البرية والبحرية والساحلية.

5.5.6 يشمل نظام قطر الوطني لمناطق المحميات البيئية، أشجار المانجروف (القرم) الساحلية والمستنقعات المالحة (السبخات) والشعاب المرجانية والحشائش البحرية والجزر الساحلية والكثبان الرملية والصحراء الصخرية (حماده) والوديان الضحلة (الأودية) والمنخفضات التي تتجمع بها الرمال الناعمة. حيث تنفرد دولة قطر بالنباتات والحيوانات الموجودة لديها. ولقد تكاثرت الآلاف من الغزلان والمئات من المها العربي في محميات الشيحانية للحيوانات البرية ورأس عشيرج والمسحبية.

5.5.7 إن إمكانية وجود الأنشطة السياحية البيئية الايكولوجية بحجم ملائم لهذه المعالم الجذابة، هي مسألة خاضعة للدراسة من خلال عملية إعداد الخطط المكانية للبلديات. وبالرغم من قصر المسافات النسبي و المراكز الرئيسية للسكان فإن المخاوف الرئيسية تمكن في مسألة مراقبة المداخل وإدارة الزيارات.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

الأنشطة السياحية

تهدف هذه السياسة إلى تشجيع الشركات السياحية المتخصصة القائم عملها على التعريف بالتراث الوطني والثقافة والبيئة والنشاطات الاقتصادية ذات الصلة دعماً لتنوع الاقتصاد.

سياسة الازدهار الاقتصادي 8 (EP8): الأنشطة السياحية
تنمية قطر باعتبارها مقصداً متميزاً ومنافساً في مجال الأعمال والسياحة الترفيهية الراقية.

الإجراءات التنفيذية		
1. وضع خطة استراتيجية سياحية شاملة لتحديد قطاعات السوق المستهدفة، كما تضم المعارض والمؤتمرات والتراث الثقافي والرياضة والتعليم والسياحة البيئية والترفيهية، وأماكن قضاء أوقات الفراغ، والتي تدعم إحتياجات البنية التحتية المتعلقة بالتنمية السياحية.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **الهيئة العامة للسياحة** وزارة الاقتصاد والتجارة وزارة الثقافة والرياضة شركة مواصلات المكتب الهندسي الخاص اللجنة العليا للمشاريع والإرث الديار القطرية الهيئة العامة للمتاحف
2. السماح بتطوير مشاريع القطاع السياحي خارج مناطق المحميات الطبيعية التابعة لوزارة البلدية والبيئة وتشمل إنشاء الفنادق والمنتجعات السياحية فئة (4) و (5) نجوم والتي تتوافق مع المبادئ التوجيهية للمخطط العام للسياحة.	على المدى القصير	

5.6 مشاركة المستثمرين

5.6.1 إن البنية التحتية المخطط لها بشكل جيد والتي يتم تطويرها بالتنسيق مع الجهات المعنية، تعد ضرورة أساسية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع. حيث يشير تطوير البنية التحتية، إلى الأراضي والأعمال التي من شأنها توفير البنية التحتية الأساسية للمجتمع مثل: إمدادات المياه والصرف الصحي والطرق، ومسارات الدراجات ومرافق النقل العام، والبنية التحتية للمتنزهات العامة، والإسكان الميسر. حيث إن كافة هذه العناصر تؤثر على المستوى المعيشي للمجتمع وقدرته على الحراك وكذلك خيارات نمط حياته.

5.6.2 وحتى تاريخه فقد تحملت مختلف الوزارات والإدارات مسؤولية وتكلفة توفير هذه البنية التحتية، ونتيجة لاستمرار عملية التحضر، فقد نشأت مجتمعات عمرانية جديدة وتم إعادة تطوير المناطق القديمة، حيث حظي القائمون على التنمية من القطاع الخاص في كثير من الأحيان بالإستفادة من هذه التنمية دون أن يساهموا في تكلفة بناء أو تطوير أي من مرافق البنية التحتية اللازمة لدعم هذا النمو.

5.6.3 تعتبر مساهمة المطورين في تكاليف التنمية، طريقة عادلة ومنصفة يمكن من خلالها تقديم الدعم الكافي لتنمية هذه البنية التحتية الأساسية، اللازمة لدعم التنمية، على أساس تحمل المستخدم لنفقاتها، حيث إن المطورين سوف يجنون فوائد هذه التنمية، فينبغي عليهم أن يسهموا أيضاً بنسبة عادلة من تكلفة البنية التحتية اللازمة لخدمة السكان المرتقبين.

5.6.4 من السهل الحصول على مساهمات المطور، وذلك لانعكاسها بشكل مباشر على مستوى نشاط التنمية المتوقعة وقيمتها. وسيتم تحديد مستوى المساهمة من خلال عملية تقييم التنمية. وبصفة عامة، يمكن فرضها كدفعة مالية واحدة خاصة بمشروع جديد، أو في صورة مبلغ نقدي أو مساهمة عينية بنفس القيمة، من خلال توفير بعض مرافق البنية التحتية، كما أن مساهمات المطور أيضا تعد بمثابة آلية مفيدة لخدمة النمو غير المتوقع، والذي قد ينتج عنه توفير مرافق البنية التحتية اللازمة لتلبية طلبات المجتمع.

مشاركة المستثمرين

تهدف هذه السياسة إلى الاستخدام الأكثر كفاءة لموارد واستثمارات القطاع العام.

سياسة الازدهار الاقتصادي 9 (EP9): مشاركة المستثمرين
التأكد من مساهمة المطورين في التكاليف الإجمالية لمشروعات التنمية الجديدة وذلك لزيادة عرض وبدائل الاختيارات للسكن والخدمات الاجتماعية والخدمات العامة.

الإجراءات التنفيذية		
1. إعداد وإعتماد اشتراطات للمستثمرين للمساهمة في تحمل التكاليف أو منحهم أراضي أو كليهما، وذلك لتوفير المرافق والخدمات وصيانتهما بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر): استراتيجية البنية التحتية والبنية التحتية خارج الموقع، والمواصلات العامة، تحسين المناطق المجاورة، وتوفير المساكن لذوي الدخل المحدود أو المساكن الميسرة، والخدمات المجتمعية، وتجميل المناطق، وتنسيق وتجميل المناطق العامة.	المدى القصير إلى المتوسط	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة المالية هيئة متاحف قطر وزارة التعليم والتعليم العالي
2. وضع إلتزامات إجبارية لمشاركة المستثمرين من خلال التقييم التخطيطي والتنموي.	المدى القصير إلى المتوسط	

6.0 المعيشة داخل المجتمعات

6.1 المحتوى

6.1.1 يعتبر توفير وحدات السكن الميسر وكذلك توفير الخدمات المجتمعية الأساسية مثل (المدارس والخدمات الصحية والمناطق الترفيهية) أمراً بالغ الأهمية نظراً لأنه يعمل على تحسين نوعية الحياة لسكان دولة قطر بالإضافة إلى تعزيز الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر والذي أوجد السياسات اللازمة لرفع مستوى نوعية الحياة للمواطنين تدريجياً والوصول لأفضل بيئة عمرانية يمكن العيش بها في المناطق المختلفة بدولة قطر.

6.1.2 خلال السنوات الأخيرة تزايد الطلب على السكن في المناطق العمرانية بدولة قطر نظراً للزيادة المتسارعة للسكان مما شكل ضغطًا على المخزون المعروض من المساكن. وقد ساهمت التطورات الكبيرة في قطاع الإسكان بالإضافة إلى المشاريع الضخمة (مثل مشروع اللؤلؤة ومدينة لوسيل ومدينة الوعب) في زيادة عدد الوحدات السكنية المعروضة في الأماكن العمرانية (انظر الشكل (6.1)).

6.1.3 ويقدر إجمالي مساحة الأراضي (المطورة والشاغرة) المخصصة حاليًا للاستخدام السكني سواء للأسرة الواحدة أو الأسـر المتعـددة بما يقرب من (24,000 هكتار) وهو ما يمثل حوالي (50%) من المناطق العمرانية لحاضرة الدوحة في عام (2008)، وجدير بالذكر أن ما يقرب من (7,500 هكتار) من هذه المساحة (حوالي 30%) يعتبر شاغرًا. أما من ناحية التوزيع المكانى للعناصر التخطيطية لتلك المناطق فيمكن توصيفها بالتوزيع غير الفعّال للطرق ومواقع الخدمات والمرافق العامة وخدمات النقل العام، مما يجعل صورة التشكيل العمراني الحالي للمنطقة يفتقد للمبادئ الاساسية للتنمية والتخطيط المنظم والمتكامل.

6.1.4 يمكن الجزم بأن إقبال المواطنين القطريين على برنامج الإسكان الوطني شكّل ضغطًا على مساحات الأراضي المتاحة، مما أدى إلى إعداد دراسة فى الوقت الحالي لإضافة (21,000 هكتار) من الأرض لاحتمالية عرضها لإسكان الأسر القطرية، و يقع (85%) من تلك الأراضي تحت الدراسة خارج حدود المناطق العمرانية بحاضرة الدوحة، مما قد يؤدي إلى انفصال الأسر القطرية عن المراكز العمرانية والخدمات المجتمعية ويساهم في الزحف العمرانى المتزايد مما يمثل عبئاً على المرافق وخطط التنمية.

6.1.5 تحتاج الأسر غير القطرية إلى السكن الميسر وإلى خيارات سكنية متنوعة، والجدير بالذكر أن السيناريو الاقتصادي للأمانة العامة للتخطيط التنموي سوف يؤدي إلى تحول كبير في الهيكل الأسري للعمال وأسرهم القادمين إلى دولة قطر الأمر الذي من شأنه أن يزيد تفاقم المشكلة، لذا فأن التنمية العمرانية للاستخدامات المتعددة ستساعد على معالجة طرح حلول مناسبة لايجاد الخيارات السكنية المتنوعة لغير القطريين.

6.1.6 من المعروف أن ما يقرب من (20%) من المباني السكنية الحالية الموجودة بحاضرة الدوحة ذات نوعية متدهورة حضرياً وتحتاج إلى الاستبدال، ويقطن تلك المباني العمال ذوي الدخول المنخفضة وتتسم هذه المباني بكثافات استيطان مرتفعة، وسوف تساعد الخطط المقترحة حالياً على إعادة التطوير والتحديث المرتقبة خصوصًا في المناطق الداخلية لحاضرة الدوحة، على زيادة المعروض من الوحدات السكنية المتاحة و توفير فرص لمشروعات الإسكان المدعمة وإدخال الخدمات والمرافق المحلية وخلق بيئة معيشية أفضل.

6.1.7 تتلخص القضايا الرئيسية لقطاع الإسكان في التالي:

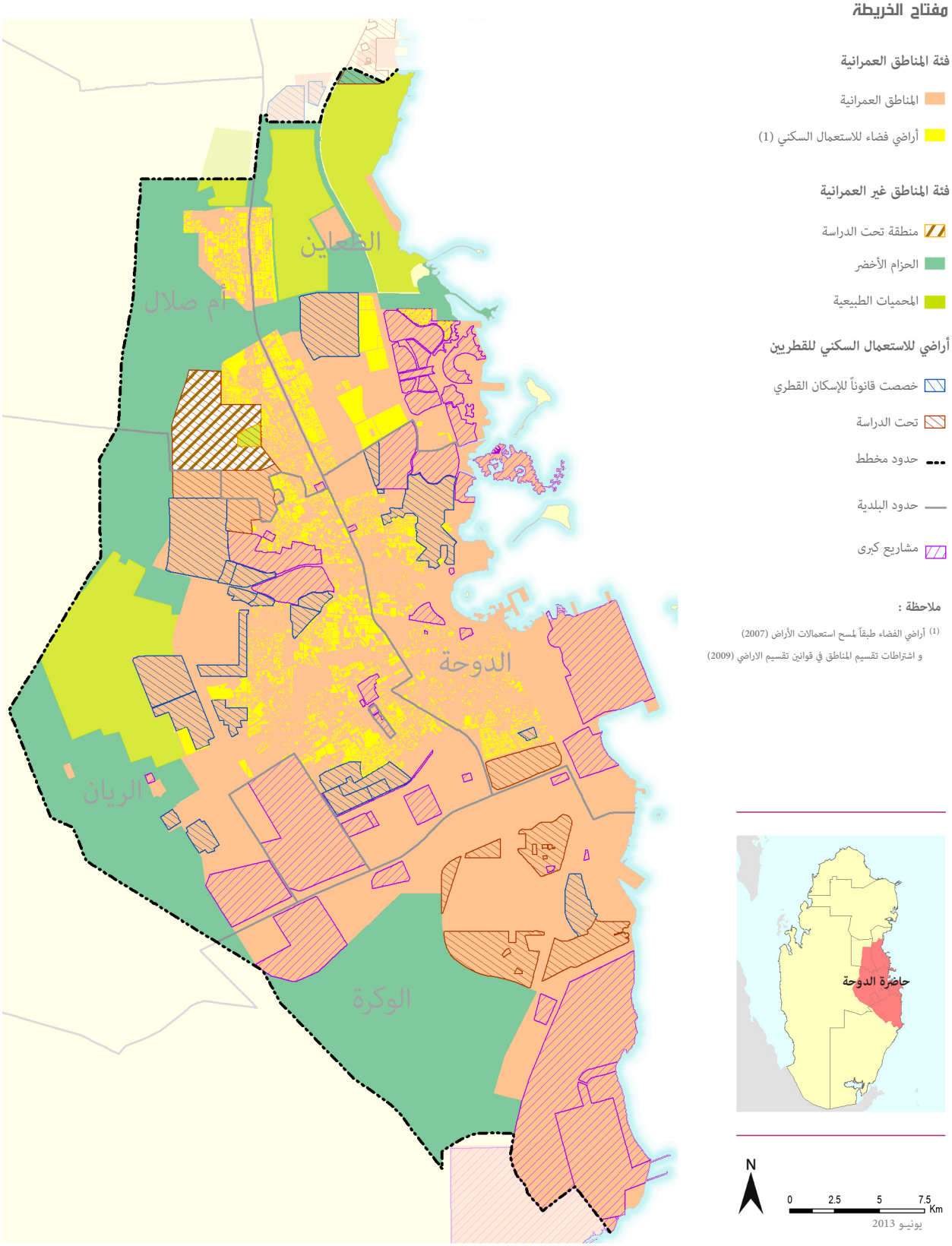
- يفضل القطريون الإقامة في فيلات ذات مساحات واسعة في أحياء تقليدية منخفضة الكثافة السكانية ولكن في ظل التوسع العمراني السريع فإن مثل هذه المواقع العمرانية غير متاحة إلا بعيدًا عن الكتلة العمرانية.
- يمثل التوسع العمراني والنمو السكاني المتسارع تهديداً متزايداً لنمط الحياة التقليدية والهوية الثقافية للأحياء والضواحي القطرية.
- يتطلب التوسع العمراني ضخ استثمارات باهظة في شبكات الطرق السريعة والمرافق مما ينتج عنه المزيد من رحلات السيارات إلى العمل، التسوق واللعب بالإضافة إلى تزايد الانبعاثات الكربونية في دولة قطر.
- تفتت النسيج العمراني بالمناطق العمرانية المختلفة للتوجه الواضح للمشروعات العمرانية الضخمة إلى التركيز على الفئات ذات الدخل المرتفع مما أدى إلى ظهور المجتمعات والمجمعات السكنية المنغلقة .
- تعتبر خيارات السكن الميسر محدودة لذوي الدخل المنخفض من غير القطريين. يسكن عمال البناء والتشييد الوافدون بشكل أساسي في مساكن عمال مؤقتة في موقع البناء أو في مواقع متطرفة من المدن والتي تفتقر إلى خدمات النقل العام والمرافق المحلية.
- المساحات الخالية، وقلة كفاءة الفراغات العامة والتوزيع العشوائي للخدمات المجتمعية بالاشتراك مع تردي حالة المواصلات المحلية تؤثر على جودة الحياة في العاصمة القطرية وذلك بالنسبة لساكنيها وزوارها على حدٍ سواء.

6.1.8 تم تطوير عدد من الأهداف والسياسات والإجراءات التنفيذية بهدف معالجة تلك القضايا ودعم التنمية المكانية لدولة قطر حتى عام (2032) ، كما تم تحديد المسئوليات المختلفة للأطراف المعنية والأطر الزمنية للمساعدة على التنفيذ والمراقبة الفاعلة لتحقيق الهدف من التنمية المكانية المقترحة.



المصدر: مشيرب العقارية

الشكل (6.1) أراضي فضاء للاستعمال السكني – حاضرة الدوحة



6.2 إسكان القطريين

6.2.1 يُمنح المواطنون القطريون الذكور الذين يتزوجون قطع أراضٍ مجانية مرة واحدة في حياتهم بموجب برنامج الإسكان الوطني الذي تقدمه الحكومة لإنشاء منزل للعائلة عليها على النحو التالي: داخل بلدية الدوحة يتم تخصيص (625كم^2) و (1000م^2) في أي مكان آخر في دولة قطر. وبفرض استمرارية هذا البرنامج فمن المقدر أن يكون هناك احتياج لـ (3,200 هكتار) من الأراضي على المستوى الوطنى للمنازل القطرية المستقبلية خلال مدة الخطة العمرانية.

6.2.2 يشكل توفير أراضٍ حكومية شاغرة مخصصة للاستخدام السكني داخل بلدية الدوحة عائقاً كبيراً (120 هكتار)، وعلى الرغم من أن هناك أراضي كافية قد تم تخصيصها لإسكان القطريين حتى عام (2032) في حاضرة الدوحة ككل إلا أن معظم تلك المواقع الجديدة توجد في مناطق هامشية ولا تصل إليها الخدمات العامة الأمر الذي يزيد من مشكلة الزحف العمراني (انظر الشكل (6.1)).

6.2.3 توجد مساحات واسعة مخصصة للسكن خارج حدود حاضرة الدوحة وهي تكفي لإقامة حوالي (68,000) وحدة سكنية منفصلة بمسطح قطعة أرض (1,000م^2)، والذى يفوق حجم الإسكان المتوقع انشاءه للسكان خارج حاضرة الدوحة والذى يقدر بحوالى (3,000) وحدة سكنية بحلول عام (2032).

6.2.4 تُخصص مساكن مجانية للمواطنين القطريين المصنفين على أنهم أرامل أو مطلقات أو ذوي دخول منخفضة أو من ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بموجب برنامج الإسكان الوطني التابع للحكومة ومن المقـدر أن يكون هناك طلبات إضافية بحلول عام (2032) على (12,000) وحدة سكنية في جميع أنحاء دولة قطر لتلبية الطلبات وفقًا لذلك البرنامج، ويجب توزيع هذه المساكن مكانياً بالقرب من الخدمات الأساسية وخطوط النقل العام وفرص العمل المتاحة.

6.2.5 أدى ارتفاع الدخل وتغير نمط الحياة لدى المواطنين القطريين إلى زيادة الطلب على شراء المنازل بهدف الاستثمار وبناء منازل إضافية ومنازل لقضاء العطلات، ومن المقدر أن يكون هناك طلبات إضافية تقدر بـ (5000) وحدة سكنية مخصصة لتلك الأغراض بحلول عام (2032).

6.2.6 ينبغي النظر بجدية في تخفيض مساحة قطع الأراضي في المناطق التي تقع خارج بلدية الدوحة بهدف المضي قدمًا نحو بنية عمرانية أكثر كفاءة واستدامة ومن أجل توفير مصادر مستقبلية للمعروض من المساكن في حاضرة الدوحة كما ينبغي ايجاد الفرص المتاحة لتطوير المواقع من خلال التدابير الحكومية وإعادة تطوير المواقع العمرانية الحالية ومشروعات تحديث المناطق العمرانية وبرامج التعويضات النقدية مقابل الأرض.

6.2.7 كما أنه من الحكمة إعادة النظر في تصميمات المباني الحالية والاعتبارات التخطيطية للخدمات المجتمعية بهدف إنشاء أحياء سكنية جذابة للقطريين، وينبغي أن يتضمن ذلك إعادة النظر في ايجاد مجموعة متنوعة من أنماط السكن لتحقيق المزيد من الاندماج والاستدامة للمظهر الحضري، ويجب أن يتم تصميم الوحدات السكنية داخل مراكز التنمية المرتكزة على خدمات النقل العام بطريقة تضمن أنها ستكون بدائل جذابة لبعض المواطنين القطريين على المدى الطويل.

أراضي إسكان القطريين

تهدف هذه السياسة إلى ضمان توفير مواقع مناسبة للمنازل القطرية طبقًا لنوعية الحياة المفضلة لدى الأسر القطرية.

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 1 (LC1) : أراضي إسكان القطريين

التأكد من وجود أراض كافية لتلبية طلبات الأسر القطرية في المستقبل.

الإجراءات التنفيذية:		
1. إعداد إستراتيجيات مرحلية وفقًا لسياسة الحكومة الحالية بهدف تحديد وعرض مواقع مستدامة لبرنامج الإسكان الوطني تعتمد على تحقيق المعايير التالية: أ. أن تتواجد على أراضٍ شاغرة مملوكة للحكومة ومخصصة للأغراض السكنية. ب. أن تكون مزودة بالمرافق والخدمات المجتمعية وخدمات النقل العام. ج. أن تكون مصممة وفقًا لأفضل المعايير العمرانية والتخطيطية التي تتوافق مع قواعد ومعايير التخطيط الوطني. ينبغي إعطاء الأولوية في تخصيص الأراضي عام (2017) لحاضرة الدوحة ثم بلدية الخور ثم بلدية الظعاين ثم بلدية الشمال ثم بلدية الريان.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **الديار القطرية** مشيب العقارية هيئة الأشغال العامة وزارة المواصلات والإتصالات المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية شركة مواصلات مجلس قطر للمباني الخضراء وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وزارة التعليم والتعليم العالي
2. الأراضي المخصصة لإسكان القطريين خارج حاضرة الدوحة والمراكز العمرانية الأخرى والتي لا تحتاج إلى تنمية قبل عام(2032) ستكون كالتالي : أ. سيتم تأجيل استخدامها وتخصيصها وذلك طبقاً لبرنامج الإسكان الوطني بعد فترة الخطة الحالية. ب. أو النظر في اعادة التخصيص بغرض استخدامات أكثر ملائمة (مثل البرنامج الوطني للأمن الغذائي الوطني). ج. أو ستكون كما هي على وضعها الحالي غير العمراني حتى المراجعة المستقبلية لوثيقة الإطار الوطني للتنمية ومخططات التنمية المكانية للبلدية.	على المدى القصير	
3. إنشاء قاعدة بيانات تعتمد على نظام المعلومات الجغرافية لمراقبة العرض والطلب على الأراضي السكنية لإسكان القطريين على أن يتم تحديثها ونشرها سنويًا ليتم استخدامها من قبل المطورين ومتخذي القرار والوزارات والهيئات.	على المدى القصير	
4. مراجعة وتنقيح برنامج الإسكان الوطنى المتضمن سياسة توفير الأراضي للقطريين الذين يمتلكون أراضي والبحث عن فرص جديدة لتوفير المساكن الجاذبة ضمن المشاريع الكبرى مثل توفير شقق سكنية ضمن المراكز العمرانية ذات الاستخدامات المختلط، الكثافات المختلطة والموجودة في مشروعات التطوير العمراني والتدابير الحكومية لإعادة تطوير المواقع المبنية الحالية وبرامج التعويضات النقدية مقابل الأرض.	على المدى القصير	
5. خلق فرص استثمار للقطريين لشراء منازل بغرض الاستثمار ومنازل إضافية من خلال تقديم مشروعات مبتكرة للتحديث وإعادة التطوير العمراني بما في مشروعات التنمية المرتكزة على وسائل النقل داخل حاضرة الدوحة والمراكز العمرانية الأخرى.	المدى القصير إلى المتوسط	
6. إعداد استراتيجية مرحلية التى تحدد وتنظم وتضع برنامج لإطلاق مواقع مناسبة ومشاريع تطوير الإسكان العام ليتم تخصيصها للقطريين ضمن الاستخدامات المختلطة ومراكز الكثافات المختلطة القريبة من وسائل النقل العام والخدمات والمرافق المجتمعية وذلك وفقاً للسياسات الحكومية الحالية الخاصة.	على المدى الطويل	

6.3 إسكان غير القطريين

6.3.1 يعتبر سيناريو الأمانة العامة للتخطيط التنموي نقلة نوعية ستؤثر في التركيب السكاني لغير القطريين حيث يتحول الاقتصاد من إنتاج الهيدروكربونات و التشييد باتجاه الصناعات القائمة على المعرفة وقطاع الخدمات وذلك من شأنه أن يغير هيكل القوى العاملة من العمالة غير الماهرة و شبه الماهرة نحو عمال أكثر مهارة و الذي بدوره يتطلب توفير مزيد من الخيارات السكنية.

6.3.2 تتجه المشروعات الضخمة التى تقع داخل حاضرة الدوحة نحو توفير وحدات سكنية جديدة تلبي احتياجات الفئات ذات الدخل المرتفع والذي يؤدي بدوره إلى تجاهل الأسر ذات الدخل المحدود والذى ينتج عنه انخفاض قدرة تلك الشريحة على تحمل التكاليف وإمكانية حصولهم على تلك الوحدات من السوق.

6.3.3 توجد أراضٍ عمرانية كافية لتلبية احتياجات غير القطريين خارج حدود النمو السكاني بحاضرة الدوحة حتى عام (2017).

6.3.4 فيما يتعلق بالمعروض من وحدات سكنية جديدة في المشروعات الضخمة وفي الوكرة والوكير فإنه من المقدر توفير (123,000) وحدة جديدة بحلول عام (2017)، وسوف يكون هناك حاجة لتحقيق توازن في الطلب على الوحدات السكنية من خلال تطوير الأراضي غير الحكومية الشاغرة والمخصصة للأغراض السكنية، كما ستمثل مشروعات التطوير وإعادة التطوير العمراني واستبدال تلك الوحدات المكتظة والمتهالكة إضافة قوية إلى المعروض من الوحدات السكنية المتاحة.

6.3.5 نتيجة للتحول في هيكل الأسرة المتوقع في ظل السيناريو الاقتصادي للأمانة العامة للتخطيط التنموي سيكون هناك حاجة لتوفير مجموعة كبيرة من الخيارات السكنية. حيث ستساهم المشروعات متعددة الاستخدامات والتطوير العمراني وزيادة المراكز العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام بالإضافة إلى عملية استبدال الوحدات المكتظة والمتهالكة في توفير المزيد من الخيارات السكنية وتحسين نوعية الحياة بشكل عام لغير القطريين.

إسكان غير القطريين

تهدف هذه السياسة إلى كفاءة الإدارة للطلبات المستقبلية للأراضى السكنية وأنماط المساكن.

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 2 (LC2) : العرض للأراضي السكنية

إدارة العرض للأراضي السكنية للتأكد من كفاءة توفير الأراضى السكنية في المستقبل مع وجود مستويات مناسبة من البنية التحتية لعمليات التطوير بالتوازن مع توقعات الطلبات المستقبلية.

الإجراءات التنفيذية:		
1. تأسيس قاعدة بيانات معتمدة على نظام المعلومات الجغرافية لرصد المعروض من الأراضي السكنية لإسكان غير القطريين، وتحديثها ونشرها سنوياً ليتم استخدامها من قبل المطورين ومتخذي القرار والوزارات والهيئات.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية** وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
2. عدم السماح بطلبات التطوير العمرانية والتي تتطلب طلبات تطوير سكني فى الاراضي المصنفة على أنها ريفية (بإستثناء المشروعات الوطنية الهامة).	على المدى القصير	الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع قطر للبترول

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 3 (LC3) : المعروض من الأراضي السكنية مختلطة الكثافة

إنشاء مجموعات سكنية مختلطة الكثافات داخل المراكز مختلطة الاستخدامات وما حولها بالإضافة إلى إنشاء نظم نقل عام عالية الكفاءة.

الإجراءات التنفيذية:		
1. السماح بطلبات التطوير السكنية في المراكز العمرانية مختلطة الاستخدامات داخل مشروعات التطوير العمراني.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية**
2. إنشاء هيئة التجديد العمراني على أن تتكون من شركاء التنمية فى القطاعين الخاص والحكومي لتحديد وتطوير مشاريع التجديد العمراني لتحديد الفرص المتاحة للمساهمين في القطاع الخاص وذلك للمشاركة في تنفيذ مشروعات التنمية السكنية داخل وحول مراكز الاستخدامات المختلطة.	المدى القصير إلى المتوسط	وزارة الاقتصاد والتجارة وزارة الطاقة والصناعة شركة مواصلات مشيرب العقارية
3. وضع مبادئ توجيهية لدراسة أثر السوق العقاري وتحديد أنواع التنمية التي تحتاج إلى أن تأخذ تلك الدراسة كجزء من عملية تقييم التنمية.	على المدى القصير	المكتب الهندسي الخاص الديار القطرية قطر للبترول

6.4 اختيار السكن والقدرة على تحمل تكاليفه

6.4.1 قام مؤجرو المنازل والشقق المتدهورة، رديئة الخدمات - الكائنة داخل المناطق القديمة في وسط المدينة - بتقسيمها داخلياً وتأجيرها للمغتربين ذوي الدخل المحدود، الأمر الذي أدى إلى خلق مناطق معزولة قائمة على السيطرة الذكورية ومبدأ العرقية. كما تنتشر أيضاً فكرة شغل عدة أسر لوحدة سكنية واحدة، مما يتيح نوعاً واحداً من حلول الإسكان لهذه المجموعة. وتتم إعادة تطوير العديد من هذه المناطق لتتحول إلى مساكن موجهة للطبقة مرتفعة الدخل الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الضغط من أجل الحصول على مسكن بأسعار مناسبة. ومع ذلك تظهر خيارات تلائم هذه الشريحة من الأسر بتكلفة يمكن تحملها .(انظر الإطار (8) تعريف السكن الميسر).

6.4.2 أدى نقص المشروعات العمرانية متعددة الاستخدامات التي تعمل على توفير بدائل مختلفة من السكن إلى الافتقار لنظام النقل العام الشامل ذي الأسعار المعقولة إلى العزل الاجتماعي والانخفاض النسبي في جودة المعيشة لهذا القطاع من المجتمع. ويجب القيام بعمل الخطوات الاستباقية لتشجيع تنمية مجتمع قائم على مشروعات متعددة الاستخدامات بما يكفل توفير فرص عمل على المستوى المحلي في هذه المواقع وفي المشاريع الضخمة أيضاً.[5]



المصدر : وزارة البلدية والتنمية

6.4.3 سيتم توفير بدائل متعددة للسكن من خلال تحديد وتطوير المناطق السكنية في قلب الدوحة مع الحفاظ على استعمالاتها وخصائصها العمرانية الراهنة بما يشمل توفير مساكن مدعومة للطبقات محدودة الدخل مع توفير الخدمات المجتمعية لايجاد مجتمعات أفضل للعيش بها.

الإطار (8) السكن الميسر

السكن الميسر
إن الهدف من إنشاء السكن الميسر هو تلبية طلبات شريحة من السكان غير القطريين لا يستطيعون استئجار أماكن سكنية وفق أسعار السوق العقاري. وتحظى الأسر القطرية التي تقع ضمن هذه الفئة بإدراجها داخل برنامج الإسكان العام.
تشير الدراسة الإحصائية الخاصة بدخل الأسر وحجم النفقات والتي أعدت في الفترة من (2006-2007) (QSA-HIES 2008) والتى تشير إلى عدد الأسر محدودة الدخل المتأثرة بارتفاع أسعار السكن. واشارت الدراسة إلى أن ثلثي اجمالى الأسر غير القطرية [1] يتلقون دخلاً أقل من المتوسط (أقل من (15,000) ريال قطري شهرياً) بينما يحصل الثلث الأخر من اجمالى الأسر على (10,000) ريال قطري شهرياً. وبالتالي تنفق تلك الأسر حوالى (40%) أو ما يوازى (4,000) ريال قطري على السكن.
كما تشير دراسة الرأي العام التي أجريت في (2008) أنه بالرغم أن معدل الإيجار للأسر غير القطرية هو (4,200) ريال قطري، فإن (40%) من معظم السكان غير القطريين ينفقون ما بين (2,000) إلى (4,000) ريال قطري شهرياً. مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه المعلومات الإحصائية لا يمكن الاعتماد عليها كمؤشر, وكذلك انخفاض الإيجارات بشكل حاد بعد إجراء هذه الدراسة بسبب الركود الاقتصادي، إلا أنها حقيقة واضحة أن معظم الأسر منخفضة الدخل لا تزال غير قادرة على تحمل إيجار سكن لائق وفق أسعار السوق.
(1) باستثناء العمال الذين يعيشون في تجمعات سكنية صغيرة وكبيرة

(5) المشروعات العملاقة تعرف بتلك المشروعات السكنية التي لايقل عدد الوحدات السكنية بها عن (150) وحده سكنية.

السكن الميسر

تهدف هذه السياسة إلى التأكد من توافر السكن بأسعار ميسرة ومناسبة وخلق مجتمعات قوية وحيوية ومتنوعة فى الفئات العمرية و الأجناس والعائلات ومستويات الدخل.

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 4 (LC4) : السكن الميسر

توفير سكن لائق بأسعار معقولة في أرض مصنفة على أنها منطقة عمرانية، والتي يحق لها تخطيط الإتصال الآمن والمريح لخدمات ومرافق المجتمع والمواصلات العامة

الإجراءات التنفيذية:		
1. إعداد استراتيجية إسكان وطنية تحتوي على سياسات وإجراءات تدمج وتوفر برامج مخططات مستدامة وتوفير الإسكان لجميع القطاعات فى السوق.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية**
2. إعداد آلية للتاكد من ضمان الاستجابة الفعالة وتطبيق ومراقبة الاجراءات ذات العلاقة بالتكاليف الميسرة كجزء من عمل هيئة التجديد الحضري المقترحة.	على المدى القصير	مشيب العقارية هيئة الأشغال العامة
3. هذه الآليات ستتضمن إعداد قاعدة بيانات قائمة على نظم المعلومات الجغرافية لمراقبة العرض والطلب على أراضى السكن الميسر، وإعداد نظام مراقبة كجزء من إجمالي العرض والطلب على الأراضي السكنية.	على المدى القصير	المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) الديار القطرية
4. يجب أن تكون طلبات مشاريع التجديد العمراني داخل وحول المراكز العمرانية مختلطة الاستخدامات بما في ذلك المشاريع الكبرى، والمشاريع السكنية الكبرى التي تحتوي على (30) وحدة سكنية أو أكثر، أو التي توفر إسكان لـ (150) عاملاً أو أكثر، أو أي مشاريع تنمية أخرى والتي من المتوقع أن تخلق تردد (100) رحلة سيارة أو أكثر (مجموع المغادرين والقادمين) خلال ساعات الذروة الصباحية والمسائية بأسعار ميسرة أو ما يعادلها من الإسهامات التنموية الأخرى حتى يعتمد وتتم الموافقة عليه.	المدى القصير إلى المتوسط	مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع مجلس قطر للمباني الخضراء
5. استخدام مجموعة من مناهج التطوير لتحقيق سكن ميسر وتحقيق مخرجات إعادة التجديد بما في ذلك (على سبيل المثال وليس الحصر): عمليات دمج الأراضي، تباين حجم الأراضي، نقل حقوق التطوير والإعمار، الشراكة بين القطاع الحكومى والخاص واستملاك الأراضي.	على المدى القصير	

6.5 سكن العمال

6.5.1 يعتبر توفير ظروف معيشية ومواقع سكنية ملائمة لليد العاملة غير الماهرة وذات المهارات المحدودة من المحاور الهامة. فهناك مجموعتان بصفة عامة، العمال الذين يعيشون في الموقع (مثل الذين يعملون في قطاعات الإنشاء أو البترول والغاز) والعمال الذين يسكنون في مساكن في المناطق العمرانية أو مساكن تم بناؤها لهذا الاستخدام (مثل قطاعات التصنيع والخدمات). وهذه الفئة الأخيرة يمكن تقسيمها إلى تجمعات كبيرة وصغيرة.

6.5.2 يوجد في الوقت الحالي نقص حاد في كمية المعروض من الوحدات السكنية ومشروعات إسكان العمال المنشئة خصيصاً للعمال. ونتج عن ذلك اكتظاظ أماكن السكن الحالية، بالإضافة إلى الظروف المعيشية غير المناسبة، وانتشار ظاهرة إقامة عدد كبير من العمال في وحدة سكنية واحدة (التجمعات الكبيرة والصغيرة) مما نتج عنه تهميش لهؤلاء العمال وحرمانهم من الوصول لبعض الخدمات المجتمعية. ولتدارك تلك المشكلة فقد حصرت الحكومة تلك المواقع بسرعة وقامت بتسليم مباني سكنية كما في مدينة بروة البراحة ومدينة كروة، حيث قامت بتوفير وحدات سكنية جديدة لتلك المجموعات. يمتلك مخطط المنطقة الاقتصادية (3) (QEZ3) جنباً إلى جنب مع التوسع في مدينة بروة البراحة ومنطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على استيعاب حوالي (126,000) عامل تقريباً.

6.5.3 وبغض النظر عن أوجه القصور الحالية في مشروعات إسكان العمال فإن سيناريو تخطيط التنمية يتوقع انخفاضاً في عدد عمال البناء المؤقتين ابتداءً من عام (2017) فصاعداً عندما يتم الانتهاء من العديد من مشاريع البناء العملاقة. كنتيجة طبيعية سوف يؤدى إلى نقص الطلب على إسكان العمال بوجه عام بعد هذه الفترة. ولكن سيظل هناك متطلبات عامة محلية خاصة بالمشروعات الكبرى تحت الإنشاء قد تكون بحاجة إلى المعالجة.

سكن العمال

تهدف هذه السياسة إلى تحسين نوعية الحياة للعمال عن طريق توفير أماكن للسكن وفقاً لأعلى المعايير مع توفير كافة وسائل الراحة الخدمية والترفيهية.

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 5 (LC5) : سكن العمال

هو تحسين نوعية الحياة المعيشية للعمال عن طريق توفير أماكن للسكن وفقاً لأعلى المعايير مع توفير وسائل الراحة والترفيه

الإجراءات التنفيذية:		
1. إعداد استراتيجية وطنية لإسكان العمال تشمل سياسات ولوائح وإرشادات تهدف إلى ضمان توفير إقامة دائمة للعمال تلبي الحد الأدنى من معايير الظروف المعيشية والوصول للخدمات المجتمعية والترفيهية والمحلات التجارية.	على المدى القصير	**وزارة البلدية البيئة** **وزارة الاقتصاد والتجارة** هيئة الأشغال العامة المنظمة الخليجية للبحث والتطوير مشيب العقارية وزارة الداخلية وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية مؤسسة الرعاية الصحية الأولية اللجنة العليا للمشاريع والإرث الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع مجلس قطر للمباني الخضراء قطر للبترول وزارة الصحة العامة
2. إجراء مراجعة لجميع أماكن إقامة العمال القائمة وتحديد تلك الأماكن التي لا تحقق الحد الأدنى من معايير التصميم والتخطيط، ومن ثَمّ إجراء وتنفيذ تحسينات بها أو نقلها إلى مواقع معتمدة مطابقة للمواصفات. كما لا ينبغي السماح بالتوسع المستقبلي لأماكن الإقامة غير المطابقة للمواصفات والمعايير.	المدى القصير إلى المتوسط	
3. في حالة تواجد المشاريع في أماكن معزولة يتم توفير أماكن إقامة مؤقتة للعمال داخل موقع المشروع أو في منطقة مجاورة له ، ويجب توفير الحد الأدنى من خدمات الراحة والترفيه والدعم المحلي وفقاً لمعايير التخطيط والتصميم لأماكن إقامة العمال.	المدى القصير إلى المتوسط	
4. إنشاء مشاريع محددة من سكن العمال بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	المدى القصير إلى المتوسط	

6.6 الخدمات المجتمعية

6.6.1 ترى وثيقة رؤية قطر الوطنية (2030) (QNV2030) أن قطر ستصبح دولة متقدمة «قادرة على الحفاظ على تنميتها وتوفير معايير معيشية مرتفعة للمواطنين في الوقت الحاضر وللأجيال القادمة». وفي سياق جذب المغتربين ذوي المهارات العالية والمحافظة عليهم يصبح لجودة وتكلفة الخدمات المجتمعية الفعّالة أهمية خاصة في تحقيق تلك الرؤية.

6.6.2 تشمل الخدمات المجتمعية: التعليم، الصحة، الخدمات الدينية، خدمات الطوارئ، الخدمات الحكومة والخدمات المجتمعية، وتوفير المناطق المفتوحة والترفيهية. كما تضم المباني والمساحات ووسائل الراحة التي تدعم المجتمعات والمجموعات والعائلات والأفراد لتتوائم مع احتياجاتهم الاجتماعية ومن ثم يتم تحقيق الاستفادة القصوى لقدراتهم وتحقيق رفاهية المجتمع.

6.6.3 تستخدم المساحات المفتوحة والفراغات في المجتمع بطرق مختلفة. فيمكنها أن تكون مخصصة للأنشطة الفنية، الثقافة، التعليم، الترفيه والتسلية ونقاط مهمة للتجمع في حالات الطوارئ للدفاع المدني. و قد تدعم تلك المساحات المفتوحة والفراغات نشاطات رسمية وغير رسمية كما أنها تدعم وتساعد على تقوية المجتمعات عن طريق إلتقاء أفراد المجتمع ببعضهم، والمساهمة في رفاهية الأفراد والإحساس بالإنتماء للمجتمع.

6.6.4 بعض القضايا الرئيسية التي تؤثر على توفير خدمات مجتمعية وتشمل الآتي :

- يساهم التخطيط المتناثر الحالى ومدى توفر خدمات مجتمعية في بالإضرار بفئة السكان ذوي الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية المحدودة لعدم إمكانية الوصول عن طريق السيارات أو وسائل النقل العام.
- بالرغم من زيادة العرض للوحدات السكنية لبعض المجموعات ذات الدخل المرتفع في مشروعات التنمية الضخمة إلا أن مدى توافر الخدمات الإجتماعية والوصول إليها في أغلب الأحيان يحتاج إلى التنسيق.
- على الرغم من الزيادة السريعة في عدد الطلاب الإ أن إجمالي عدد المدارس الخاصة منخفض ويرجع ذلك لقلة المواقع المناسبة ذات الأسعار المعقولة في المناطق الصالحة للبناء والتي تلبي معايير تخطيط المدارس الحالية.
- أدى تجزئة هيكل الخدمة الصحية تبعاً لغياب التخطيط الشامل ومعايير تقديم الخدمات إلى توزيع غير عادل للمرافق والخدمات.
- يوجد العديد من مواقع المساجد في وسط الدوحة التي لا تطابق المعايير الحالية للاستيعاب ولا تتمتع بسهولة الوصول إليها ولكن يمكن توصيفها على أنها مبانٍ تاريخية هامة ينبغي الحفاظ عليها.
- لا توجد معايير شاملة لتوزيع الخدمات الحكومية مثل مكاتب البريد، مكاتب وزارة الإعلام أو مراكز الشباب، في حين أن ارتفاع تكلفة الأراضي والمباني قد أجبر بعض تلك الخدمات للإنتقال إلى اطراف المدينة.
- غالباً لا توضع شبكات خدمة الطوارئ في مراحل التخطيط للمناطق العمرانية الجديدة فى أغلب الأحيان مما يؤدي إلى عدم توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية.
- هناك توزيع غير متكافئ للحدائق والخدمات الترفيهية في دولة قطر في حين أن توافرها لا يرتبط دائماً بحجم التجمع السكاني، ومستوى الاحتياجات والمباني العمرانية.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

6.6.5 تم تطوير عدد من الأهداف، والسياسات، والإجراءات التنفيذية وخطط العمل لمواجهة تلك القضايا ودعم التنمية العمرانية في دولة قطر حتى عام (2032). كما تم تحديد المسئوليات الأساسية لكافة شركاء التنمية وكذلك الأطر الزمنية اللازمة لتنفيذ التطبيق والرصد لتلك السياسات والخطط.

6.7 تخطيط وتنسيق الخدمات المجتمعية

6.7.1 قامت الهيئات الحكومية المسئولة عن الخدمات المجتمعية ببسط خدماتها لمواكبة التوسع العمراني السريع والتغير السكاني. ومع ذلك فقد أدى عدم التنسيق إلى توزيع تجزيئي لمواقع الاستخدام الواحد في جميع أنحاء البلاد وضعف إمكانية الوصول لفئات المجتمع بدون تواجد وسائل نقل إليه للخدمات التي يتم تقديمها.

6.7.2 توقع سيناريو الأمانة العامة للتخطيط التنموي (GSDP) تغيراً سكانياً مستمراً: يتوقع زيادة تعداد العائلات غير القطرية من (18%) من التعداد الكلي في عام (2008) ليصبح (60%) في عام (2032) ودعماً لأهداف وثيقة رؤية قطر الوطنية (2030) فإنه ينبغي تخطيط الخدمات المجتمعية استراتيجياً وأن تكون في موقع مشترك للحفاظ على نمو المجتمع وجذب العمالة الماهرة المتوقعة والحفاظ عليها.

6.7.3 يوفر الشكلان (6.2) و (6.3) نظرة شاملة على مبادئ التخطيط الأساسية لتوفير الخدمات المجتمعية وتوزيعها. ومن المهم ملاحظة أن بعض التعديلات في هذا النموذج قد تحدث نتيجة للظروف الديموغرافية الفريدة من نوعها، والاحتياجات المختلفة من مقدمي الخدمات المجتمعية، وأخيرًا إنجاز العديد من الخدمات المجتمعية الكبرى.

الخدمات المجتمعية

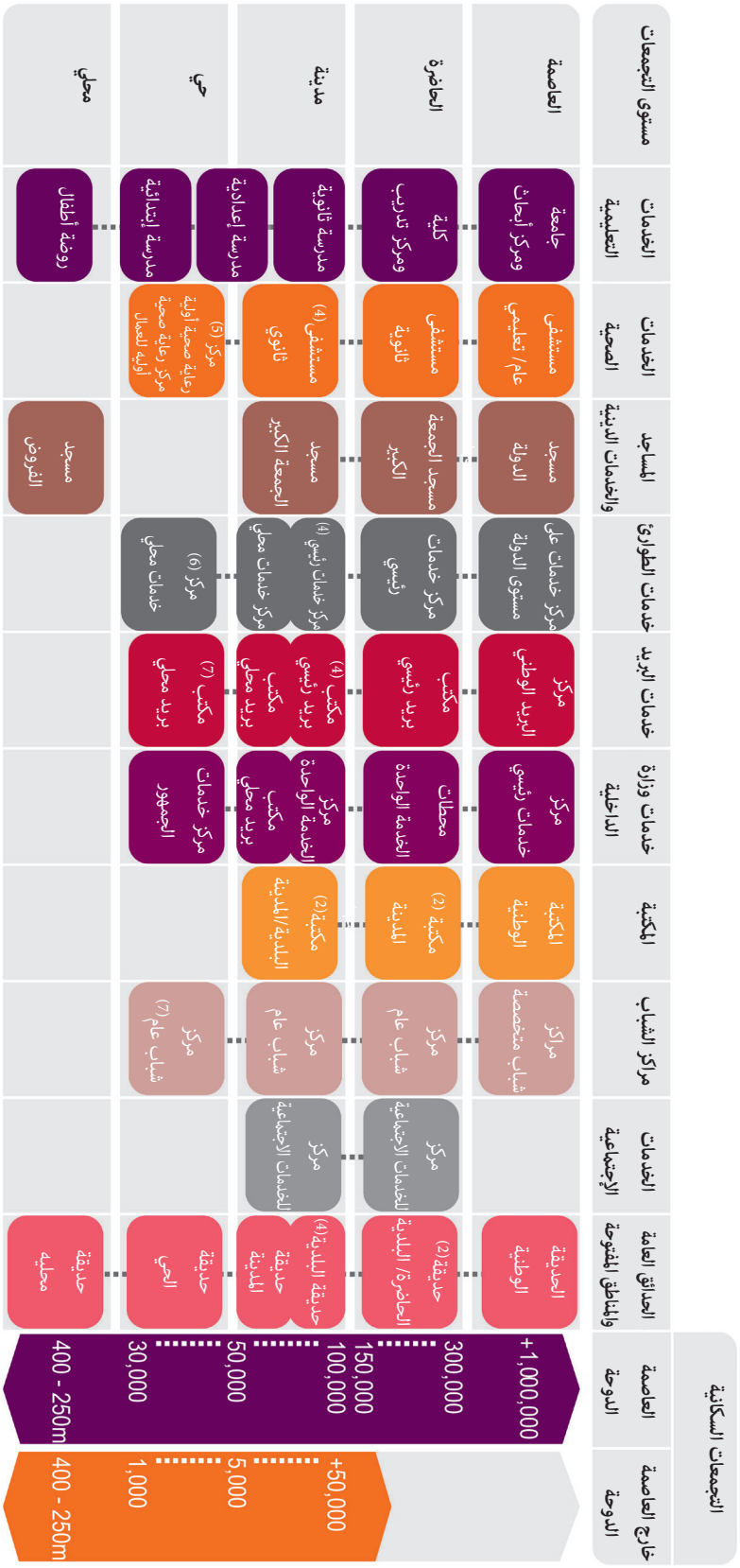
تهدف هذه السياسة إلى التنسيق والتوزيع العادل للخدمات المجتمعية لتحسين إمكانية الوصول ومستوى المعيشة للمقيمين.

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 6 (LC6) : الخدمات المجتمعية

المشاركة في تحديد مواقع الخدمات المجتمعية وخلق فرص للاستخدام المشترك لتلك الخدمات لتحسين الترابط الاجتماعي و إمكانية الوصول إليها وحرية الاختيار للجميع.

الإجراءات التنفيذية:		
1. وضع خطة لإنشاء خدمات مجتمعية، وتنفيذها واختيار أماكن تلك الخدمات بما يتفق مع المناطق ذات الاستخدامات والكثافات المختلطة الموضحة في الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني والاحتياجات المتوقعة لكل مجتمع.	المدى القصير إلى المتوسط	**وزارة البلدية والبيئة**
2. تشتمل خطة إنشاء الخدمات المجتمعية على ما يلي:	المدى القصير إلى المتوسط	مؤسسة حمد الطبية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة الثقافة والرياضة وزارة الداخلية مؤسسة الرعاية الصحية الأولية اللجنة العليا للمشاريع والإرث مجلس قطر للمباني الخضراء هيئة متاحف قطر وزارة الصحة العامة وزارة التعليم والتعليم العالي
أ. تنقيح المعايير الخاصة لتوفير الخدمات المجتمعية وموقعها ومشاركتها مع الخدمات الأخرى.		
ب. تحديد وتوفير مواقع لمشاركة الخدمات المجتمعية مع الخدمات الأخرى بالتوافق مع المعايير المعدلة حديثاً.		
ج. تطبيق طرق مبتكرة لتقديم مثل تلك الخدمات على المستوى المحلي.		

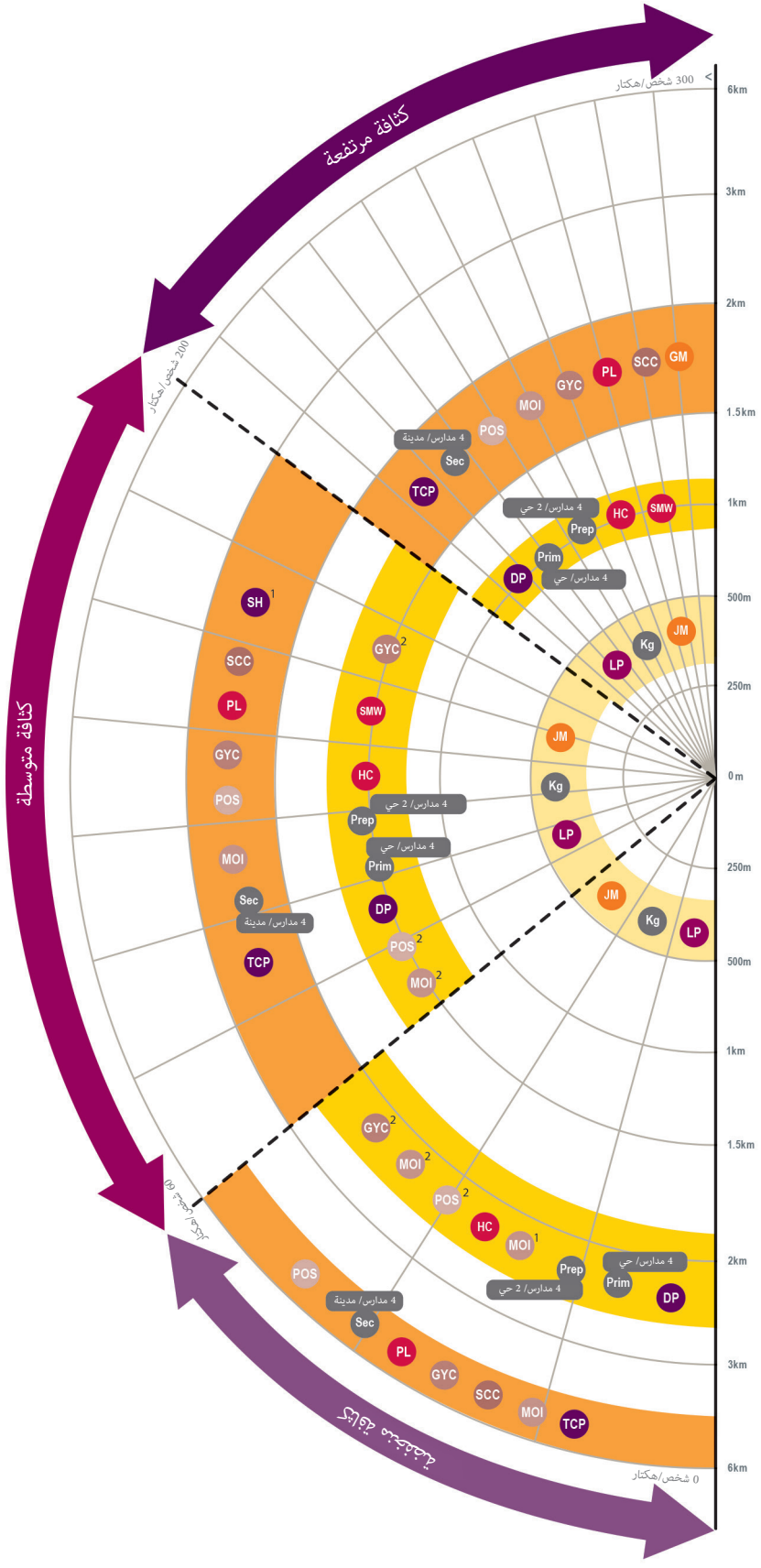
الشكل (6.2) توجهات التخطيط العمراني نحو توفير الخدمات المجتمعية



ملاحظات:

1. تخضع هذه التوجهات للخصائص المحلية وفقاً للحالة الديموغرافية، مواقع الخدمات الحالية، وفرص مشاركة أكثر من خدمة في موقع واحد، و مدى التقارب بين الخدمات.
2. تنطبق تلك التوجهات على المراكز العمرانية فقط.
3. من المتوقع أن توفر المدن الصناعية التابعة لقطر للبترول (QP) الخدمات المجتمعية المطلوبة على مستوى المدن.
4. لا تسري هذه التوجهات إلا على مراكز المدن التي تغطي نطاقاً كبيراً من الخدمة خارج حاضرة الدوحة.
5. ضمان التوزيع المكاني العادل في الخدمات المجتمعية بما يتوافق مع استراتيجية التوزيع المكاني من أجل دعم حيوية الخدمات المجتمعية وسهولة وصول العامة إليها.
6. تُحدد المتطلبات من الخدمة في المنطقة بناءً على تواجد الحد الأدنى لعدد السكان في توقيت الاستجابة المستهدف.
7. لا تسري هذه التوجهات إلا على مراكز المناطق الواقعة خارج حاضرة الدوحة وخارج الخور.

الشكل (6.3) توجهات التخطيط العمراني نحو توزيع الخدمات المجتمعية



- مدينة
- حي
- منطقة محلية
- مكتب بريد
- مركز خدمة وزارة الداخلية
- مركز شباب عام
- مركز مجتمعي اجتماعي
- مكتبة عامة (مكتبة مدينة / بلدية)
- مدرسة ثانوي
- مدرسة إعدادي
- مدرسة إبتدائي
- حضانة
- مستشفى ثانوية
- مركز PHC
- مركز SMW/PHC
- مسجد الجمعة الكبير
- مسجد
- منتزة بلدية / مدينة
- منتزة مقاطعة
- منتزة محلي

ملاحظة :

1. ينطبق على مراكز المدينة والتي لديها تغطية أوسع للخدمة خارج حاضرة الدوحة فقط.
2. ينطبق على مراكز الأحياء خارج حاضرة الدوحة والخور فقط.

6.8 دعم خدمات قطاع التعليم

6.8.1 يتم تقديم الخدمات التعليمية في دولة قطر من خلال المدارس الحكومية (المدارس العامة والمستقلة) والمدارس الخاصة. ومع ازدياد التعداد السكاني ازدادت أعداد الطلاب بسرعة مما أدى إلى زيادة الطلب على المدارس المستقلة حيث يوجد حالياً نصف مجموع الطلاب مسجلين في المدارس الخاصة.

6.8.2 توضح رؤية قطر الوطنية (2030) أن دولة قطر تسعى إلى بناء نظام تعليم حديث على مستوى عالمي، ولتحقيق تلك الرؤية تم استحداث مشروع إصلاح التعليم من قبل المجلس الأعلى للتعليم «تعليم لمرحلة جديدة» (2004) لزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس. وسوف يزيد التغيير في الخصائص الديموغرافية على الطلب من المدارس يشكل ضغطاً على خدمات المدارس، ويتطلب عمل المزيد لأجل تحقيق التوزيع العادل وسهولة الوصول لتلك الخدمات.

6.8.3 تعتبر المدارس خدمات مجتمعية أساسية ضرورية لنمو المجتمعات السكنية المتكاملة، ولذا فمن المهم أن يتم توزيع المدارس مكانياً بشكل عادل بحيث تحقق مسافات سير متساوية لجميع فئات المجتمع وأن تعكس المعايير المنصوص عليها في (الجدول (7)).

الخدمات التعليمية

تهدف هذه السياسة إلى توفير نظام تعليم على مستوى عالمي عن طريق تحسين إمكانية الوصول لنطاق واسع من الخدمات التعليمية المتوافقة مع مشروع إصلاح التعليم الحكومي

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 7 (LC7) : مواقع المدارس الحكومية والخاصة

يشمل مخطط توفير المواقع المشتركة لخدمات التعليم التي يمكن الوصول إليها ضمن نطاق وسائل النقل

الإجراءات التنفيذية:		
1. مراجعه وتحديث المعايير الخاصة بالخدمات التعليمية كجزء من مهام فريق عمل الخدمات المجتمعية والعمل على تحديد مواقع المدارس وإمكانية مشاركتها مع الخدمات المجتمعية والترفيهية الأخرى وسهولة الوصول إليها عبر وسائل النقل المتعددة والتي تقع في نطاق خدمة تلك المراكز .	المدى القصير إلى المتوسط	**وزارة البلدية والبيئة** **وزارة التعليم والتعليم العالي** هيئة الأشغال العامة
2. تحديد وتوفير مواقع لخدمات التعليم وفقاً للمعايير المطورة حديثاً ونظام تقسيم المناطق (Zoning) للمدارس الجديدة.	المدى القصير إلى المتوسط	المنظمة الخليجية للبحث والتطوير
3. إعطاء الأولوية للمواقع المجاورة للخدمات الموجودة والتي توفر فرصاً لمشاركة أكثر من خدمة ومشاركة الأماكن المفتوحة و الملاعب الرياضية.	المدى القصير إلى المتوسط	وزارة الاقتصاد والتجارة مجلس قطر للمباني الخضراء
4. الحفاظ على مواقع المدارس العامة الزائدة عن الحاجة لإعادة استخدامها عن طريق المدارس الخاصة أو الخدمات المجتمعية الأخرى.	المدى القصير	

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 8 (LC8) : التعليم العالي ومؤسسات التعليم

ضمان أن التعليم العالي و مؤسسات التعليم يمكن الوصول إليها عبر مجموعة من وسائل النقل ومناطق الاستخدامات المختلطة لخلق مجتمعات أكثر حيوية و ملائمة للعيش.

الإجراءات التنفيذية:		
1. تحديد، حماية و توفير مواقع للتعليم العالي ومؤسسات التعليم في مراكز الخدمات العمرانية المختلطة داخل كل من مركز حي العاصمة ومركز حاضرة الدوحة وفقاً للجداول (أ-2) و(أ-6).	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **وزارة التعليم والتعليم العالي**
2. إدخال أنشطة متعددة الاستخدام في التعليم العالي ومؤسسات التعليم، مراكز الأبحاث، الجامعات، الكليات و مؤسسات التدريب المهني.	المدى القصير إلى المتوسط	**مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع** **جامعة قطر** مجلس قطر للمباني الخضراء هيئة متاحف قطر

6.9 دعم خدمات القطاع الصحي

6.9.1 تعتبر الخدمات الصحية من الخدمات المجتمعية الأساسية لتحسين جودة الحياة، وتعد إحدى الركائز الأربعة الأساسية لرؤية قطر الوطنية (2030) وتتمثل فى تطوير نظم الرعاية الصحية المتكاملة على مستوى عالمي والذي يلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

6.9.2 وقد بدأ المجلس الأعلى للصحة بمشاريع جديدة لخدمات الرعاية الصحية و ذلك لمواجهة الزيادة المتسارعة في الطلب على الخدمات الصحية، ونظراً لعدم توافق العرض مع الطلب وعدم وجود تنسيق مما أدى إلى توزيع غير متكافئ لخدمات الرعاية الصحية. كما أن التغيرات السكانية المتزايدة المتوقعة سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على توفير الخدمات الصحية والتي بدورها تتطلب التحسين والتطوير في تخطيط الخدمات الصحية في دولة قطر.

الخدمات الصحية

تهدف هذه السياسة إلى تحسين التنسيق فى توفير الخدمات الصحية (المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية ومستشفيات العمال من فئة العزّاب).

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 9 (LC9) : موقع الخدمات الصحية

نقل المواقع الخاصة بالخدمات الصحية إلى المناطق التي يمكن الوصول إليها عن طريق وسائل النقل واسعة النطاق

الإجراءات التنفيذية:		
1. إنشاء معايير خاصة لتوفير الخدمات المجتمعية وتحديد موقعها ومشاركتها مع الخدمات الصحية والتي يمكن الوصول إليها عبر مجموعة وسائل النقل، والتي تقع داخل المراكز والمجتمعات التي تخدمها، وذلك وفقًا للجداول (6) و(8).	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **مؤسسة حمد الطبية** **مؤسسة الرعاية الصحية الأولية** **وزارة الصحة العامة** مجلس قطر للمباني الخضراء
2. ستتواجد مراكز الرعاية الصحية الأولية، ومراكز الرعاية الصحية لفئة العزّاب والخدمات الصحية الخاصة، بالإضافة إلى المستشفيات في مراكز الخدمات المختلطة.	على المدى القصير	
3. تحديد وتوفير مواقع للخدمات الصحية وفقاً لمعايير وزارة الصحة العامة.	المدى القصير إلى المتوسط	

6.10 دعم الخدمات الدينية

6.10.1 إن دولة قطر هي إحدى الدول الإسلامية ويمثل حوالي (80%) من تعداد سكانها من المسلمين. حيث أن المساجد تلعب دوراً رئيسياً في الحياة اليومية للمسلمين لذا فإن سهولة الوصول إليها هو أمر بالغ الأهمية. ومع الزيادة المتسارعة في عدد السكان والنمو الحضري فإن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ستحتاج إلى بناء مزيد من المساجد لتقابل الزيادة في عدد السكان وستراعي توزيعها بصورة عادلة لتلبية الطلب المستقبلي (انظر الشكل (6.4)).



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

الخدمات الدينية

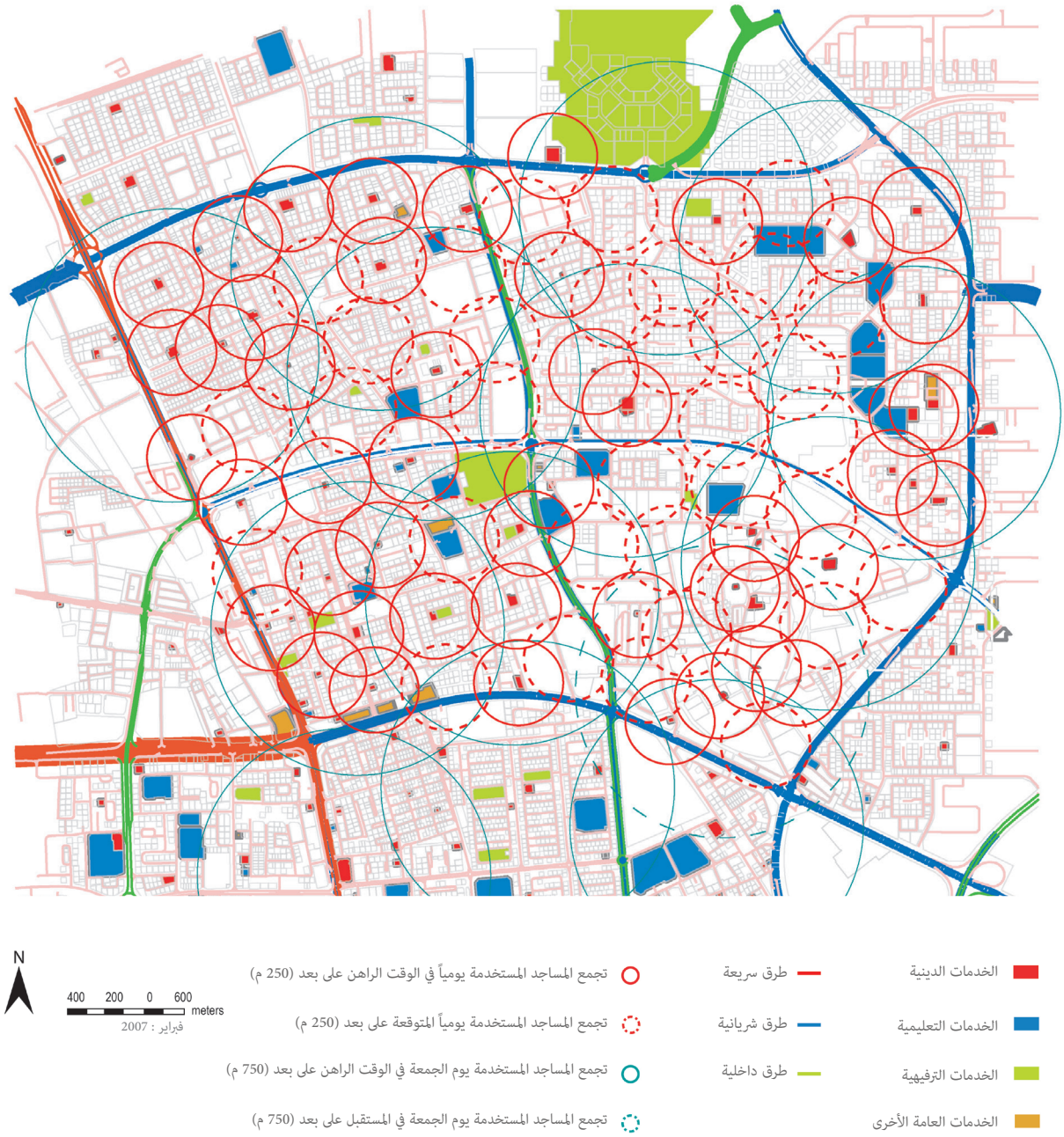
تهدف هذه السياسة إلى إتاحة التوزيع العادل للخدمات الدينية لدعم الأساس الديني والاجتماعي لدولة قطر.

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 10 (LC10) : موقع الخدمات الدينية

ستقع الخدمات الدينية في أماكن يسهل الوصول إليها لتحسين صورة الحياة والتماسك الاجتماعي

الإجراءات التنفيذية:		
1. قيام فريق عمل الخدمات المجتمعية بالتشاور مع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بإعادة النظر في معايير توفير الخدمات الدينية واختيار أماكنها ومشاركة الخدمات الدينية مع الخدمات المجتمعية الأخرى وذلك بما يتناسب مع الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني، والاحتياجات المتوقعة للخدمات. كما هو موضح في جدول (9) واحتياجات المرافق الدينية المتوقعة.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية** هيئة الأشغال العامة
2. تحديد وتوفير مواقع للخدمات الدينية على أن يتم توفير مواقع ضمن مراكز الخدمات المختلطة وفقاً للمعايير المعدلة حديثاً.	المدى القصير إلى المتوسط	مجلس قطر للمباني الخضراء هيئة متاحف قطر الهيئة العامة للسياحة
3. الحفاظ على شكل وتنسيق مسجد الدولة لحماية الممرات البصرية الرئيسية ومنع التطويرات المجاورة التي يمكن أن تؤثر على صورة المسجد البصرية.	على المدى القصير	
4. تحديد وحماية المساجد التاريخية المسجلة من قِبل هيئة متاحف قطر ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية باعتبارها مباني تراثية.	على المدى القصير	

الشكل (6.4) مناطق المساجد



6.11 دعم خدمات الطوارئ

6.11.1 تقوم وزارة الداخلية (الدفاع المدني والشرطة) ومؤسسة حمد الطبية (خدمات الإسعاف) بتوفير خدمة الإستجابة لحالات الطوارئ وقد تم التوسع في خدمات الطوارئ لتغطية الزيادة المتسارعة في أعداد السكان بالمناطق العمرانية في الدوحة والمراكز الرئيسية الأخرى (بما في ذلك الريان و الخور).

6.11.2 وقد تأثرت أوقات الإستجابة الحالية سلباً بالتوزيع غير العادل للخدمات ولغياب نظام العناوين الذى يوضح الطريق ورقم المنشأة. ومن المتوقع ازدياد الطلب على خدمات الاستجابة لحالات الطوارئ نتيجة للزيادة المتوقعة للتعداد السكاني وبرنامج التنوع الاقتصادي.

خدمات الإستجابة لحالات الطوارئ

تهدف هذه السياسة إلى تحسين المدة الزمنية للإستجابة لخدمة الطوارئ في دولة قطر لضمان السلامة والأمن

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 11 (LC11) : الخدمات المتكاملة في حالة الطوارئ

توفير مواقع يمكن الوصول إليها بسرعة وتحسين نظام عناوين المباني لخدمة استجابة متكاملة في حالة الطوارئ.

الإجراءات التنفيذية:		
1. القيام بإعداد معايير لتوفير خدمات الإستجابة كجزء من مهام فريق عمل الخدمات المجتمعية وبالتشاور مع وزارة الداخلية لحالات الطوارئ، وأماكن تواجدها بالإضافة إلى مدى إمكانية مشاركة هذه الخدمة مع الخدمات المجتمعية الأخرى في الموقع، وتوفير البنية التحتية للإتصالات التي تلبي أوقات الإستجابة المطلوبة وذلك بالتوافق مع المبادئ التوجيهية في الجدولين (6) و(7).	المدى القصير إلى المتوسط	**وزارة البلدية والبيئة** **هيئة الأشغال العامة** **مؤسسة حمد الطبية** **وزارة الداخلية** مؤسسة الرعاية الصحية الأولية مجلس قطر للمباني الخضراء قطر للبترول وزارة الصحة العامة
2. تحديد وتوفير مواقع لخدمات الإستجابة لحالات الطوارئ وفقاً للمعايير المعدلة حديثاً.	المدى القصير إلى المتوسط	
3. إنشاء نظام عناوين للعقارات متكامل ونظام للافتات وعلامات الطرق للتقليل من أوقات الإستجابة.	على المدى القصير	
4. استخدام أنظمة النقل الذكية والتحكم في منطقة الزحام لتوفير الأولوية لمركبات خدمة الطوارئ.	المدى القصير إلى المتوسط	
5. إعداد خطة للتخفيف من الكوارث واستمرارية الأعمال بالتشاور مع الوزارات والجهات ذات الصلة والتي تتضمن تحديد مواقع مؤقتة للمعيشة في حالة الكوارث وطرق الإخلاء ومراكز الإمداد الأساسية.	على المدى القصير	

6.12 دعم الخدمات الحكومية والاجتماعية

6.12.1 تشمل الخدمات الحكومية والاجتماعية على مكاتب البلدية، مكاتب البريد (المؤسسة القطرية العامة للبريد) ، مراكز خدمة وزارة الداخلية، المكتبات العامة، مراكز الشباب (وزارة الثقافة والرياضة) ، المراكز الاجتماعية للمجتمع.

6.12.2 سوف تقوم كافة الجهات المسئولة عن توفير الخدمات الحكومية والاجتماعية بتوسيع خدماتها استجابة منها لنمو عدد السكان وتنوع الطلبات. يتسم التخطيط والتنسيق لتلك الخدمات بعدم التكامل مما أدى إلى توزيع غير متكافئ للخدمات والتي زادت بدورها من عدد رحلات السيارات، الذي نتج عنه ارتفاع تكاليف الطاقة لبعض المستخدمين.

الخدمات الحكومية والاجتماعية

تهدف هذه السياسة إلى توفير مستوى عادل لإمكانية الوصول للخدمات الحكومية والاجتماعية للمساعدة في ترابط المجتمع وتحسين المعيشة.

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 12 (LC12) : تحديد الخدمات الاجتماعية والحكومية

تحقيق مشاركة الخدمات الحكومية والاجتماعية في المواقع ضمن مراكز خدمات مختلطة لتحسين إمكانية الوصول إليها وتعدد الإختيار.

الإجراءات التنفيذية:		
1. وضع معايير تخطيطية لتوفير الخدمات الحكومية والاجتماعية في المراكز العمرانية مختلطة الاستخدامات وتحديد أماكنها وفقاً للاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني وذلك بالتشاور مع الوزارات والجهات المعنية كجزء من مهام فريق عمل الخدمات المجتمعية كما هو موضح في المبادئ التوجيهية في الجدولين (أ-6) و (11) وكذلك الاحتياجات المتوقعة من مزودي الخدمة.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **وزارة الداخلية** **الشركة القطرية للخدمات البريدية** وزارة الثقافة والرياضة مجلس قطر للمباني الخضراء مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية
2. تحديد وتوفير المواقع لمشاركة الخدمات الحكومية والاجتماعية مع الخدمات الأخرى وفقاً للمعايير التخطيطية المعمول بها حديثاً.	المدى القصير إلى المتوسط	



المصدر : وزارة البلدية والبيئة



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

6.13 توفير الفراغات المفتوحة والخدمات الترفيهية

6.13.1 تعتبر أنشطة الفراغات المفتوحة والترفيه والتسلية أمر ضروري للترفيه البدني، والاجتماعي والروحي للأفراد والمجتمعات، ومع ذلك فنوعية الفراغات والخدمات المفتوحة والمساحات المخصصة وتوزيعها حالياً في دولة قطر متغيرة في مناطق وغير كافية في مناطق أخرى.

6.13.2 شكل عوامل التوزيع بشكل عادل وكافٍ للمساحات ذات المناظر الطبيعية التي يمكن الوصول إليها بسهولة، وكذلك الحدائق والخدمات الأخرى التي تقدم نوعيات مختلفة من الترفيه عوامل هامة لتحقيق هدف رؤية قطر الوطنية (2030) «تجانس الطبيعة والإنسان»، كما أنها عناصر مهمة أيضاً في تحقيق نتائج تصميم حضري مميز للمناطق وتطلعات حياتية خاصة في المجتمعات ذات الكثافة السكانية المرتفعة.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

المساحات المفتوحة والمتنزهات والخدمات الترفيهية

تهدف هذه السياسة إلى إعداد نظام عالمي للمساحات المفتوحة والمتنزهات والمرافق الترفيهية

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 13 (LC13) : المساحات والفراغات العامة والخدمات الترفيهية

توفير نطاق لشبكة عالية الجودة، ومساحات مفتوحة وخدمات ترفيهية مرتبطة بوسائل نقل فعالة تناسب متطلبات وأسلوب حياة كل السكان باختلاف فئاتهم وفي ذات الوقت تحسين الصحة بالمجتمع ورفاهيته.

الإجراءات التنفيذية:		
1. القيام بوضع معايير التخطيط والتصميم لتوفير المساحات المفتوحة والخدمات الترفيهية كجزء من مهام فريق عمل الخدمات المجتمعية بالتشاور مع الوزارات والجهات المعنية.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **هيئة الأشغال العامة** **المكتب الهندسي الخاص**
2. إعداد دراسة وطنية شاملة لتقييم الاحتياج من المساحات والفراغات المفتوحة لتحديد وتطوير المساحات والفراغات العامة والخدمات الترفيهية المطلوبة لخدمة السكان الحاليين والمستقبليين.	المدى القصير إلى المتوسط	المؤسسةالعامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)
3. إعداد خطة شاملة للمساحات والفراغات المفتوحة والخدمات الترفيهية وخطة رئيسية داعمة (بما في ذلك خطة تنفيذية لتملك الأراضي ومساهمات المطورين) والتي تعزز، وتدمج وتنسق كل برامج الفراغات المفتوحة وخدمات الترفيه (مثل الخطة الرئيسية للملاعب الرياضية الوطنية) وتحدد مواقع، وأنواع وأولويات التنفيذ لكل المساحات والفراغات المفتوحة العامة و خدمات الترفيه في دولة قطر.	على المدى القصير	وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية اللجنة العليا للمشاريع والإرث الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع
4. التأكد من أن الخدمات الترفيهية والمساحات والفراغات المفتوحة الحالية والمقترحة متاحة لجميع المستخدمين ويشمل ذلك (مدارس، نوادٍ رياضية، جماعات محلية،... إلخ).	المدى القصير إلى المتوسط	هيئة متاحف قطر وزارة الثقافة والرياضة الهيئة العامة للسياحة
5. ضمان إمكانية الوصول لكل المساحات المفتوحة العامة وخدمات الترفيه عن طريق مسارات المشاة والدراجات والتي يجب أن تصمم بطريقة جذابة وآمنة ومتاحة للجميع مثل (الأرصفة، ممرات المشاة، مسار الدراجات... إلخ)	المدى القصير إلى المتوسط	



المصدر : وزارة البلدية والبيئة



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

سياسة المعيشة داخل المجتمعات 14 (LC14) : رفاهية المجتمع وفرص الترفيه

تحسين الخدمات الترفيهية النشطة وغير الفعالة لتحسين جودة المعيشة لجميع السكان

الإجراءات التنفيذية:		
1. استحداث استعمالات جديدة لدعم تلك الخدمات الترفيهية وتشمل المحلات التجارية الصغيرة ووسائل الترفيه المحلية في الخدمات الترفيهية الحالية والمستقبلية للحفاظ على حيوية واستمرارية المجتمعات القائمة. وتشمل الخدمات الترفيهية ما يلي: أ. مضمار سباق الهجن (الشيحانية) ب. مركز تربية المها العربية (الشيحانية) ج. الحديقة النباتية المقترحة (الشيحانية)	المدى القصير إلى المتوسط	**وزارة البلدية والبيئة** المكتب الهندسي الخاص الهيئة العامة للسياحة هيئة متاحف قطر
2. إنشاء ممرات للمشاة ومسارات للدراجات على طول الشواطئ الأمامية لجميع المجتمعات الساحلية.	المدى القصير إلى المتوسط	
3. لن يسمح بالطلبات الخاصة بتنمية الواجهة البحرية الساحلية إلا إذا تم توفير خدمات وطريقة وصول مباشرة ومرافق مثل ممرات المشاة، مسارات للدراجات، عناصر التنسيق الجمالي، و خدمات صحية ومرافق عامة وغرف تغيير الملابس على طول الشاطئ من خلال مساهمات المطورين والبرامج الحكومية.	على المدى القصير	

7.0 البيئة الطبيعية

7.1 المحتوى

7.1.1 تؤكد رؤية قطر الوطنية (2030) على «إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، وقد تم تضمين تعزيز الاستدامة البيئية في رؤية الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

7.1.2 تتميز دولة قطر بطبيعة فريدة من نوعها، فالمناظر الطبيعية الأرضية والساحلية تتكون من منحدرات الحجر الجيري والهضاب والبحيرات الشاطئية، فهناك منطقة الكثبان الرملية المتحركة والأودية والسبخات والسهول الحصوية، الكثبان الرملية في خور العديد، والنتوءات المنحوتة في بير زكريت، وأحواض السباحة الدائرية في الروضة، والكهوف الكارستية، كلها ملامح مميزة لصحراء حمادة القاحلة المغطى معظمها بالصخور. يشتمل النظام البيئي الساحلي في دولة قطر على الشعاب المرجانية والحشائش البحرية وأشجار القرم (المانجروف).

7.1.3 لدى دولة قطر ما يقرب من ألف نوع من النباتات البرية والفصائل الحيوانية. وتشير إحصاءات التنوع الأحيائي إلى ندرة حوالي (78%) من هذه الأنواع. وعلى وجه الخصوص تم تصنيف المها العربي وعدد من أنواع الطيور على أنها مهددة و/أو عرضة للخطر. يوجد عدد من العوامل البيئية مثل: ارتفاع درجة الحرارة، سرعة الرياح، قلة هطول الأمطار وشح الموارد الغذائية، كلها عوامل تجعل انتعاش النظام البيئي الأرضي بطيء جداً.

7.1.4 يمكن تلخيص الجيومورفولوجيا (شكل الأرض) في دولة قطر على النحو التالي:

- التربة: تتميز التربة بصورة عامة بنقص المياه، وتحتوي على تركيز ضعيف من المواد العضوية. وهذا ما يجعل الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز (5%) فقط من المساحة الكلية لليابسة لدولة قطر.
- الجيولوجيا: إن دولة قطر عبارة عن شبه جزيرة مستوية من الحجر الجيري، بها وفرة في الموارد الهيدروكربونية (بما في ذلك مياهها الإقليمية).
- المياه الجوفية: لوحظ تواجد كبير للمياه الجوفية قليلة الجودة في خزانات المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض. وقد ثبت أن التعامل مع والتخلص من هذه المياه يمثل تحدياً كبيراً في مواقع البناء.

7.1.5 الممرات الصحراوية لها أهمية كبيرة، فهي عبارة عن مساحات مفتوحة تعمل كممرات تربط المناطق الصحراوية بالبحر. وتستخدم هذه الممرات لدعم وجود الحياة النباتية والحيوانية وانتشارها، والتي تحتاج إلى حمايتها والحفاظ عليها في مواجهة الزحف السريع للتعمير.

7.1.6 أدت أنشطة التنمية والتوسع غير المسبوقة إلى تدهور جودة الهواء والزيادة المفرطة في استخدام المياه. وتقدر المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء أن (99%) من مياه الشرب يتم توفيرها عن طريق تحلية مياه البحر، وهي العملية التي يمكن بدورها أن تتسبب في التأثيرات السلبية على البيئة.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

7.1.7 في الوقت الذي ينمو فيه العمران سريعاً في دولة قطر، لازال القطريون يحتفظون بصلة ثقافية قوية مع البيئة الطبيعية. فالتحدي الرئيسي الآن أصبح في إيجاد توازن بين إدارة التنمية الحضرية والصناعية الحالية والمستقبلية، وفي الوقت ذاته إتاحة الفرصة للتمتع بالبيئة الطبيعية.

7.1.8 من خلال المراسيم الأميرية تم تحديد (30%) من الأراضي القطرية إلى مناطق محمية حيث يوضح الإطار (9) تفاصيل هذه المحميات البيئية، ويوضح الشكل (7.1) مواقعها.

7.1.9 إن حماية البيئة والمحافظة عليها تعتبر جزءً لا يتجزأ من أهداف التخطيط الاستراتيجي الوارد في الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، إذ تندرج وظائف الإدارة البيئية وحمايتها والحفاظ عليها إلى حد كبير ضمن نطاق اختصاص وزارة البلدية والبيئة، بالإضافة إلى ذلك سيكون للوزارة دور رئيسي باعتبارها سلطة التخطيط المضطلعة بتحقيق نتائج التنمية المستدامة من خلال اعتماد وتنفيذ السياسات واللوائح المناسبة.

7.1.10 بعض القضايا الرئيسية التي تواجه القطاع البيئي تشمل:

- النمو العمراني المتسارع، لا سيما في الدوحة وما حولها والذي أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة والنقل والمياه، وهو ما تسبب في زيادة كبيرة في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (انظر الجدول(7.1))، وانخفاض في جودة الهواء والمياه.
- أدى الطلب على التنمية الصناعية والإسكانية إلى زيادة أنشطة التحجير لاستخراج مواد البناء مما نتج عنه زيادة في الغبار المتطاير ودفن النفايات الصلبة في بحيرة أبو نخلة.
- تردي جودة المياه الساحلية كنتيجة للتنمية الساحلية من خلال استخدام الأراضي أو التجريف والذي ينتج عنه فقدان التنوع الأحيائي (سواء البري أو البحري) بما فيها المواطن المفضلة لتغذية الاسماك.
- بالنسبة للبابسة - وهي غالباً مناطق ريفية وزراعية - فإن عدم وجود سياسة حكومية متكاملة في مجال الأمن الغذائي، وإمدادات المياه المستدامة، وحماية البيئة، يخلق ضغوطاً على مستقبل الصناعة الزراعية والثروات الطبيعية للبلاد.
- الآثار بعيدة المدى لتغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر والعواصف الرملية والتصحر سيكون لها على المدى البعيد تأثير على دولة قطر وجيرانها الإقليميين.
- على الرغم من الدعم التشريعي لكل من «تقييم الأثر البيئي» و«التقييم البيئي الاستراتيجي»، فإن المعدل السريع للتنمية الحضرية والصناعية يمثل ضغطاً متزايداً على خطط ونظم الإدارة البيئية الفعالة للحفاظ على الثروات الطبيعية للبلاد.

7.1.11 تم تطوير عدد من الأهداف والسياسات والإجراءات السياسية لمعالجة هذه القضايا ودعم التنمية المكانية في دولة قطر حتى عام (2032)، كما تم تحديد مسؤوليات الجهات المعنية الرئيسية ووضع الأطر الزمنية للمساعدة في التنفيذ ومراقبة الفعالية.



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

الجدول (7.1) المعدلات الإقليمية والدولية لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (2009)

الدولة	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل شخص (طن متري سنوياً)	الترتيب العالمي
	2009	
قطر	44.0	1
الكويت	30.3	3
الإمارات العربية المتحدة	22.6	5
مملكة البحرين	20.7	7
الولايات المتحدة	17.3	10
المملكة العربية السعودية	16.1	11
سنغافورة	6.4	53

المصدر: 2009، متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل شخص (طن متري سنوياً)، البنك الدولي http://data.worldbank.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC

الإطار (9) المناطق المخصصة للمحميات البيئية (2013)

مناطق المحميات الطبيعية

1. **الريم**

(1.154كم^2) المرسوم رقم (7/2005)

محمية للإنسان والكائنات الحية محددة من قبل اليونسكو.

وهي منطقة كبيرة تقع شمال غرب دولة قطر (موقع الزبارة الأثري ومركز عشيرج لتربية الحيوانات البرية)، تحتوي على منحدرات حجر جيري وهضاب ووديان وسبخات وسهول حصوية ومسطحات طينية ومياه بحر ضحلة غنية بالأعشاب البحرية. وقد تم إعادة توطين النعام والغزلان بالمنطقة. وتشمل الحيوانات التي تعيش في المحمية بعض أنواع السلاحف وعرائس البحر والسحلية شوكية الذيل والقنفذ الأثيوبي والثعلب الأحمر وعدد كبير من الطيور.

2. **محمية الذخيرة**

(294 كم^2، بالإضافة إلى منطقة بحرية) المرسوم رقم (6/2006)

تقع هذه المحمية على الساحل الشرقي، وتحتوي على أكبر أراضي القرم (المانجروف) الرطبة في دولة قطر. وتشمل مسطحات طينية وملاحات وسبخات وشعاب مرجانية وحشائش بحرية. ويعيش بالمحمية أكثر من (130) نوعاً من الطيور وسلاحف منقار الصقر والسحلية شوكية الذيل.

3. **الوسيل**

(35 كم^2) المرسوم رقم (8/2005)

المحمية بها نظام بيئي ثري، يشتمل على عدد كبير من الطيور المهاجرة مثل بجع الفلامنجو. هذه المحمية المسورة تقع على الساحل الشرقي ذي السهول الحصوية والسبخات والبيئة الساحلية. تعيش بالمحمية السحلية شوكية الذيل والثعلب الأحمر وعدد كبير من الطيور، بما في ذلك الطيور المهاجرة لمسافات طويلة. ومن المقرر إعادة توطين المها العربي وغزال الرمال بها.

4. **خور لعديد**

(1.833 كم^2) المرسوم رقم (1/2007)

تقع هذه المحمية على بعد (80 كم) جنوب الدوحة، وتعرف بالبحر الداخلي. تحتوي على بحيرة شاطئية فريدة ضمن مساحة من الكثبان الرملية المتحركة والروضات والوديان وصخور منحوته بفعل التعرية والسبخات. يعيش بالمحمية القنفذ الأثيوبي والثعلب الأحمر وغزال الرمال (الذي كان موجوداً أصلاً والمعاد توطينه) والأرنب العربي. خور لعديد هو أحد المعالم السياحية الرئيسية، ويشتهر بالتخييم. كما تم ترشيحه ليكون من مواقع التراث العالمي لليونسكو.

5. **العريق**

(55 كم^2) المرسوم رقم (1/2006)

تقع في الركن الجنوبي الغربي من دولة قطر. وتتسم بالسهول الحصوية والمسطحات الرملية والوديان وصخور منحوتة بفعل التعرية. وهنا أيضاً تم إعادة توطين غزال الرمال والمها العربي والأرنب العربي وعدد كبير من الطيور.

6. **الشيحانية**

(1 كم^2) تم الإعلان عنها كمنطقة محمية عام (1979)

تقع وسط دولة قطر غرب الريان مباشرة، وهي عبارة منطقة مسورة لتربية المها العربي وغزال الريم، وبها مركز زوار يعد نقطة جذب للجمهور.

7. **الوسيل**

(35 كم^2) (2010)

8. **الرفا**

(53 كم^2) (2010)

تقع في بلدية الريان، مقابل الحد الغربي للعاصمة الدوحة.

9. **المسحبية الجديدة**

(5 كم^2) (2013)

تقع في الركن الجنوبي الغربي من دولة قطر، على بعد (120) كم تقريباً من الدوحة. تأسست المحمية بهدف إعادة توطين المها العربي وغزال الريم في بيئتهم الأصلية. وتتوافر منشأة مسورة لتربية غزال الرمل المحلي. كما يتواجد الأرنب العربي والمها العربي والنعام وبعض أنواع الطيور.

10. **سوناي**

(4 كم^2) (2013)

تقع شمال أم صلال علي، على الجانب الغربي من طريق الشمال السريع.

11. **أم قرن**

(52 كم^2) (2013)

تقع شرق أم صلال محمد، مجاورة للحدود الغربية والشمالية للوسيل الدولية لسباق السيارات.

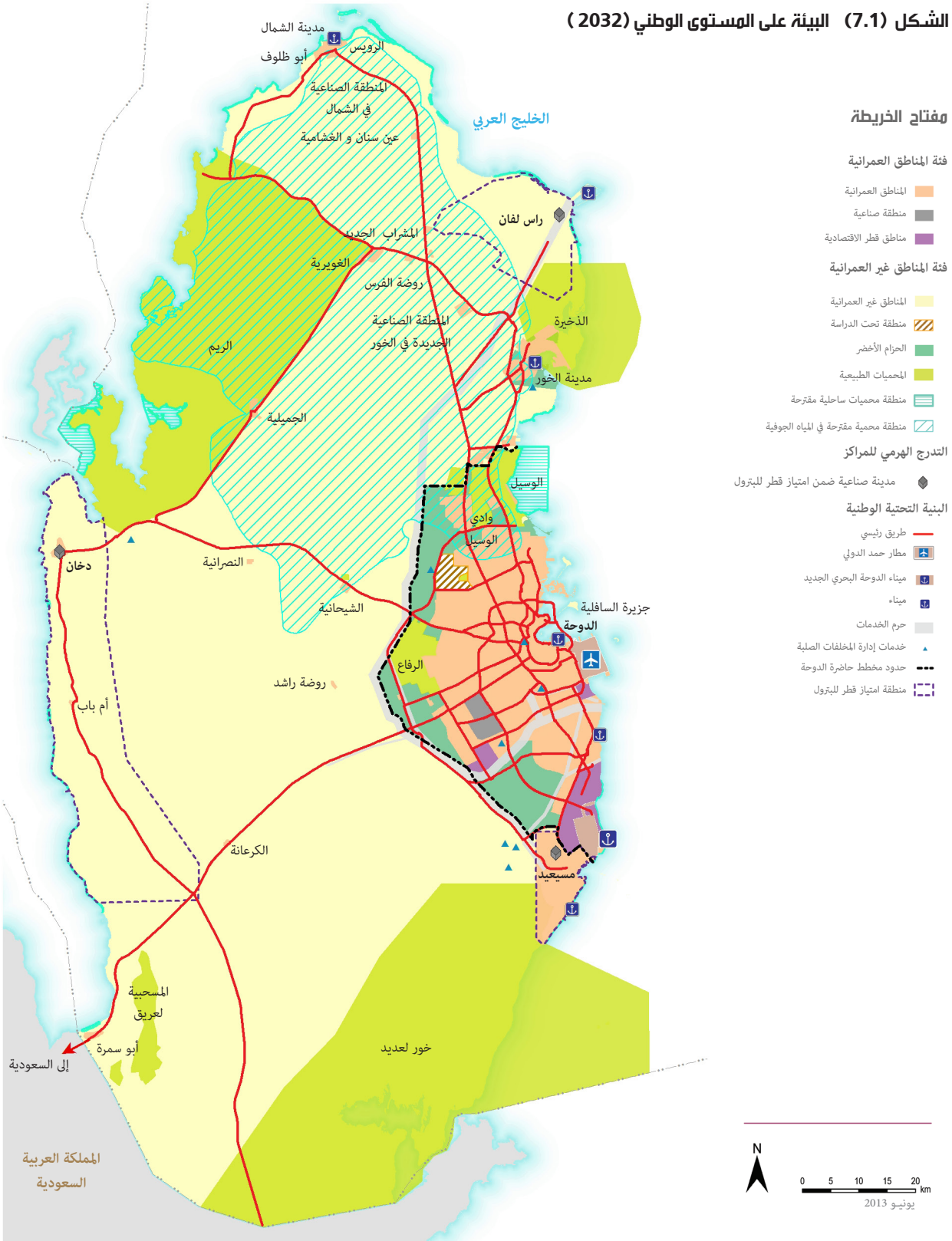
12. **وادي سلطان**

(1 كم^2) (2013)

تقع جنوب أم صلال محمد، على الحد الشرقي للمناطق العمرانية وعلى أطراف حاضرة الدوحة.

المصدر: 2013 الإدارة العامة للمحميات الطبيعية، المكتب الهندسي الخاص

الشكل (7.1) البيئة على المستوى الوطني (2032)



7.2 حماية و تعزيز البيئة الطبيعية

7.2.1 يتمثل الهدف العام من الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر في التأكيد على أن دولة قطر تتطور وتنمو بطريقة تحافظ على البيئة، واستخدام الموارد الطبيعية، والتاريخ والقيم الثقافية، والطريقة التي يتكامل بها كل من السكان والنشاط الاقتصادي مع المنظومة البيئية. بالإضافة إلى الآثار المباشرة لعملية التنمية، يحتاج صناع القرار للنظر إلى الآثار المتراكمة بعيدة الأجل للتنمية على الأجيال الحالية والمستقبلية.

7.2.2 إن تحديد وتنفيذ مبادئ الاستدامة للأنشطة الإنمائية في مراحل التخطيط والتصميم والإنشاء سيؤدي إلى الحد من الآثار المحتملة على البيئة، وضمان الفائدة للمجتمع والاقتصاد للأجيال الحالية والمستقبلية.

7.2.3 تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تغييراً في أنماط الاستهلاك والإنتاج وإلى حين حدوث هذه التغييرات، فيجب الدعوة إلى نهج وقائي في التخطيط والتقييم وبناء الأنشطة الإنمائية. النهج الوقائي (انظر الإطار (10)) يقوم على أهمية تجنب الآثار الضارة بالبيئة، وإن وجد القصور العلمي.

الاستدامة

تهدف هذه السياسة إلى التخفيف من آثار الأنشطة البشرية لتحسين وحماية مصادر وموارد البيئة الطبيعية لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

سياسة البيئة الطبيعية 1 (ENV1) : التخطيط والتنمية المستدامة
استخدام النهج الوقائي في التخطيط والتقييم والبناء والرصد والتطبيق المستمر للتنمية والبنية التحتية لضمان الحد من التأثير على البيئة الطبيعية.

الإجراءات التنفيذية		
1. في حالة عدم وجود أداة محددة لتقييم الاستدامة، يتم استخدام النهج الحذر[1] بالتشاور مع الجهات المعنية لتحقيق مخرجات التنمية المستدامة لمنع خطر التدهور البيئي.	المدى القصير إلى المتوسط	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة بروة العقارية
2. تدريجياً يتم وضع وتنفيذ أداة لتقييم الاستدامة، لدعم عمليات تقييم التأثير البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي في مراحل التخطيط والتصميم وتقييم المشاريع، وستشمل هذه الأداة إعداد وتنفيذ المبادئ التوجيهية (الأهداف والمعايير والنتائج المقبولة والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات... إلخ) للرصد والإبلاغ عن آثار التغيرات التالية:	المدى القصير إلى المتوسط	منظمةالخليج للبحوث والتطوير المؤسسة العامة القطرية للكهرباء و الماء (كهرماء) وزارة الاقتصاد والتجارة وزارة الطاقة والصناعة الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع مجلس قطر للمباني الخضراء هيئة متاحف قطر قطر للبترول شركة سكك الحديد القطرية وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
أ. استخدام المياه والطاقة		
ب. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري		
ج. تلوث الهواء والماء و التلوث السمعي		
د. آثار التنمية العمرانية وخدمات النقل		
هـ. الحفاظ على التنوع الأحيائي والموائل الطبيعية		
و. الأخطار المناخية، وتآكل السواحل، وارتفاع منسوب سطح البحر، والعواصف		
ز. المشاهد والمناظر الطبيعية الخلابة		
ح. المساحات المفتوحة والمرافق الترفيهية		
ط. القيم والمرافق الثقافية والتاريخية		

(1) النهج الحذر (المتوازن) - إعلان ريو (1992): حيثما وجدت تهديدات من ضرر بيئي خطير أو لا رجعة فيه، لا ينبغي التذرع بغياب اليقين العلمي المطلق لتأجيل اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التدهور البيئي.

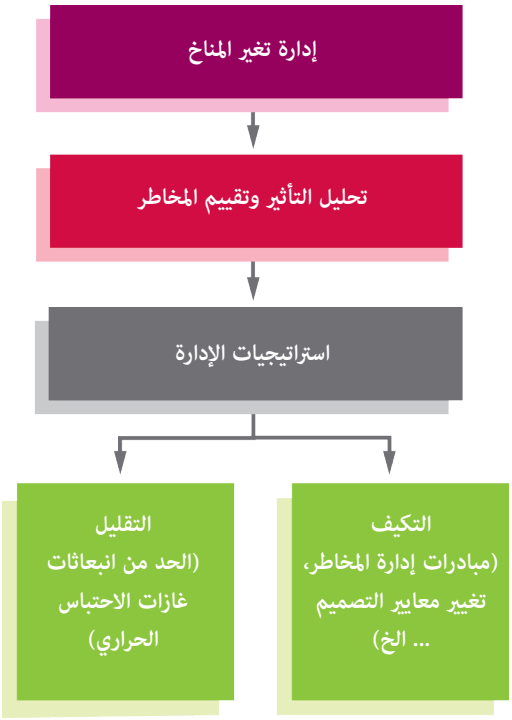
7.3 التغير المناخي

7.3.1 يشكل التغير المناخي خطراً كبيراً على دول الخليج بما فيهم دولة قطر. إن دولة قطر تحتاج إلى تطوير استراتيجيات وإجراءات فعّالة لتخفيف المخاطر الناجمة عن تغير المناخ. وقبل وضع أي استراتيجية يتحتم القيام بتقييم مفصل للمخاطر.

7.3.2 و إن الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وحده لن يقضي على المخاطر تماماً. فالتكيف مع تغير المناخ من خلال تدابير إدارة المخاطر (مثل تغيير المعايير القياسية لتصميم المباني ورفع الوعي المجتمعي، وفرض تنفيذ خطط إدارة الكوارث وخطط استمرارية العمل) بحاجة إلى أن يكون متكاملاً في إطار استراتيجية شاملة للتعامل مع التهديد الذي يشكله تغير المناخ (انظر الشكل (7.2)).

7.3.3 هناك عدد من البنى التحتية للمرافق تقع على مقربة من البيئة الساحلية. بيد أن البنى التحتية للمرافق، سواءً الحالية أو المستقبلية، بحاجة إلى أن تكون قادرة على التعامل مع آثار تغير المناخ المتمثلة في ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات الساحلية. فمن الضروري تحديد البنى التحتية للمرافق المعرضة لآثار التغير المناخي، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر. قد تكون تدابير التكيف للبنى التحتية للمرافق الحالية والمستقبلية ضرورية للحد من تعرضهم للمخاطر وتعزيز قدرتهم على التكيف مع آثار تغير المناخ.

الشكل (7.2) إدارة تغير المناخ



الإطار (10) النهج الوقائي

النهج الوقائي

من أجل حماية البيئة، يجب تطبيق النهج الحذر على نطاق واسع من قبل الوكالات المؤيدة للأنشطة المقترحة وفقاً لقدراتها. حيثما وجدت تهديدات من ضرر جسيم أو لا رجعة فيه، لا ينبغي التذرع بغياب اليقين العلمي المطلق لتأجيل اتخاذ تدابير فعّالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي. ذلك يعني: الاستعداد لاتخاذ إجراءات مبكرة دون انتظار البرهان العلمي المؤيد لاتخاذ هذه الإجراءات، على اعتبار أن أي تأخير سوف يثبت في النهاية أنه أكثر كلفة للمجتمع والطبيعة، وسيثبت على المدى الطويل أن فيه نوعاً من الأنانية والظلم لأجيال المستقبل.

إدارة التغيرات المناخية

تهدف هذه السياسة إلى إجراء تقييم دقيق للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ، ووضع استراتيجية للحد من مخاطر الأنشطة الحياتية والاقتصادية والبنية التحتية والبيئة الطبيعية.

سياسة البيئة الطبيعية 2 (ENV2): إدارة التغيرات المناخية
حماية الإنسان، والحياة، والصحة العامة، والثقافة، والتراث، والبنية التحتية، والتنمية، والأنشطة الاقتصادية والبيئة الطبيعية في دولة قطر من الآثار المحتملة لتغير المناخ في منطقة الخليج

الإجراءات التنفيذية		
1. باستخدام البيانات المحلية ذات الصلة، يتم إجراء تقييم شامل للمخاطر التي يشكلها تغير المناخ على: أ. الفيضانات الساحلية بسبب الارتفاع المحتمل لمستوى سطح البحر (أضرار في الممتلكات، ومخاطر على حياة الإنسان... إلخ) ب. البنية التحتية ج. الأنشطة التجارية والاقتصادية د. التنمية هـ. البيئة الطبيعية و. الأمن المائي	المدى القصير إلى المتوسط	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة هيئة الطيران المدني بروة العقارية منظمة الخليج للبحوث والتطوير وزارة التخطيط التنموي والإحصاء المؤسسة العامة القطرية للكهرباء و الماء (كهرماء) وزارة الاقتصاد والتجارة ديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم و تنمية المجتمع مجلس قطر للمباني الخضراء قطر للبترول شركة سكك الحديد القطرية
2. استناداً إلى تقييم المخاطر، يتم إعداد مجموعة من استراتيجيات التكيف للتعامل مع المخاطر الحالية والمستقبلية التي لا يمكن علاجها. واتخاذ تدابير مثل اعتماد معايير تغير المناخ المعتمدة دولياً للاستعمال المناسب للأراضي، وتطوير البنية التحتية، ورفع الوعي المجتمعي، وتطوير وتطبيق إدارة الكوارث وخطط استمرارية العمل... إلخ .	المدى القصير إلى المتوسط	
3. تطوير نظام وطني لإعداد تقارير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من أجل رصد الانبعاثات في دولة قطر. سوف ينبغي على جميع أنشطة التنمية والتشييد أن تقدم تقريراً عن الانبعاثات الناتجة عن تصميمها وتشغيلها.	المدى القصير إلى المتوسط	
4. إجراء وإعداد وتنفيذ استراتيجية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن تغيير استخدام الأراضي، وتطوير البنية التحتية، وشبكات المرافق والنقل (والخدمات) والمشاريع الضخمة، وذلك باستخدام الأهداف والمؤشرات المناسبة. (ملاحظة: ينبغي أن تشتمل الاستراتيجية على آليات للتوازن التعويضي في المدى القصير، ومخططات للتداول في المدى البعيد).	المدى القصير إلى المتوسط	

7.4 إدارة البيئة الطبيعية

الخطة الوطنية لإدارة البيئة

7.4.1 وجود إطار عمل للإدارة البيئية السليمة يعد أمراً ضرورياً لبناء الدولة الحديثة، فضلاً عن وضع حجر الأساس لبيئة مستدامة. فدولة قطر تحتاج إلى إيجاد مؤشرات تنمية مستدامة متكاملة لتوفير معلومات موثوقة لاتخاذ قرارات قائمة على البراهين.

7.4.2 الإدارة البيئية في قطر تعود إلى عام (1981) عندما تم تأسيس اللجنة الدائمة لحماية البيئة، منذ ذلك الوقت وهناك تطور مضطرد في المؤسسات التي تتعامل مع الإدارة البيئية، جنباً إلى جنب مع إصدار العديد من المراسيم التشريعية في مجال حماية البيئة، بما في ذلك القانون رقم (30/2002) لتقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي.

7.4.3 المعوقات المتعلقة بقدرات الموارد المؤسسية والبشرية، بالإضافة إلى النقص الكبير في البيانات والبحوث المتعلقة بهذا المجال، أدت إلى الحد من فعالية هذه المؤسسات والمراسيم. ولم يكن تطبيق الضوابط التنظيمية كافياً لمواكبة التطور السريع في دولة قطر.

الإدارة البيئية

تهدف هذه السياسة إلى تحديد وحماية المناطق ذات الحساسية البيئية.

سياسة البيئة الطبيعية 3 (ENV3): الخطة الوطنية لإدارة البيئة
تحديد وحماية وإدارة المناطق ذات الحساسية البيئية لحماية وتحسين البيئة الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية

الإجراءات التنفيذية		
1. إعداد خطة وطنية لإدارة البيئة، تشمل سياسات وإجراءات لتعزيز وضمان الاستخدام المستدام، والإشراف على المناطق والمواطن البرية والساحلية والبحرية الحساسة بيئياً، بما في ذلك مناطق المحميات البيئية القائمة (انظر الإطار (11)).	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **المكتب الهندسي الخاص** هيئة الأشغال العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء و الماء(كهرماء) وزارة الطاقة والصناعة هيئة متاحف قطر قطر للبترول الهيئة العامة للسياحة
2. يراعى في الخطة الوطنية لإدارة البيئة أن تشمل كلاً من المناطق ذات الحساسية البيئية الآتية: أ. الامتدادات البحرية لمحمية الريم ومحمية الوسيل، لتشمل المناطق الساحلية المحاذية ، لإنشاء وحدة طبيعية متماسكة، ولتوفير حماية إضافية للأطوم التي تصنف على القائمة الحمراء للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة على أنها من الأنواع المهددة. ب. منطقة جو الحمر الواقعة جنوب البلاد لتوفير حماية للحفريات، ومنطقة جبل الجساسية شمالاً لحماية النقوش الصخرية.	على المدى القصير	
3. تطوير خطة مكانية بحرية وطنية، تشمل نظام مترابط من الخطط والخرائط والسياسات والاشتراطات، يجمع بين عدة مستخدمين للبحار لضمان التنمية المستدامة للبيئة البحرية.	على المدى القصير	

الإطار (11) الخطة الوطنية لإدارة البيئة

الخطة الوطنية لإدارة البيئة

ستتضمن الخطة الوطنية للإدارة البيئية سياسات محددة وإجراءات إدارية، لحماية وإعادة تأهيل وتعزيز موارد ومرافق البيئة البرية والساحلية والمائية. وينبغي أن تشتمل هذه الخطة على الآتي:

- تحديد القضايا والاحتياجات
- تطوير البروتوكولات والإجراءات لجمع ورصد البيانات ذات الصلة
- تحديد أهداف واضحة
- مراجعة حدود المحميات البيئية
- إعداد مخططات تقسيم لكل منطقة محمية لرفع فعالية إدارة وتنفيذ الإجراءات المخصصة لكل منطقة
- وضع إجراءات محددة واختبارها
- تشمل الإجراءات وضع ورصد المعايير البيئية من جانب السلطات التنظيمية على كل مما يلي:
  - أ. انبعاثات الغازات والروائح
  - ب. جودة الهواء
  - ج. جودة المياه بما في ذلك الصرف الصحي والمياه الجوفية والساحلية
  - د. مستويات الضوضاء
  - هـ. تلوث التربة
- وضع استراتيجيات لحماية المواطن الطبيعية المخصصة للفصائل المحمية
- سيتضمن النظام طرق قياس مناسبة، وسيقدم برامج للتميز البيئي
- مراجعة مدى كفاية القانون رقم (19/2004) لتطوير وتطبيق ضوابط التنمية المناسبة في المناطق المحمية
- تحديد فرص التعاون الدولي (والاحتياجات) ووضع بروتوكولات وإجراءات لتعزيز التعاون
- مراجعة متطلبات تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي
- وضع إجراءات ومبادئ توجيهية للحماية وترشيد استخدام الموارد من أجل السياحة البيئية والتعليم والتوعية
- عمل قاعدة بيانات بيئية يسهل وصول الجميع إليها على شبكة الإنترنت



المصدر: وزارة البلدية والبيئة



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

إدارة المناطق الساحلية

7.4.4 إن البيئة الساحلية لدولة قطر هي الموطن الدائم ومقصد الهجرة للعديد من أنواع الطيور والأسماك والزواحف والثدييات المحمية محلياً أو دولياً، حيث أنها توفر ملجأً للسلاحف للتبييض وموطناً طبيعياً للأسماك للحفاظ عليها.

7.4.5 توفر البيئة البحرية وسائل ترفيه طبيعية، تمثل قيمة عالية عند الناس وتساهم في رفاهيتهم. فالبحر والشريط الساحلي يمثلان قيمة روحية وثقافية كبيرة للشعب القطري، وتتعدد فوائدهم لتشمل التمتع بالجمال، والترفيه، والإشباع الفني والروحي، والتطور الفكري وتوفير الغذاء والحصول على الثروة.

7.4.6 معظم النشاط الحضري الاقتصادي في قطر يتركز على الشريط الساحلي، حيث تقع المراكز الحضرية الرئيسية في الدوحة والخور والوكرة، بالإضافة إلى المناطق الصناعية الكبرى في رأس لفان ومسيعيد، وكذلك المشاريع الضخمة مثل لوسيل واللؤلؤة.

7.4.7 بالإضافة إلى ما سبق، فإن التنمية الإسكانية والسياحية قيدت بشكل متزايد وصول الجمهور إلى الشريط الساحلي. تمنع هذه القيود عامة الناس من التمتع أو المشاركة في الأنشطة الترفيهية على طول الشريط الساحلي.

7.4.8 تم توثيق تدهور البيئة الساحلية، بما في ذلك التغيرات الهيدرولوجية وتغير خط الساحل وتلوث المياه، ويواجه خليج الدوحة الآن مشاكل حرجة مع الترسيب وجودة المياه حيث تأثر مشاكل التوسع الحضري مع بعضها البعض على المدى البعيد على تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر والذي يتطلب تكامل للإدارة المستقبلية للمناطق الساحلية.

إدارة المناطق الساحلية

تهدف هذه السياسة إلى حماية وترميم وتعزيز البيئة الساحلية والعمليات والنظم البيئية، للأجيال الحالية والمستقبلية

سياسة البيئة الطبيعية 4 (ENV4): الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
تحقيق فعالية إدارة واستخدام الأراضي الساحلية والبيئة البحرية، بهدف حماية واستدامة الأصول الساحلية القيمة في البلاد

الإجراءات التنفيذية		
1. إعداد خطة متكاملة لإدارة المناطق الساحلية، تشمل تحديد ورصد وإدارة أصول المناطق الساحلية، والمناطق المحمية في المناطق الساحلية، ذات التنوع الأحيائي ومواطنه الأصلية، بما في ذلك مواطن الأسماك.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة منظمة الخليج للبحوث والتطوير المؤسسة العامة القطرية للكهرباء و الماء (كهرماء) وزارة الطاقة والصناعة وزارة الاقتصاد والتجارة قطر للبترول الهيئة العامة للسياحة
2. لحين الانتهاء من خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، سيتم اللجوء إلى النهج الوقائي لتحديد جميع الآثار المحتملة، واتخاذ تدابير التخفيف لمنع خطر التدهور البيئي في المناطق الساحلية.	على المدى القصير	
3. لن يسمح بأعمال التنمية في (أو الأعمال التي يمكنها التأثير على) المناطق المحمية المحددة في المناطق الساحلية، أو المناطق المعرضة للتآكل أو الغمر أو هبوب العواصف أو ارتفاع مستوى سطح البحر.	على المدى القصير	
4. التطورات المقترحة في المواقع الساحلية الأخرى يجب أن تراعي المعايير التالية: أ. تقديم تقييم الأثر البيئي والدراسات المتعلقة به ب. الإلتزام بمتطلبات تقسيم الأرض المعنية ج. إخراج مشاريع تنمية مدمجة وليست خطية أو على هيئة مناطق منعزلة د. توفير امتدادات طبيعية متجاورة مع المناطق الحضرية القائمة هـ. دمج استراتيجية تقسيم، مما يسهل الحصول على البنية التحتية ومرافق المجتمع على نحو اقتصادي و. تقليل وإدارة أي آثار بيئية	على المدى القصير	



المصدر: وزارة البلدية والبيئة



المصدر: وزارة البلدية والبيئة

التنوع الأحيائي

7.4.9 من المهم التعريف بالتنوع الأحيائي في دولة قطر، ومعرفة ما يوفره من قيمة ثقافية وبيئية للمجتمع، فيجب حماية النباتات والحيوانات التي تحيا بالمنطقة، والحفاظ على مواطن الفصائل الحيوانية المهاجرة، كما يجب إصلاح وتدارك الفصائل والمواطن المعرضة للفقد أو الخطر طالما كان ذلك ممكناً عملياً، كما أن جميع أنشطة التنمية الرئيسية يجب أن تشمل إجراءات تسهم بشكل جوهري في التنوع الحيوي، فعليها مثلاً الاهتمام بزراعة الأشجار وتصميم مواقع المحتوى العام.

7.4.10 يجب التشديد على تخطيط وتقييم الأنشطة التنموية، سواء في البحر أو على اليابسة، للتأكيد على أنها مصممة خصيصاً للتعايش مع المواطن التي تمثل أهمية لمجموعة كبيرة من الأجناس الحيوية، وللحد من التفاعل معها ما أمكن.

التنوع الاحيائي

تهدف هذه السياسة إلى حماية النباتات والحيوانات والمواطن المحلية لتعزيز وتشجيع وحماية التنوع الحيوي القطري.

سياسة البيئة الطبيعية 5 (ENV5): التنوع الأحيائي
حماية التنوع الحيوي في قطر من ضغوط التنمية للحفاظ على البيئة الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

الإجراءات التنفيذية		
1. استكمال وتنفيذ ومراقبة وتقديم تقرير عن إدارة التنوع الأحيائي وخطة العمل الوطني .	المدى القصير إلى المتوسط	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة منظمة الخليج للبحوث والتطوير وزارة التخطيط التنموي والإحصاء المؤسسة العامة القطرية للكهرباء و الماء (كهرماء) المكتب الهندسي الخاص الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم و تنمية المجتمع وزارة الإقتصاد والتجارة قطر للبترول الهيئة العامة للسياحة
2. تحديد المناطق التي تحتوي على مواطن هامة للتنوع الحيوي، وإعداد استراتيجية الحفاظ على المواطن الأصلية، تشمل إجراءات للتطوير وإعادة التأهيل من خلال تشجير بعناية وإنشاء مواطن التنوع في مناطق عازلة.	المدى القصير إلى المتوسط	
3. طلبات التطوير الخاصة بالمناطق التي تقع خارج المناطق الساحلية وخارج المحميات الطبيعية سوف تحدد المناظر الطبيعية والمواطن والمناطق النباتية المهددة، ويجب أن تتضمن مقترحات واستراتيجيات للحفاظ عليهم وحمايتهم أثناء وبعد عملية الإنشاء.	على المدى القصير	

حماية موارد المياه الجوفية

7.4.11 تواجه دولة قطر ضغوطاً حادة على الموارد المائية نتيجة للنمو الحضري السريع والزيادة السكانية المستمرة، من بين موارد المياه الثلاث في دولة قطر، وهي: المياه الجوفية ومياه التحلية ومياه الصرف الصحي المعالجة حيث تعتبر المياه الجوفية هي المصدر الطبيعي الوحيد.

7.4.12 تتجه استراتيجية الدولة الحالية الخاصة بالمياه إلى استخدام المياه الجوفية في الزراعة، ومحطات تحلية المياه لتوفير المياه الصالحة للشرب، ومياه الصرف الصحي المعالجة لري المحاصيل وتنسيق الحدائق. إن القيود المفروضة على الاستخدام المستمر لمصادر المياه الجوفية ستؤدي إلى زيادة الطلب على المياه الصالحة للشرب للاستخدام في الري لتأمين إنتاج الغذاء الوطني.

7.4.13 تهدف المنطقة المحمية المقترحة لخزان المياه الجوفية الشمالي -والتي تغطي تقريبا (29%) من إجمالي المساحة اليابسة بدولة قطر- إلى حماية خزان المياه الجوفية الشمالي والحفاظ على جودة مياهه، وذلك من خلال الحفاظ على مناطق الروضات والوديان التي تعمل طبيعياً على إمداد الخزان الجوفي بالمياه. في حالة حدوث أي أعطال في محطات تحلية المياه (على سبيل المثال في حالة حدوث كارثة وطنية)، سيكون من الضروري تأمين مصدر بديل لتوفير المياه الصالحة للشرب.

مصادر المياه الجوفية

تهدف هذه السياسة إلى حماية مصادر المياه الجوفية من الاستنزاف ومن التلوث.

سياسة البيئة الطبيعية 6 (ENV6): حماية مصادر المياه الجوفية
حماية مصادر المياه الجوفية وأبار التغذية ومرافق استخراج المياه الجوفية المصرح بها لضمان الأمن المائي.

الإجراءات التنفيذية		
1. إعداد وتنفيذ استراتيجية إدارة المياه الجوفية الوطنية، لتحديد وحماية وتعزيز جودة وتوافر المياه الجوفية.	على المدى القصير	**هيئة الأشغال العامة** **وزارة البلدية والبيئة** منظمة الخليج للبحوث والتطوير المؤسسة العامة القطرية للكهرباء و الماء (كهرماء) اللجنة الدائمة للموارد المائية وزارة الإقتصاد والتجارة قطر للبترول
2. إجراء تدقيق حسابي وعمل فحص وفرض برنامج مراقبة على نظم الصرف الصحي داخل المنطقة المحمية المقترحة لخزان المياه الجوفية الشمالي.	على المدى القصير	
3. الارتقاء التدريجي بشبكات الصرف الصحي لكل المناطق الحضرية الواقعة داخل نطاق المنطقة المحمية المقترحة لخزان المياه الجوفية الشمالي.	المدى المتوسط إلى الطويل	
4. لن يسمح بأنشطة التنمية التى تشمل التدخل أو التفريغ أو التلويث للمنطقة المحمية المقترحة لخزان المياه الجوفية الشمالي، أو مصادر المياه الجوفية، أو في نطاق (300م) من آبار التغذية أو مرافق استخراج المياه الجوفية المرخصة دون تصريح مسبق من وزارة البلدية والبيئة واللجنة الدائمة لمصادر المياه.	على المدى القصير	
5. طلبات التطوير التي تقع في خزان المياه الجوفية الشمالي يجب أن تتضمن أساليب إعادة تغذية للخزان عن طريق مياه الأمطار.	على المدى القصير	

التأثيرات العالية لاستخدام الأراضي المتأثرة (الملوثة)

7.4.14 بعض استخدامات الأراضي بالرغم من ضرورتها، قد تنتج عنها آثاراً لا تناسب الجودة العالية للحياة الحضرية، نتيجة الغبار أو الضوضاء أو الروائح أو الانبعاثات، سواءً من النشاط القائم بالأرض أو حركة المرور المصاحبة له. أفضل حل لذلك الأمر هو إيجاد مناطق عازلة لفصل استخدامات الاراضي المتأثرة عن الاستخدامات الأخرى.

استخدامات الأراضي المتأثرة (الملوثة)

تهدف هذه السياسة إلى حماية استخدامات الأراضي المتجاورة من الأنشطة الملوثة، مع ضمان استمرارية تشغيل استخدامات الأراضي الملوثة.

سياسة البيئة الطبيعية 7 (ENV7): استخدامات الأراضي الملوثة والمناطق العازلة
يتم عمل مناطق عازلة بين استخدامات الأراضي الملوثة والاستخدامات الأخرى المجاورة لها لحماية كل من البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، مع ضمان استمرارية تشغيل استخدامات الأراضي الملوثة.

الإجراءات التنفيذية		
1. يتم إنشاء مناطق عازلة لاستخدامات الأراضي المتأثرة، وفقاً لما هو محدد في الجدول (14)، بالتعاون مع وزارة البلدية والبيئة من خلال عملية إدارة التقييم البيئي.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة الهيئة العامة للطيران المدني مشروع النظافة العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء و الماء (كهرماء) المكتب الهندسي الخاص الديار القطرية وزارة الإقتصاد والتجارة قطر للبترول شركة سكك الحديد القطرية الهيئة العامة للسياحة
2. بالنسبة لاستخدامات الأراضي المتأثرة (الملوثة) الجديدة، أي منطقة عازلة محددة أو مطلوبة من خلال عملية إدارة معلومات الطاقة سوف يتم دمجها في مخطط استخدام الأرض المتأثرة (الملوث).	على المدى القصير	
3. عمليات التنمية الجديدة والمجاورة للاستخدامات الحالية ذات التأثيرات الكبرى بحاجة إلى وجود منطقة عازلة لتخفيف أثر الاستخدامات الملوثة ضمن التنمية الجديدة .	على المدى القصير	

7.5 إدارة المخلفات الخطرة وغير الخطرة.

7.5.1 مشروع النظافة العام (GCP) هو الجهة الرئيسية لإدارة المخلفات الصلبة، بما فيها عمليات جمع ونقل المخلفات الصلبة إلى مدافن النفايات وتشغيل مصانع الأسمدة وإدارة مدافن النفايات، عملية جمع ونقل المخلفات تتم حالياً من خلال مجموعة من الحاويات الصغيرة والكبيرة وعربات التجميع.

7.5.2 تقوم دولة قطر حالياً بإعادة تدوير (8-9%) من المخلفات المنزلية والمخلفات الضخمة، وتم التخطيط لاستمرار النمو في معدل إنتاج وحدة المخلفات (UGR) بالتوازي مع النمو السكاني. تقع الحكومة تحت ضغط متزايد لإغلاق مدفن المخلفات المنزلية في منطقة أم الأفاعي نظراً لعدم مناسبته لاستخدامات الأراضي المحيطة به، ومن المتوقع أن يتم إغلاقه بمجرد تشغيل مرفق إدارة المخلفات المنزلية الصلبة (DSWMC) بالقرب من مسيعيد.

7.5.3 يتطلب إغلاق مطمر نفايات أم الأفاعي معالجة هندسية، بالإضافة لعملية متابعته بعد الإغلاق، واستحداث استخدام مؤقت ملائم للمنطقة حتى تزول آثار المطمر. بموجب خطة الإغلاق سيتم استخدام المخلفات الضخمة كمواد ردم بالموقع تساعد على تشكيل مناسيب الموقع على النحو الذي يساعد في الاستفادة منه لاحقاً.

7.5.4 بحلول عام (2020)، ومع زيادة إنتاج المخلفات والإغلاق المرتقب لمطمر نفايات أم الأفاعي، سنكون بحاجة إلى مرافق وسيطة للمعالجة والتخلص من المخلفات، ومحطات لتحويل المخلفات إلى طاقة.

7.5.5 يجب توفير مرافق مستقلة لمعالجة المخلفات الضخمة (مركز إدارة المخلفات الصلبة الجديد)، سيتم تنفيذ مركز إدارة المخلفات الصلبة الجديد على مراحل على أن يتم الانتهاء منه عام (2032). يلي مدافن المخلفات الصحية إنشاء أول محطة لتحويل المخلفات إلى طاقة (WTE1)، على أن يتم تنفيذ المحطة الثانية (WTE2) في مركز إدارة المخلفات الصلبة الجديد ابتداءً من عام (2021).

7.5.6 لتحقيق أهداف الاستدامة ضمن رؤية دولة قطر الوطنية (2030)، يجب تقليل الاعتماد الحالي على التخلص من المخلفات في مدافن القمامة، وذلك عن طريق جمع وفرز ومعالجة المواد التي يمكن تدويرها. الحث على تقليل المخلفات، بالإضافة إلى حماية البيئة ورفع الوعي العام، تقودنا إلى الحاجة إلى منهج أكثر استدامة يتناول جميع جوانب إدارة المخلفات، بدءً من إنتاج المخلفات حتى التخلص منها.

7.5.7 الأهداف الطموحة لتقليل المخلفات وتدويرها ومعالجتها مطلوبة للحفاظ على الطاقة، لتحقيق هذه الأهداف لابد للإدارة المستدامة للمخلفات بموجب خطة إدارة مخلفات مستدامة متكاملة أن تنتج نظاماً صديقاً للبيئة أكثر فعالية. الإرشادات الخاصة بالتخطيط لإدارة المخلفات الخطرة وغير الخطرة موضحة في الإطارين (12) و(13) على التوالي.

إدارة المخلفات الخطرة وغير الخطرة

تهدف هذه السياسات إلى إدارة أكثر كفاءة لجمع ومعالجة والتخلص من المخلفات الخطرة وغير الخطرة للحد من تأثيرها على البيئة الطبيعية.

سياسة البيئة الطبيعية 8 (ENV8): الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات
إنشاء بنى تحتية ومرافق ونظم جديدة لإدارة المخلفات ضمن الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لإدارة المخلفات، توفر حلولاً مستدامة لتقليل وتدوير ومعالجة المخلفات بجميع أنواعها (الخطرة وغير الخطرة).

الإجراءات التنفيذية		
1. إنشاء وتنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة لتقليل المخلفات وتشجيع التدوير وإعادة الاستخدام. 2. يجب أن تشتمل طلبات التطوير على إجراءات لإدارة المخلفات واستخدام المواد المعاد تدويرها وإتاحة إمكانية التدوير في عملية التنمية النهائية من أجل الحصول على الموافقة. 3. إعداد وتنفيذ حملات للتوعية العامة ونشر المعرفة المتعلقة بإدارة المخلفات والحد منها وإعادة الاستخدام والتدوير، وإصدار القوانين والتشريعات الداعمة لذلك.	على المدى القصير المدى القصير إلى المتوسط المدى القصير إلى المتوسط	**مشروع النظافة العامة وزارة البلدية والبيئة** منظمة الخليج للبحوث والتطوير وزارة التخطيط التنموي والإحصاء المؤسسة العامة القطرية للكهرباء و الماء (كهرماء) وزارة الإقتصاد والتجارة وزارة الصناعة والطاقة مجلس قطر للمباني الخضراء قطر للبترول شركة سكك الحديد القطرية

الإطار (12) إرشادات التخطيط لإدارة المخلفات غير الخطرة

إرشادات إدارة المخلفات غير الخطرة

يتم تدريجياً وضع تدابير لتقليل المخلفات وزيادة إعادة الاستخدام واستعمال المواد المعاد تدويرها. يجب إدارة المخلفات المتبقية من خلال الرقابة على المنتجات واستخدام أفضل التقنيات المتاحة. يجب اتباع متسلسلة (3R) التي ترمز إلى (تقليل وإعادة استخدام و تدويرReduce, Re-use and Recycle)، والالتزام بتحقيقها من خلال متعهدي الخدمة والمشغلين طوال مدة الخطة:

مبدأ (1): تدرج المخلفات

- تقليل المخلفات
- إعادة استخدام المخلفات
- تدوير (أو معالجة) المواد
- المعالجة المتوسطة للمخلفات
- مدافن المخلفات الصحية

مبدأ (2): الرقابة على المنتجات

لزيادة معدلات التدوير الحالية تحتاج دولة قطر إلى تبنّي «سياسة رقابة على المنتجات»، يدعم هذا المفهوم الحماية البيئية حول المنتج، حيث تقع مسؤولية تقليل تأثيره على البيئة على عاتق جميع المساهمين في هذه المنتج في أي مرحلة من مراحل عمره الافتراضي، فعلى سبيل المثال يتحمل المصنعون مسئولية وضع خطط لإعادة تدوير منتجاتهم أو التخلص منها عند نهاية عمرها الافتراضي، وإذا لزم الأمر يقومون بدفع رسوم نظير ذلك.

مبدأ (3): أفضل التقنيات المتاحة للظروف المحلية (BATLoc)

يتم تحديد التقنيات الحديثة التي تتناسب مع طبيعة وكمية المخلفات الصلبة التي يتم إنتاجها في دولة قطر.

يتم تدرجياً تنفيذ الفصل من المنبع والجمع المنفصل للمخلفات لدعم عملية التدوير، وإمداد مرافق المعالجة المتوسطة بالمخلفات «غير القابلة للاحتراق»، كما يشمل مرافق المخلفات القابلة للاحتراق التي تعمل على تحويل المخلفات إلى طاقة، وإمداد مصانع السماد بالمخلفات العضوية القابلة للتعفن.

نظرا لأن المخلفات المنزلية في دولة قطر بها نسبة كبيرة من المحتوى العضوي القابل للتعفن، فقد تم اقتراح إنشاء مصانع سماد. أما محطات تحويل المخلفات إلى طاقة المقترحة فإنها تعمل على تقليل حجم المخلفات التي يتم إرسالها إلى مدافن القمامة، وهذا يقلل حجم المخلفات بمقدار يتراوح بين(70 و 80 %). سيتم دعم مدافن المخلفات الصحية ليمكنها التعامل مع المخلفات المرفوضة في المراحل النهائية من مرافق المعالجة المتوسطة.

مبدأ (4): أفضل التقنيات المتاحة لحماية البيئة (BATProE)

يجب أن تكون التقنيات الحديثة متماشية مع التنمية المستدامة وتحمي البيئة المحيطة، تتطلب مرافق تحويل المخلفات إلى طاقة، الحرص عند التشغيل نظراً لتأثيراتها المحتملة على الهواء والتربة في محيطها، وبالمثل فإن مصانع السماد بحاجة إلى إنتاج سماد عالي الجودة، وألا تتسبب في أي ضرر عند استخدامها كمحسنات للتربة.

مبدأ (5): الأهداف

- تحويل (20%) من المخلفات المنزلية إلى سماد، وتدوير (30%) منها (ورق وبلاستيك ومعادن) بحلول عام (2032).
- انعدام نمو معدل إنتاج وحدة المخلفات المنزلية، فمعدل يبلغ (1.65) كجم/سعة/ يومياً تم تثبيته حتى عام (2032).
- تدوير (40%) من المخلفات الضخمة بحلول عام (2032).
- انعدام نمو المخلفات الضخمة (الناتجة من أنشطة استهلاكية وليس أنشطة تنموية)، مع تحديد معدل إنتاج وحدة المخلفات UGR مستهدف يبلغ (3.4) كجم/سعة/يومياً لمخلفات الأنشطة الاستهلاكية.

مبدأ (6): الرصد والتبليغ

الحاجة إلى طرح خطط ومقترحات للفصل من المنبع والجمع المنفصل للمخلفات، على أن يتم طرحها بشكل تدريجي طوال مدة الخطة، إلى جانب قيام السلطات المنظمة بوضع الإرشادات الفنية والمعايير القياسية للتصميم والتطوير والتشغيل.

كما سيكون مشروع النظافة العام (GCP) مسئولة عن تقديم نظم مراقبة لتحديث البيانات المتعلقة بظهور المخلفات والمتطلبات اللازمة لإدارة المخلفات، سيتم استخدام هذه المعلومات لمراجعة وتحديث أسلوب مرافق إدارة المخلفات، والتوزيع على طول فترة الخطة كجزء من إطار مراقبة الخطة الخمسية لإدارة المخلفات.

الإطار (13) إرشادات التخطيط لإدارة المخلفات الخطرة

إرشادات إدارة المخلفات الخطرة
مبادئ تدرج المخلفات الصلبة المبينة في الإطار (9) تنطبق على إدارة المخلفات الخطرة. يعمل مقدمو الخدمة والمشغلون معاً لتحديد حجم العجز في القدرة على التعامل مع المخلفات الخطرة، وعليهم تقديم توجه، مع المحافظة عليه، بشأن الحاجة إلى قدرات لإدارة المخلفات الخطرة كما هو محدد في إطار إدارة المخلفات الخطرة لعام (2032). **مبدأ (1): تدرج المخلفات** سيتم دعم الخطط والمقترحات والاستراتيجيات التي توفر تقنيات تقليل المخلفات، بما في ذلك تغيير أو استبدال المواد وعمليات الإنتاج على نحو يؤدي إلى تقليل وتعديل إنتاج المخلفات، وبالنسبة لعمليات إنتاج المخلفات التي لا يمكن تجنبها أو تقليلها، فيجب مبادلة المخلفات بين الصناعات المختلفة. أما المخلفات التي لا يمكن تدويرها أو إعادة استخدامها، فيجب أن تعمل المعالجة على التخلص من المخلفات الخطرة من خلال الحرق أو التحييد. **مبدأ (2): التعريف الواضح لأدوار كل من منتجي المخلفات والحكومة** يتحمل منتجي المخلفات المسئولية الكاملة عن مخلفاتهم، وعليهم ألا يشكلوا أي آثار سلبية على البيئة أو الصحة العامة أثناء عملية إنتاج المخلفات أو تخزينها أو جمعها ونقلها أو معالجتها للتخلص منها. وحيث أن معظم منتجي المخلفات ليست لديهم مرافق خاصة للمعالجة، فمن الضروري وجود مرافق مركزية خارجية لمعالجة المخلفات الخطرة.

سياسة البيئة الطبيعية 9 (ENV9): مواقع مخصصة لخدمات إدارة المخلفات

تعيين وتوفير مواقع خدمات إدارة المخلفات لتحقيق استراتيجية إدارة المخلفات القومية المتكاملة، ورؤية قطر الوطنية (2030)، وأفضل الممارسات الدولية

الإجراءات التنفيذية		
1. تحديد وتوفير مواقع خدمات إدارة المخلفات لكل المجتمعات العمرانية والمناطق الصناعية بموجب إطار عمل مرافق إدارة المخلفات لعام (2032) والمعايير التالية: أ. إمكانية الوصول بسهولة لمسارات النقل الاستراتيجية. ب. القدرة الكافية طوال عمر الخدمة المستهدف (20 عاما تقريباً). ج. إمكانية التوسع المستقبلي حتى ما بعد عام (2032). د. موقع مثالي بين محطات النقل الخمس.	المدى القصير إلى المتوسط	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة مشروع النظافة العامة وزارة الإقتصاد والتجارة شركة سكك الحديد القطرية
2. مشاريع المخلفات الخطرة وغير الخطرة الجديدة يجب أن تثبت تحقيقها للمعايير التالية: أ. الحد من المخلفات في مراحل تصميم وإنشاء المشاريع، مثل فصل مواد المختلفة للمخلفات من أجل التدوير وإعادة الاستخدام. ب. تسجيل الإحصاءات الخاصة بالمخلفات لتحديد التوجهات والتنبؤ بالمتطلبات المستقبلية للتخلص من المخلفات. ج. استخدام المواد المعاد تدويرها في الإنشاء، وقيام المطورين والمساهمين الرئيسيين الآخرين بتوصيفها وترشيحها للاستخدام كلما أمكن. د. توفير بنية تحتية تساعد السكان وأرباب العمل والصناعة على فصل المخلفات من المنبع وجمعها وتدويرها. هـ. توفير فراغات كافية لفصل وتخزين أكوام المخلفات التي تم فصلها لزيادة كفاءة عملية الجمع. و. تبني أفضل التقنيات الدولية المجربة الملائمة للظروف في دولة قطر. ز. استخدام خطط إدارة المخلفات بالموقع في المشاريع التنموية.	على المدى القصير	

8.0 البيئة العمرانية

8.1 المحتوى

8.1.1 يعتبر التشكيل العمراني الحالي لدولة قطر، وعاصمتها ومدنها وقراها، نتاجاً لتأثر العمران الواضح بتطور نظام النقل المستخدم في الآونة الأخيرة. تضاف إلى ذلك ممارسات تطبيق اللوائح الحالية لتقسيم المناطق، والتي تتسم بالجمود وعدم المرونة. لا يختلف تطور العمران في دولة قطر عن تطور العمران في العالم على مدى الزمن، فقد تميزت المدن القديمة بزيادة حركة المشاة نظراً لحجم المدينة المحدود، وكذلك استعمالات الأراضي القليلة، و تميزت المدن في عصر النهضة باستخدام العربة التي يجرها حصان، وما صاحبه من نمو طفيف للمدينة ، وتميزت مدن ما بعد عصر الثورة الصناعية الحديثة بتوسع المدينة في حجمها واستعمالات الأراضي، مما أدى إلى تطور استخدام السيارة وطرق الحركة الآلية، وانتشار السكك الحديدية، الأمر الذي انعكس على طراز ونسق المدينة، وأنتج التشكيل العمراني للمدينة الحديثة. ومن الآثار الواضحة المصاحبة للاعتماد على السيارات، التحول الواضح لتشكيل العمران، من المدن المدمجة إلى الزحف العمراني، وامتداد عمران المدينة بشكل واضح، من الأحياء المبنية على الترابط الاجتماعي إلى الضواحي المنعزلة المنتشرة على طول الطرق السريعة ، وتحولت شبكة الحركة من سيطرة المشاة والشوارع النشطة، إلى إطار عام يهيمن عليه الاستخدام الرئيسي للسيارة. مما أدى فى المجمل إلى ظهور مشاكل الحركة واستخدامات الأراضي في المدينة الحديثة، التي تمثل التحدي الرئيسي للمخططين لحل تلك المشاكل المتأصلة في مجتمع حديث تأثر بالسيارة بشكل واضح في تشكيل عمران المدينة.

8.1.2 أصبح الهيكل العمراني للتوزيع المكاني مجزأً وذلك نتيجة للتنمية العمرانية غير المخطط لها والتي لم توضع في إطار تخطيطي متدرج ومنطقي مما عزز من الريادة الواضحة للزحف العمراني غير المخطط في أنحاء دولة قطر. لذلك كانت إحدى مهام الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر هو وضع مبادئ للنمو العمراني وذلك في إطار تخطيط منطقي يتسم بالتدرج الهرمي الواضح لمراكز خدمات العاصمة ومراكز الحاضرة ومراكز المدن. وقد تم توضيح الترابط بين هذه المستويات المختلفة للتنمية العمرانية من خلال التخطيط الهيكلي ومخططات المناطق ذات الأولوية في التنفيذ التي تتبع الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.
إن مبادئ النمو العمراني تضع القواعد لإدارة النمو العمراني وتعزز المدن المدمجة وتسهم في إعادة النشاط للمناطق الحضرية وتسهم في العودة إلى مبادئ ومفاهيم التخطيط والتصميم القائمة على أهمية العنصر البشري في عملية التخطيط والتصميم التي تعيد تكوين المناطق من أجل تحقيق اتصاليتها بالطرق والفراغات والمساحات العامة المصممة لاستخدام المشاة.

8.1.3 يقدم هذا الهيكل للتوزيع المكاني الجديد تحديات تتطلب وجود مداخل جديدة للتفكير في إشتراطات تقسييم المناطق وتصميم المباني والمناظر الطبيعية، وتصميم الأماكن والفراغات العامة، والتكامل مع شبكات النقل والمرافق. إن الرؤية المستقبلية والصورة الذهنية لهوية المدينة تنعكس على تشكيلها العمراني. و بالنسبة لمدينة الدوحة، فقد كانت تتميز بالشوارع الحيوية والأرصفة المزدحمة، والساحات العامة النشطة بالتفاعل الاجتماعي ، ولكن تم استبدال ذلك من خلال المناطق التي يهيمن عليها استخدام السيارات، والمباني ذات الواجهات الكبيرة والأبراج غير الملائمة لحركة المشاه، ووجود مناطق عامة غير جاذبة وإشتراطات تقسييم مناطق للاستخدام الموحد للأراضي. كل تلك العناصر السابقة تؤثر بشكل مباشر على الصورة البصرية والعمرانية الملائمة لمدينة لعاصمة كمكان ملائم للمعيشة والعمل وتبادل الزيارات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي .

8.1.4 يجب الحفاظ على عناصر التراث الثقافي والاجتماعي في دولة قطر، لما يمثله من موروث ثقافي وتاريخي مهم للدولة، ولكن يجب التنويه بأن الحس الجمالي لطراز وعمارة المنازل التقليدية والأسواق والشوارع وشبكة الطرق في طريقه للتلاشي، بسبب معدلات الزحف العمراني الحالية. لذا من الضروري المحافظة، والتكيف والتعديل التطويري للمناطق الحضرية ذات السمات التراثية والثقافية، على وجه السرعة، بدلاً من إعادة تطوير المناطق الحضرية.

8.1.5 وتشمل بعض القضايا الرئيسية التي تؤثر على البيئة العمرانية في دولة قطر:

- إن السبب وراء النمو والزحف العمراني، هو المشاريع التطويرية الكبرى وغير المنسقة والتي تؤدي إلى تجزأة المجتمعات في المدن ، وكذلك تدمر بشكلها الحالي نوعية وجودة منظر المدينة.
- إن غياب المراكز والبوابات العمرانية المميزة، بالإضافة إلى افتقاد الفراغات والمساحات العامة لعناصر التصميم العمراني، وعدم وجود استراتيجية واضحة لتصميم اللوحات الإرشادية قد ساهمت في وجود بيئة عمرانية غير متكاملة، تتسم بالوضوح العمراني والبصري، حيث يجد المواطنين أو المقيمين - على حد سواء - صعوبة بالغة في الوصول أو وصف عنوان ما أو مكان ما.
- أعمال البناء المتزايدة للطرق السريعة ، والمعايير المفرطة لحرم الطريق مع عدم وجود مرافق للمشاة وراكبي الدراجات، أدت إلى عزلة التجمعات السكنية، والحد من ارتباطها بالتجمعات المجاورة، ومن ثم التقليل من راحة مواطنيها، وعدم وجود بيئة عمرانية حيوية بالمناطق السكنية المختلفة.

- تؤدي القوانين، واشتراطات تقسيم المناطق القديمة إلى نمط من البناء لا يمكن استخدامه إلا في غرض واحد فقط، مما يعمل على فقدان الهوية المحلية للمناطق، ووجود أحياء سكنية رتيبة ومملة وغير ملهمة عمرانياً وبصرياً.
- على الرغم من موقع دولة قطر على ساحل الخليج العربي فإنه يوجد نقص في توفير الخدمات الترفيهية في المناطق الساحلية لخدمة المجتمع للاستمتاع بالخصائص الساحلية والأنشطة السياحية على الشريط الساحلي.
- إن حركة الهدم السريعة للمباني والمواقع التاريخية، بالإضافة إلى الاعتماد الزائد على البنايات المتشابهة ذات الطراز المعماري الواحد، يجردان المجتمعات القطرية من جذورها التاريخية وتراثها الثقافي.

8.1.6 لذا فقد تم تطوير عدد من الأهداف والسياسات والإجراءات التنفيذية، لمعالجة تلك القضايا، ودعم التنمية العمرانية لدولة قطر حتى (2032). بالإضافة إلى التحديد الدقيق لمسؤوليات شركاء التنمية الرئيسيين، والأطر الزمنية للمساعدة في تنفيذ سياسات العمران ورصد فعاليتها.

8.1.7 يوفر الإطار الوطني للتنمية بدولة قطر (QNDF) إطار البيئة العمرانية، التي بدورها تعزز من الإستراتيجية المكانية العمرانية الجديدة، التي تعتمد على أفكار وأسس المدينة المدمجة. وتركز تلك السياسات المتبعة على تحسين كيفية نمو المدن والأحياء القطرية، وذلك خلال إطار عام للتوزيع المكاني وابتكار لغة للتصميم العمراني التي تراعي العوامل البيئية والثقافية والاقتصادية.

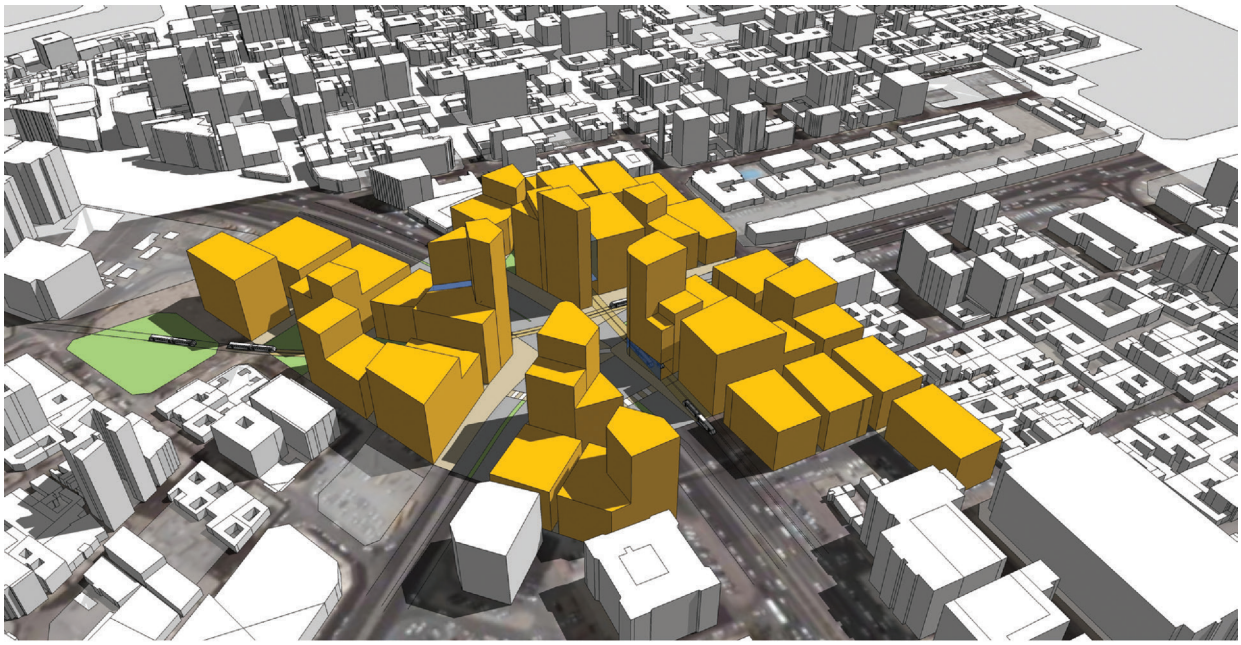
8.2 إيجاد الهيكل العمراني للتوزيع المكاني

8.2.1 تؤثر عملية تخطيط الهيكل المكاني العمراني في المناطق الحضرية، على العديد من الجوانب في كيفية عمل المدن، وكذلك لها انعكاسات مباشرة على إمكانية الوصول، وطرق كسب العيش والسلامة والعدالة الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي، والإبداع الثقافي والاقتصاد.

8.2.2 لقد حدثت وتركزت التنمية العمرانية الضخمة داخل دولة قطر في حاضرة الدوحة خلال الفترة السابقة. حيث صار دور المراكز العمرانية والمناطق والأحياء غير واضح في ظل وجود المشاريع التجارية خارج المراكز ، والمحلات التجارية الممتدة على الطريق ومشاريع التطور في الضواحي المعزولة.

8.2.3 لذا من المهم نشر نموذج المدينة المتكاملة التي ترتكز في تنميتها العمرانية على خدمات النقل العام، وتطوير الأحياء التقليدية، والعمل على إنشاء مدن حيوية، لأن هذا النموذج سيكون الأداة المثلى لكيفية إدارة التنمية العمرانية وتعزيز البنية الاجتماعية والمجتمعية، وتوفير حياة اقتصادية منتعشة ومستوى اجتماعي مرتفع في دولة قطر.

8.2.4 سوف تستمر المناطق الكائنة خارج حاضرة الدوحة ومراكز المدن في القيام بدورها التخطيطي، بمواصلة دعم النمو المجتمعي للمدن والقرى الريفية الصغيرة. ويحتاج نمو هذه المراكز إلى الأخذ في الاعتبار احتياجات السكان المستقبلية، وحاجات سوق العمل، ومناطق نطاق التأثير المحيطة لتوفير الخدمات المجتمعية المختلفة في تلك المناطق.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

إدارة النمو العمراني

تهدف هذه السياسة إلى إدارة النمو العمراني من خلال تحديد هيكل عمراني مكاني

سياسة البيئة العمرانية 1 (BE1) : وضع تدرج هرمي للمراكز

وضع تدرج هرمي وشبكة من المراكز العمرانية للتركيز على توفير وتوحيد ونمو السكن والعمل والتفاعل الاجتماعي في المدن والقرى

الإجراءات التنفيذية:		
1. إعداد مخططات لمراكز العاصمة / الحاضرة / المدن والمحددة في الأشكال (3.3) و (أ-3.3)) و (الجدول (1)).	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة مؤسسة حمد الطبية المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) مشيرب العقارية المكتب الهندسي الخاص مؤسسة الرعاية الصحية الأولية الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع شركة سكك الحديد القطرية وزارة التعليم والتعليم العالي
2. العمل على تنمية المراكز الرئيسية (التي تم تحديد قدرتها الاستيعابية) بحكم كونها مراكز العاصمة ومراكز المناطق الحضرية، ودعم مراكز المدينة المرتكزة على خدمات النقل العام (TOD) بالتزامن مع إستراتيجية تطوير طرق النقل العام.	على المدى القصير	
3. إنشاء مراكز العاصمة في منطقة الخليج الغربي، ووسط الدوحة، ومدينة المطار، لتصبح مراكز متخصصة مميزة، متعددة الاستخدامات، ترتكز على الأعمال التجارية والصناعية والثقافية وتكنولوجيا المعرفة (انظر الأشكال (3.3) و (أ-3.3) و الجدول (1)).	على المدى القصير	
4. إنشاء المراكز الحضرية الجديدة في شمال الريان، وجنوب الريان، ولوسيل، والوكرة الجديدة، ومراكز المدن الجديدة في منطقة الشمال، وأم قرن، وأم صلال محمد، والمطار، وجامعة قطر، وكذلك مراكز متعددة الاستخدامات والكثافات (انظر الأشكال (3.3) و (أ-3.3) جدول رقم (1)).	على المدى القصير	
5. إعادة تطوير وتجديد مراكز المدينة الموجودة في الخور، والشيحانية، والغرافة، والسد، والوكرة، ومنطقة الدوحة الصناعية، واعتبارها مراكز متعددة الاستخدامات والكثافات.	على المدى القصير	
6. سيتم تحقيق التدرج الهرمي للمراكز ودوره ووظيفته في المخططات الهيكلية، التي أعدتها البلدية ومخططات مركز العاصمة / مخططات مركز الحاضرة / مخططات مركز المدينة وغيرها من المخططات، التي تسمح بالتجديد على مستويات حضرية مختلفة (انظر الإطار (14)).	على المدى القصير	

الإطار (14) مخططات المراكز ذات الأولوية في التنفيذ

وضع مخططات للمراكز ذات الأولوية في التنفيذ لإرساء المبادئ والتوجهات التخطيطية لحل القضايا المركبة في التصميم للمراكز. ولضمان أن تصميمات هذه المراكز تحقق التالي:

- تعمل لصالح النمو والتغيير.
- تشجع وتلهم التصميم الحضري الجيد.
- تدمج ما بين إستخدامات الأراضي والكثافات وسائل النقل العام.
- تعزز العدالة الاجتماعية.
- تعزز الاقتصاد المحلي النابض بالحيوية.
- تضمن السكينة.
- تتمتع بالحيوية والتوجهات المثيرة للاهتمام.
- تعزز من التنمية المتكاملة والمنسقة بين أصحاب المصلحة الخاصة والعامة.
- حماية وتعزيز المناخ العام للأحياء السكنية.
- تشجيع التحسين والتجديد الملائم لمراكز خدمات العاصمة ومراكز الحاضرة ومراكز الأحياء والمراكز المحلية.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

سياسة البيئة العمرانية 2 (BE2) : تعزيز التنوع في الأنشطة

تعزيز التنوع في الأنشطة المستخدمة داخل المراكز العمرانية لخلق أحياء سكنية مستدامة، نابضة بالحيوية.

الإجراءات التنفيذية:		
1. تعزيز الأنشطة الاقتصادية المتنوعة والأعمال التعاونية.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة
2. تنويع وتوسيع عدد من الاستخدامات بحيث تتناسب مع نوع المركز واحتياجات السكان.	على المدى القصير	المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)
3. توفير الأماكن والمساحات اللازمة لجميع أنواع النشاط الاقتصادي وفرص العمل.	على المدى القصير	مشرب العقارية الديار القطرية
4. مراجعة إشتراطات تقسيم المناطق المؤقتة والمعمول بها حالياً باستخدام الأراضي الموحد لإتاحة التطبيق الأفقي والرأسي للخطط التنموية متعددة الاستخدامات.	على المدى القصير	مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع قطر للبترول شركة سكك الحديد القطرية



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

سياسة البيئة العمرانية 3 (BE3) : تكامل الأنشطة والاستعمالات الكبرى

دمج أنشطة الاستخدام الواحد القائمة مع الاستخدامات المكملة للأراضي والخدمات والمرافق المجتمعية لخلق بيئة نابضة بالحياة، مستدامة، متعددة الاستخدامات

الإجراءات التنفيذية: 1. تحديد الأنشطة والاستعمالات الكبرى القائمة، ودمجها مع الاستخدامات المكملة للأراضي، ووسائل النقل العام، وصناعة الخدمات التكميلية والخدمات المجتمعية ضمن الخطط العمرانية وأدوات التخطيط اللازمة للبلدية، وكذلك مراكز العاصمة / الحاضرة / المدن، وتشمل هذه الأنشطة (وغيرها) ما يلي: • ميناء الدوحة القديم. • ميناء الدوحة الجديد. • إعادة تطوير منطقة الكورنيش/ جراند بارك. • مدينة المطار. • جامعة قطر. • المدينة التعليمية. • المنطقة الصناعية بالدوحة و مناطق قطر الاقتصادية (QEZ 1-3). • الحدائق النباتية ومسار سباق الهجن (الشيحانية).	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة مؤسسة حمد الطبية شركة مواصلات مشيرب العقارية المكتب الهندسي الخاص مراكز الرعاية الصحية الأولية اللجنة العليا للمشاريع والإرث الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع هيئة متاحف قطر قطر للبترول الشركة القطرية لإدارة الموانئ (موانئ) شركة سكك الحديد القطرية الهيئة العامة للسياحة وزارة الصحة العامة



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

سياسة البيئة العمرانية 4 (BE4) : إدارة النمو العمراني

إدارة النمو العمراني لتوفير الأراضي الكافية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية واحتواء الزحف العمراني

الإجراءات التنفيذية:		
1. عدم السماح بالتنمية العمرانية في الأراضي غير الحضرية.	على المدى القصير	وزارة البلدية والبيئة
2. رصد ومراجعة الأراضي المصنفة على أنها أراضٍ عمرانية، لضمان توفير الإمدادات الكافية لتلبية احتياجات النمو الحضري في المستقبل.	على المدى القصير	

سياسة البيئة العمرانية 5 (BE5) : الأحزمة الخضراء

حماية الأراضي غير الحضرية خارج حدود النمو العمراني، لتحقيق الأمن الغذائي والمصالح الوطنية الأخرى، وتوفير الانتقال البصري بين المساحة المبنية والصحراء.

الإجراءات التنفيذية:		
1. إنشاء الأحزمة الخضراء حول حاضرة الدوحة والمراكز العمرانية الأخرى المحددة في الجدول (1).	على المدى القصير	وزارة البلدية والبيئة وزارة الإقتصاد والتجارة
2. عدم السماح بطلبات التطوير داخل الحزام الأخضر، ماعدا المشاريع الزراعية والمشاريع الوطنية الكبرى.	على المدى القصير	مشرب العقارية



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

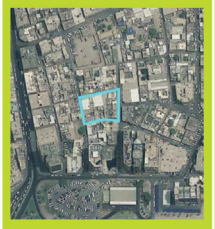
سياسة البيئة العمرانية 6 (BE6) : الأحياء السكنية الملائمة للعيش

تعزيز التكامل بين السكن وأماكن العمل والتسوق والترفيه والخدمات المجتمعية، التي تكون مرتبطة بطرق المشاة وركوب الدراجات وشبكات النقل العام إلى مزيج من مستوى النشاط الذي يجذب الناس، ويخلق بيئة آمنة تعمل على زيادة وتحفيز التفاعل وتوفير المجتمعات الحية.

الإجراءات التنفيذية:		
1. التركيز على التنمية العمرانية السكنية الجديدة ذات الكثافات المختلطة حول مراكز العاصمة، ومراكز الحاضرة ومراكز المدينة، ومراكز الأحياء والمراكز المحلية.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة مؤسسة حمد الطبية
2. تأسيس الهيكل العمراني، حيث تتجمع مجموعات الأحياء السكنية لتتوافق مع التدرج الهرمي للمركز.	على المدى القصير	المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)
3. إنشاء وتنفيذ نموذج الحي القطري المتكامل، الذي يشتمل على البيت القطري التقليدي، ويحافظ على القيم المجتمعية القطرية.	على المدى القصير	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
4. تشجيع الأحياء المدمجة باستخدام نماذج مثل (انظر الإطار (15)): • نموذج الأحياء القطرية. • تنمية الأحياء التقليدية. • الأحياء السكنية الصالحة للعيش.	على المدى القصير	مشيب العقارية المكتب الهندسي الخاص مراكز الرعاية الصحية الأولية الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع مجلس قطر للمباني الخضراء قطر للبترول وزارة الصحة العامة وزارة التعليم والتعليم العالي



الإطار (15) أنماط الإسكان

النوع	النموذج	الخريطة الجوية		الوصف
الأحياء القطرية			 	• مجمعات سكنية جديدة، ومنازل ذات واجهات تطل على الطرق ذات النهايات المغلقة (CUL DE SAC) وشكل الكتلة العمرانية متساوي تقريباً في عرض الواجهة والعمق • الكثافة المنخفضة. • نظام الفيلات. • سياج حول كل عقار. • أسلوب معيشة الفريج الموجود لا يزال موجود في كثير من الأحيان.
الأحياء التقليدية				• السكك والمنازل ذات الأفنية الداخلية. • توجد شبكة الطرق المتصلة في الأحياء السكنية القديمة في الدوحة. • يعتبر النمط الأساسي هو المساكن ذات الفناء الداخلي. • الكثافة العالية. • الطراز المعماري العربي القديم. • يستخدم في التجمعات الكبيرة. • يتميز بالخصوصية العالية.
الأحياء الملائمة للعيش				• متوسطة الكثافة ومتعددة الاستخدام. • عمارات متعددة الأدوار. • محلات تجارية في الطوابق الأرضية. • أماكن تجمع أساسية للمحافظة على القيم العائلية.

8.3 تعزيز التشكيل العمراني

8.3.1 يجب أن يتم إدراك المراكز العمرانية بصرياً بسهولة من خلال تكوينها العمراني. إن مراكز خدمات العاصمة، ومراكز الحاضرة، ومراكز المدن يجب أن توفر إنطباعاً خاصاً للمكان بمجرد النظر إليها من خلال العناصر المرئية لتنسيق وتجميل الموقع، وأن تكون الشوارع والساحات والفراغات العامة أماكن رئيسية للاستخدام المشترك، ضمن محتوى عمراني مميز جمالياً، ومريح وآمناً لمستخدمي تلك المراكز.

8.3.2 انتشر في الآونة الأخيرة نسيج حضري، يتسم بعناصر ومبانٍ غير مميزة، تفتقر إلى التصميم العمراني والمعماري الجيد، كما أنها منعزلة، لا تأخذ في الاعتبار بالمكونات والعناصر والمحتوى العمراني المحيط، أو المناطق والفراغات العامة السائدة للمنطقة، وعدم التكامل مع المباني المجاورة. إلا أن الفرصة سانحة الآن لإعادة النظر وتحديث شكل المباني والنسيج العمرانى والمعماري، من خلال وضع منهج جديد لنماذج أنماط البناء واشتراطات قطعة الأرض، وعلاقه أحجام المبانى ببعضها البعض، بالإضافة إلى الألوان والخامات المستخدمة، ومبادئ التصميم التي تعكس طابعاً عمرانياً ومعمارياً مبتكراً، يميز دولة قطر ويحدد هويتها وخصائصها العمرانية والمعمارية والثقافية.

8.3.3 تتميز بنايات الدوحة عالمياً بارتفاعاتها الشاهقة، التي تناطح السماء. كما يعتبر خليج الدوحة وفراغات الكورنيش مكاناً يمكن للمرء الجلوس فيه والاستمتاع بمشاهدة إلتقاء السماء بمباني مدينة الدوحة. يجب أن يعكس تصميم المباني العالية في الدوحة هذا الأفق، ويعمل على تعزيزه، من المهم توفير الاتصال البصري لواجهة البحر في مدينة الدوحة ويمكن رؤية البحر من خلال توفير الشوارع الواسعة (حرم الطرق) أو من خلال الفراغات بين المباني. علاوة على ما سبق، فإنه يجب الحفاظ على الممرات البصرية الحالية وضمان وجودها داخل الإطار العمراني.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

تعزيز التشكيل الحضري

تهدف هذه السياسة إلى خلق هوية جذابة لمناطق العاصمة، يمكن تمييزها والتعرف عليها بوضوح .

سياسة البيئة العمرانية 7 (BE7) : مناطق عمرانية جذابة في العاصمة يسهل التعرف عليها

تشجيع وتعزيز الهوية العمرانية بالدوحة، من خلال تصميم مناطق العاصمة، التي تشجع الاستخدام المميز للمساحات والفراغات العمرانية من خلال الشكل والألوان والخامات المستخدمة، مع التركيز على تحقيق إمكانية وصول المشاه وعبورهم.

الإجراءات التنفيذية:		
1. تطوير وتعزيز الكورنيش كعنصر للربط الرمزي والبصري بين مراكز العاصمة الثلاث بإعتباره قلب وأساس استراتيجية المساحات والفراغات العامة والترفيه في المدينة.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء و الماء (كهرماء)
2. تحديد مواقع المباني التي تعتبر علامات مميزة بالمدينة لإثراء نوعية وهوية منظر مباني الدوحة.	على المدى القصير	وزارة الثقافة والرياضة مشرب العقارية
3. تحديد وحماية ممرات الرؤية البصرية إلى البحر وإلى المباني التي تميز الدوحة.	على المدى القصير	المكتب الهندسي الخاص الديار القطرية
4. تصميم عناصر ومكونات الشوارع بطريقة يمكن التعرف عليها بسهولة من خلال المعالم والبوابات.	على المدى القصير	مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع هيئة متاحف قطر
5. الاستفادة من العناصر الفنية لتجميل المناطق العامة كأداة ثقافية مهمة لتعزيز تمييز شكل الدوحة كمدينة يسهل التعرف عليها.	على المدى القصير	الهيئة العامة للسياحة



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

مراكز ملائمة للعيش ونابضة بالحياة

تهدف هذه السياسات إلى خلق مراكز ملائمة للعيش ونابضة بالحياة

سياسة البيئة العمرانية 8 (BE8) : الشكل الحضري والنفاذية المكانية

خلق بنية فعالة، من حيث توزيع شكل المباني والساحات المفتوحة، التي تدرك قيمة النفاذية المكانية وسبل الانتقال في تحديد الحيز الحضري وسماته.

الإجراءات التنفيذية:		
1. العمل على استخدام العناصر الأفقية والرأسية في مخططات التنمية متعددة الاستخدامات.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** وزارة الثقافة والرياضة مشيب العقارية
2. تشكيل بلوكات الشوارع بما يعزز من قدرة المشاة على الاتصال والتحرك بحرية لعناصر الشارع المختلفة. (البلوك هو مجموعة من المباني محاطة بشوارع في جوانبها الأربعة).	على المدى القصير	
3. تطوير بنية بلوك المباني بحيث تكون ممتعة للناظر ومفعمة بالحيوية.	على المدى القصير	
4. تعزيز محيط تصميم بلوك المباني بما في ذلك أشكال الفناء التقليدية في المراكز كوسيلة إلى: • تحديد الأماكن العامة والخاصة على حد سواء. • استيعاب الكثافة المختلفة لخطط التنمية المطلوبة للمراكز المختلفة. • خلق واجهات عامة قوية تحدد هوية الفراغ الحضري مادياً واجتماعياً. • تعزيز النفاذية والاتصالية للمشاة بين بلوكات المباني.	على المدى القصير	
5. ضمان سير المشاة بطريقة مريحة ومحمية بين المباني الفردية، من خلال مخططات وتصميم عمراني مبتكر ورائع.	على المدى القصير	

مراكز ملائمة للعيش ونابضة بالحياة

8.3.4 لكي ننشئ أحياء سكنية ومراكز عمرانية مستدامة وصالحة للعيش، علينا مراعاة الكثافات، سواء للمبانى أو السكان، بحيث تتناسب مع هذه الأحياء والمراكز. فتحديد الكثافات، هو عنصر من عناصر إنشاء مناطق عامة حيوية نابضة بالحياة في الأحياء من خلال دمج شكل المبنى مع استخدامات الأراضي واعتبارات الراحة. ويضمن تصميم الكثافات، أن المراكز ونماذج الأحياء السكنية المستهدفة في الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، ستكون صالحة للعيش اقتصادياً ومستدامة اجتماعياً.

تهدف هذه السياسة إلى خلق مراكز ملائمة للعيش ونابضة بالحياة

سياسة البيئة العمرانية 9 (BE9) : تصميم الكثافة

ضمان أن تصميم الكثافة هو أحد العناصر الأساسية لتكوين المراكز الحضرية الرئيسية.

الإجراءات التنفيذية:		
1. تطوير المراكز وفقاً للجداول (أ-2) و (ب-2)، والتأكد من أن الكثافة قد تحققت، من خلال مجموعة متنوعة من طرز البناء، لتعزيز وزيادة الخيارات السكنية المتاحة (انظر الإطار (16)و(17)).	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة مؤسسة حمد الطبية المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)
2. التأكد من أن توزيع الكثافة في المناطق يعزز المشي وركوب الدراجات للوصول إلى المراكز والأماكن المفتوحة والخدمات المجتمعية.	على المدى القصير	وزارة الثقافة والرياضة مشرب العقارية المكتب الهندسي الخاص مراكز الرعاية الصحية الأولية الديار القطرية
3. التأكد من أن توزيع كثافة يدرك أهمية الوصول إلى الواجهة المطلوبة والانتقال من أماكن منخفضة الكثافة (حدود الحي السكني)، إلى أماكن عالية الكثافة (وسط المركز العمراني).	على المدى القصير	مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع قطر للبترول وزارة الصحة العامة وزارة التعليم والتعليم العالي



المصدر : وزارة البلدية والبيئة



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

الإطار (16) تحديد الكثافة

الكثافة الصافية: عدد المساكن لكل هكتار في الأراضي المخصصة فقط للتنمية العمرانية السكنية. في حين أنها تتضمن المداخل الخاصة والمناطق المفتوحة الخاصة ، ولا تشمل البنية التحتية العامة.

الكثافة الإجمالية: عدد المساكن لكل هكتار من مساحة معينة، ويشمل ذلك البنية التحتية العامة، مثل الطرق والمساحات المفتوحة، وفي بعض الحالات التنمية العمرانية للأبنية غير السكنية (مثل المدارس والمحلات التجارية).

الكثافة المنخفضة

التشكيل العمراني النموذجي

المساكن منخفضة الكثافة، تضم تصميم الفيلات ذات الدور الواحد إلى دورين (2+p) المنفصلة وشبه المنفصلة، و مجمعات الفلل السكنية مغلقة على الأراضي الكبيرة إلى حد معقول، مع وجود ارتدادات جانبية صغيرة إلى متوسطة ، و ارتدادات كبيرة نسبياً للجانب المطل على الشارع، بالاضافة إلى وجود الأماكن المفتوحة الخاصة بمساحات معقولة.

الكثافة الإجمالية التقريبية

(0-60) نسمة / الهكتار.

المواقع النموذجية

تظهر المنازل السكنية منخفضة الكثافة في الخطط التنموية الأراضى الفضاء على أطراف حاضرة الدوحة، داخل البلدات الريفية وداخل الضواحي المنشأة في جميع أنحاء حاضرة الدوحة.

الكثافة المتوسطة

التشكيل العمراني النموذجي

تتراوح المنشآت السكنية متوسطة الكثافة بين(3 ـ 5) طوابق منفصلة، وشبه منفصلة والشقق على الأراضي مع عدم وجود ارتدادات أو مع وجود إرتدادات صغيرة على الحدود الجانبية وعلى الجهة المطلة على الشارع، بالإضافة إلى الأماكن المفتوحة الخاصة بمساحات محدودة.

الكثافة الإجمالية التقريبية

(60-120) نسمة /الهكتار.

المواقع المناسبة

سوف تتواجد المنشآت السكنية متوسطة الكثافة داخل وعلى حدود مراكز الأحياء، ومراكز المدن داخل حاضرة الدوحة، وفي مراكز المدن خارج حاضرة الدوحة ، حيث ستكون قريبة من وسائل النقل العام والمحلات التجارية والخدمات المجتمعية والمرافق، والفراغات والمساحات المفتوحة العامة.

الكثافة المرتفعة

التشكيل العمراني النموذجي

تشمل المناطق السكنية عالية الكثافة مباني الشقق السكنية بارتفاع (5) طوابق أو أكثر، ولكنها قد تشمل نماذج سكنية بديلة توفر عائدات سكنية أعلى. وتشمل الأبنية السكنية عالية الكثافة المباني ذات الارتفاع الكبير.

الكثافة الإجمالية التقريبية

(200-300) نسمة/الهكتار

المواقع المناسبة

ينبغي أن تظهر المناطق العمرانية عالية الكثافة في مواقع النشاط المكثف مع وسائل نقل عام متميزة. وسوف تكون المناطق العمرانية عالية الكثافة في دولة قطر محدودة إلى حد كبير، ضمن مواقع على الطريق الدائري الثالث، والسد، وفي حي العاصمة، ومراكز الحاضرة ومراكز المدن داخل حاضرة الدوحة، وفي بعض الحالات في مراكز الأحياء داخل حاضرة الدوحة، حيث إنها تشكل مناطق عمرانية ترتكز على خدمات النقل العام.

الإطار (17) تصميم الكثافات

أسباب أهمية التصميم الجيد للكثافة:

- الإسكان في الكثافات السكانية المرتفعة أكثر تعقيداً وأضخم من الفيلات المستقلة.
- يؤثر تأثيراً مباشراً وكبيراً على البيئة العمرانية، والبنية التحتية والخدمات المجتمعية.
- وبذلك يصبح عنصر تصميم الكثافات مهماً في الإسهام في تحقيق نتائج جيدة.

يقدم التصميم الجيد للكثافة:

- تحسينات في استخدام وسائل النقل العام وتكاملها مع خدمات النقل.
- كثافة سكانية في المواقع الاستراتيجية القريبة من مراكز التنمية العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام (DOT).
- فرص لزيادة المشروعات الاستثمارية الخاصة والأعمال التجارية الرائدة.
- التحسين النوعي لكافة المناطق العمرانية.
- فرص للمشي وركوب الدراجات.
- مجموعة من الخيارات السكنية لمختلف أنماط الحياة والفئات العمرية.
- فرصة لعدالة توزيع جميع الخدمات وإيجاد فرص عمل مناسبة للمجتمع.

يضمن التصميم الجيد للكثافات:

- دعم وتخطيط نظام النقل العام وأنشطة المشاه وركوب الدراجات.
- تواجد الوجهات الرئيسية، مثل المحلات التجارية والمدارس والمراكز الطبية على مسافات قريبة.
- تكامل جيد للشوارع ومراقبة الأماكن العامة.
- وسائل نقل عام عالية الجودة متاحة للسكان.
- تصميم عالي الجودة للمباني، مما يسهم في خلق بيئة اجتماعية مبهجة وجذابة ومرحة.
- توفير المناطق والفراغات العامة الكافية ضمن مسافة قريبة (تصل إلى 800 متر)، بما في ذلك المساحات المفتوحة ومجموعة متنوعة من الفراغات المخصصة للأنشطة الاجتماعية.

مبادئ التصميم الجيد للكثافات:

- ينبغي أن تندمج المناطق العمرانية مختلطة الكثافات مع المناطق العمرانية المحيطة، وذلك في مناطق ذات شبكات طرق متصلة وذات استخدامات مختلطة و متصلة بنظام النقل العام، و مدعومة بالبنية التحتية المساندة، مثل ممرات المشاه والأماكن العامة وممرات ركوب الدراجات.
- الكثافة العالية لا تعني المزيد من المباني.



- كلما زادت مساحة الوحدة السكنية، انخفضت الكثافة الصافية لنفس نوع المبني.



تصميم المباني

تهدف هذه السياسة إلى ضمان أن يأخذ التصميم المعماري للمبنى الإطار المحلي في الإعتبار.

سياسة البيئة العمرانية 10 (BE10) : شكل قطعة الأرض والطراز المعماري للمبنى

مراجعة الطرز المعمارية الحالية، وتشجيع التصميمات المبتكرة التي تراعي المحتوى المحلي والثقافي، وتعمل على تأكيد وتحسين النسيج والطابع العمراني والمعماري.

الإجراءات التنفيذية:		
1. إعداد دليل مرجعي للتصميم الحضري (انظر الإطار (18))، يتضمن المبادئ الإرشادية لتصميم مجموعة من الأنماط السكنية تشتمل على ما يلي: • إسكان القطريين. • مراكز خدمات مختلطة الاستخدامات. • مناطق سكنية مرتفعة الكثافة. • مناطق سكنية متوسطة الكثافة. • مناطق سكنية منخفضة الكثافة. • السكن الميسر. • سكن العمال/ المجمعات السكنية للعمال.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وزارة الثقافة والرياضة مشيرب العقارية الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع قطر للبترول وزارة التعليم والتعليم العالي
2. يجب أن يضع التصميم في عين الإعتبار الأنماط السكنية الجديدة، والتغير في التركيبة الديموغرافية المتغيرة، وكذلك تشكيل وحجم الأسرة، بما في ذلك احتياجات كبار السن، ويجب أن يكون التصميم شاملاً لجميع الاحتياجات التصميمية للمستخدمين، وفي نفس الوقت يمكن تحمله، كما يجب أن يراعي معايير الآداب العامة، التنمية الاقتصادية والجدوى واتجاهات السوق.	على المدى القصير	



سياسة البيئة العمرانية 11 (BE11): تصميم المباني في الإطار المحلي، الماضي والمستقبلي

تطوير لغة ومفردات التصميم، من خلال سلسلة من الإصدارات والمنشورات، وكذلك تنفيذ مشاريع رائدة، تعزز من الجودة العالية للتصميم العمراني والعمارة الحضرية.

الإجراءات التنفيذية:		
1. من خلال الدليل المرجعي للتصميم الحضري يتم التأكيد على ما يلي: • تحديد موقع المباني. • المباني التي تتوسط بين الفراغ الخاص والعام وتوفر التدرج بين الاثنين. • تناغم وتوافق المباني مع المباني المجاورة وتصميم الأماكن العامة. • تمتع المباني بالمميزات الخاصة التي تساهم في خلق تناغم وانسجام ومتعة للعين. • تمتع المباني بنسيج من المواد البارزة والزخرفة، يساعدها على تحمل التقلبات الجوية. • تعمل المباني على تعزيز الطراز القطرى والهوية المحلية. • تكامل المباني مع البيئة المحيطة. • تصميم شامل للمباني داخلياً وخارجياً. • يستقطع من المباني مساحات معينة للشوارع والساحات العامة، حفاظاً على استمرارية الفراغات العامة. • توفر المباني ربطاً بين الأماكن والفراغات العامة، من خلال توافر حرم للطريق، وذلك لتوفير النفاذية بين المباني للمشاة المستخدمين للمسارات والفراغات العامة.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وزارة الثقافة والرياضة مشيرب العقارية الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع هيئة متاحف قطر قطر للبترول وزارة التعليم والتعليم العالي
2. تشكيل فريق عمل للتصميم الوطني يقوم بتقييم التصميم لجميع المشاريع الكبرى في دولة قطر.	على المدى القصير	
3. التأكد من أن الدليل المرجعي للتصميم الحضري المذكور آنفاً يستخدم داخل نطاق تقييم التنمية، ومراقبة أطر العمل التنظيمية.	على المدى القصير	
4. تشجيع الابتكار من خلال المشاريع الرائدة، التي تقودها الحكومة، من خلال تحديد المعالم والمشاريع النموذجية، وتشجيع الإجراءات التي تتضمن مسابقات التصميم، لتعزيز التميز في التصميم والتخطيط.	على المدى القصير	





المصدر : وزارة البلدية والبيئة



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

الإطار (18) معلومات الدليل المرجعي للتصميم الحضري

سوف تشتمل ارشادات التصميم العمراني توجيهات بشأن:
• التشكيل العمراني (إطار العمل لوسائل النقل، وحدة الأحياء السكنية، وتطوير الأحياء ، نمط الشوارع والكتل العمرانية، توجيه قطع الأراضي، استخدامات الأراضي، والكثافات، والفراغات العامة والتجمعات وشكل المباني والطاقة وكفاءة الموارد وشبكات الفراغات والمساحات المفتوحة، وتخطيط وتنسيق الحدائق، ووضوح شبكة الطرق).
• الربط والاتصالية (ممرات لحركة المشاة ولراكبي الدراجات، وسائل النقل العام والشوارع وحركة المرور، ومواقف السيارات والخدمات).
• تصميم المكان (الطابع العمراني والهوية، الإحساس بالمكان، والشوارع الجميلة ، والاستمرارية والاحتواء، والوضوح والقدرة على التكيف مع عناصر المكان وتنوعها العمراني والبصرى).
• التنفيذ (ورش العمل والمخططات العامة، ونماذج الكتيبات التوضيحية، والمبادئ التوجيهية للتنمية وضوابط التنمية).
• عناصر البيئة العمرانية العربية التقليدية (التراث والثقافة، والتطبيقات المعاصرة، وعناصر العمارة العربية).
• تطبيقات التصميم العمراني (الاستخدامات المتعددة للأراضي، ونقاط التقاء وسائل النقل المختلفة، سمات المجتمع، الانتقال العمراني بين المناطق الحضرية والقروية، وخصائص التنمية العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام).
• أنواع المستقرات الحضرية (المدن والمناطق العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام والقرى..... الخ).
• أنماط البناء (مبادئ أنماط البناء).

8.4 تعزيز المساحات العامة

8.4.1 إن توفير الأماكن والفراغات العامة، التي تبث الإحساس بالراحة والمودة، والتي يمكن الوصول إليها بسهولة ووضوح مكاني وبصري، والتي ترحب بزائريها، وتمتع أبصارهم، هي من أهم الطرق لتعزيز الراحة والترفيه داخل المناطق مثل مراكز المدن والأحياء متعددة الاستخدامات والمتنزهات الترفيهية. بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للمساحات التي تحيط بالمباني المهمة والمميزة (الأيقونية) وداخل حرم المؤسسات، مثل المدينة التعليمية، ومطار حمد الدولي.

8.4.2 استخدام عناصر التجميل ، مثل النحت وفرش الشوارع، وعناصر تنسيق الحدائق، وعناصر التغطيات والظلال، ونوافير المياه، والجداريات، وألعاب الأطفال، وإدخال المعالجات البصرية المفاجئة، وعناصر التشجير والمناظر الطبيعية على الطرق الرئيسية، هو أيضاً من طرق تحقيق الراحة في المجتمع، حيث تبعث على الراحة البصرية والبهجة، وكذلك خلق الهوية المحلية المتميزة.

8.4.3 إن مقترحات هيئة متاحف قطر لإنشاء مخطط للمساهمة بتوفير الفن والذوق العام، كجزء من ميزانية رأس المال المخصصة لمشاريع التطوير العمراني الهامة والبنية التحتية، سوف تلعب دوراً مهماً في تحقيق وسائل ترفيهية عامة جيدة للمقيمين والزوار. وهذه الطريقة التي اتبعتها العديد من المدن التي تعتبر مقصداً عالمياً للزوار، وذلك للحصول غلى الاهتمام الدولى المميز ويحتاج هذا المخطط أن يكون مصحوباً بخطة رئيسية وترتيبات مؤسسية مناسبة.

تعزيز المساحات العامة

تهدف هذه السياسة إلى خلق مساحات عامة حيوية وجاذبة، عملية ويسهل التعرف عليها.

سياسة البيئة العمرانية 12 (BE12) : وسائل الترفيه المحلية والأماكن العامة

تحسين وسائل الترفيه المحلية من خلال خلق مساحات عامة جذابة وعملية يسهل الوصول إليها.

الإجراءات التنفيذية:		
1. إنشاء مخطط للعناصر الفنية لتجميل المناطق العامة والترتيبات المؤسسية، كجزء من ميزانية رأس مال الأشغال العامة، من أجل المشاريع التنموية المهمة والبنية التحتية الحضرية.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **هيئة متاحف قطر** هيئة الأشغال العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) المكتب الهندسي الخاص الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع قطر للبترول وزارة التعليم والتعليم العالي
2. وضع مخطط عام للعناصر الفنية لتجميل المناطق العامة، لتحسين المظهر العام ووسائل الترفيه المرئية للمناطق الحضرية، وتعمل الخطة الرئيسية للفن العام على ضمان توفير الذوق الفني العام الذي: أ. يساهم في خلق الهوية الثقافية ويخلق شعوراً مميزاً بالمكان. ب. يمكن أن يستمتع به الناس ويتذوقوه من مختلف الأعمار والخلفيات الثقافية. ج. يعكس القضايا الخاصة بالناس والمكان، سواء في الماضي أو في الحاضر. د. يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة العمرانية والطبيعية. هـ. يجسد التميز والتكامل الفني. و. يستجيب للتحدي المتمثل في التغيرات المناخية، من خلال التصميم المستدام والمبدع. ز. ملائم وآمن ويراعى الآداب والذوق العام ويسهل الاحتفاظ به. ح. يساعد في بناء مجتمعات أكثر قوة وارتباطاً.	على المدى القصير	
3. دمج العناصر الفنية لتجميل المناطق العامة ووسائل الترفيه في مشاريع التجديد الحضري، والخطط التنموية الجديدة، ومخططات التطوير الحضري الكبرى، ومشاريع البنية التحتية الكبرى الجديدة (مثل مواقف النقل الجماعي)، لخلق هوية المجتمع، وطريقة إيجاد العناصر، من خلال التصميم الإبداعي المخصص للمكان.	على المدى القصير	
4. تنفيذ إجراءات للتعاون في وقت مبكر مع أصحاب المصلحة ذوي العلاقة، لتحقيق أعلى مستوى من نتائج الجودة الفنية العامة.	على المدى القصير	



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

سياسة البيئة العمرانية 13 (BE13) : إنشاء الشوارع النشطة والمساحات العامة

تعزيز التصميم العمراني والمعماري القائم على المقياس الإنساني في الشوارع والميادين العامة، بطريقة تساعد على خلق فرص متنوعة من النشاط والجاذبية والحيوية للنمو الإجتماعي والثقافي والاقتصادي.

الإجراءات التنفيذية:		
1. إنشاء المراكز العمرانية ذات واجهات تحتوي على أنشطة وممرات مغطاة للجلوس والمشي وأماكن عامة، تحسن استغلال الخصائص الطبيعية وعوامل المناخ .	على المدى القصير	وزارة البلدية والبيئة هيئة الأشغال العامة
2. تشجيع التنوع والمزج في استعمالات الأراضي وأحجام بلوكات المباني داخل المراكز الحضرية.	على المدى القصير	المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)
3. توفير الفراغات العامة المدنية كأماكن للتجمعات العامة.	على المدى القصير	وزارة الثقافة والرياضة الديار القطرية
4. التأكد من أن الميادين والساحات العامة تأخذ في الإعتبار أهمية المقياس الإنساني أثناء عملية تطوير التصاميم.	على المدى القصير	مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع
5. العمل على توفير الشوارع المظللة والمخصصة للمشاة، من خلال ظلال الأشجار وظلال المباني والأبنية ومناطق الجلوس المظللة.	على المدى القصير	قطر للبترول وزارة التعليم والتعليم العالي



تصميم عناصر تنسيق الموقع

تهدف هذه السياسات إلى استخدام معالجات تنسيق الحدائق الطبيعية والعمرانية كأدوات أساسية في تصميم الأماكن والفراغات العامة والمساحات المفتوحة.

سياسة البيئة العمرانية 14 (BE14) : تصميم عناصر تنسيق الموقع في الطرق.

إنشاء مقياس ملائم وجذاب ومميز لعناصر تنسيق الموقع داخل الأماكن والفراغات العامة.

الإجراءات التنفيذية:		
1. إنشاء وتنفيذ المبادئ التوجيهية لتصميم عناصر تنسيق الموقع، لضمان توفير الحد الأدنى من مستويات تنسيق الموقع المناسبة: أ. تعزيز مبدأ وجود المساحات الخضراء في المناطق العمرانية. ب. المساهمة بشكل إيجابي في المدينة على وجه العموم وصورة الأماكن والفراغات العامة الحضرية. ج. ضمان تكامل عناصر ومكونات مرافق البنية التحتية واندماجها بشكل كامل مع الأماكن والفراغات العامة. د. تعزيز مناطق المشاة والدراجات لتشجيع استخدامها. هـ. ضمان أن مناطق المشاة والدراجات خالية من الحواجز والعوائق. و. استغلال واجهات المباني وإضفاء نوع من البهجة على الواجهات الفارغة والجدران. ز. الحفاظ على تواجد إحساس الإنسان بالمكان في تصميم عناصر تنسيق الموقع بالشوارع وتحديد الممرات والأماكن العامة. ح. تشجيع استخدام الأنواع النباتية المحلية الدائمة وإدخال الأنواع التكميلية الأخرى. ط. وضع خصائص مميزة للبنايات وخاصة المداخل الرئيسية والأسوار، وأثاث وفرش الشوارع. ي. إرساء وتأكيد جانبي الشارع، من خلال استخدام تقنيات عناصر تنسيق الموقع الطبيعية والعمرانية. ك. تشجيع استخدام فصائل النباتات المحلية والإقليمية الملائمة للظروف المناخية، لاستخدامها ضمن نطاق البيئة الحضرية. ل. تعزيز استخدام المناظر الطبيعية والمساحات الخضراء في الشارع، من خلال حرم الطريق والذي يعتبر جزءاً مهماً من شبكة الساحات المفتوحة. م. التأكيد على إسهام تصميم عناصر تنسيق الموقع (الطبيعية والعمرانية) في سلامة وراحة المشاة وراكبي الدراجات والسلامة العامة. ن. استخدام المساحات الخضراء للتمييز بين المستويات المختلفة من التدرج الهرمي في الشارع. س. استخدام أشجار الشوارع لتوحيد المناطق والأحياء بطابع مميز. ع. استخدام المناظر الطبيعية لخلق إحساس الإنسان بالمكان، حيث تهيمن ارتفاعات المباني الحالية على تنسيق الشوارع. ف. استخدام المناظر الطبيعية لإمتاع العين، وتوفير معالم الاستدلال على الطريق. ص. استخدام الأرضيات الخاصة لإعطاء لمسات مميزة للمناطق مع هوية فريدة. ق. استخدام مجموعة متنوعة من النباتات والأشجار، لزيادة إحساس المستخدمين بالتغيير، سواء في اللون أو الضوء، أو الميول الطبيعية في الأرض، أو الروائح، أو الأصوات، أو الملمس. ر. تعزيز حيوية الشارع من خلال دمج العناصر الفنية لتجميل المناطق العامة داخل الشوارع الرئيسية المحددة ضمن التدرج الهرمي للشارع. ش. استخدام العناصر الفنية لتجميل المناطق في تنسيق الشوارع لإضفاء السمة المميزة للهوية القطرية، وكعلامة مميزة لا تتكرر خارج دولة قطر.	على المدى القصير	**هيئة الأشغال العامة** **وزارة البلدية والبيئة** هيئة متاحف قطر

سياسة البيئة العمرانية 15 (BE15) : تصميم عناصر تنسيق الحدائق في المناطق المفتوحة

استخدام تصميم عناصر تنسيق الحدائق، لضمان مساحات ومناطق مفتوحة نابضة بالحياة وجاذبة للأنظار.

الإجراءات التنفيذية:		
1. استخدام النباتات ذات الأنواع الأصلية والإقليمية والأصناف الملائمة للتغيرات المناخية، مع الأخذ في الإعتبار خصائص تنسيق الموقع للمناطق الجافة في تصميم المساحات المفتوحة.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** هيئة الأشغال العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وزارة الثقافة والرياضة الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع هيئة متاحف قطر قطر للبترول الهيئة العامة للسياحة وزارة التعليم والتعليم العالي
2. التأكد من أن تصميم المساحات المفتوحة يضع في اعتباره ثقافة المجتمع، التي تقتضي وجود مساحات مخصصة للرجال والنساء والأطفال، وتتضمن الأنواع الثقافية المفضلة لدى القطريين، في نفس هذه المساحات المفتوحة.	على المدى القصير	
3. التأكد من أن المساحة المفتوحة تتكامل بكفاءة مع خصائص المناطق العامة ، من خلال المساحات المفتوحة المتصلة، والتي لا تحتوي على حواجز أو أسوار، وتوفير طرق للمشاة وراكبي الدراجات، ضمن مناطق الأماكن المفتوحة.	على المدى القصير	
4. تحديد الاستراتيجيات لتوفير مساحة مفتوحة تتناسب مع مساحة الحي بشكل مناسب، وصالحة للاستخدام خلال النهار والليل على مدار العام.	على المدى القصير	
5. تشجيع وجود المساحات المفتوحة والفراغات العامة في المراكز الحضرية، بمساحات تتناسب مع حجم كل مركز، بشكل مناسب للاستخدام في النهار والليل على مدار العام.	على المدى القصير	
6. استخدام العناصر الفنية لتجميل المناطق العامة في المساحات المفتوحة، لخلق شعور من البهجة والسرور، والتحفيز على اللعب والإبداع، وتعزيز التواصل بين مستخدمي تلك المساحات، وتعزيز الإحساس بالمكان، والمساعدة في تحديد الاتجاهات بسهولة من أي مكان في تلك المساحات والفراغات المفتوحة.	على المدى القصير	



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

التراث ومناطق الحماية

تهدف هذه السياسة إلى حماية التقاليد التاريخية والتراث الثقافي للدولة، وتيسير السبل للوصول إليهما.

سياسة البيئة العمرانية 16 (BE16) : مناطق الحفاظ أو الحماية.

حماية وحفظ وتعزيز التراث الثقافي لدولة قطر، بالتزامن مع المساهمة في استراتيجية السياحة الوطنية.

الإجراءات التنفيذية:		
1. إعداد وتنفيذ استراتيجية تراث وطني، وخطة ثقافية، تعملان على تحديد الإطار العام لإعادة التنمية للمناطق التي تحتوي على مباني أثرية وثقافية وتاريخية مهمة على الصعيد الوطني وحمايتها وإعادة تطويرها، ضمن خطط إعادة التطوير للمناطق.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **هيئة متاحف قطر** هيئة الأشغال العامة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وزارة الثقافة والرياضة
2. إنشاء مناطق لحفظ وحماية القرى التقليدية والقلاع وغيرها من المباني والقطع الأثرية الثقافية والتراثية. وسيتم النظر في المواقع التالية لتحديد أولوية المناطق في إعادة الترميم وهي: أ. وسط مدينة الدوحة والمتمثلة في (المناطق (4) و(5)، الأصمخ والنجادة) بالإضافة إلى أنماط الشوارع والسكك القديمة، وواجهات وارتفاعات المباني المتصلة على خط واحد. ب. الساحل الغربي الشمالي لدولة قطر، الذي يحتوي على قلعة الزبارة ومجموعة من القرى القديمة والقلاع على طول الساحل في اتجاه الشمال.	على المدى القصير	مشيرب العقارية المكتب الهندسي الخاص الديار القطرية مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع قطر للبترول الهيئة العامة للسياحة وزارة التعليم والتعليم العالي
3. تحتاج طلبات التطوير ضمن مناطق الحفاظ والحماية إلى تعهد من المطور بالترميم وإعادة استخدام المباني الأثرية بشرط الحفاظ على طابعها التاريخي والثقافي، بدلاً من إعادة تطويرها بشكل كامل وتغيير معالمها.	على المدى القصير	
4. تبني أفضل الممارسات والمقاييس العالمية عند ترميم أو إعادة استخدام المباني الآثرية ضمن مناطق الحفاظ والحماية وما يحيطها.	على المدى القصير	



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

9.0 وسائل النقل والمواصلات

9.1 المحتوى

9.1.1 تعتبر وسائل النقل والمواصلات من القضايا المهمة التي تمس حياة جميع القطريين والوافدين على حد سواء، كما تسهم بشكل كبير في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية للدولة. كما أن وسائل النقل والمواصلات لا تنحصر فقط في وسائل النقل على الطرق والبنية التحتية ولكنها تشتمل أيضاً على نظم الانتقال والمرافق والخدمات التي تنقل الناس والبضائع داخل وخارج البلاد. وتمتد وسائل المواصلات والتنقل لتشمل وسائل عديدة مثل شبكات الطرق والنقل العام والدراجات النارية ومرافق المشاة والمطارات والموانئ والخدمات اللوجستية.

9.1.2 يلعب قطاع النقل دوراً رئيسياً في دعم رؤية قطر الوطنية لعام (2030) ونظراً إلى النمو الاقتصادي السريع غير المسبوق، لذا فإن دولة قطر تواجه العديد من التحديات لتحقيق شبكة نقل عالية الجودة.

9.1.3 وقد اتسمت أساليب تخطيط النقل والمواصلات السابقة بنظام غير متكامل ومجزأ، مما أدى إلى حدوث تناقضات وتضاربات كثيرة، أسفرت عن مشاكل وأزمات في قطاع النقل والمواصلات، ومن ثم أصبحت البنية التحتية غير كافية لمواجهة الزيادة السريعة في حركة النقل والمواصلات في كثير من الأحيان. ويظهر ذلك بوضوح في مناطق المشروعات الكبرى، وتخطيط استخدام الأراضي وتخطيط وبناء البنية التحتية للطرق، وعمليات النقل، ويرجع السبب لعدم تكامل تخطيط النقل والمواصلات إلى التشابك الواضح في المسؤولية المشتركة لتخطيط النقل والمواصلات بين مجموعة متنوعة من الوزارات والهيئات والقطاع الخاص.

شبكات الطرق

9.1.4 أدى الاستخدام المتزايد للمركبات الخاصة في الآونة الأخيرة إلى حدوث آثار سلبية متعددة على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي. وقد ظهرت معدلات استخدام السيارات المرتفعة كنتيجة حتمية لزيادة مستويات الدخل، وارتفاع نسبة امتلاك السيارات ومعدل امتلاك السيارات لكل أسرة، بالإضافة إلى ذلك تركيز البرامج الحكومية على توجيه استثمارات الطرق في إنشاء وتحسين الطرق دون التركيز على توافر خدمات النقل العام مما أدى إلى زيادة مشكلة حرمان فئة أصحاب الدخل المحدود من الاستفادة من وسائل النقل.

9.1.5 لذا فقد أثرت الخطة الرئيسية للنقل لحكومة دولة قطر على تكوين شبكات الطرق الوطنية في جميع أنحاء الدولة، وفي حاضرة الدوحة اعتماداً على سيناريو متوقع لكيفية استخدام الأراضي في المستقبل. وتوفر الخطة الرئيسية للنقل لحكومة قطر التوجه العام نحو تنفيذ البنية التحتية للنقل على شبكة الطرق، وأيضاً كيفية تطوير أنظمة النقل العام الفعالة الآمنة ذات الجودة العالية. (انظر الشكل 9.1)

وسائل النقل العام

9.1.6 تعتبر وزارة المواصلات هي مقدم الخدمة الوحيدة التي توفر النقل العام داخل وبين المناطق الحضرية. وتضم المواصلات وسائل متعددة، تشمل الحافلات وسيارات الأجرة داخل حاضرة الدوحة وبينها وبين كل من الخور وطريق الشمال ودخان ومسيعيد. كما أنها توفر خدمات الحافلات المدرسية وخدمة تأجير الحافلات والمركبات. في الوقت الراهن لا يمكن الجزم بأن خدمات النقل العام قد تأسست وتعمل بشكل جيد، إلا عندما تتوافر خدمات النقل العام، وتزداد فترة عملها ومعدلات تقاطرها ونظم المعلومات الخاصة بها. أما عن خدمات سيارات الأجرة، فما زالت تحت التطوير والتحسين، ولكن أماكن وجودها ما زالت لاتخضع لنظام مكاني متبع، ولا تجمعها شبكة مواقف مدروسة مكانياً، إلا أنها تتمركز حول محاور الأنشطة الرئيسية، مثل مراكز التسوق والفنادق والمطار. وبرغم وجود خدمات سيارات الأجرة بكثافة، فإنه ما زال الطلب على الخدمة يفوق العرض الحالي في أوقات الذروة، لذا من المتوقع تحسين هذا الوضع من خلال استخدام أنظمة المعلومات والاتصالات المتقدمة.

ممرات المشاه ومستخدمي الدراجات

9.1.7 لا تشجع البيئة العمرانية بوضعها الحالي في دولة قطر على المشي وركوب الدراجات، وذلك بسبب المعدل العالي لاستخدام السيارات الخاصة. وبالإضافة إلى هذا، فإن مسارات ركوب الدراجات والمشاة غالباً ما تكون غير مجهزة، أو غير موجودة وبالتالي ينخفض الحافز لاستخدام تلك الوسائل. بالرغم من أن المشي وركوب الدراجات في الرحلات القصيرة، يعتبران من أكثر الوسائل كفاءةً في ترشيد استخدام الطاقة، كما أنهما يقللان من الآثار البيئية السلبية الناتجة عن عوادم السيارات، ويؤديان إلى فوائد صحية مباشرة، سواء للسائر على قدميه أو راكب الدراجة، بالإضافة لكونهما مساعداً مباشراً على مكافحة زيادة نسبة السكريات في جسم الإنسان، مما يقيه من أمراض عديدة.

المطارات

9.1.8 يعد مطار حمد الدولي (HIA)، الواقع شرق وسط مدينة الدوحة ، المركز للناقل الوطني للخطوط الجوية القطرية. ولقد بدأ التشغيل في عام (2014) على موقع جديد تم استصلاحه إلى الشرق مباشرة من المطار. وساهم مطار حمد الدولي بشكل ملحوظ في زيادة عمليات السفر الجوي وفي كفاءتها ، ويعد حجر الأساس لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والسياحية في دولة قطر.

9.1.9 ومن المزمع أن تقوم القوات الجوية الأميرية بعملها عن طريق المطار الدولي القديم في الوقت الراهن. كما سيتم أيضاً إعادة تعمير وتطوير جزء من الموقع (الفائض عن العمليات التشغيلية للمطار)، كما يقترح تحويل الأرض الواقعة جهة الشرق إلى مركز ثقافي ورياضي، استكمالاً لدور ومهمة مدينة المطار بوصفها مركز خدمة العاصمة الثالث.

الموانئ

9.1.10 نظراً للتأثيرات السلبية الكبيرة الناتجة من أنشطة الميناء التجاري الحالي الموجود في وسط مدينة الدوحة، من ضغط على شبكات الطرق الحالية، ومن ثم التأثير على الأراضي وطرق الوصول إلى الموانئ، مما يؤدي إلى عدم الشعور بالراحة، بسبب مرور البضائع الثقيلة عن طريق الكورنيش. بالإضافة إلى الرغبة لتحسين الاتصالية والقدرة الإنتاجية، تعمل الحكومة على تطوير الميناء الجديد، الذى يقع على بعد (53 كم) جنوب الدوحة في مسيعيد. ومن المهم أن يتكامل ميناء الدوحة الجديد مع وسائط النقل الاستراتيجية الحالية. كما سيتم النظر في عدة خيارات لإعادة تطوير موقع الميناء الحالي.

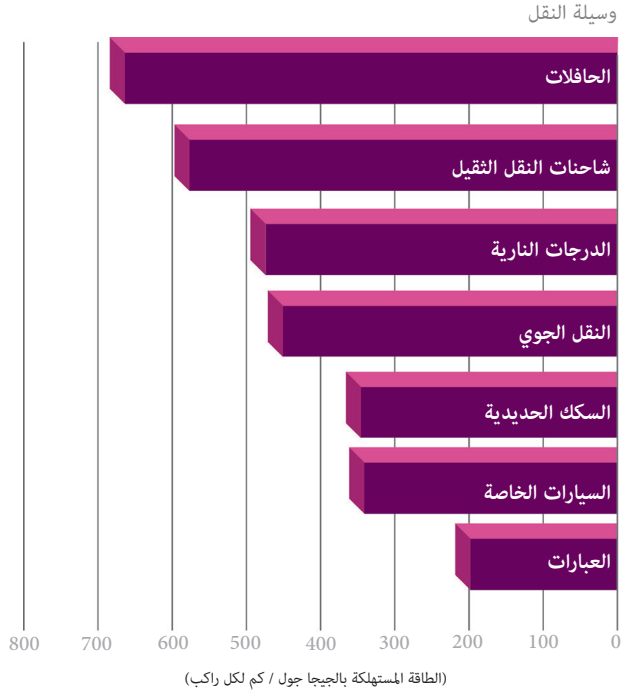
الخدمات اللوجستية

9.1.11 تعد البنية التحتية لشبكة الطرق بدولة قطر عنصراً أساسياً وفعالاً في نظام الخدمات اللوجستية القطرية المتكاملة. وبسبب تنوع الخدمات اللوجستية، فمن المتوقع أن يواصل الشحن القائم على الطرق دوره المهيمن في المستقبل بالدولة.

9.1.12 وفيما يلي عرض موجز للقضايا الرئيسية التي تؤثر على حركة الناس والبضائع في دولة قطر:

- لا توجد هيئة عليا شاملة لتنسيق مشاريع النقل وتكاملها مع مخططات استعمالات الأراضي.
- لا توجد بدائل من وسائل النقل العام للحد من استخدام السيارات الخاصة، وتعتبر سيارات الاجرة وخدمات الحافلات البدائل الوحيدة المتاحة في الوقت الحاضر، والتي تعمل في ظل ظروف حركة المرور المختلطة، دون الاستفادة من المساحة المخصصة من الطريق لتلك الوسائل البديلة.

الشكل (9.1) كفاءة الطاقة لوسائل النقل



المصدر: الجدول المحدث لكفاءة استخدام الطاقة في وسائل النقل-كاسبورا (2009)

- لا تتواكب أماكن ومساحات انتظار السيارات الحالية مع الطلب الحالي خاصة في المراكز ذات النشاط العالي، مثل الخليج الغربي. وعلى صعيد آخر لا تطبق قوانين الانتظار والالتزام بلوائح انتظار السيارات بطريقة متكاملة، مما يزيد من مشكلة مواقف السيارات الحالية.
- لا تتوافر مرافق للمشاة والدراجات في ظل نظام النقل الذي تهيمن عليه السيارة، الأمر الذي يعزز من استخدام السيارات الخاصة حتى للرحلات القصيرة.
- عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق السنوية يرتفع بشكل غير مقبول، والسبب في هذا يرجع لسلوكيات مستخدمي الطرق من السرعة المفرطة وعدم وجود مرافق للمشاة والدراجات.
- مع افتتاح مطار حمد الدولي والتوسع في عمليات الخطوط الجوية القطرية، سيزداد الطلب على المرافق البرية وطرق الوصول الممهدة، لتواكب حجم واستيعاب المطار الجديد، بالإضافة إلى التأثير المباشر على حركة التنمية في البيئة المحيطة.
- ستتطلب العمليات في ميناء الدوحة الجديد (والمناطق المحيطة بمنطقة قطر الاقتصادية (3) (QEZ3) وكذلك مدينة مسيعيد الصناعية) شبكة طرق عالية الجودة لشبكة الطرق الوطنية، لتعزيز كفاءة حركة الشاحنات، ويتم النظر حالياً في إدخال أنظمة السكك الحديدية لمسافات طويلة على المدى البعيد . كما سيؤدي التوسع في استخدامات الميناء الجوي إلى مزيد من الضغوط على أنظمة الخدمات اللوجستية الحالية.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

9.1.13 تم وضع عدد من الأهداف، السياسات والإجراءات التنفيذية، لتفعيل استراتيجية النقل المتكاملة الداعمة للتنمية المكانية في دولة قطر لعام (2032). كما تم تحديد مسؤوليات شركاء التنمية الرئيسيون، والأطر الزمنية اللازمة للمساعدة في تنفيذ هذه الفعالية، ورصد مدى تقدمها.

9.2 استراتيجية النقل المتكامل

9.2.1 تعتبر استراتيجية النقل المتكامل من الركائز الرئيسية للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، وتهدف تلك الاستراتيجية إلى التخفيف من أثر الزيادة في معدلات استخدام السيارات الخاصة، وإنشاء وتعزيز وسائل النقل العام عالية الجودة. بالإضافة إلى تعزيز النماذج الحالية من وسائل النقل العام بصورة كبيرة، والتي تقتصر في الوقت الراهن على خدمات الحافلات وسيارات الأجرة، كما تهدف الاستراتيجية إلى إدراج نماذج جديدة من وسائل النقل العام، بما في ذلك وسائل النقل العام المائية، وحافلات النقل السريع، والسكك الحديدية، المترو، القطار الخفيف (الترام) وأنظمة السكك الحديدية الاقليمية.

9.2.2 سيقوم مترو الدوحة بأداء دور محوري، في القيام بالتكامل المطلوب في نظام النقل العام الحالي، مما سيحث ويشجع مستخدمي السيارات على استخدام السكك الحديدية كوسيلة بديلة لها ميزات متعددة، أهمها توفير الوقت المستنزف في ازدحام الطرق، وبالتالي سيصبح تأثير المترو واضح على الحد من الازدحام المروري، وسيصبح الركيزة الأساسية لإنشاء مراكز حضرية مرتكزة على خدمات النقل العام ذات جاذبية بصرية وعمرانية.

9.2.3 أما بخصوص مسارات قطار المسافات البعيدة، مع الموانئ الجوية والبحرية فإنها ستقلل من الحاجة إلى نقل الركاب والبضائع على الطرق السريعة.

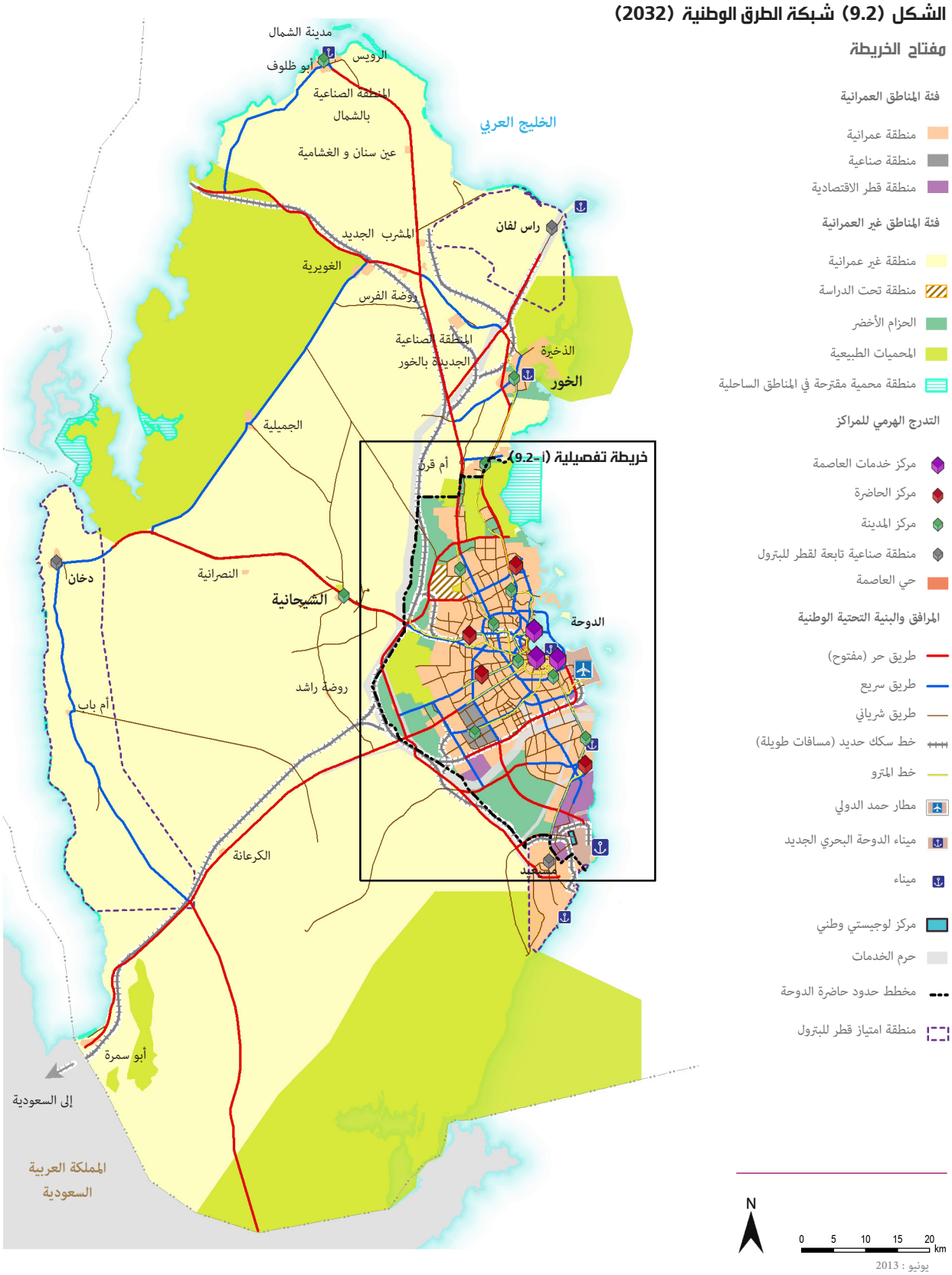
كما سيساعد إدخال نظم سكك حديدية أكثر فعالية وجدوى، وفي نفس الوقت صديقة للبيئة، بالإضافة إلى التوسع في استخدام الحافلات، ستؤدي كل تلك التحسينات إلى الحد من انبعاث غاز الكربون في دولة قطر، وبالتالي المساهمة في تحقيق رؤية دولة قطر الوطنية لعام(2030).

9.2.4 سيحقق الإطار الوطنى للتنمية بدولة قطر أهدافه، عندما يتم تكامل شبكات النقل العام مع مقترحات استخدامات الأراضي، باعتبارهما العنصرين الأهم في إنجاح المقترحات التنموية، بالإضافة إلى إعداد مخططات التنمية العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام، لضمان إدخال تحسينات على الطرق، وزيادة الترابط المجتمعي، ورفع الكفاءة الاقتصادية للدولة. وستوفر مخططات التنمية العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام العديد من الفرص لرفع الكفاءة المرورية لوسائل النقل، وذلك من خلال دمج مرافق النقل مع مزيج من استعمالات الأراضي، كما ستوفر مواقف لانتظار السيارات بعيداً عن أوقات الذروة في المواقع العامة. وستساهم فى الحد من وجود مواقف للسيارات، حول محطات النقل العام، عن طريق منع المركبات الخاصة من دخول تلك المناطق، مما يعمل على خلق بيئة نظيفة صديقة للمشاة.

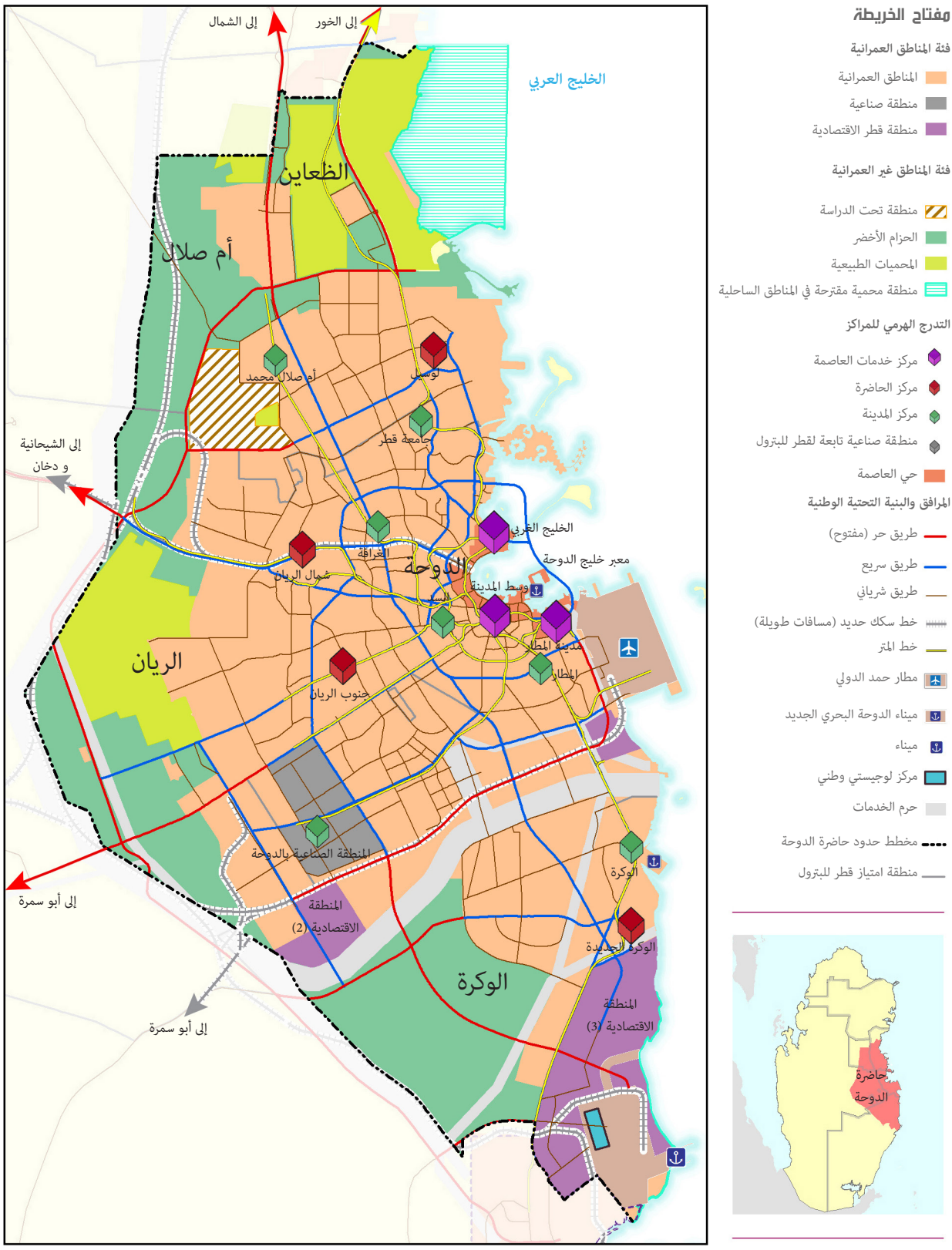
9.2.5 تم وضع عدد من الأهداف والسياسات والإجراءات لتفعيل استراتيجية النقل المتكاملة الداعمة للتنمية المكانية في دولة قطر لعام (2032). كما تم تحديد مسؤوليات شركاء التنمية الرئيسيون والأطر الزمنية اللازمة للمساعدة في تنفيذ هذه الفعالية ورصد مدى تقدمها.

9.2.6 يوضح الشكل (9.2) و (أ-9.2) مخطط شبكة النقل في دولة قطر وحاضرة الدوحة في (2032)، والتي تبين الطريق الرئيسي، والسكك الحديدية والمرافق الجوية والبحرية وعلاقتها بالمراكز العمرانية وفقاً للاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني.

الشكل (9.2) شبكة الطرق الوطنية (2032)



الشكل (أ-9.2) شبكة الطرق الوطنية – خريطة تفصيلية لشبكة الطرق في حاضرة الدوحة (2032)



مفتاح الخريطة

فئة المناطق العمرانية

- المناطق العمرانية
- منطقة صناعية
- منطقة قطر الاقتصادية

فئة المناطق غير العمرانية

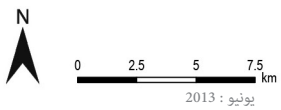
- منطقة تحت الدراسة
- الحزام الأخضر
- المحميات الطبيعية
- منطقة محمية مقترحة في المناطق الساحلية

التدرج الهرمي للمراكز

- مركز خدمات العاصمة
- مركز الحاضرة
- مركز المدينة
- منطقة صناعية تابعة لقطر للبترول
- حي العاصمة

المرافق والبنية التحتية الوطنية

- طريق حر (مفتوح)
- طريق سريع
- طريق شرياني
- خط سكك حديد (مسافات طويلة)
- خط المترو
- مطار حمد الدولي
- ميناء الدوحة البحري الجديد
- ميناء
- مركز لوجيستي وطني
- حرم الخدمات
- مخطط حدود حاضرة الدوحة
- منطقة امتياز قطر للبترول



يونيو : 2013



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

9.3 النقل العام

9.3.1 إن نظام النقل العام المتكامل قائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن أجل تطويره، يتطلب ذلك تكاملاً فعالاً بين عناصر النقل العام المختلفة، وذلك لإدراج الخدمات العمرانية الوطنية والدولية في منظومة واحدة متكاملة. ترغب دولة قطر أيضاً في الحد من انبعاث غاز الكربون، والإمتثال للتعهدات الدولية بشأن انبعاث غاز الكربون، وكذلك حماية جودة الهواء وجودة المعيشة. لذا يعد تحسين نوعية النقل العام وازدياد معدل رحلاتها خطوة مهمة نحو تحقيق هذا الهدف، وتحسين مستوى جودة المعيشة.

9.3.2 شرعت الحكومة في تنفيذ مراحل برنامج الاستثمار في وسائل النقل العام (بما في ذلك الحافلات وأنظمة السكك الحديدية) كمبادرة رئيسية لسياسات تحسين النقل والتي ستصبح لها الأولوية على خريطة بناء الطرق السريعة الجديدة. ومع الأخذ في الاعتبار المدة الزمنية الطويلة لكي يتم تنفيذ البنية التحتية لوسائل النقل، وخصوصاً في حالة مترو الدوحة المقترح، لوجود أجزاء كبيرة من خطوط المترو تحت سطح الأرض (وخصوصاً في حي العاصمة).

9.3.3 أما على المدى القصير والمتوسط، فما زال العمل جارياً نحو توافق نظام ومرافق مترو الدوحة بصورة منطقية ومنظمة مع الخطط التنموية لاستخدام الأراضي والمشاريع الضخمة القائمة والمشاريع المقترحة.

9.3.4 يجري العمل الآن على إنشاء تدرج هرمي واضح لوسائل النقل العام، يحتل فيها مترو السكك الحديدية قمة الهرم. كما ستكون الأولوية لتحسين مرافق وشبكات الحافلات، بما في ذلك حافلات النقل السريع وإيجاد حرم الطريق لها كلما أمكن.

نقل عام متكامل وعالي الجودة

تهدف هذه السياسة إلى إقامة شبكة نقل عام عالية الجودة، آمنة وجذابة ومتكاملة.

سياسة شبكة النقل العام المتكاملة 1 (M1) : شبكة نقل عام متكاملة

دعم شبكة النقل العام الحالية وطرح شبكات جديدة آمنة وفعالة ومضمونة وإنشاء نظم نقل عام جديدة قادرة على توفير خيارات عالية المستوى وبدائل جذابة، تغني عن استخدام السيارة.

الإجراءات التنفيذية:		
1. إنشاء هيئة نقل متكاملة تكون مسؤولة عن عمل مخططات متعددة للبنية التحتية اللازمة لوسائل النقل العام، وكيفية إدارتها وتنفيذها في جميع أنحاء دولة قطر مع التركيز على: أ. إعداد وتنفيذ خطط النقل الإستراتيجية، ضمن إطار العمل الذي يوفره الإطار الوطني للتنمية بدولة قطر، وتطوير مبادرات النقل المتوافقة مع تلك المخططات. ب. تخطيط، ووضع اشتراطات، وتحسين وإدارة جميع أشكال وسائل النقل العام البرية والمائية. ج. تخطيط، وتحسين وتشغيل وإدارة شبكة الطرق الشريانية (الرئيسية) وشبكة الطرق السريعة. د. تخطيط وتنفيذ المبادرات التي تعزز من تغيير موقف وسلوك المستخدم نحو النقل المستدام، بما في ذلك المشي وركوب الدراجات والتدابير التي تعزز الاستخدام الأكثر كفاءة للسيارات الخاصة. هـ. تنسيق تدابير النقل المستدام مع التقييم والموافقة على خطط التنمية الجديدة. و. الحركة الفعالة للبضائع بالتوازي مع مبادرات لتحسين حركة السكان.	على المدى القصير	**وزارة المواصلات والإتصالات** **وزارة البلدية والبيئة** **هيئة الأشغال العامة** **شركة سكك الحديد القطرية** بروة العقارية المنظمة الخليجية للبحث و التطوير وزارة الإقتصاد والتجارة شركة مواصلات مشرب العقارية اللجنة العليا للمشاريع والإرث الهيئة العامة للسياحة مؤسسة أسباير زون وزارة التعليم والتعليم العالي
2. ضمان تخطيط وتصميم وتنفيذ شبكات النقل العام الجديدة، وخاصة المحطات، بالتكامل مع استخدامات الأرض القائمة واللازمة لإنشاء مراكز مختلطة الكثافة ومتعددة الاستخدام لخطط تنمية وسائل النقل، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.	على المدى القصير	
3. ضمان مساهمة المطورين في تقاسم التكاليف، لتوفير البنية التحتية للنقل العام، من خلال عملية تقييم التنمية ومخطط المساهمة في التنمية.	المدى القصير إلى المتوسط	
4. التأكد من تخطيط وتنفيذ نظام النقل العام بالتكامل مع غيره من وسائل النقل العام داخل نطاق المدينة العاصمة، ليتناسب ويتجانس مع المناطق والفراغات العامة ووسائل النقل العام، وأن ينعكس تأثيره ليصل إلى الحد الأدنى من التأثير البصري، وعدم خلقه لحواجز مادية لحركة المشاة وحركة الدراجات وقدرتها على المرور والاتصالية.	المدى القصير إلى المتوسط	

5. تطوير استراتيجية النقل المتكامل التي ستحدد برنامج تنفيذ: أ. التدرج الهرمي لوسائل النقل العام، لضمان توفير وسائل النقل العام المناسبة عبر المناطق المختلفة في الدولة، مع التركيز بشكل خاص على تشجيع استخدام مترو الدوحة. ب. تحسينات فورية وقصيرة الأجل لتجربة خبرة المستخدم، والجودة، ومدى توافر خدمات الحافلات التقليدية في مواعيدها لتشجيع التحول لاستخدام النقل العام بديلاً عن السيارات، وتوليد اتجاهات إيجابية نحو وسائل النقل العام. ج. حافلة النقل السريع وخدمات الحافلات السريعة على طول الممرات الرئيسية كبديل مؤقت أو بعيد لخطوط المترو الجديدة. د. تطوير خدمات النقل المائية العامة. هـ. تدابير لدعم التكامل بين أنظمة النقل العام وتبادل آمن وفعال مع وسائل السفر الأخرى. و. مبادرات لتحسين إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام للمشاة على كافة مستويات التنقل. ز. مبادرات لإدارة الطلب على الرحلات لتشجيع التغييرات في سلوك التنقل لصالح أشكال تنقل أكثر استدامة. ح. إنشاء وتنفيذ «استراتيجية المحافظة على الحركة المرورية بالدوحة» لتحديد وتنفيذ المبادرات الفورية والقصيرة الأجل، لضمان التشغيل المستمر والفعال لشبكة الطرق والخدمات اللوجستية القائمة من خلال مرحلة بناء دولة قطر لعام (2022).	على المدى القصير	



المصدر : وزارة البلدية والبيئة


المصدر : وزارة البلدية والبيئة

9.4 الطرق السريعة – إدارة المرور والسلامة

9.4.1 يحدد الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني التي ستحدد شكل العمران والنمو المستقبلي لدولة قطر وتقوم هذه الاستراتيجية على توقعات سكانية أقل بكثير، وإعادة صياغة والتركيز على الإطار المكاني عن الخطة الموضوعة مسبقاً للتنمية الرئيسية لوسائل النقل فى دولة قطر) لذا من الضروري والحتمي في الظروف الراهنة، أن تتم مراجعة خطة التنمية الرئيسية لوسائل النقل في دولة قطر، للتأكد من تكاملها مع الإطار الوطني للتنمية، وتلبيتها لاحتياجات النمو في المستقبل. ومن المتوقع بعد مراجعة خطة النقل الشاملة لدولة قطر (TMPQ) وتنقيحها وتنفيذها أن توفر الأساس الذي ترتكز عليه طرق النقل (والسكك الحديدية) في المستقبل، كما أنها ستساعد وزارة البلدية والبيئة وهيئة الأشغال العامة في تحديد أولويات صيانة الطرق ورفع مستوى البرامج خلال فترة التخطيط.

9.4.2 يجب أن تستوفي شبكة الطرق مجموعة من المهام وهي:

- الربط المكاني للمراكز العمرانية والمدن الصناعية في استراتيجية التوزيع المكانى.
- توفير إمكانية الوصول الاستراتيجي لحركة المرور الدولي.
- الحفاظ على إمكانية وصول السكان إلى المواقع ذات الأهمية التاريخية والثقافية والسياحية.
- توافر وسائل اتصال بين وسائل النقل المتعددة.

9.4.3 ستتم إعادة النظر في تصميم شبكة الطرق في حاضرة الدوحة والمناطق العمرانية الأخرى، من وجهة نظر تصميم الأماكن والفراغات العامة، والربط المجتمعي ومستخدمي الطرق من المشاة، وكذلك استكشاف الفرص لإعادة تصنيف الفئات الوظيفية لتلك الطرق، لخلق مجتمعات متصلة نابضة بالحياة لتحقيق التوازن بين احتياجات التنقل لكافة مستخدمي الطريق .

9.4.4 الحد من معدل حوادث الطرق، وتحسين مستوى القيادة والسلامة على الطرق، هما عنصران مهمان في تعزيز نوعية الحياة في دولة قطر. ولقد كان ارتفاع حالات الوفيات المرورية في دولة قطر في السنوات الأخيرة موضع اهتمام الرأي العام ونتيجة لذلك فقد تم تحقيق بعض النجاح من خلال - وعلى سبيل المثال استخدام تصاميم الطرق الدولية القياسية، مراقبة التقاطعات بالدوائر التليفزيونية المغلقة(CCTV)، (فصل الحركة الآلية عن حركة المشاة عن حارات السير الآلية).

9.4.5 بادرت وزارة الداخلية بعمل حملة موسعة لسلامة الطرق، بهدف تحسين السلامة العامة وتخفيض معدلات الحوادث، من خلال خطة "Three E's" (تكامل الهندسة مع التمكين والتوعية)، التي تتكامل ضمن نهج منتظم لتحسين سلامة الطرق. ويعد التصميم الآمن لبنية تحتية جديدة من الأساسيات اللازمة، من أجل تلبية متطلبات جميع مستخدمي الطريق المحتملين، وإعادة تركيب المرافق منخفضة التكلفة ذات التصميم الآمن، التي تفيد راكبي الدراجات والمشاة من أولويات الإطار الوطني للتنمية في دولة قطر(انظر الشكل رقم 19).



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

إدارة وسلامة شبكة الطرق

تهدف هذه السياسة إلى ضمان إدارة فعالة وآمنة لشبكة الطرق

سياسة شبكة النقل العام المتكاملة 2 (M2) : إدارة وسلامة شبكة الطرق

تطوير وإدارة وتشغيل شبكة طرق عالية الكفاءة قادرة على توفير خيارات تنقل مختلفة لمستخدميها.

الإجراءات التنفيذية:		
1. مراجعة وتحديث خطة التنمية الرئيسية للنقل بدولة قطر، لتواكب الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر واستراتيجية النقل المتكامل، وضمان الاستخدام الأمثل للبنية التحتية والشبكة الحالية.	على المدى القصير	**وزارة المواصلات والإتصالات** **وزارة البلدية والبيئة** **هيئة الأشغال العامة** وزارة الاقتصاد والتجارة مشيرب العقارية شركة سكك الحديد القطرية
2. مراجعة التدرج الهرمي للطرق ودليل تصميم الطرق السريعة، على أساس خطة التنمية الرئيسية المنقحة لوسائل الانتقال في دولة قطر واستراتيجية النقل المتكامل.	على المدى القصير	
3. يجب عمل اللازم بالنسبة لحاضرة الدوحة: أ. إنشاء أنظمة نقل ذكية، ومركز لإدارة وسائل النقل ومراقبة حركة المرور. ب. طرح تدابير رئيسية على طول مسارات الطرق الرئيسية التي توجد بها خدمات النقل العام الجماعي. ج. إجراء دراسة جدوى ضمن إمكانية تقليل الإزدحام داخل المناطق ذات الكثافة المرورية العالية.	المدى القصير إلى المتوسط	
4. دعم البرنامج الحكومي لسلامة الطرق: أ. مراجعة المعايير الحالية لتصميم الشوارع، لضمان إعطاء الأولوية لسلامة المشاة وراكبي الدراجات وغيرهم من مستخدمي الطرق المعرضين للخطر. ب. التعديل التحديثي لسمات التصميم الآمن منخفض التكلفة، لحماية أولئك الذين هم أكثر عرضة للخطر من الإصابات الخطيرة، أو الموت من خلال حوادث المرور على الطرق.	المدى القصير إلى المتوسط	



المصدر : وزارة البلدية والبيئة



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

الجدول (19) خطة العمل ذات الأولوية للحفاظ على سلامة الطريق

محاور خطة السلامة على الطريق	الإجراء
البيئة العامة لشكل الطريق	التصميم الآمن للبنية التحتية الجديدة، لتلبية متطلبات السلامة لجميع مستخدمي الطريق المحتملين، بما في ذلك توفير الإنارة اللازمة للشوارع، والإضاءة على الطرق السريعة واللافتات المضيئة. إعادة تركيب مرافق إشارات وتصميمات الأمان المسبقة ذات التكلفة المنخفضة، للحد من شدة الإصابة (على سبيل المثال فواصل متوسطة على الطرق الريفية، وفصل وتهدئة راكبي الدراجات النارية وراكبي الدراجات العادية والمشاة والدوارات المرورية عند التقاطعات الخطرة). مراجعة الإجراءات الأمنية لتصاميم الطرق بانتظام، لضمان الإمتثال لمعايير ولوائح السلامة على الطريق. المراجعة الشاملة المنهجية لتحديد مخاطر الطريق والتدابير العلاجية. الصيانة الدورية لكافة علامات الأمان للبيئة العامة لشكل الطريق، وخاصة اللافتات واللوحات الإرشادية ونوعية سطح الرصيف.
إدارة السرعة	تمكين السياسة العامة القائمة على الردع والتوعية، لضمان الإمتثال للحد الأقصى للسرعة، على سبيل المثال كاميرات مراقبة السرعة.
أحزمة الإمان والإدارة	تمكين السياسة العامة القائمة على الردع والتوعية، لضمان الإمتثال لمعايير ولوائح حزام الأمان للوسائل المختلفة (الأمام/ الخلف/ مقاعد الأطفال/ خوذة الدراجة النارية/ الدراجة العادية).
القيادة تحت تأثير الكحول	تمكين السياسة العامة القائمة على الردع والتوعية، لضمان الإمتثال للقوانين الخاصة بالمشروبات الكحولية.
السائقون المبتدئون	تنظيم الترخيص للسائقين الجدد، للسيطرة والحد من تعرض السائق المبتدئ والسائقين الشباب للخطر.
سلامة السيارة	مواكبة أفضل الممارسات الدولية والتفتيش بانتظام، وإصدار الشهادات لضمان الإمتثال لمعايير ولوائح الصناعة.
المركبات التجارية	تمكين السياسة العامة القائمة على الردع والتوعية، لضمان الإمتثال لقواعد الأحمال الآمنة ومعايير ساعات القيادة ومعايير المركبات.
سلامة الطفل	التوعية بالسلامة المرورية في المناهج الدراسية الأساسية.
الخدمات الطبية الطارئة	الإهتمام بإجراءات الإسعافات الأولية لمسارات الطرق عالية المخاطر.

المصدر : التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق

9.5 مواقف السيارات

9.5.1 يدعو الإطار الوطني للتنمية بدولة قطر، بالإضافة إلى خطة النقل الشاملة لدولة قطر، إلى الحد من الإعتماد على السيارات الخاصة عن طريق تشجيع التحول لوسائل النقل البديلة، وتطوير خطط التنمية المرتكزة على وسائل النقل العام. ومن خلال تبني التوجهات السابقة، يمكن تخفيض الطلب على مواقف انتظار السيارات بنسبة (25%), ومع ذلك فإن المستوى الحالي لتوافر مواقف السيارات في العاصمة الدوحة يقل بنسبة (50%) عن إجمالي الطلب المستقبلي المقدر، ومازالت مشكلة توافر مواقف السيارات واستخدامها بحاجة إلى الإدارة الجيدة.

9.5.2 تعد المستويات الحالية من الازدحام المروري داخل المدينة، ومواقف السيارات المخصصة، إشكالية كبيرة في إدارة النقل الحالية، ومن المتوقع أن تزداد سوءاً في المستقبل القريب. ويؤثر الموقع ومدى توافر وأسعار مواقف السيارات واسعارها بصفة عامة على فرص التنمية وقيم العقارات، والشكل الحضري للعمران. كجزء من تحسين الفراغات العامة وخلق مجتمعات صالحة للعيش ومستدامة بشكل أساسي في حاضرة الدوحة وبمستويات أقل في المدن الأخرى، فإن التخطيط والإدارة ودعم وتعزيز أماكن وقوف السيارات تلعب دوراً رئيسياً في التأثير على العلاقة بين النقل واستعمالات الأراضي وسلوك الحركة.

9.5.3 كلما كانت هناك أعداد غير كافية من مواقف السيارات المتاحة في المواقع المختلفة، التزمت الحكومة بتوفير مواقف السيارات متعددة الطوابق للمجتمع. وقد نشأت الحاجة إلى هذه المرافق كنتيجة مباشرة للتطبيق غير المناسب لاشتراطات تقسيم المناطق، وعدم كفاية توفير مواقف السيارات في الموقع.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

9.5.4 لذا تحتاج سياسة مواقف انتظار السيارات إلى أن يتم النظر إليها بصورة شاملة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من استخدامات الأراضي داخل حاضرة الدوحة والمناطق المحلية والمدن، وكذلك كجزء من استراتيجيات النقل. وبالتحديد، فأن التخطيط والتنسيق والتصميم للمراكز ذات الاستخدامات والكثافات المختلطة والمرتكزة على وسائل النقل، سوف تلعب دوراً مهماً في صياغة سياسة أماكن وقوف السيارات.

مواقف انتظار السيارات – الإدارة تخصيص وتنفيذ مواقف السيارات

تهدف هذه السياسة إلى حل قضايا مواقف السيارات الحالية، وإدخال أساليب إدارة أفضل.

سياسة شبكة النقل العام المتكاملة 3 (M3) : إدارة وسلامة شبكة الطرق

استراتيجيات مواقف انتظار السيارات على نطاق المدينة الواسع، لتشجيع تخصيص المواقف في الأماكن المطلوبة، والتكامل مع خطة التحول للنقل الجماعي ذي الجودة العالية .

الإجراءات التنفيذية:		
1. إجراء تقييم شامل للاحتياجات من مواقف السيارات في جميع أنحاء حاضرة الدوحة، وخلق إستراتيجية إدارة شاملة للمواقف، على أساس استراتيجية النقل المتكامل، الذي يشتمل على مواقف اركن واستقل الحافلة (Park and Ride)، وتخصيص مناطق واسعة لها، وتسعير وتمكين تطبيق الغرامات لمناطق وقوف السيارات، بما في ذلك زيادة العقوبات على المخالفات، وتدابير أكبر لتطبيق الغرامات ، وزيادة برامج التوعية للسكان.	على المدى القصير	وزارة المواصلات والإتصالات وزارة البلدية والبيئة وزارة الداخلية وزارة المالية شركة سكك الحديد القطرية
2. يمكن أن يتم تطويع تحديد النماذج والمفاهيم المبتكرة والمستقبلية لاستخدامات أخرى، بمجرد أن يقلل هذا التحول لاستخدام النقل العام من الطلب على مواقف السيارات كجزء من استراتيجية إدارة مواقف السيارات.	على المدى القصير	
3. التأكد من أن جميع الإيرادات التي يتم تحصيلها من خلال رسوم وقوف السيارات والغرامات والإيرادات المتعلقة بالمواقف الأخرى، يتم استثمارها في تحسين وسائل النقل العام في دولة قطر.	على المدى القصير	

9.6 تقييم الأثر المروري

9.6.1 وضعت وزارة المواصلات والإتصالات المبادئ التوجيهية والإجراءات لدراسات تقييم الأثر المروري (TIS). وتمد هذه المبادئ التوجيهية مختلف الوزارات والوكالات، وملاك الأراضي الخاصة والمستشارين، بالمقاييس والأهداف والمعايير اللازمة لاستخدامها في إعداد وتقييم الأثر المروري ومواقف السيارات كجزء من عملية تقييم التنمية.

9.6.2 لتحسين كفاءة عملية دراسة تقييم الأثر المروري، وبالتالي استخدام موارد النقل والاستثمارات، دعت الحاجة إلى استخدام دليل النقل ومواقف السيارات في دولة قطر. وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في الدليل، فإنه يتضمن أيضاً معايير لإسهام المطورين لتمكينهم من المشاركة في التكاليف للبنية التحتية والمرافق الواقعة خارج أرض المشروع، ومن ضمنها مرافق النقل العام. وسيتم تقدير مستوى المساهمة في تكاليف الأعمال للبنية التحتية، بناءً على مستوى وعدد الرحلات المرورية الناتجة عن التنمية والتطوير المقترح

متطلبات النقل وأماكن انتظار السيارات في مشروعات التنمية الجديدة

تهدف هذه السياسة إلى التأكد من تحديد وتخفيف الآثار المترتبة على المرور ومواقف السيارات، الناشئة عن خطط التنمية الجديدة، لخلق مجتمعات أكثر ملاءمة للعيش، ونابضة بالحيوية وصديقة للمشاة.

سياسة شبكة النقل العام المتكاملة 4 (M4) : متطلبات النقل وأماكن الانتظار في مشروعات التنمية الجديدة

التأكد من أن المطورين لمشروعات التنمية الجديدة على دراية كاملة بتحديد وحساب والإسهام في تكاليف البنية التحتية للنقل، وإدارة مرافق النقل العام، وانتظار السيارات خارج حدود مشروع التنمية الجديد.

الإجراءات التنفيذية:		
1. مراجعة المبادئ التوجيهية لدراسة الأثر المروري، لتتضمن أحكام تحديد وفرض مساهمات المطور لتغطية تكاليف البنية التحتية للنقل خارج الموقع، والنقل العام ومرافق مواقف السيارات الجماعية خارج الموقع.	على المدى القصير	**وزارة المواصلات والإتصالات** **وزارة البلدية والبيئة** **هيئة الأشغال العامة**
2. إنشاء دليل النقل ومواقف السيارات (الذى يتضمن معدلات ومعايير انتظار السيارات والرحلات التى تولد حركة نقل) لدولة قطر، لاستخدامه في إعداد وتقييم وبناء الخطة التنموية الجديدة.	على المدى القصير	المنظمة الخليجية للبحث و التطوير
3. عدم السماح بطلبات التطوير الجديدة فى حال عدم مطابقة طلب التطوير مع دليل النقل وأماكن وقوف السيارات بالتنمية المقترحة.	المدى القصير إلى المتوسط	شركة سكك الحديد القطرية
4. من خلال دليل النقل، ومواقف السيارات، وعملية تقييم أثر النقل، يمكن الحد من وقوف السيارات داخل المواقع وفي أماكن العمل، وعلى وجه الخصوص في المراكز الحضرية، حيث يتوافر مستوى عال من خدمة النقل العام.	المدى القصير إلى المتوسط	



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

9.7 خدمات المشاة ومستخدمي الدراجات

9.7.1 بالنسبة للعديد من الأشكال المختلفة لوسائل النقل، يعد المشي وركوب الدراجات الوسيلتين الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة، وأكثر وسائل النقل أمناً وفعالية. ولا تؤثران على جودة البيئة بأي شكل من الأشكال، إنما تساعدان على الحفاظ عليها من الملوثات، على عكس وسائل النقل الأخرى. كما أنهما تعززان من الصحة العامة وتحققان النفع للمجتمع، بما يتفق مع الإطار الوطني للتنمية في دولة قطر ورؤية قطر الوطنية لعام (2030).

9.7.2 توصي الخطة الرئيسية الوطنية لاستخدام الدراجات في دولة قطر بتعزيز مرافق وخدمات الدراجات والمشاة، ضمن خطة تحسين نطاق شبكة الطرق، وقد صممت هذه المرافق والخدمات لتحسين الإتصال المحلي بين استخدامات الأراضي ومرافق وخدمات النقل (وخاصة السكك الحديدية والحافلات)، دون الحاجة إلى استخدام الطرق الكبيرة ذات السعة الاستيعابية العالية. كما توصي الخطة أيضاً بتصميم المعايير اللازمة، وعمل التوجيهات لإعادة تجهيز طرق الدراجات على طول الطرق القائمة.

9.7.3 إن تخطيط وتصميم الشوارع الكاملة التي تضم مرافق وخدمات للمشاة وراكبي الدراجات، بالتكامل مع البنية التحتية للنقل والخدمات الأخرى، في المراكز ذات الاستخدامات المختلطة، يعد أمراً ضرورياً لتحسين خيارات الوصول والإتصالية وتحسين جودة الحياة للسكان.

ركوب الدراجات والمشي

تهدف هذه السياسة إلى تحسين التواصل بين الناس والأماكن.

سياسة شبكة النقل العام المتكاملة 5 (M5) : خدمات المشاة وراكبي الدراجات وذوي الاحتياجات الخاصة.
توفير خدمات لراكبي الدراجات والمشاة وذوي الاحتياجات الخاصة، لتحسين ترابط الأشخاص مع الأماكن والفراغات، وفي نفس الوقت إعادة صياغة معايير التصميم الآمن، بدلاً من المعايير منخفضة التكلفة الحالية لشبكة الطرق.

الإجراءات التنفيذية:		
1. التأكد من أن مقترحات تحقيق التنمية في المراكز الحضرية (بما في ذلك التنمية العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام)، تعطي الأولوية لمرافق راكبي الدراجات والمشاة وذوي الاحتياجات الخاصة، وتتماشى مع توصيات الخطة الرئيسية الوطنية لاستخدام الدراجات.	على المدى القصير	**وزارة المواصلات الإتصالات** **وزارة البلدية والبيئة** **وزارة الداخلية** **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية** هيئة الأشغال العامة المنظمة الخليجية للبحث والتطوير اللجنة العليا للمشاريع والإرث شركة سكك الحديد القطرية الهيئة العامة للسياحة
2. الاستفادة من التقاطعات المختلفة للشارع ومعايير التصميم لدعم عبور واستخدام المشاة، بما يتفق مع التدرج الهرمي لأنواع الطرق في إطار التنمية الوطنية لدولة قطر.	المدى القصير إلى المتوسط	
3. وضع وتنفيذ خطة عمل للمشي وركوب الدراجات داخل العاصمة والتركيز على الجوهر الحضري للمدينة، بما في ذلك ضواحي المدينة العاصمة، للحصول على نتائج سريعة في وجود البنية التحتية الآمنة للمشي وركوب الدراجات، وتعزيز وسائل النقل التي لا تعتمد على المحركات وتحسين الاتصالية بين المناطق.	المدى القصير إلى المتوسط	
4. وضع خطة لتلبية احتياجات التنقل لدى ذوي الاحتياجات الخاصة.	المدى القصير إلى المتوسط	



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

9.8 المطارات

9.8.1 إن نمط التجمع الحالي لسكان دولة قطر القائم ضمن مركز عمراني ضخم (حاضرة الدوحة)، ووجود عدد قليل نسبياً من المدن الصناعية والمراكز الأقل كثافة يعتبر سبباً رئيسياً في عدم الحاجة إلى أكثر من مطار تجاري واحد في البلاد. إن خطط تنمية الطرق والسكك الحديدية واسعة النطاق، سواء تلك التي تمت بالفعل، أو التي يجري التخطيط لها في جميع أنحاء البلاد، يعني أن مطار حمد الدولي سيصبح المطار التجاري الوحيد في دولة قطر في المستقبل المنظور.

9.8.2 عمل مطار حمد الدولي على توسيع القدرة الاستيعابية لنقل الركاب والشحن الجوي في دولة قطر بشكل كبير. تعني أهمية مطار حمد الدولي لاقتصاد دولة قطر أن الكفاءة المرورية للنقل البري والخروج إلى المراكز الرئيسية للسكان والصناعة، سوف تحتاج إلى التأمين والحماية. كما ستكون هناك حاجة إلى الإدارة الفعالة، من خلال عمليات التقييم للمخططات والتنمية، من أجل التحكم باستخدامات الأراضي المجاورة للمطار والمتعارضة مع طبيعة الأنشطة، التي تؤدي إلى تعطيل أو تقييد الحركة للركاب والبضائع من وإلى المطار.

المطارات

تهدف هذه السياسة إلى ضمان الإتصالية والربط الجيد بين مطار حمد الدولي الجديد وشبكة النقل الاستراتيجية، والمساهمة في اقتصاد متنوع والتقليل من الآثار السلبية على البيئة.

سياسة شبكة النقل العام المتكاملة 6 (M6) : مطار حمد الدولي.

ضمان ارتباط مطار حمد الدولي بشبكة النقل الاستراتيجية ودعمها من خلال الأنشطة الاقتصادية المناسبة.

الإجراءات التنفيذية:		
1. تعزيز الوصول الفعال إلى مطار حمد الدولي من خلال:	على المدى القصير	**وزارة المواصلات والإتصالات** **هيئة الطيران المدني** **وزارة البلدية والبيئة** المنظمة الخليجية للبحث والتطوير قطر للبترول شركة سكك الحديد القطرية الهيئة العامة للسياحة
أ. ضمان دعم طرق النقل الاستراتيجية لمطار حمد الدولي بطريقة فعالة وموثوق بها، وخاصة للنقل العام والشحن.		
ب. الحماية من خطط التنمية غير الملائمة والتي سوف تؤثر سلباً على كفاءة وموثوقية طرق النقل الاستراتيجية التي تربط مطار حمد الدولي.		
2. التأكد من توافق الأنشطة في المواقع حول مطار حمد الدولي مع عمليات المطار، والتي يمكن أن تجني الاستفادة من الموقع المشترك.	على المدى القصير	
3. لن يتم السماح بتطبيق الخطط العمرانية التي لها تأثير سلبي على عمليات المطار (بما في ذلك الأنشطة التى تولد تلوث سمعي).	على المدى القصير	



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

9.9 الموانئ

9.9.1 ميناء الدوحة الجديد المقرر افتتاحه في عام (2016) سيساهم - إلى حد كبير - في تحسن تجارة السلع الأجنبية في دولة قطر (الواردات المخصصة أساساً للاستهلاك المحلي / التجاري). تعني أهمية الميناء لاقتصاد دولة قطر، أن الكفاءة المرورية للنقل البري والخروج إلى المراكز الرئيسية للسكان والصناعة، سوف يحتاجان إلى التأمين والحماية. كما سيكون هناك حاجة إلى الإدارة الفعالة من خلال عمليات التقييم للمخططات والتنمية من أجل التحكم باستخدامات الأراضي المجاورة للميناء المتعارضة مع طبيعة الأنشطة والتي تؤدي إلى تعطيل أو تقييد الحركة للركاب والبضائع من وإلى الميناء.

9.9.2 سيكون لدى ميناء الدوحة الجديد أيضاً القدرة على استيعاب السفن السياحية الضخمة الفاخرة (سيحدث ذلك من خلال بيئة صناعية على بعد (30 كم من وسط الدوحة). وكبديل لذلك، وبمجرد أن يتم افتتاح الميناء الجديد أمام حركة المرور، تقترح الهيئة العامة للسياحة مع وزارة الإقتصاد والتجارة تحويل ميناء الدوحة الحالي إلى محطة للرحلات البحرية الدولية، كجزء من مشروع التجديد الحضري متعدد الاستخدامات.

9.9.3 يخلق التطور السريع الجاري في الدوحة فرصة جديدة لوسائل النقل المائي، كجزء من استراتيجية متكاملة للنقل داخل العاصمة. ان النمو الديناميكي في الخليج الغربي، وتطوير الواجهات البحرية السكنية الفاخرة، كما في مشروع اللؤلؤة ومدينة لوسيل، والتجديد المحتمل للميناء الموجود في وسط مدينة الدوحة، بالإضافة إلى خلق الفرص لتوفير خدمة العبارات في خليج الدوحة، مع إمكانية الامتداد الطولى بين الشمال والجنوب.

9.9.4 ومن الأهمية أن تتكامل مثل هذه الخدمات مع خدمات النقل البري العام، لضمان التنقل السلس المنظم الذي يعزز من حيوية المكان.

ميناء الدوحة الجديد

تهدف هذه السياسة إلى ضمان الإتصالية والربط الجيد بين الميناء الجديد وشبكة النقل الاستراتيجية، والتقليل من الآثار السلبية على البيئة.

سياسة شبكة النقل العام المتكاملة 7 (M7) : ميناء الدوحة الجديد

ضمان ارتباط ميناء الدوحة الجديد بشبكة النقل الاستراتيجية، ودعمها من خلال الأنشطة الاقتصادية المناسبة.

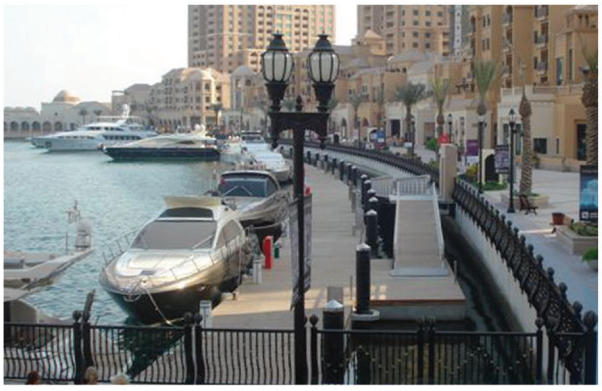
الإجراءات التنفيذية:		
1. تعزيز الحماية الموجهة للشاحنات وطرق النقل، من خطط التنمية العمرانية التي يمكن أن تعوق أو يكون لها تأثير ضار على استخدام شبكة النقل الاستراتيجية للميناء.	على المدى القصير	وزارة المواصلات والإتصالات وزارة البلدية والبيئة وزارة الإقتصاد والتجارة
2. تشجيع الأنشطة في المواقع حول ميناء الدوحة الجديد، التي تتوافق مع طبيعة الميناء والتي يمكن أن تحقق المنفعة من الموقع المشترك.	المدى القصير إلى المتوسط	قطر للبترول الشركة القطرية لإدارة الموانئ (موانئ)
3. لن يسمح بطلبات التطوير التي لها تأثير سلبي على عمليات الموانئ.	على المدى القصير	شركة سكك الحديد القطرية الهيئة العامة للسياحة

النقل البحري

تهدف هذه السياسة إلى رفع كفاءة استخدام العناصر الأساسية وإمكانات النقل البحري القائمة، وتوفير خيارات النقل المستدامة للمقيمين والسياح.

سياسة شبكة النقل العام المتكاملة 8 (M8) : النقل البحري.
تكامل البنية التحتية والمرافق للميناء، ضمن الإطار العام لشبكة وسائل النقل واستخدامات الأراضي مع الهيكل العمراني، للمساهمة في تنويع الاقتصاد والعمل على استدامته واستمراره لمدة طويلة.

الإجراءات التنفيذية:		
1. وضع خطة رئيسية لإعادة تطوير وتجديد ميناء الدوحة الحالي، تتضمن مرافق السفن السياحية والترفيهية ذات الصلة والأنشطة السياحية، وأنشطة الصيد التجارية والترفيهية المتكاملة، مع استراتيجية النقل المتكامل من خدمات النقل المائي التي تربط تطورات وتنمية المشروعات الضخمة مع المراكز الأخرى في الواجهة البحرية الرئيسية.	المدى القصير إلى المتوسط	**وزارة المواصلات والإتصالات** **وزارة البلدية والبيئة** **وزارة الإقتصاد والتجارة** **الهيئة العامة للسياحة**
2. إعداد دراسة جدوى لإنشاء خدمة العبارات الدولية ذات السرعة العالية بين الشمال والبحرين.	المدى القصير إلى المتوسط	المكتب الهندسي الخاص الشركة القطرية لإدارة الموانئ (موانئ)



المصدر : وزارة البلدية والبيئة



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

9.10 الخدمات اللوجستية والمعابر الحدودية

9.10.1 على المدى القصير، ستكون نقاط الحدود القطرية لدخول / وخروج المسافرين والشحن جواً عبر (مطار حمد الدولي) وفي نقل البضائع والركاب بحراً عبر (ميناء الدوحة الجديد، مسيعيد ورأس لفان، الشمال) وللشحن وسفر الركاب براً عبر (دخان، أبو سمرة).

9.10.2 وعلى المدى البعيد ستكون هناك أيضاً معابر حدود برية عبر السكك الحديدية ذات المسافات الطويلة للشحن إلى دول مجلس التعاون الخليجي، والخدمات الإضافية المرتبطة بتجديد الميناء الحالي في وسط مدينة الدوحة.

9.10.3 يعد تحديد مسار الشاحنات الرئيسي على المستوى الوطني، جنباً إلى جنب مع مركز متكامل للخدمات اللوجستية ومحطة شحن السكك الحديدية في المنطقة المجاورة للميناء الجديد في الدوحة، أمراً ضرورياً لضمان كفاءة حركة الشاحنات والبضائع ، وبالتالي سيتم تقليل معدلات التأخير ومخاطر السلامة لمستخدمي الطرق الآخرين.

مراكز الخدمات اللوجستية

تهدف هذه السياسة إلى تشجيع عمليات نقل البضائع بكفاءة أثناء رفع مستوى السلامة وتعزيز المرافق البيئية

سياسة شبكة النقل العام المتكاملة 9 (M9) : مراكز الخدمات اللوجستية.

إنشاء طريق متكامل، وخلق إستراتيجية خدمات لوجستية معتمدة على السكك الحديدية، لتشجيع عمليات النقل البري، والاستخدام الآمن للبنية التحتية لوسائل النقل وتحسين البيئة.

الإجراءات التنفيذية:		
1. إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للشحن والخدمات اللوجستية للتنسيق والتكامل بين الطرق المخصصة للشحن، وللمسافات الطويلة وشبكات السكك الحديدية للشحن ومحطات الشحن والمراكز اللوجستية.	على المدى القصير	**وزارة المواصلات والإتصالات** **هيئة الأشغال العامة** **وزارة البلدية والبيئة** وزارة الإقتصاد والتجارة قطر للبترول الشركة القطرية لإدارة الموانئ (موانئ) شركة سكك الحديد القطرية
2. فرض قيود على طرق شحن معينة وفي ضواحي العاصمة على الطريق الدائري الثالث، بالنسبة للمركبات التجارية الثقيلة دون تصاريح خاصة من مراكز الدخول الحضرية، التي تم تحديدها في الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني.	المدى القصير إلى المتوسط	
3. تشجيع الأنشطة في المواقع حول بعض المراكز اللوجستية التي تتوافق مع العمليات اللوجستية، ويمكن أن تحقق الفائدة من هذا الموقع المشترك.	المدى القصير إلى المتوسط	
4. عدم السماح بطلبات التطوير التي لها تأثير سلبي على عمليات مراكز الخدمات اللوجستية المخصصة.	على المدى القصير	

10.0 المرافق

10.1 المحتوى

10.1.1 يجب توفير مرافق عالية الجودة، لدعم رؤية قطر الوطنية (2030)، وكذلك لدعم السيناريو الاقتصادي والسكاني الصادر عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. ويمكن أن تسهم القدرات واستدامة توفير الكهرباء والماء والتخلص من مياه الصرف الصحي، ووجود شبكات اتصالات متطورة، في ايجاد مزايا اقتصادية تنافسية في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن إسهامها الكبير في تحسين ظروف المعيشة وجودة الحياة في البلاد.

10.1.2 إن الجزء المهم في نجاح ادارة النمو هو ربط الطلب على الأراضي بتخطيط المرافق العامة من خلال وجود تمويل عادل في الوقت المناسب، وحتى الآن يعتبر هذا تحدياً كبيراً، وذلك نظراً للنمو السكاني السريع والتنمية العمرانية السريعة الذي أدى بدوره إلى توتر الطاقة الاستيعابية لمقدمي هذه الخدمة وتسليم مواقع التنمية المزودة بالمرافق المطلوبة.

10.1.3 يمكن أن تسبب إنشاءات الشبكات اللازمة لمرافق البنية التحتية إلى حدوث تأثيرات سلبية على الأرض وموارد المياه، بما في ذلك المياه الجوفية والبيئة الساحلية. كما يمكن أن يؤدي توفير الأراضي ضمن مسارات خطوط الخدمات وحرم الطرق الرئيسية المخصصة لشبكات نقل وتوزيع الخدمات، إلى الفصل المادي والاجتماعي داخل المجتمعات والمجاورات السكنية وفي نطاقها، ونتيجة لذلك تدعو الحاجة إلى الحرص على تحقيق التوازن بين الآثار البيئية المحتملة لتوفير البنية التحتية من جهة، ومتطلبات كفاءة وفعالية شبكات المرافق من جهة أخرى.

10.1.4 دولة قطر بحاجة إلى الطاقة لتحلية المياه المالحة، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وفي المقابل يمكن الحصول على الطاقة من مياه الصرف الصحي، ومن المخلفات الصلبة. لذا ينبغي البحث في إمكانية توليد الكهرباء من معالجة المخلفات، ومياه الصرف الصحي والعمل على تنفيذها.

10.1.5 إن نمط وحجم التنمية العمرانية المستقبلية بحاجة إلى تخطيط يتسم بالدقة وإلى التكامل مع مرافق الخدمات التي يمكن توفيرها، بحيث لا تتعارض أو تتداخل مع اختيار المواقع أو الطرق ذات العلاقة بتشغيل خدمات مرافق البنية التحتية المطلوبة. سيؤدي وجود منظومة متكاملة للعرض والطلب وإدارة المرافق ذات الصلة باستعمالات الأراضي الحالية والمستقبلية إلى الحد من هذه الآثار السلبية بطريقة فعالة ومتوازنة.

المياه

10.1.6 تعاني دولة قطر من ندرة المياه الصالحة للشرب، فهي تعتمد على تحلية المياه المالحة لتغطية معظم احتياجاتها. بينما يوفر خزان المياه الجوفية الشمالي المياه اللازمة للري، وفي بعض الأحيان المياه الصالحة للشرب. ويعد هذا الخزان عنصراً استراتيجياً في ضمان الأمن المائي لدولة قطر.



10.1.7 يتم استهلاك المياه في دولة قطر بمعدلات مرتفعة. ويتم توفير المياه الصالحة للشرب باستخدام الطاقة لتحلية مياه البحر، مما يؤدي إلى انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وفيما يتعلق بخزان المياه الجوفية الشمالي، فقد تناقص منسوبه إلى حد كبير نتيجة لسحب كميات كبيرة من المياه، كما تدنت جودة مياهه بسبب تسرب المياه المالحة إليه. تقتصر السعة التخزينية الحالية للإمداد بالمياه الصالحة للشرب على ما يكفي لثلاثة أيام، وتعمل المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) على إعداد خطط لرفع الطاقة التخزينية للمياه الصالحة للشرب لتصل إلى سبعة أيام، مما يضمن تأمين الإمدادات في الظروف الطارئة. وسوف يتم تخزين معظم المخزون الإضافي من المياه في مجموعة من خزانات المياه الضخمة.

10.1.8 تفقد دولة قطر حوالي (30%) من المياه نتيجة تسربها أثناء عمليات النقل والتوزيع، وتعمل كهرماء على تقليل كمية تسرب المياه إلى مستوى مقبول، يتماشى مع المعايير الدولية.

مياه الصرف الصحي

10.1.9 يعد تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي أمراً حيوياً لضمان تجنب التأثيرات الضارة على صحة الإنسان ورفاهيته والبيئة المحيطة ولكن في المقابل تواجه عملية تجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها صعوبة الاستجابة للمعدلات السريعة للتنمية العمرانية. تسهم شبكة الصرف الصحي القائمة في حاضرة الدوحة في ظهور المياه الجوفية بالقرب من سطح الأرض وطفح مياه الصرف الصحي المحلية، وتردي جودة المياه الجوفية والبيئة الساحلية، كما تسبب مرافق معالجة مياه الصرف الصحي في العديد من المشكلات، مثل انبعاث الروائح الكريهة ، وتردي جودة المياه، وصعوبة التخلص من الرواسب الطينية (الحمأة) عند معالجة المخلفات.

10.1.10 من المسائل المهمة كذلك، التخلص من مياه الصرف المعالجة، أو ما يسمى بفائض مياه الصرف الصحي المعالجة. فإن هذا الفائض لا يمكن النظر إليه فقط على أنه مياه صرف معالجة، وإنما على أنه مصدر إضافي يمكن استخدامه في ري المسطحات الخضراء ومحاصيل الأعلاف، وتبريد المناطق، والعمليات الصناعية.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

10.1.11 تعمل هيئة الأشغال العامة (أشغال) حالياً على توسعة شبكة الصرف الصحي، يشمل ذلك توصيلات الصرف الصحي، ومرافق معالجة مياه الصرف، وتوزيع فائض مياه الصرف الصحي المعالجة، بالإضافة إلى المزيد من التوسعات المقترحة.

تصريف مياه الأمطار والمياه الجوفية

10.1.12 تؤدي التنمية العمرانية إلى زيادة كثافة وحجم مياه الصرف إلى حد كبير في حين يؤثر ارتفاع منسوب المياه الجوفية سلباً على كفاءة عملية التصريف، وقد أدى تدهور أعمال الصيانة إلى انسداد الكثير من مرافق البنية التحتية القائمة بالمخلفات والطمي، مما يحول دون تشغيلها بكفاءة.



10.1.13 حدث تقدم كبير في استخدام مصائد الملوثات الخطرة خلال السنوات العشر الماضية. ولكن معظم البنى التحتية القائمة قد شيدت قبل ذلك التاريخ، ولذا فإنها لم تنتفع بهذه التطورات وتؤدي مجموعة هذه المؤثرات السلبية إلى حدوث طفح الشبكات بمختلف المناطق، وإلى تلوث المياه الساحلية والشواطئ بالمخلفات.

الكهرباء

10.1.14 يقدر استهلاك الطاقة للأغراض المنزلية بحوالي (22%) من إجمالي استهلاك الطاقة في دولة قطر، حيث يحتل الطلب على استهلاك الطاقة لتبريد الهواء موقع الصدارة في الاستهلاك، كما تبذل جهود كبيرة لزيادة إمدادات الطاقة لمواكبة النمو المطرد في الطلب، تشمل هذه الجهود توسعات كبيرة في شبكة نقل وتوزيع الكهرباء، وكذلك تطوير شبكة كهرباء دول مجلس التعاون الخليجي بحيث تصل قدرتها إلى (400 كيلوفولت).

10.1.15 بحلول عام (2018) يتعين زيادة امدادات الكهرباء نظراً للزيادة المتوقعة في الطلب، كما ينبغي إنهاء تشغيل بعض مرافق توليد الكهرباء الحالية. تشمل خيارات توليد الطاقة المتجددة استغلال الطاقة الحرارية الشمسية، ومن المرجح أن يتم ذلك في المناطق الداخلية للدولة التي تتمتع بأكبر قدر من التعرض للإشعاع الشمسي، وقد تم تحديد موقعين محتملين (انظر الشكل (10.1)) ومن المرجح أن يتم استغلال مساحات كبيرة من الأراضي لإقامة مثل هذه المرافق. هذا الاستغلال للطاقة يتفق مع سيناريو الأمانة العامة للتخطيط التنموي ومع مقترح التنوع الاقتصادي.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

10.1.16 لدعم أهداف رؤية قطر الوطنية (2030)، والتحول إلى اقتصاد متنوع ذو مقدرات عالية، لا بد من الاستثمار في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويمكن القول أن هناك تقدماً كبيراً في توفير المعدات وعناصر الشبكات في السنوات الأخيرة، وقد تحسنت القدرة والكفاءة على نحو ملحوظ.

10.1.17 لاستيعاب هذه التطورات، لا بد لمقدمي الخدمات من تمديد عدد كاف من الخطوط والقنوات اللازمة لشبكات الاتصال، لمواقع التنمية العمرانية الرئيسية الجديدة، وبصفة خاصة لمواقع التجمعات القائمة على تقنيات المعرفة المتطورة، نظراً لأن التعديل بعد الانتهاء من أعمال التشييد سيتسم بالتعقيد، كما يسبب العديد من المشكلات.

10.1.18 تتلخص الأمور الرئيسية التي تؤثر على قطاعات المرافق فيما يلي:

- نظراً للتطور العمراني السريع، وآليات التخطيط المجزأ، والمواقع المتفرقة للمشاريع، بما في ذلك مشاريع الإسكان للقطريين، فإن توفير المرافق والخدمات لا يتفق في كثير من الأحيان مع الخطط العمرانية لاستخدام الأراضي، وخصوصاً إن كانت مواقع حضرية هامشية.
- تعد دولة قطر من الدول الأكثر استخداماً لموارد الطاقة والمياه وفقاً للمعايير الدولية.
- تشغل مسارات خطوط الخدمات الوطنية مساحات كبيرة من الأراضي، كما تفصل فصلاً مادياً بين المجتمعات السكنية والمناطق الفضاء والمسطحات الخضراء، وقد أدى ذلك إلى الانتقاص من مؤهلات العيش في البيئة الحضرية والاستمتاع بالمناطق الصحراوية.
- يؤثر موقع وعمليات تشغيل المنشآت والمرافق الرئيسية تأثيراً سلبياً على جاذبية وقيمة البيئات الساحلية والبحرية.
- التخطيط للنمو المستقبلي - وفقاً لخطة تطوير المدن الصناعية التابعة لشركة قطر للبترول، بما في ذلك مرافق البنى التحتية والشبكات- يتم حالياً على نحو مستقل عن نظام التخطيط الحكومي.

10.1.19 تم تطوير عدد من الأهداف والسياسات والإجراءات للمساعدة على تنفيذ استراتيجية النقل المتكاملة، التي تدعم التنمية المكانية لدولة قطر لعام (2032)، كما تم تحديد مهام الجهات المعنية الرئيسية، وكذلك الأطر الزمنية، لتيسير اجراءات التنفيذ ورصد الفعالية.

10.2 استراتيجية الخدمات المتكاملة

10.2.1 من المهم تخصيص جزء كبير من الاستثمارات الحكومية المستقبلية لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه الصالحة للشرب، ومعالجة مياه الصرف الصحي. كما ينبغي التنسيق والتخطيط بين مقدمي خدمات الإمداد بالمياه والطاقة وإدارة المخلفات الصلبة، إلى المزيد من التكامل مع تخطيط استخدام الأراضي، للحصول على عائد أفضل من الموارد المحدودة (مثل الأرض) والاستغلال الأمثل للبنية التحتية لدعم النمو المستهدف.

10.2.2 سيتم إعداد المخطط العام للمرافق الوطنية بالتعاون مع مقدمي خدمات مرافق البنية التحتية، وذلك لتضمين التوقعات المستقبلية للاحتياجات الاستراتيجية، بناءً على الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني لتضمينه في خطة وبرنامج تطوير مرافق البنية التحتية لدولة قطر (QIPP) (انظر الإطار (20)) . ستقدم خطة وبرنامج البنية التحتية لدولة قطر برنامجاً شاملاً ومتكاملاً للأعمال الرئيسية اللازمة لدعم أهداف التنمية المكانية للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

10.2.3 ترتبط دورات المخلفات الصلبة والطاقة والمياه ببعضها البعض على كافة المستويات، فالطاقة المهدرة من توليد الكهرباء يمكن أن توفر ما يلزم من الطاقة للصناعة وتحلية المياه، كما يمكن إنتاج الطاقة من المخلفات العضوية ورواسب مياه الصرف الصحي، في مواقع طمر المخلفات، أو حرقها، أو عمليات المعالجة، كما هو مقترح من قبل مركز إدارة المخلفات الصلبة في الدوحة.

10.2.4 من خلال تبني انشاء المراكز العمرانية ذات الاستخدامات المختلطة والكثافات المتباينة، والتي تتضمن صناعات قائمة على تقنيات المعرفة المتطورة ، يمكن توفير المزيد من الفرص للعمل من المسكن، باستخدام أحدث تقنيات الاتصالات.

10.2.5 سوف تقلل استراتيجية الإطار الوطني للتنمية في دولة قطر أيضاً من الحاجة إلى التنقل، مما يساعد على خفض مستويات انبعاثات الكربون في البلاد. وفي مثل هذه الخطط التنموية، سيكون من الضروري توفير ما يلزم من الإمدادات وعمليات الصيانة وفرص النمو المستقبلي، المتعلقة باستخدامات الجيل القادم من تكنولوجيا الاتصالات واسعة النطاق، وأنظمة الاتصالات الهاتفية، والرقمية.

10.2.6 تمثل إدارة المياه قضية بالغة الأهمية لدولة قطر، وسيكون من الضروري تحسين الكفاءة وتطوير مرافق إمدادات مياه جديدة. وبحلول عام (2015) أصبحت هناك حاجة إلى إمدادات إضافية من المياه الصالحة للشرب نتيجة لزيادة الطلب على المياه ووقف تشغيل بعض مرافق تحلية المياه الحالية. اختيار مواقع مرافق مياه الشرب الجديدة له تأثير على الحيز المكاني، مما يستلزم التخطيط والإدارة بعناية لضمان تخفيف الآثار السلبية.

10.2.7 لابد من وضع مخطط عام لاستخدامات المياه، يتناول التحديات الحالية ويدمج بين مجموعة من الاستراتيجيات، مثل تحسين استخدام وتوزيع المياه الصالحة للشرب، وإدماج تقنيات التصميم العمراني التي تتعامل مع المياه بحرص (أو: الحساسة لاستخدام المياه).

10.2.8 شبكة مياه الصرف الصحي ومرافق المعالجة، يجب أن يخطط لها وأن تدار بعناية، كما يجب أن تتكامل مع خطط التنمية العمرانية القائمة والمقترحة، مع ضمان تفادي الآثار السلبية أو تخفيفها أو معالجتها.

10.2.9 لا بد من وضع مخطط عام لمياه الصرف وفائض مياه الصرف الصحي المعالجة، لمواجهة التحديات الحالية ودمج مجموعة من الاستراتيجيات، مثل تحسين جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها والتخلص منها، وتوزيع واستخدام مياه الصرف المعالجة، ودمج تقنيات التصميم العمراني التي تتعامل مع المياه بحرص.

10.2.10 من الضروري مواصلة توسيع وتحسين شبكات صرف مياه الأمطار والمياه الجوفية، من أجل الحد من التأثيرات البيئية وخطر الفيضانات. ولا بد من إعداد مخطط عام لتصريف المياه الجوفية ومياه الأمطار، لمواجهة التحديات الحالية، وتبني مجموعة من الاستراتيجيات، مثل تحسين عمليات التصريف القائمة والمقترحة، وتضمين تقنيات التصميم العمراني التي تتعامل مع المياه بعناية.

10.2.11 معظم أنظمة تصريف مياه الأمطار والمياه الجوفية القائمة، إما أصغر من الحجم المطلوب، أو تتطلب برامج صيانة ضخمة لتحسين كفاءة تشغيلها. ينبغي أن تتضمن هذه البرامج التنظيف المنتظم، والتحسين والتطوير عند الحاجة، ولاستكمال برامج الصيانة، يجب إعداد خطة شاملة لإدارة الأصول، مدعومة بقاعدة بيانات يسهل الوصول إليها.

10.2.12 بحلول عام (2018) ستكون هناك حاجة إلى إمدادات إضافية للكهرباء، لاستيفاء الطلب المتنامي، وإنهاء تشغيل بعض مرافق توليد الكهرباء الحالية. ينبغي التخطيط بدقة لمواقع مرافق توليد الكهرباء والمحطات الفرعية الرئيسية الجديدة نظراً لتأثيراتها المكانية، التي تستوجب أن يتم تخطيطها وادارتها بعناية لضمان تخفيف تأثيراتها السلبية.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة

10.2.13 اختيار المواقع، وكذلك عمليات تشغيل مرافق ومنشآت الاتصالات السلكية واللاسلكية على الوجه المطلوب لمواكبة التطور السريع في التقنيات وزيادة الطلب، أدت إلى زيادة احتمال حدوث تأثيرات سلبية، كالعوائق البصرية الناشئة عن انتشار هذه المنشآت في مواقع متعددة وبأحجام متباينة، بالإضافة إلى ما تسببه من ضوضاء وانتشار موجات الراديو.

10.2.14 يمكن لكل من منظمات الاتصالات ومقدمي خدمات مرافق البنية التحتية تبادل الاستفادة من المواقع القائمة. وفي المواقع ذات الطبيعة الخاصة، مثل منطقة العاصمة، سيتم وضع بعض المرافق تحت الأرض للحد من التلوث البصري.

10.2.15 توضح الأشكال (10.1) و (أ-10.1) شبكات مرافق البنية التحتية في عام (2032)، على المستوى الوطني، وعلى مستوى حاضرة الدوحة على التوالي، بينما تكون متطلبات كل خدمة كما هو مبين بالجدول التالي.

مرافق البنية التحتية المتكاملة

تهدف هذه السياسة إلى ضمان تخطيط وإدارة وتشغيل مرافق البنية التحتية المتكاملة، في إطار نهج متكامل ومنسق يتم تبنيه من قبل كافة الهيئات الحكومية.

سياسة المرافق 1 (U1) : الإمداد والتوزيع المتكامل لمرافق البنية التحتية

تحقيق كفاءة توفير وتوزيع استراتيجية مرافق البنية التحتية لدعم التنمية العمرانية

الإجراءات التنفيذية:		
1. إنشاء هيئة تنظيمية لتنسيق ودمج وإدارة تخطيط البنية التحتية الحكومية بالكامل، وتنفيذ البرامج المتعلقة بدورات الميزانية وإعتمادها. ستتولى هذه الهيئة القيام بما يلي: أ. إعداد وتنفيذ خطة وبرنامج البنية التحتية المتكاملة لدولة قطر، والذي يدمج المخططات العامة للقطاعات المختلفة، لتحديد الأطر الزمنية، والبت في الأولويات المتضاربة، وإعداد الموازنات، بهدف توفير البنى التحتية الاستراتيجية، اللازمة لدعم النمو المستهدف في الإطار الوطني للتنمية في دولة قطر، بما في ذلك: • المخطط العام للمرافق الوطنية. • برنامج صيانة وإدارة الأصول/الموجودات. • خطة النقل الشاملة لدولة قطر. ب. ربط وتنسيق ومراقبة تنفيذ مرافق البنية التحتية في مشاريع التنمية العمرانية الكبرى و الخاصة ، بما في ذلك مشاريع التجديد الحضري.	على المدى القصير	**وزارة البلدية و البيئة** **هيئة الأشغال العامة** **المؤسسة العامة القطرية للكهرباء و الماء (كهرماء)** **وزارة التخطيط التنموي والإحصاء** مشروع النظافة العامة وزارة المواصلات والإتصالات المكتب الهندسي الخاص وزارة الإقتصاد والتجارة قطر للبترول شركة سكك الحديد القطرية شركة أوريدو شركة فودافون قطر

الإطار (20) المخطط العام لمرافق البنية التحتية الوطنية

المخطط العام لمرافق البنية التحتية الوطنية

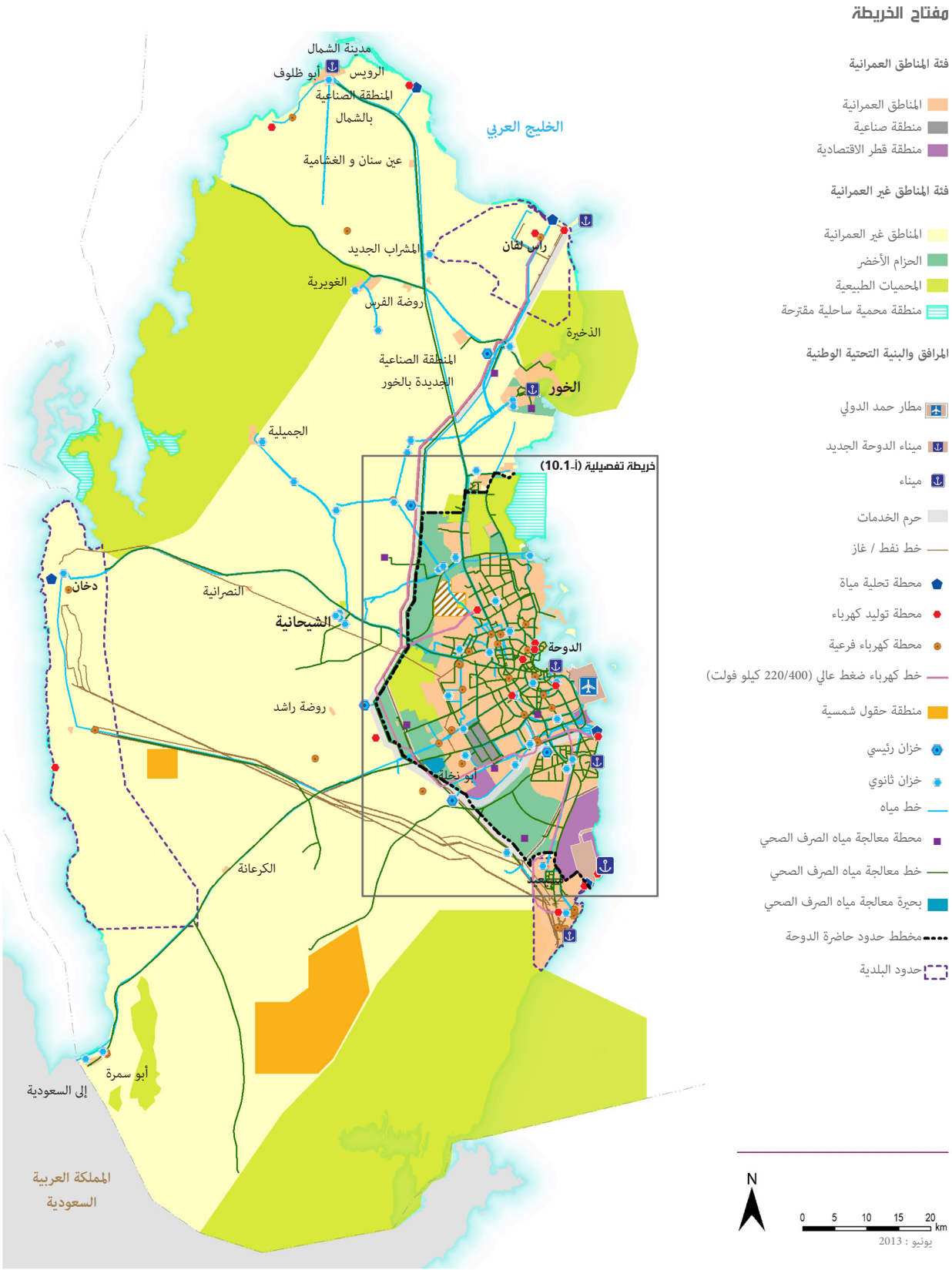
سيتم إعداد مخطط عام للمرافق الوطنية، بالتعاون مع مقدمي خدمات المرافق، لتضمين الاحتياجات الاستراتيجية المستقبلية المتوقعة بناءً على الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني ، لاستخدامها في خطة وبرنامج توفير البنية التحتية لدولة قطر. سيتم تحديد وتوقيع المواقع المستقبلية لكافة تحسينات مرافق البنية التحتية الرئيسية، على مخططات مشاريع التطوير المكاني للبلديات. وسينص المخطط العام للمرافق على إعداد وتنسيق إجراءات التنفيذ الفعالة. وينبغي أن يشمل المخطط العام للمرافق كلاً مما يلي:

- الكهرباء.
- الماء.
- مياه الأمطار.
- الصرف الصحي.
- مياه الصرف الصحي المعالجة.
- الاتصالات السلكية واللاسلكية.

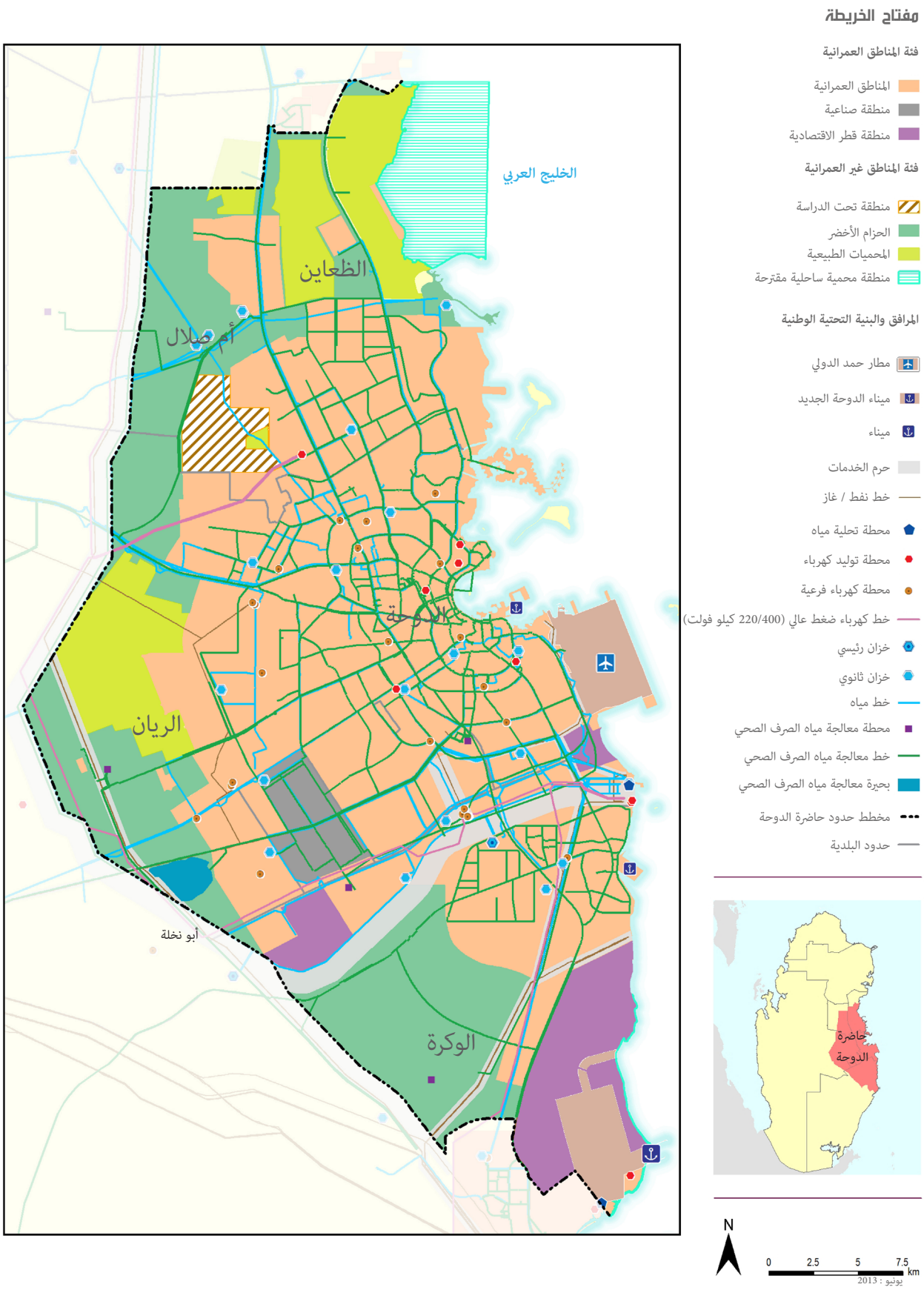
عند إعداد المخطط العام لمرافق البنية التحتية الوطنية، سيتم مراعاة ما يلي:

- تشجيع ترشيد استخدام المياه، من خلال تثقيف وتوعية المجتمع المحلي.
- تخطيط وتعزيز مشاريع إدارة مياه الصرف الصحي، والتي تشمل الموارد المائية غير التقليدية.
- إدارة مياه الأمطار كجزء من عملية التخطيط الحضري للتعرف على الموارد الطبيعية والنظام البيئي لمناطق تجميع مياه الأمطار، كلما أمكن ذلك.
- إنشاء برنامج لتشغيل وصيانة مرافق وخدمات البنية التحتية.
- وضع أهداف للاستخدام المستدام لمصادر المياه والطاقة وإنتاج المخلفات، ورصد تحقيق الأهداف والأداء وجودة الخدمات.
- الاستراتيجيات المالية وتحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل وتشغيل وصيانة واستبدال وإحلال خطوط البنية التحتية الرئيسية طيلة مدتها التشغيلية.

الشكل (10.1) مرافق البنية التحتية الوطنية (2032)



الشكل (أ-10.1) مرافق البنية التحتية الوطنية – خريطة تفصيلية لشبكة المرافق بحاضرة الدوحة (2032)



10.3 إدارة تأثيرات مرافق البنية التحتية

10.3.1 توفير مرافق البنية التحتية له تأثيرات محتملة على الناس والبيئة العمرانية والبيئة الطبيعية. يمكن أن تحدث هذه التأثيرات نتيجة عملية التخلص من الملوثات، خلال عمليات تشغيل مرافق الخدمات، مثل تصريف المياه والهواء أثناء توليد الكهرباء وإنتاج المياه الصالحة للشرب، ومثل عمليات التفريغ الناتجة عن التخلص من المخلفات، بما فيها مياه الصرف الصحي والرواسب.

10.3.2 يمكن أن يؤدي تشغيل مرافق البنية التحتية أيضاً إلى حدوث ضوضاء وانبعاث روائح كريهة. كما أن لأحجام ومواقع وانتشار مرافق البنية التحتية آثارها المحتملة على الصورة البصرية في بعض المناطق. بالإضافة إلى التأثير السلبي على الصحة، الذي يحدثه الإشعاع الكهرومغناطيسي الناتج عن نقل الكهرباء وانبعاثات ترددات الراديو من معدات الاتصالات.

10.3.3 من الضروري التأكد من معالجة التأثيرات التي تحدثها مرافق البنية التحتية على الوجه الأمثل، وذلك لتجنب أو معالجة أو تخفيف هذه التأثيرات، وهنالك مجموعة من الخيارات التي يمكن اللجوء إليها لإدارة هذه التأثيرات، تشمل اتخاذ نهج وقائي للحد من معدلات تشغيل مرافق البنية التحتية، كما تتماشى مع معايير الصحة والسلامة العالمية المعتمدة.

تشمل هذه التأثيرات:

- تلوث خزانات المياه الجوفية.
- تأثيرات سلبية على جودة الهواء.
- تأثيرات الضوضاء على المناطق ذات الحساسية البيئية.
- التأثيرات السلبية على البيئات الساحلية والمناطق المحمية.
- الانتقاص من القيمة التراثية والثقافية للمواقع والمباني والمناطق.
- التأثيرات السلبية على قيم المرافق الترفيهية، ويشمل ذلك الملوثات البصرية، التي تحدثها كتل ومواقع البنى التحتية لخدمات المرافق ومنشآتها المنتشرة.
- التأثيرات الصحية الناجمة عن كل من انبعاثات ترددات الراديو الناشئة عن معدات الاتصالات، وانبعاثات الإشعاع الكهرومغناطيسي الصادر عن خطوط نقل الكهرباء.

10.3.4 من المهم أيضاً مراعاة وحماية مرافق البنية التحتية القائمة من التعرض للخطر، بسبب استخدامات الأراضي غير الملائمة أو الحساسة، لضمان إمكانية استمرار تشغيلها وصيانتها. وفي المقام الأول، فإن مرافق البنية التحتية يجب أن تعمل على استيعاب تأثيراتها، ومع هذا فإن ذلك ليس دائماً قابلاً للتحقيق، وبالتالي تستدعي الحاجة وضع قيود على تحديد مواقع الأنشطة ذات التأثير الكبير أو الحساس، التي يمكن أن تتأثر سلباً بالبنية التحتية للمرافق.

التقليل من تأثيرات مرافق البنية التحتية

تهدف هذه السياسة إلى تقليل تأثيرات مرافق البنية التحتية على البيئة

سياسة المرافق 2 (U2) : الحد من تأثيرات مرافق البنية التحتية

تجنب أو معالجة أو تخفيف حدة التأثيرات السلبية على الناس والبيئة العمرانية والبيئة الطبيعية، بينما تتيح امكانية تطوير وتشغيل البنية التحتية للمرافق.

الإجراءات التنفيذية:		
1. إعداد نظم خاصة باختيار مواقع آمنة لمرافق البنية التحتية (بما في ذلك مرافق انبعاثات الراديو والإشعاع الكهرومغناطيسي من مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية) التي تؤثر سلباً على البيئة.	على المدى القصير	**هيئة الأشغال العامة** **المؤسسة العامة القطرية للكهرباء و الماء (كهرماء)** **وزارة البلدية والبيئة**
2. إعداد دليل لتصميم مرافق البنية التحتية، للعمل على تقليل مساحات الأراضي اللازمة لمنشآت المرافق، ولضمان تجانس البنية التحتية المشيدة مع المناطق الحضرية المحيطة.	على المدى القصير	مشروع النظافة العامة
3. تتضمن طلبات تطوير مرافق البنية التحتية الجديدة التزامات بتحسين البيئة الطبيعية والعمرانية، من خلال توفير أو من خلال مساهمات المطورين في توفير البنية التحتية المجتمعية، مثل الحدائق والأعمال الفنية بالمناطق العامة والمسطحات المائية.	على المدى القصير	المنظمة الخليجية للبحث والتطوير وزارة المواصلات والإتصالات المكتب الهندسي الخاص اللجنة العليا للمشاريع والإرث
4. تشجيع الحلول المبتكرة لتوفير المرافق (مثل تلك الخالية من انبعاثات الكربون، أو الخالية من إنتاج المخلفات، أو مفاهيم الأماكن المجهزة بقوابس الشحن).	على المدى القصير	وزارة الإقتصاد والتجارة قطر للبترول شركة سكك الحديد القطرية
5. إنشاء وإجراء عملية تدقيق وإنشاء برنامج فحص وتنفيذ ومراقبة لأنظمة بالوعات مياه الصرف الصحي.	على المدى القصير	شركة أوريدو
6. إعداد نظم تعمل على الحد من، والتحكم في استخدام بالوعات مياه الصرف الصحي.	على المدى القصير	شركة فودافون قطر

10.4 تحديد مواقع مرافق البنية التحتية

10.4.1 عند تخطيط وتحديد مواقع مرافق البنية التحتية، من المهم أن نتفهم ونضع خطط مناسبة لقيود التطبيق العملي المرتبطة بعمليات تطوير وتحديث وصيانة وتشغيل وتوزيع تلك المرافق.

10.4.2 يعد حرم الخدمات الوطنية القائم حالياً مصدراً مادياً قائماً، تم تطويره لتوفير مواقع لانفاق امدادات البنى التحتية الاستراتيجية، بما في ذلك خطوط أنابيب قطر للبترول، وتوفير فصل آمن بينها وبين غيرها من المرافق.

10.4.3 بالإضافة إلى حرم الخدمات الوطنية القائم، فمن المهم كذلك التأكد من أن مواقع مرافق البنية التحتية المحلية ومرافق المجاورات السكنية، قد تم تحديد أماكنها وتوزيعها بطريقة تحقق الفعالية كما تقلل الحاجة إلى المزيد من الأراضي.

10.4.4 يشمل الحرم الحالي للطرق السريعة في كافة أنحاء دولة قطر مسارات منفصلة لكل من خطوط البنى التحتية. وقد أدى هذا إلى اتساع عرض حرم الطريق إلى حد كبير، مما يؤثر سلباً على مؤهلات المعيشة في المجاورات السكنية، وسلامة المشاة، وتجميل الشوارع، وتشييد المباني بمقاييس لا تتناسب مع أحجام المشاة، وزيادة استقطاع الأراضي، مما يقلل في النهاية من الأراضي المتاحة لغيرها من المرافق المجتمعية الأساسية كالحدائق العامة.

10.4.5 يؤدي تزايد عدد السكان إلى زيادة الطلب على مرافق البنية التحتية، مما يؤدي بدوره إلى احتمال زيادة الطلب على الأراضي (لتخصيص وتوزيع مواقع المرافق)، كما يؤثر سلباً على الصورة البصرية. من خلال المشاركة في مواقع مرافق البنية التحتية (بما في ذلك شبكات التوزيع)، فهناك احتمال للحد من استقطاع الأراضي، وزيادة كفاءة الشبكات، وتعزيز تغطيتها، والتقليل من آثارها السلبية.



المصدر : وزارة البلدية والبيئة



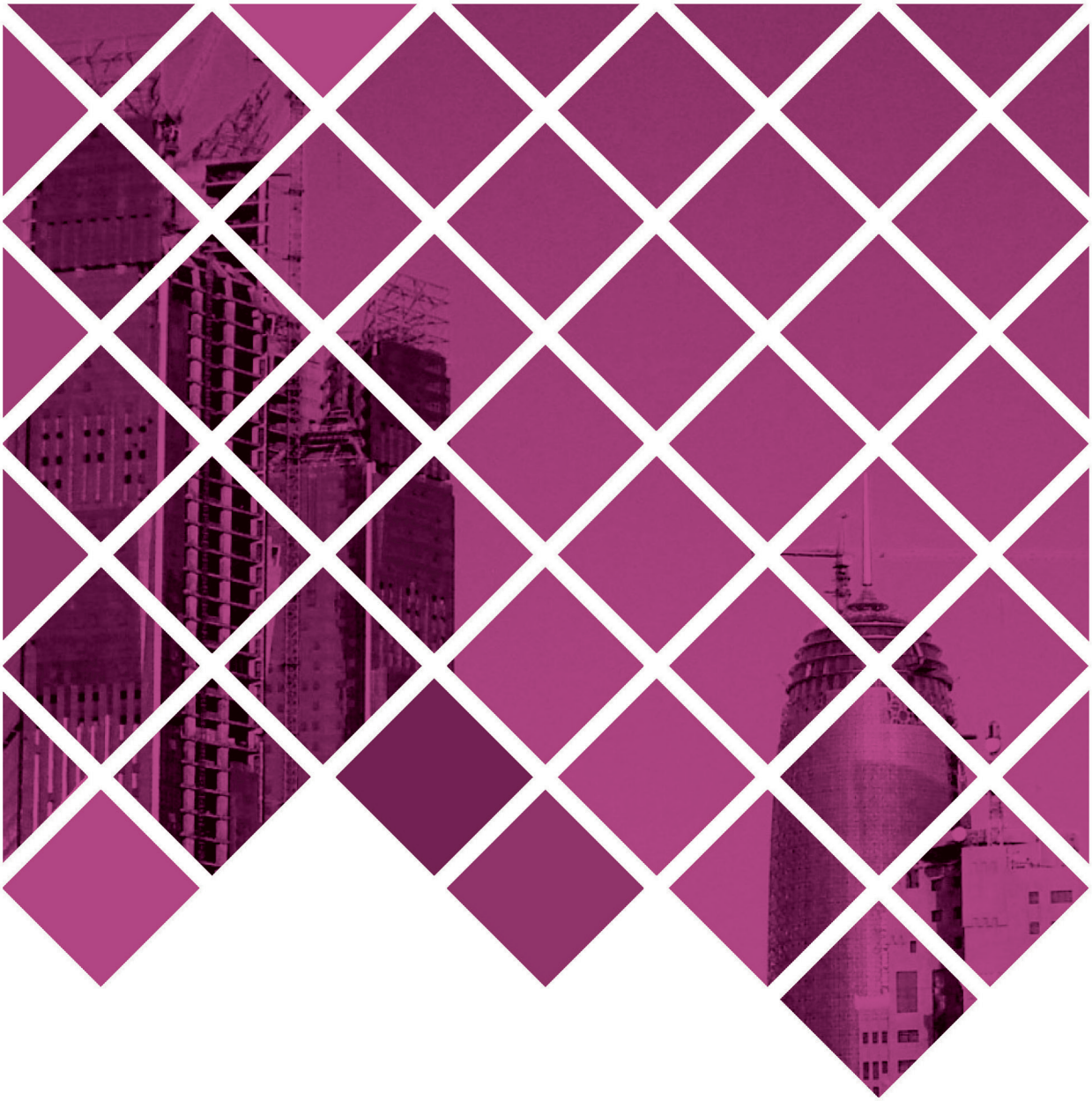
المصدر : وزارة البلدية والبيئة

تهدف هذه السياسة إلىضمان تخطيط وإنشاء مرافق البنية التحتية، بما في ذلك شبكات التوزيع، بطريقة فعالة.

سياسة المرافق 3 (U3) : تحديد مواقع مرافق البنية التحتية

تخطيط وتشييد مرافق البنية التحتية على نحو يحد من متطلبات استقطاع الأراضي، مع ضمان بقائها آمنة واستدامة أدائها.

الإجراءات التنفيذية:		
1. وضع معايير لاختيار مواقع مرافق البنية التحتية ذات الأهمية الوطنية في المخطط العام للمرافق الوطنية: • محطات توليد الكهرباء. • شبكات نقل الكهرباء. • حقول استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (حقول الخلايا الضوئية وتوربينات الرياح). • محطات تحلية المياه. • مرافق تخزين ونقل المياه. • أعمال معالجة مياه الصرف الصحي. • أعمال (حزمة) معالجة مياه الصرف الصحي. • محطات معالجة مياه البالوعات والحمأة. • بحيرات موازنة مياه الصرف الصحي المعالجة. • مواقع التخلص من الرواسب. • مرافق تبريد المناطق.	على المدى القصير	**وزارة البلدية والبيئة** **المؤسسة العامة القطرية للكهرباء و الماء (كهرماء)** **هيئة الأشغال العامة** مشروع النظافة العامة وزارة المواصلات والإتصالات المكتب الهندسي الخاص اللجنة العليا للمشاريع والإرث وزارة الإقتصاد والتجارة قطر للبترول شركة سكك الحديد القطرية شركة أوريدو شركة فودافون قطر
2. تخصيص وحماية مواقع مرافق البنية التحتية الحالية والمستقبلية، ذات الأهمية على الصعيد الوطني.	على المدى القصير	
3. مراجعة توفير وتحديد المواقع ومشاركة الموقع مع خدمات أخرى في مواقع مرافق البنية التحتية في الأحياء السكنية والمجاورات وذلك ليتوافق مع الاستخدامات المختلطة والكثافات المختلطة والموضحة في استراتيجية التوزيع المكاني الوطنية والاحتياجات المتوقعة لكل مجتمع، باعتباره جزء من مهام فريق عمل البنية التحتية كما سيتم الاهتمام بالبحث عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمشاركة في مواقع البنية التحتية ضمن مسارات حرم الطرق بما في ذلك الأنفاق في منطقة حي العاصمة.	على المدى القصير	
4. تضمين تقاطعات الطرق وحرم الخدمات مع حرم الطريق وذلك باعتباره جزء من دليل تصميم الطرق السريعة، بالتوافق مع المعايير الجديدة المعدلة لمشاركة الموقع مع خدمات أخرى.	على المدى القصير	
5. تضمين القطاعات العرضية النمطية المعدلة الخاصة بالطرق، بالإضافة إلى حرم خطوط الخدمات ضمن حرم الطرق، وذلك وفقاً لمعايير المشاركة في المواقع التي تم تحديثها مؤخراً كجزء من الدليل الجديد لتصميم الطرق السريعة الذي صدر مؤخراً.	على المدى القصير	



القسم (د) :
تسليم الإستراتيجية

11.0 تنفيذ الإستراتيجية

يهدف الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر (QNDF) إلى تحقيق نتائج مجتمعية أفضل لدولة قطر، وذلك من خلال عدة محاور، تشمل الحفاظ على البيئة الطبيعية وتحسين السبل الملائمة للحياة في الحضر، وتخفيف الازدحام داخل المدينة، وإتاحة الوصول المتكافئ للمراكز والخدمات المجتمعية. كما يتيح الإطار الوطني للتنمية أيضاً الآلية العملية التي يجب أن تتبعها الأجهزة الحكومية لتحقيق التنمية الاستراتيجية والعمرانية في مواجهة النمو السكاني. ويشكل الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر الوثيقة الأهم في التنمية المستقبلية والمخطط القومي والتشريعي، الذي يحدد إطار العمل الرئيسي لتنفيذ ومتابعة التنمية بدولة قطر. وسوف يتطلب ذلك تضافر الجهود من قبل جميع الأطراف المعنية في المجتمع، وكذلك التنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية ذات الاختصاص، ومراجعة مراكز النشاط التجاري وبرامج البنية التحتية والمخططات والخدمات القائمة لديها، من أجل الوصول إلى التنفيذ الناجح للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر. تم تصنيف الإجراءات التنفيذية بحسب أطر زمنية يتم تنفيذها وذلك للمساعدة في تنفيذ المخطط وفق الإطار الزمني المحدد، ولتسهيل المراجعة المرحلية في المستقبل للمحاور المختلفة للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر. ولقد تم وضع الاشتراطات التنظيمية، باعتبارها جزءاً من الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، بما يضمن تحقيق النمو في المستقبل لأكثر المناطق والأراضي ملاءمة للتنمية، وكيفية استخدامها بشكل أكثر فعالية.بالإضافة إلى ذلك، فقد تم اقتراح هيكل تخطيطي حكومى محدَّث وموسَّع، لتحسين استراتيجية تنفيذ الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، وتعزيز البرنامج الخاص بإعداد المخططات وتحديث آليات المراقبة المنتظمة لتنفيذ المقترحات بالإطار الوطني للتنمية.

11.0 تنفيذ الاستراتيجية

11.1 نبذة

11.1.1 يقوم نظام إدارة وتقييم التنمية الحالي في دولة قطر على عدم تكامل الوزارات والقطاعات مع بعضها البعض، بحيث تُعنى كل وزارة وجهة -على حدة- بمتطلباتها بشكل منفصل عن أجهزة المنظومة الحكومية الأخرى والمتطلبات التنموية الأشمل، مما يعوق التنمية بشكل متكامل. أدى ذلك الأمر إلى أن أصبح النظام الحالي الخاص بإدارة وتقييم التنمية مطولاً جداً بالنسبة لمقدمي طلبات مشروعات التنمية والتطوير، في ظل غياب آليات واضحة للعمليات، أو الأُطر الزمنية للتنفيذ أو إجراءات المساءلة.

11.1.2 هناك عدد من اللوائح لتنمية وتقسيم المناطق، والتي يتم تطبيقها على المدن والمناطق العمرانية في دولة قطر بشكل منفصل. بالإضافة إلى وجود عدد من المناطق التي تفتقر إلى اللوائح الخاصة بتنمية وتقسيم المناطق، ومن ثمّ فإنها غير متطابقة من حيث طريقة إعدادها وتناولها وتطبيقها.

11.1.3 ونتيجة لهذه الأمور السابقة، تتحمل الوزارات والهيئات الحكومية المختصة أعباءً متزايدة لإعداد ومعالجة النظام الحالي للتنمية، وتضع عبئاً متزايداً على الصناعات التنموية، فيما يتعلق بتحقيق التكامل بين متطلبات التنمية في ظل الغياب الكبير لثقة المجتمع في فهم طبيعة التنمية المرجوة والمزمع تنفيذها بالأحياء.

11.2 الإطار التشريعي

11.2.1 لا يوجد حالياً قانون تشريعي شامل في دولة قطر للاسترشاد به في إعداد مخططات التنمية والسياسات، أو مراقبة تنفيذها أو تحديثها. وبدلاً من ذلك، توجد قوانين ولوائح خاصة بغرض معين، وغير شاملة، وتُطبق على أوجه مختلفة لعملية مراقبة إدارة التنمية. وتشمل ما يلي:

- القوانين التي تُنظم حدود المدينة الإدارية و/أو تعدلها (مثل القانون رقم (16/1988)، بشأن حدود مدينة الدوحة).
- قانون رقم (4/1985)، بشأن اللوائح المنظمة للبناء وتعديلاتها.
- قانون تصاريح البناء، الذي أعده مجمع تراخيص البناء التابع لوزارة البلدية والبيئة.
- المخططات واللوائح الخاصة بالاشتراطات التخطيطية المؤقتة للمناطق (المناطق 1-68)، المُحدَّثة في أبريل (2008)، والمعدّة من قبل إدارة التخطيط العمراني التابعة لوزارة البلدية والبيئة.
- المخطط الهيكلي الإقليمي لمنطقة الخور لعام (2008)، المعد من قبل شركة سربانا الاستشارية وإدارة التخطيط العمراني، التابعة لوزارة البلدية والبيئة.
- اللوائح والاشتراطات التخطيطية لمدينة الخور لعام (2008)، المعدة من قبل شركة سربانا الاستشارية وإدارة التخطيط العمراني، التابعة لوزارة البلدية والبيئة.
- اللوائح والاشتراطات التخطيطية لمنطقة الذخيرة لعام (2008)، المعدة من قبل شركة سربانا الاستشارية وإدارة التخطيط العمراني والتنمية، التابعة لوزارة البلدية والبيئة.
- اللوائح والاشتراطات التخطيطية لمنطقة الوكرة لعام (2008)، المعدة من قبل شركة سربانا الاستشارية وإدارة التخطيط العمراني، التابعة لوزارة البلدية والبيئة.
- اللوائح والاشتراطات التخطيطية لمنطقة الوكير لعام (2008) ، المعدة من قبل شركة سربانا الاستشارية وإدارة التخطيط العمراني، التابعة لوزارة البلدية والبيئة.
- الدليل الإرشادي والإجراءات الخاصة بمراجعة واعتماد الدراسات الخاصة بتأثير حركة السير، المعد من قبل إدارة التخطيط العمراني، التابعة لوزارة البلدية والبيئة.
- القانون رقم(30/2002)،بشأن تقييم الأثر البيئي.
- الحاجة إلى رخصة تقييم الأثر البيئي (EIA) واعتمادات من قبل نظام معلومات النقل (TIS) ومقدمي خدمات البنية التحتية.

11.2.2 وبغض النظر عما تقدم، فقد تمت مراعاة هذه القوانين واللوائح التنظيمية في إعداد الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، وقد قدمت هذه القوانين واللوائح توجيهات رئيسية مهمة عند إعداد السياسات والإجراءات التنفيذية لها للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

11.3 الوضع القانوني للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر

11.3.1 يستند الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر إلى السياسة الوطنية التنموية، بما يشمل رؤية قطر الوطنية (QNV2030) ، وتعزيز التنمية المستدامة وأهداف التنمية الألفية. كما أخذ في الاعتبار مخططات ومقترحات الوزارات والجهات الحكومية الأخرى (بقدر ما كانت متوافرة)، وجاءت ثمرة لعمليات استشارية مكثفة مع شركاء التنمية المعنيين لدى الحكومة.

11.3.2 إن اعتماد الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر بموجب المرسوم الأميري والذي يقدم السند التشريعي للاشتراطات التنظيمية للتنمية الوطنية لدولة قطر، ويمنحها السلطة القانونية. ويتضمن ذلك أثر حدود النمو العمراني على تقييد حيز ومدى التنمية العمرانية.

11.3.3 ضرورة الأخذ في الاعتبار جميع الاستراتيجيات والمخططات والسياسات، التي تضعها الوزارات والوكالات، والتي لها تأثير على التوزيع المكاني لاستخدامات الأراضي، لكي تعكس رؤية وأهداف التخطيط الاستراتيجي الشامل، والسياسات فيما يتعلق بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

11.3.4 كما يقدم الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر إطار السياسات الاستراتيجية، التي سوف يتم بموجبها إعداد وتنفيذ مخططات أكثر تفصيلاً، على مستوى المناطق ذات الأولوية في التنفيذ ومخططات الجهات الأخرى، (مثل قطر للبترول (QP)، الديار القطرية (QD)، المكتب الهندسي الخاص (PEO)، وبروة العقارية، ومؤسسة قطر للتربية و العلوم و تنمية المجتمع (QF). ويجب أن تكون هذه المخططات متوافقة مع الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، ولوائحها التنظيمية ومبادئها التوجيهية.

11.3.5 ولتنفيذ الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر بنجاح، ووضع الأسس القوية للتخطيط المستقبلي وإدارة النمو، فقد تم وضع مجموعة توصيات بضرورة وضع مخططات تكميلية جديدة، وتعزيز عملية تقييم التنمية وكيفية تحسين آليات الالتزام بها وتطبيقها.

11.3.6 كذلك تم اقتراح وضع إطار زمني جديد، يكون أكثر تناسقاً، يتم حالياً إعداد مخطط التنمية المكانية (MSDPs) لكل بلدية، كما تم الشروع في العمل على صياغة التشريعات الخاصة بالتخطيط العمراني لدولة قطر، فمن خلال استخدام الإطار المحلي الموحد للتخطيط، سوف يتم تطبيق الأنظمة الخاصة بتقسيم الأراضي، وضبط التنمية بشكل متناسق، سواء للمجتمعات المقيمة أو العاملة في الدوحة أو الوكرة أو الشمال. وسوف يُتيح الإطار المحلي للتخطيط للشركاء القائمين على صناعة التنمية فهماً أكثر ويُسهِّل لهم الالتزام بمفهوم ضبط التنمية. وسوف يُسهِّل ذلك أيضاً على وزارة البلدية والبيئة في إدارة وتحديث الإطار المحلي الموحد للتخطيط.

11.3.7 يعتمد نجاح أي إطار عملي لإدارة النمو والتنمية على مدى ملاءمة وفعالية إجراءات الالتزام والتطبيق. ومن المهم تمكين السلطة التشريعية للتخطيط، من خلال مجموعة من الأدوات لاتخاذ إجراء، في حال لم يتم حصول طلب التطوير على التصريح اللازم لتنفيذ عملية تنموية معينة، أو في حال عدم استيفاء الاشتراطات اللازمة لهذا التصريح. بعض هذه الأدوات قد تشمل فرض غرامات، أو الإلزام بتنفيذ أعمال ترميمية، أو إصدار أوامر بالهدم.

11.4 إدارة التنمية

11.4.1 تشكل استراتيجية التوزيع المكاني الأساس الذي يرتكز عليه دوافع التغيير والقطاعات الأساسية المؤثرة في تحقيق الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، وتحدد الإطار المكاني لتحقيق أهداف التخطيط الاستراتيجي في البلاد. كما يُصنف الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر جميع المناطق حسب التصنيف الوطنى لاستخدامات الاراضى: المناطق العمرانية، والمناطق غير العمرانية.

11.4.2 تشمل المناطق العمرانية المناطق الملائمة للاستخدامات العمرانية، والمناطق الصناعية، ومناطق قطر الاقتصادية، بينما تشمل المناطق غير العمرانية الحزام الأخضر، مناطق المحميات البيئية ومناطق تحت الدراسة. وتقدم هذه التصنيفات الإطار الاستراتيجي للتوزيع المكاني للأراضي فيما يتعلق بالاشتراطات التنظيمية للإطار الوطني للتنمية في دولة قطر.

تصنيفات استخدام المناطق العمرانية

11.4.3 تضم تصنيفات استخدام المناطق العمرانية أنواع الأراضي التي تعتبر ملائمة للتنمية العمرانية. وتشمل المناطق والمواقع العمرانية الحالية، التي تضم استخدامات عمرانية متنوعة مثل الإسكان، والصناعات والنشاطات التجارية، والخدمات المجتمعية، والمرافق السياحية والرياضية والترفيهية، والمساحات والفراغات العامة المفتوحة.

11.4.4 تشمل تصنيفات استخدام المناطق العمرانية ما يلي:

- المناطق العمرانية: تلك الأراضي المستخدمة حالياً، أو التي تعتبر ذات إمكانية مناسبة لأغراض التنمية العمرانية.
- المناطق الصناعية: تلك الأراضي ذات الأهمية الاستراتيجية لضمان الاستقرار الاقتصادي والنمو للبلاد، وتشمل المدن الصناعية التابعة لقطر للبترول.
- مناطق قطر الاقتصادية: تلك الأراضي الواقعة ضمن نطاق أراضٍ محدد، وتخضع للوائح معينة التي تهدف إلى تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي.

11.4.5 وضع منطقة ما ضمن تصنيف معين لاستخدامات المناطق العمرانية لا يعني ذلك، أنه بالإمكان أو سوف تتم تنمية هذه المنطقة وتطويرها لأغراض عمرانية. إذ تشمل تصنيفات استخدام المناطق العمرانية الأراضى التي قد لا تعتبر ذات إمكانية مناسبة لأغراض التنمية العمرانية، بسبب وجود عوائق بيئية أو إيكولوجية أو ثقافية، ووجود معوقات/أو متطلبات للمساحات المفتوحة.

تصنيفات استخدام المناطق غير العمرانية

11.4.6 تشمل تصنيفات استخدام المناطق غير العمرانية تلك الأنواع من الأراضي التي لا تعتبر ذات إمكانية مناسبة لأغراض التنمية الحضرية لهذه المرحلة من التخطيط. وتشمل المناطق غير المناسبة للتنمية الحضرية تلك الأراضي ذات المسطحات (المناطق الصحراوية)، والمناطق الريفية المنتجة، أو غيرها من المناطق غير الحضرية الأخرى، التي تشمل الأراضي الزراعية والمصادر الطبيعية والمناطق التى تحتوي على المياه الجوفية، والمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية، وأراضي السبخات، والمناطق الساحلية، والحدود العازلة بين المناطق العمرانية.

11.4.7 تشمل تصنيفات استخدام المناطق غير العمرانية ما يلي:

- المناطق غير العمرانية: تلك الأراضي الواقعة خارج المناطق الحضرية الحالية، أو التي تعتبر فائضة عن المتطلبات المتوقعة للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، وتضم المناطق الصحراوية والمناطق العازلة بين المناطق العمرانية.
- الحزام الأخضر: تلك الأراضي التى تضم النمو العمراني، ضمن حدود حاضرة الدوحة والمراكز العمرانية الأخرى، وتشمل مناطق الامتداد الصحراوي الطبيعي، التي تعتبر فائضة عن المتطلبات المتوقعة للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، والتي يمكن استخدامها كجزء من برنامج الأمن الغذائي القومي، أو للمشروعات الحكومية الكبرى.
- مناطق المحميات البيئية: تلك الأراضي ذات الأهمية الإيكولوجية، أو القيمة البيئية، بحيث تتطلب حماية من النشاطات العمرانية غير المناسبة.
- مناطق تحت الدراسة: تلك الأراضي التي لا تعتبر ضرورية حالياً، ولكن قد تكون مناسبة للأغراض العمرانية مستقبلاً بناءً على الوقت الملائم لاستخدامها، وعلى الوقت المناسب لتوافر البنية التحتية، والتغلب على المعوقات الأخرى البيئية، أو الإيكولوجية، أو الثقافية، وغيرها.

11.4.8 تحظر الأحكام والاشتراطات التنظيمية الخاصة بالتنمية الوطنية لدولة قطر التصنيفات التالية لاستخدام الأراضي غير العمرانية:

- زيادة تجزئة الأراضي وتقسيمها.
- التنمية العمرانية.
- التنمية السكنية المرتبطة بالسكن السياحي.

11.4.9 تدعم الأحكام التنظيمية للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر تحقيق التنوع الاقتصادي للمجتمعات خارج حاضرة الدوحة، من خلال السماح لمجموعة من المشاريع التنموية في المناطق غير العمرانية حسب التصنيفات التالية:

- خدمات السكن السياحي على نطاق ضيق.
- الخدمات الرياضية والترفيهية.
- المشروعات المعلنة من قبل وزارة التخطيط العمراني، باعتبارها مشروعاً وطنياً مهماً، من خلال تطبيق العملية الموضحة في القسم (12.6) من الاشتراطات التنظيمية للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

11.4.10 ينطبق الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر والاشتراطات التنظيمية الخاصة به، على جميع طلبات المشروعات التنموية العمرانية. ولا تحول هذه اللوائح المعدلة من استبعاد متطلبات رخصة تقييم الأثر البيئي (EIA)، ودراسة تقييم الأثر المروري (TIS)، ومقدمي خدمات البنية التحتية، التي سوف يتم تضمينها في العملية المعدلة لتقييم التنمية.

11.5 تنفيذ الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر

11.5.1 سوف يتم تنفيذ الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، من خلال تفعيل استثمارات القطاع الخاص، والتنسيق مع برامج القطاع العام والتزاماته. حيث إن تحديد التدرج الهرمي للمراكز العمرانية متعددة الاستعمالات والكثافة مستقبلاً، سوف يعتبر نقطة محورية، تمنح القطاع الخاص الرؤية الواضحة والتوجيهات والثقة في عملية التنمية العمرانية. كما ستشمل الفوائد الأخرى التي يُحققها هذا الإطار العملي المنهجي إتاحة قدر أكبر من الوصول والتنوع في وسائل النقل والمواصلات لجميع فئات المجتمع، وتحسين الصورة العمرانية والهوية الحضرية، وزيادة إمكانية تحسين جودة الحياة للمجتمع القطري.

11.5.2 نظراً للمستوى الاستراتيجي للتخطيط والمنهج التكاملي بين القطاعات، فإن الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر يوفر الإطار العملي للتخطيط المتكامل والإجراءات التنفيذية. ويمكن التنسيق بين برامج ومشروعات الوزارات والهيئات الحكومية وتنفيذها بشكل أفضل، بما يؤدي إلى استغلال للاراضي والموارد الأخرى بصورة أكثر فعالية، وبما يسهم في خفض الآثار البيئية والبصمة الكربونية المترتبة في دولة قطر.

11.5.3 لقد أخذ الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر في عين الاعتبار نطاق الموارد الضرورية لإنفاق رأس المال على أعمال التنمية، مع إعطاء أولوية التنفيذ للإجراءات المتنوعة، التي تم تحديدها. ومن بين الأولويات الرئيسية التأكد من أن طبيعة العديد من برامج الاستثمار المعتمدة لدى مختلف الوزارات والهيئات التى تم تحديديها ذات المدى القصير(أي من 0 إلى عشر سنوات)، ولن تؤثر على استراتيجية المدى البعيد، التي تم تطويرها من خلال الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر (أي من 10-20 سنة).

11.5.4 من المفترض أن المستويات الحالية لاستثمارات القطاع العام متوافقة مع النمو السكاني، ومتناسبة مع الطلب الحالي، وأن النمو العمراني ومتطلبات الاستثمار على المدى البعيد، ليست متأثرة سلباً بأي عجز تمويلي على المدى القصير، أو بأي آلية تغيير غير مناسبة أخرى.

11.6 تعزيز دور الحكومة فى مرحلة التنفيذ

11.6.1 سوف يتم دعم تبني وتنفيذ الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، وانتقال الرؤية والأهداف والسياسات المتعلقة إلى شركاء التنمية الرئيسيين بالوزارات والهيئات، من خلال نطاق عريض من مبادرات الحكومة والتعديلات التشريعية.

11.6.2 تستند التعديلات التشريعية إلى حدٍ كبير إلى الحاجة إلى وضع هياكل مطورة لحوكمة التخطيط على مستوى حاضرة الدوحة ومستويات البلدية. وسوف يتطلب ذلك معالجة وتوسيع نطاق الأدوار والمسؤوليات، التي تتطلب ضرورة إنشاء نظام تخطيط عمراني ومراقبة تنظيمية أكثر شمولية.

11.6.3 سوف يتم إنشاء لجنة تنفيذية وإدارتها من قبل وزارة البلدية والبيئة، بغرض الإشراف على عملية تنفيذ استراتيجية وسياسة والإجراءات التنفيذية للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، ورفع تقرير إلى الجهات الحكومية المعنية بشكل سنوي، حول مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية. ومن ضمن المهام الرئيسية لتلك اللجنة، إيجاد حلول لأي خلافات قد تنشأ بين الوزارات والهيئات في سياسة التخطيط المكاني. ومن المهام الرئيسية للجنة التنفيذية التأكد من أن الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، يُحقق ويتفق مع رؤية قطر الوطنية (QNV2030)، واستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (QNDS) التي تقع ضمن مسؤولية وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S).

11.6.4 كما ستدعم اللجنة التنفيذية مجموعة من المنسقين الفنيين المُعينين من كبار المسؤولين لدى الوزارات والجهات الرئيسية، بحيث ينعقد اجتماع لهذه المجموعة بصفة منتظمة في وزارة البلدية والبيئة.

11.6.5 ونظراً لأن تنفيذ الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر يمثل مسؤولية «الحكومة بكامل قطاعاتها»، فمن الضروري عمل الترتيبات التي تُعزز من سُبل التعاون والتكامل فيما بين الوزارات والجهات، بما يضمن نجاح هذا الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

11.6.6 ستساعد وزارة البلدية والبيئة في هذه العملية من خلال تقديم الدورات التدريبية وبناء القدرات للوزارات والجهات المعنية بالتنمية. كما سوف تعمل وزارة البلدية والبيئة أيضاً بالتعاون مع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S) في البرامج المخصصة لدعم الأداء التشغيلي للوزارات والجهات عند تنفيذها لاستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر. ويترجم الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر التعبير المكاني لأهداف استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر.

11.6.7 يتعين على الوزارات والجهات تماشي بنيتها التحتية وبرامج خدماتها وموازناتها مع استراتيجية الإطار الوطنى للتنمية لدولة قطر وذلك لضمان فعالية تنفيذ الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر. وسوف يشمل ذلك إعداد برنامج البنية التحتية لدولة قطر (QIPP)، من قبل وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)، والتي سوف تقدم برنامجاً شاملاً متكاملاً للأشغال الرئيسية المطلوبة لدعم أهداف التنمية المكانية ضمن الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، وكذلك استكمال شبكة المرافق الوطنية للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

11.6.8 سوف يتم تنسيق برامج استثمارات القطاع العام وتركيزها، من خلال تشكيل فرق عمل خاصة تتولى مسؤولية تخطيط ودمج وتنفيذ مخططات وإجراءات قائمة على منطقة أو مجال محدد، شاملاً مخططات تحديث المناطق العمرانية وبرامج الإسكان الميسر، ومشاريع المحميات البيئية ومشاريع التراث الثقافي ومبادرات إدارة الطلب على النقل والمواصلات.

11.6.9 سوف يتم الإشراف على إعداد خطة وبرنامج البنية التحتية لدولة قطر، وأداء فرق العمل من قبل اللجنة التنفيذية المعنية بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، التي سوف تُعلن عن عملية الموازنة السنوية للحكومة.

11.7 التنفيذ من قبل الوزارات والجهات

11.7.1 تنفيذ استراتيجية الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر وسياساتها وإجراءاتها التنفيذية، هو مسؤولية «الحكومة بكامل قطاعاتها».وعليه يجب أن تعكس قرارات الوزارات والجهات ومخططاتها المشتركة وبرامج أعمالها والآليات التنفيذية للخدمات بها الأهداف والسياسات المعتمدة للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر. وسوف تتولى هذه الوزارات والجهات مسؤولية تنفيذ السياسات والآليات المتعلقة بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، وسوف يشمل ذلك مسؤولية إعداد تقارير منتظمة لوزارة البلدية والبيئة والحكومة، بشأن مدى التقدم في التنفيذ.

11.7.2 لقد تم تحديد الوزارات والجهات، التي تكون مسؤولة عن تنفيذ السياسات والإجراءات التنفيذية بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر بناءً على جدول مسؤولية التنفيذ (انظر الملحق (3))، حيث يحتوي الجدول على ثلاث فئات ذات المسؤولية، تضم الوزارة أو الجهة الرائدة والشريك الرئيسي والشريك الاستشاري.

11.7.3 الجهة المسؤولة تلك الوزارة أو الجهة التى تم تحديدها والمسؤولة عن توجيه وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالسياسة. وتتولى أيضاً مسؤولية إعداد تقريراً سنوياً حول مدى التقدم في التنفيذ ورفعه إلى وزارة البلدية والبيئة.

11.7.4 شركاء التنمية الرئيسيون تلك الوزارات أو الجهات التى تم تحديها باعتبارهم الشركاء الرئيسيون للتنمية والمسؤولون عن تنفيذ السياسة و/أو القرارات الصادرة بشأن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالسياسة. وتتحمل هذه الجهات المعنية مسؤولية دعم الجهة المسؤولة وتقديم كل الدعم والمساعدات المعقولة لضمان نجاح تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالسياسة.

11.7.5 شركاء التنمية الاستشاريون تلك الوزارات أو الجهات التى تم تحديدها باعتبارهم الشركاء الرئيسيون الواجب استشارتهم في مختلف المراحل الزمنية لتنفيذ إجراءات السياسة. ويتعين عليها تقديم كل الدعم والمساعدة بالقدر الكافي لضمان نجاح تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالسياسة.

11.7.6 قد يتضمن تنفيذ الإجراءات التنفيذية اتخاذ إجراءات متنوعة على سبيل المثال: إعداد مخططات استراتيجيات جديدة، والتخطيط والتنسيق لإنشاء بنية تحتية جديدة وخدمات مجتمعية، ومراجعة وتحديث برامج إنفاق رأس المال، ومراجعة وتحديث عمليات وأنظمة المشروعات.

11.8 التنفيذ من قبل الصناعات التنموية

11.8.1 تطبق الأحكام والاشتراطات التنظيمية الخاصة بالتنمية الوطنية، وبالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، على جميع طلبات تطوير الأراضي بالبلاد، ويكون ذلك دون المساس بالحاجة إلى استيفاء متطلب دراسة تقييم الأثر المرورى (TIS) وتقييم الأثر البيئي (EIA), وموافقة مقدمي الخدمات، التي سوف يتم تضمينها في إطار عملية تحديث التخطيط والتقييم التنموي.

11.8.2 لن يسمح بطلبات تطوير جديدة داخل حدود النمو العمراني المحدد .

11.8.3 سوف يتم إنشاء أحزمة خضراء خارج حدود النمو العمراني المحددة، مع التركيز على استخدام الأراضي لتوفير الزراعة على المدى البعيد، لتأمين إنتاج الغذاء. بالإضافة إلى أعمال تنسيق المواقع، سوف يتم إنشاء منطقة عازلة بصرية، التي تميز الانتقال من المناطق العمرانية بالمدن إلى الامتداد الصحراوي الطبيعي.

11.8.4 في ظروف استثنائية سيتم السماح بتنفيذ طلبات مشاريع تنموية خارج حدود النمو العمراني. قد تنشأ هذه الظروف، على سبيل المثال: عندما تندرج هذه المشاريع التنموية في المصلحة الوطنية، (مثل الأمن الوطني أو توفير إمدادات الغذاء مستقبلاً) والتي يجب الإعلان عنها، باعتبارها مشروعات ذات أهمية وطنية كما هو مبين في القسم (12.6) من الأحكام والاشتراطات التنظيمية للتنمية الوطنية لدولة قطر.

11.8.5 إن المعايير التي تحكم الحاجة إلى دراسة تقييم الأثر المرورى (TIS) وتقييم الأثر البيئي (EIA) ومنح تراخيص بيئية سوف تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية تقييم التنمية والتخطيط الجديد في الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

11.9 الرقابة والتحديث

11.9.1 الرقابة وإعداد التقارير بشأن التقدم في مراحل تنفيذ الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر (QNDF)، وتقديمها إلى الجهات الحكومية وشركاء التنمية الرئيسيين وقادة المجتمع المدني سوف تعتبر مُكوناً رئيسياً في عملية التنفيذ.

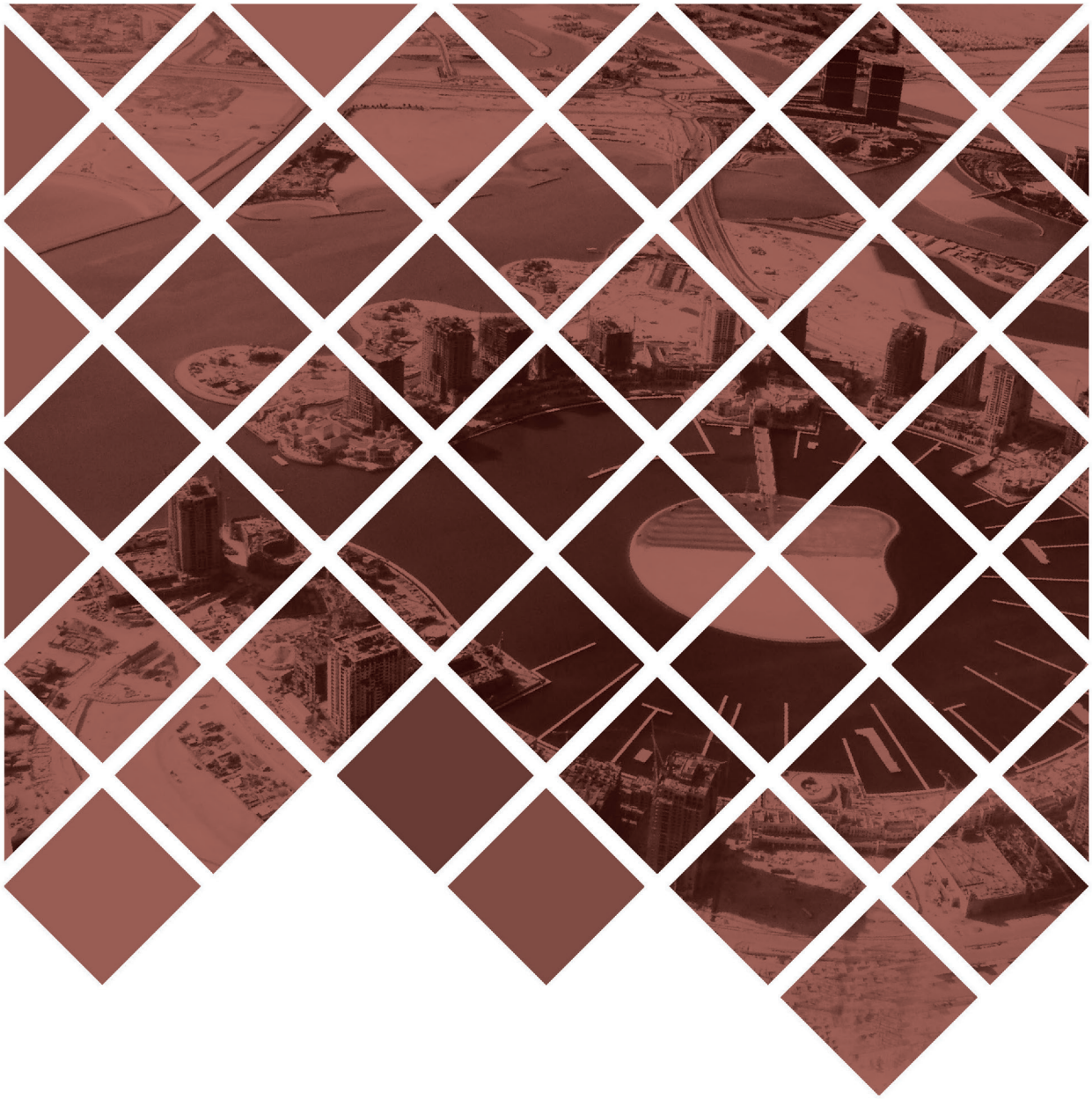
11.9.2 تعتبر الرقابة عنصراً جوهرياً للإستراتيجية الفعالة التي يجب أن تنص على أهداف واضحة أو نتائج محددة وقابلة للقياس، بما يساعد في تنفيذ هذه العملية. إن أهداف التخطيط الاستراتيجي مسؤليات الجهات عند تنفيذ الوثيقة يمثل جزءاً من الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر والذى سيشكل الأساس العملي لهذا الإجراء، الذي يمكن الاستفادة من نتائجه لتحديث وتعديل الخطط والسياسات المستقبلية.

11.9.3 سوف يتم تقديم المعلومات الداعمة كلما كان ذلك مطلوباً بما في ذلك تقديم عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية، للمساعدة في قياس وتقدير مدى نجاح التنفيذ.

11.9.4 تقوم اللجنة التنفيذية بتدقيق تقرير الرقابة السنوي الخاص بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر وتقديمه إلى الحكومة بحيث يبين مدى تقدم كل وزارة وجهة في مراحل التنفيذ وذلك بناءً على الجدول المحدد للتنفيذ. وسوف يتم تقدير ما إذا كان الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر يُحقق النتائج المرجوة وإذا كان متوقعاً أن يستمر في تلبية الاحتياجات المحتملة المستقبلية.

11.9.5 سوف يحدد تقرير الرقابة تفسير الأسباب وراء عدم الإنجاز (في حال إذا ما دعت الحاجة إلى ذكرها) وذلك في الحالات التالية :

- التقدم في الإنجاز بالنسبة للجدول الزمني، والمراحل الزمنية الخاصة بالحوكمة والتحسينات التشريعية.
- التقدم في تنفيذ السياسات والإجراءات التنفيذية المحددة للقطاعات. ويجب أن يتضمن ذلك أيضاً مستوى التقدم في تنفيذ أي أهداف وطنية أو بلدية ذات صلة مثل توفير الخدمات المجتمعية.
- التقدم في توفير خدمات النقل والبنية التحتية، بالنسبة إلى البرامج الموضوعة لدعم استراتيجية التنمية.
- أي آثار غير متعمدة قد تنشأ عن تنفيذ السياسات واجراءاتها التنفيذية.
- أي سياسات أو اجراءات تنفيذية قد تكون بحاجة إلى تعديل، أو تحديث، بحيث تعكس التغيرات الطارئة في الوسائل التقنية أو التغيرات الكبيرة في الطلب أو التعديلات المهمة في التعليمات الواردة من الجهات الحكومية.
- إعادة تحديد أولوية أي إجراءات متعلقة بالسياسة استجابة لعملية المراقبة.



القسم (هـ):
إدارة الإستراتيجية

12.0 الأحكام والاشتراطات التنظيمية للتنمية الوطنية لدولة قطر

تمثل الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني الأساس للمحركات والقطاعات المؤثرة في إحداث التغيير في الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر وتضع الإطار العملي للتوزيع المكاني للبلاد الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتخطيط. وتتوزع جميع الأراضي - (طبقاً للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر) - إلى نوعين من تصنيفات استخدام الأراضي الوطنية: مناطق عمرانية ومناطق غير عمرانية.

تشمل المناطق العمرانية تلك المناطق المصنفة باعتبارها ملائمة للاستخدامات العمرانية، والمناطق الصناعية ومناطق قطر الاقتصادية، بينما تشمل المناطق غير العمرانية الحزام الأخضر، ومناطق المحميات البيئية، ومناطق تحت الدراسة. وتقدم هذه التصنيفات الإطار الإستراتيجي للتوزيع المكاني للأراضي، فيما يتعلق بالاشتراطات التنظيمية للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

تطبق الأحكام والاشتراطات التنظيمية الخاصة بالتنمية الوطنية ، وبالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر على جميع طلبات التطوير، دون المساس بالحاجة إلى استيفاء متطلبات دراسة تقييم الأثر المروري (TIS)، وتقييم الأثر البيئي (EIA)، وموافقة مقدمي الخدمات، التي سوف يتم تضمينها في عملية تحديث التخطيط والتقييم التنموي.

12.0 الأحكام والاشتراطات التنظيمية للتنمية الوطنية لدولة قطر

12.1 التمهيد

12.1.1 **العنوان**

يشار إلى هذه الأحكام والاشتراطات التنظيمية بـ«الأحكام والاشتراطات التنظيمية للتنمية الوطنية لدولة قطر».

12.1.2 **تسري الأحكام والاشتراطات التنظيمية على طلبات التطوير**

يتم تقييم طلبات التنمية، واتخاذ قرار بشأنها بناءً على هذه الأحكام والاشتراطات التنظيمية، بالإضافة إلى أي مواد أخرى قد تسري بموجب اللوائح التنظيمية المؤقتة أو اللوائح التنظيمية المعتمدة للمخطط العام للمدينة.

12.1.3 **سيادة الاشتراطات التنظيمية للتنمية الوطنية لدولة قطر**

1. يشكل الإطار الوطني للتنمية بالإضافة إلى الاشتراطات التنظيمية الأحكام الرئيسية للتخطيط والأدوات التنظيمية لعملية التنمية العمرانية لدولة قطر، وفي حال وجود أي تعارض بينها وبين أي لوائح تنظيمية أو مخططات أو سياسات أو أكواد أخرى، عندئذٍ تكون الأولوية للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، والاشتراطات التنظيمية هذه باعتبارها سائدة على غيرها.
2. يجب لأي اشتراطات تنظيمية ومخططات وسياسات وأكواد معدة، أو معدلة من قبل الوزارات الحكومية والجهات الحكومية الأخرى، فيما يتعلق بالتنمية العمرانية ، أن تعكس وتتفق مع الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر والاشتراطات التنظيمية الخاصة بها.

12.1.4 **الاشتراطات التنظيمية للتنمية الوطنية لدولة قطر لا تستبعد أي اشتراطات أخرى**

1. لا تمنع هذه الاشتراطات التنظيمية للتنمية الوطنية لدولة قطر ولا تستبعد أي اشتراطات تنظيمية أخرى قابلة للتطبيق صدرت أو قد تصدر عن الوزارات الحكومية، أو الجهات الحكومية الأخرى، من تطبيقها على عملية التنمية.

12.1.5 **التعريفات**

يتضمن الملحق التكميلي للوائح والاشتراطات التنظيمية تعريفاً للعبارات والمصطلحات الواردة في هذه اللوائح التنظيمية.

12.1.6 **تقسيم الأراضي إلى فئات**

1. يُقسم الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر جميع المناطق القطرية إلى إحدى فئتين:
   أ. المناطق العمرانية: وتشمل المناطق العمرانية والصناعية، ومناطق قطر الاقتصادية.
   ب. المناطق غير العمرانية: وتشمل مناطق الحزام الأخضر، ومناطق المحميات البيئية ومناطق تحت الدراسة.

12.1.7 **الحالات غير الخاضعة للاشتراطات التنظيمية للتنمية**

1. لا تسري الاشتراطات التنظيمية في الحالات أدناه:
   أ. التنمية التي لا تستلزم تقديم طلب مشروع تنمية.
   ب. طلبات التنمية الخاصة بالأراضي الواقعة ضمن فئات المناطق العمرانية، أو المناطق الصناعية، أو مناطق قطر الاقتصادية.
   ج. الطلبات الخاصة بالوحدات السكنية، أو المرتبطة بالمساكن الواقعة على قطعة أرض قائمة بالفعل، بشرط ألا يتجاوز عددها أربع وحدات سكنية.
   د. طلبات التنمية التي سبق تقديمها إلى وزارة البلدية والبيئة، قبل تاريخ سريان هذه الاشتراطات التنظيمية.
   هـ. طلبات التنمية المطابقة عموماً لموافقة وزارة البلدية والبيئة، قبل تاريخ سريان هذه الاشتراطات التنظيمية.
   و. الأنشطة التنموية في حال:
   - تم الإعلان عنها باعتبارها مشروعاً وطنياً مهماً.
   - كانت معتمدة كتابياً من قبل وزارة البلدية والبيئة باعتبارها لا تخضع لهذه الاشتراطات التنظيمية.
2. تسري الفقرة (د-1) و (هـ-1) أعلاه عند الحاجة لمزيد من التراخيص التنموية اللازمة لتسهيل الموافقة على هذه التنمية.

12.2 المناطق غير العمرانية والتنمية الخاضعة للتقييم

12.2.1 **لا يجوز تنمية الأراضي الواقعة ضمن فئة المناطق غير العمرانية لأغراض عمرانية.**

12.2.2 **لا تسري الفقرة (12.2.1) أعلاه في حال الاستخدامات المقترحة أدناه:**

1. الأنشطة الترفيهية الخارجية.
2. مطعم، أو مقهى، أو قاعة مناسبات تتسع لعدد مائة (100) فرد بحد أقصى ولا تشمل أنشطة التنمية السكنية.
3. خدمة سكن سياحي على نطاق محدود لا يشمل التنمية السكنية.

12.2.3 **في حال إنشاء نشاط عمراني جديد على أرض واقعة ضمن فئة المناطق غير العمرانية الخاضعة لهذه الاشتراطات التنظيمية. يجب:**

1. تقديم طلب بهذا الشأن إلى وزارة البلدية والبيئة يستوفي البيانات أدناه:
   أ. موقع الأرض.
   ب. الغرض من التنمية العمرانية المقترحة.
   ج. مستندات الالتزام بالمعايير المطلوبة.

12.3 الحزام الأخضر والتنمية الخاضعة للتقييم

12.3.1 **لا يجوز التنمية لأغراض عمرانية في أراضٍ واقعة ضمن فئة مناطق الحزام الأخضر.**

12.3.2 **لا تسري الفقرة (12.3.1) على الأغراض أدناه:**

1. الأنشطة الترفيهية الخارجية.
2. تحقيق برنامج الأمن الغذائي الوطني.
3. مشاريع الصناعات الأولية.

12.3.3 **عند تنفيذ التنمية طبقاً للفقرة (12.3.2) أعلاه، يجب:**

1. تقديم طلب بهذا الشأن إلى وزارة البلدية والبيئة يستوفي البيانات أدناه:
   أ. موقع الأرض.
   ب. الغرض من التنمية العمرانية المقترحة.
   ج. مستندات الالتزام بالمعايير المطلوبة.

12.4 مناطق المحميات البيئية والتنمية الخاضعة للتقييم

12.4.1 **يُحظر القيام بنشاطات التنمية لأغراض عمرانية في مناطق واقعة ضمن المحميات البيئية.**

12.4.2 **لا تسري الفقرة (12.4.1) إذا كان الاستخدام المقترح:**

1. معتمداً كتابياً من قبل وزارة البلدية والبيئة، باعتباره معفي من هذه الاشتراطات التنظيمية.

12.5 أراضي تحت الدراسة والتنمية الخاضعة للتقييم

12.5.1 **يحظر القيام بالتنمية لأغراض عمرانية في أرض تحت الدراسة.**

12.5.2 **لا تسري الفقرة (1.5.12) للاستخدامات المقترحة أدناه:**

1. الأنشطة الترفيهية الخارجية.
2. إنشاء أو توفير بنية تحتية.

12.6 إعلان المشاريع ذات الأهمية الوطنية

12.6.1 **تعلن وزارة البلدية والبيئة بأن أي مشروع من المشاريع ذات الأهمية الوطنية، إذا رأت أن هذا المشروع:**

1. ذو أهمية وطنية لدولة قطر .
2. يقدم خدمات بنية تحتية.
3. ذو أهمية اقتصادية، أو بيئية، أو اجتماعية لدولة قطر.
4. ذو تأثير جوهري على مصلحة الدولة في منطقة الخليج.

12.6.2 **في حال اتخاذ قرار بكون أحد المشاريع مشروعاً ذا أهمية وطنية، عندئذٍ قد تأخذ الوزارة في اعتبارها ما يلي:**

1. تحقيق المصلحة أو الرفاهية العامة للأفراد القاطنين بهذه المنطقة المزمع إقامة المشروع عليها.
2. ما إذا كانت هناك حاجة للحصول على ترخيص بيئي لإقامة المشروع.
3. أي مسائل أخرى قد تعتبرها الوزارة ذات صلة.

12.6.3 **قد تُقرر الوزارة ما يلي:**

1. اعتبار المشروع مشروعاً ذو أهمية وطنية ويمكن في هذه الحالة أن تضع الوزارة اشتراطات معينة بغرض مراقبة أو تقييد المشروع.
2. عدم اعتبار المشروع ذو أهمية وطنية.

12.6.4 **يعتبر قرار الوزارة نهائياً ولا يجوز الاحتجاج بشأنه.**

12.7 تعديل أو استبدال الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر

12.7.1 **يجوز لوزارة البلدية والبيئة ، في أي وقتٍ من الأوقات، القيام بما يلي:**

1. تعديل الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.
2. استبدال الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر بإطار عملي جديد للتنمية الوطنية.

12.7.2 **في حال تعديل الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، أو إعداد إطار وطني جديد للتنمية، عندئذٍ يتعين على وزارة البلدية والبيئة القيام بما يلي:**

1. إعداد مسودة لهذا الإطار الوطني للتنمية.
2. قضاء فترة معينة للتشاور مع الوزارات والهيئات الحكومية وأي جهة أو فرد حسبما تراه الوزارة مناسباً، بحيث لا تقل هذه الفترة الاستشارية عن أربعين يوم عمل بحد أدنى.
3. تقديم مسودة الإطار الوطني للتنمية للدراسة.
4. قبول كافة المتسلمات الكتابية بشأن أي مسألة في مسودة الإطار الوطني للتنمية، قد تقدم بها ووقع عليها أي فرد، مبيناً بياناته الشخصية، من حيث الاسم بالكامل، والعنوان، وبيانات الاتصال.
5. الانتهاء من إعداد مسودة الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر بمراعاة جميع المتسلمات المقدمة بشكل مناسب.
6. إصدار تقرير للمعاينة العامة، يوضح طريقة معالجة المتسلمات المقدمة بشكل صحيح، عند تحرير المسودة الأخيرة للإطار الوطني للتنمية.

12.8 إدخال تعديلات بسيطة على الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر

12.8.1 **يقصد بالتعديل البسيط، أي تعديل يتم بموجبه تصحيح أو تغيير:**

1. تفسير قضية فى الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.
2. تنسيق أو طريقة عرض الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.
3. خطأ نحوي أو خطأ فى الخرائط في الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.
4. حقيقة لم ترد بدقة في الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.
5. مواضيع مكررة او اصبحت قديمة.

12.8.2 **يجوز لوزارة البلدية والبيئة إدخال تعديلات بسيطة على الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر في أي وقت.**

12.8.3 **في حال قيام وزارة البلدية والبيئة بإدخال أي تعديلات بسيطة على الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، فإنه يجب:**

1. اصدار تقرير للمعاينة العامة، يوضح طريقة معالجة هذه التعديلات البسيطة وأسباب التعديل.

12.9 تطبيق التعديل في الإطار الوطني للتنمية (شاملاً التعديلات البسيطة)

12.9.1 يتعين على وزارة البلدية والبيئة (بعد إعدادها المسودة النهائية للإطار الوطني للتنمية) - السعي فى الحصول على مرسوم أميري يوضح فيه تاريخ بدء تنفيذ وثيقة الإطار الوطني للتنمية ودعم الاحكام التنظيمية المتعلقة بها.

12.10 معجم المصطلحات التكميلي الخاص بالاشتراطات التنظيمية للتنمية الوطنية لدولة قطر

12.10.1 صفة التنمية القابلة للتقييم تعني أي مشروع تنموي يتطلب الحصول على موافقة مسبقة على المخطط التنموي قبل البدء في التنفيذ.

12.10.2 التنمية تعني أي نوع من الأنشطة المبينة أدناه:

أ. تنفيذ أعمال بناء.

ب. إعادة تقسيم الأراضي.

ج. إعادة تقسيم مناطق.

12.10.3 طلب مشروع تنمية يعني الطلب المقدم للموافقة على مشروع تنموي.

12.10.4 التربية المكثفة للحيوانات تعني استخدام المباني، أو الأراضي للأغراض التجارية، أو الأغراض غير السكنية متضمنة أنشطة التربية، والعناية بالحيوانات، وما تشمله من عمليات تغذية في الحظائر أو البرك أو الأحواض.

12.10.5 منطقة تحت الدراسة تعني الأراضي التي تعتبر حالياً ليست ضرورية للتنمية، ولكن مع احتمالية أن تكون مناسبة لأغراض تنموية عمرانية، تعتمد على التوقيت المناسب لاستغلالها والإطار الزمني لتوفير البنية التحتية.

12.10.6 وزير البلدية والبيئة يعني الوزير المسؤول عن الجهة الحكومية التي تدير شؤون التخطيط العمراني والتنمية بالدولة.

12.10.7 المشروع ذو الأهمية الوطنية يعني مشروعاً وطنياً ضخماً معلناً عنه من قبل وزير البلدية والبيئة، وفقاً للأحكام والاشتراطات التنظيمية للإطار الوطني للتنمية بدولة قطر.

12.10.8 الأرض غير العمرانية تعني الأراضي المحددة في المخططات الهيكلية بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، والتي تعتبر غير مناسبة للتنمية العمرانية الحضرية. وتشمل المحميات الطبيعية، والحزام الأخضر، والأراضي الصحراوية، ومشروعات الإسكان السياحي صغيرة الحجم، والصناعة الأولية.

12.10.9 الأنشطة الترفيهية الخارجية تعني مناطق الترفيه والأنشطة الرياضية التي:

أ. لها اتصال مباشر بالموارد الطبيعية.

ب. تمارس خارج المبنى.

ج. تتطلب مساحات مفتوحة.

د. تتطلب بعض الأعمال لإدارة السلامة والتأثيرات البيئية.

12.10.10 الصناعة الأولية تعني الصناعات المرتبطة بالزراعة، وتربية الماشية والنحل، وتربية الأحياء المائية، والصناعة الرعوية.

12.10.11 الإسكان المؤقت قصير المدى يعني الإسكان الذى يتم توفيره لفترة قصيرة لا تتجاوز (3) أشهر.

12.10.12 خدمات إسكان سياحي صغيرة الحجم تعني الوحدات أو المساحات المتاحة للتأجير بصورة منفصلة خلال فترة قصيرة من قبل السياح أو المسافرين وتشمل غرفة في فندق، أو شقة، أو بيت ضيافة، أو مواقع المخيمات، والتي تتميز بما يلي:

أ. إجمالي عدد الوحدات المستقلة، أو المساحات المتاحة لا يزيد عن عشرين وحدة.

ب. إجمالي الطاقة الاستيعابية للمنشأة لا يزيد عن (100) فرد.

ج. إجمالي مجموع المساحات المبنية لا يزيد على (1000 م^2) .

د. لا تشمل هذه المصطلحات الإقامة لفترات طويلة، أو السكن الدائم.

12.10.13 إعادة تقسيم الأراضي يعني:

أ. خلق قطع أراضٍ جديدة، من خلال تجزئة الأراضي الحالية.

ب. دمج قطعة أرض أو أكثر لتكوين قطعة واحدة.

ج. إعادة تخطيط حدود قطعة أرض من خلال تسجيل مخطط جديد لتجزئتها.

د. تقسيم قطعة أرض إلى عدة أجزاء، بموجب اتفاق للسماح فوراً بتنمية جزء معين أو استغلاله بشكل منفصل عن باقي الأجزاء.

هـ. إنشاء حق ارتفاق، يتيح بموجبه الوصول إلى قطعة الأرض عبر طريق قائم.

12.10.14 السكن المؤقت يعني أماكن الإقامة السكنية التي يتم توفيرها بالموقع، أو التي تكون ملاصقة مباشرةً بالموقع، لفترة زمنية لا تزيد على ثلاث (3) سنوات. وتتميز بما يلي:

أ. تحتوي على غرف للنوم.

ب. المباني التى تحتوي على الخدمات اللازمة لخدمة غرف النوم.

12.10.15 الإسكان السياحي يعني الوحدات أو المساحات المتاحة للتأجير بصورة منفصلة خلال فترة قصيرة من قبل السياح أو المسافرين، وتشمل مرافق الخدمات السكنية السياحية التي تستخدم على نطاق محدود خلاف الإسكان الدائم.

12.10.16 المناطق العمرانية تعني تلك الأراضي المحددة في المخططات الهيكلية بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر، والتي تعتبر ذات إمكانية مناسبة لأغراض التنمية أو إعادة التنمية العمرانية وتشمل استعمالات مثل الإسكان والمشروعات التجارية والصناعية والخدمات المجتمعية والمرافق السياحية والرياضية والترفيهية والمناطق المفتوحة.

إن تصنيف قطعة أرض باعتبارها ضمن فئة المناطق الحضرية، لا يعني بالضرورة إمكانية تطويرها لأغراض عمرانية. وتشمل المناطق العمرانية تلك الأراضي التي لا تعتبر مناسبة للتنمية العمرانية، لأسباب مادية، أو بيئية، أو إيكولوجية، أو ثقافية، أو لوجود محددات و/أو متطلبات مكانية مفتوحة.

12.10.17 أغراض التنمية العمرانية تعني النشاط السكني أو الصناعي أو التجاري أو البيع بالتجزئة أو النشاط الرياضي أو الترفيهي أو المجتمعي الذى عادة ما يكون موجود بشكل طبيعي في المدينة.

يشمل هذا المصطلح المرافق الخدمية السياحية، التي ليس لها اتصال مباشر بالموارد الطبيعية، أو الريفية للمنطقة الملاصقة والتى تضم على سبيل المثال- المتنزهات العامة أو المنزلقات المائية أو ممرات السيارات الصغيرة.

ولا يشمل هذا المصطلح الغرض المرتبط بأي نشاط غير عمراني سائد، الذي تستغل من أجله قطعة الأرض المحيطة، والتى تضم على سبيل المثال، ما يلي:

أ. سكن عمال المزارع داخل مزرعة.

ب. ورشة صيانة ميكانيكية لآلات المزرعة أو مركباتها.

ج. مخزن مركبات مرتبط بنقل المنتجات أو الموارد الزراعية.

د. متجر منتجات مخصص بصفة أساسية لبيع المنتجات المحلية.

كما لا يشمل المصطلح أيضاً ما يلي:

أ. وحدة سكنية منفردة على قطة أرض.

ب. نشاطات سكنية عرضية أخرى، مستخدمة كوحدة سكنية منفردة على قطة أرض، مثل:
- نشاط قائم في منزل.
- وحدة سكنية تستخدم لإسكان الأقارب.

ج. سكن سياحي، ويشمل على سبيل المثال:
- الإقامة في مزرعة شاملة النوم والإفطار.
- السكن السياحي حتى عدد (20) وحدة سكنية بحد أقصى.

د. محطة خدمات.

هـ. محل محلي، بشرط ألا تتجاوز مساحة الأرض المخصصة للبيع بالتجزئة (250 م^2).

و. مطعم، مقهى، أو غرفة خدمية تخدم ما لا يزيد عن مائة (100) فرد.

ز. نشاط رياضي أو ترفيهي أو مجتمعي، يخدم بشكل أساسي منطقة محلية.

ح. الصناعات الاستخراجية التي تشمل –(على سبيل المثال)- الطحن والغربلة.

ط. مرافق خدمات الملاحة الجوية.

ي. مرافق خدمات الطوارئ.

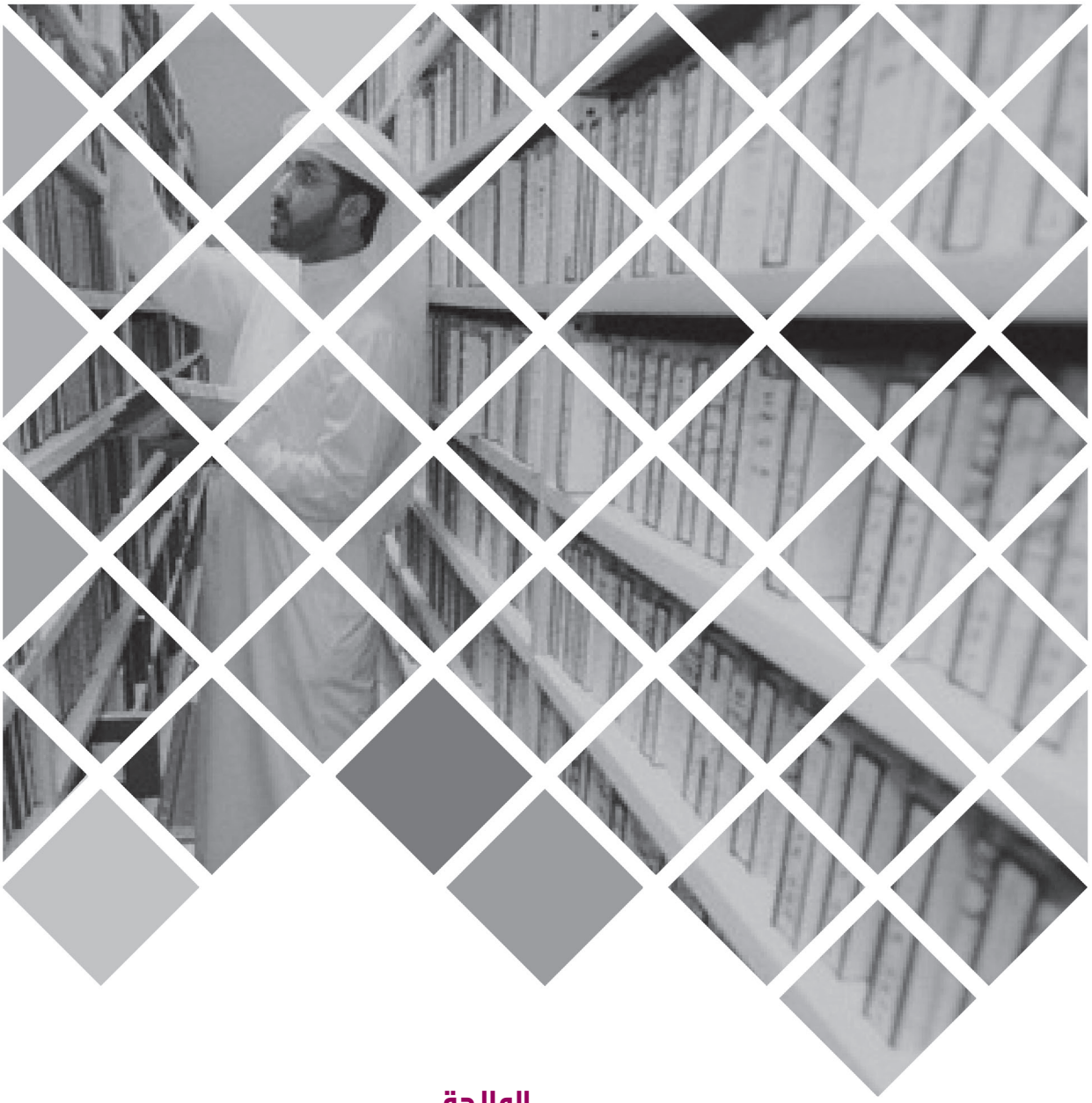
ك. البنية التحتية الخاصة بإدارة دورات المياه.

ل. مرافق معالجة النفايات،

م. مراكز البيع بالجملة.

ن. الزراعات المائية.

س. مرافق رعاية وتربية الحيوانات.



الملاحق

ملحق 1: الجداول والإرشادات

ملحق 2: مصفوفة السياسات

ملحق 3: جدول المهام التنفيذية

ملحق 4: معجم المصطلحات

ملحق 1 الجداول والإرشادات

جدول 1 التدرج الهرمي للمراكز في الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر

يوضح الجدول التالي التدرج الهرمي لمراكز خدمات العاصمة، و مراكز الحاضرة ومراكز المدن، والذي سيسمح من خلاله بتنفيذ مخططات المشروعات الكبرى[1] الجديدة ذات الاستخدامات المختلطة أو خطط التجديد العمراني[2].

	المراكز	الموقع
المستوى الاستراتيجي	خدمات العاصمة	• الخليج الغربي [3] • وسط مدينة الدوحة [3] • مدينة المطار
	الحاضرة	• الريان الشمالية [4] • الريان الجنوبية • الوكرة الجديدة • لوسيل
	المدينة	• الوكرة • أم صلال محمد • الغرافة • السد • المطار • جامعة قطر • منطقة الدوحة الصناعية • الخور [4] • الشمال[4] • أم قرن [4] • الشيحانية
	المدن الصناعية التابعة لقطر للبترول	• رأس لفان • دخان • مسيعيد
المستوى المحلي	الأحياء والمحليات	سيتم تحديد مراكز الأحياء والمراكز المحلية، من خلال عملية إعداد خطة التنمية المكانية لكل بلدية. وتستخدم المعايير التالية لتحديد هذه المراكز: • القرب من مراكز الأحياء الأخرى، ومراكز المدن ومراكز الحاضرة. • سهولة الوصول لشبكة الطرق السريعة الاستراتيجية ووسائل النقل العام. • علاقتها بالحد الأدنى من عدد السكان لتوفير الخدمات (انظر الجدول ب-2). • العلاقة مع التشكيل العمراني القائم والخصائص المحلية. • القرب من الأنشطة الاقتصادية القائمة، والخدمات المجتمعية والبنية التحتية.

[1] تُعرف المشاريع الكبرى على النحو التالي:
- التنمية العمرانية السكنية التي تشتمل على (30) وحدة سكنية، أو أكثر ، أو التي توفر السكن لعدد (150) عاملاً، أو أكثر.
- أي خطة تنموية أخرى، والتي من المتوقع أن تولد عدد (100) ، أو أكثر من الرحلات بالسيارة (مجموع المغادرين والقادمين)، أثناء ساعة الذروة في النهار أو الليل.

[2] تخضع المواقع المحددة لكل مركز لدراسات تخطيطية أكثر تفصيلاً، وسوف تتطور المواقع كجزء من عملية تخطيط المنطقة ككل، ويتم تطوير كل مركز على فترات زمنية بالإستجابة لمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك توافر الأراضي، والاهتمامات التنموية للمطور، وتدخلات وأولويات الحكومة.

[3] تتضمن وظائف مكاتب الوزارات، أو الجهات الحكومية.

[4] يتضمن مكتب إدارة البلدية.

جدول (أ- 2) استخدامات الأراضي المختلطة المسموح بها داخل مراكز خدمات العاصمة، مراكز الحاضرة و مراكز المدن

يقدم الجدول التالي دليلاً لنوعية استخدامات الأراضي، التي سيتم السماح بها داخل المراكز التي تم تحديدها في الجدول[1] .

المراكز	عدد السكان	وصف الاستخدامات
مركز خدمات العاصمة	إجمالي عدد سكان دولة قطر (أكثر من 2 مليون)	• يوفر تمركز الإختصاصات على المستوى الوطني أو العالمي والمدعومة بمجموعة متنوعة من الاستخدامات، وتخدم دولة قطر بأكملها (انظر الجدول (3) لمزيد من التفاصيل). • مشروعات سكنية متوسطة وعالية الكثافة. • الخدمات المجتمعية المقدمة وفق الجدول (أ- 6)

مركز الحاضرة	(300,000 - 150,000)	• تقدم خدمات تجارية متعددة الأغراض ويشمل ذلك:
		  • المتاجر الكبيرة.
		  • محلات التسوق الكبرى (supermarket).
		  • محلات التخفيضات.
		  • الفنادق.
		  • أماكن الترفيه والمطاعم.
		  • المكاتب التجارية للخدمات المهنية والتجارة والسياحة والاتصالات وشركات الخدمات اللوجستية... الخ.
		• المشروعات السكنية متوسطة وعالية الكثافة.
		• الخدمات المجتمعية المقدمة وفق الجدول (أ- 6)

مركز المدينة	(100,000 - 50,000)
	داخل حاضرة الدوحة
	(5,000) أو أكثر
	خارج حاضرة الدوحة
		• يوفر الإحتياجات من الخدمات التجارية بما في ذلك:
		  • محلات التسوق (supermarket).
		  • محلات التخفيضات.
		  • المحلات الصغيرة.
		  • أماكن الترفيه والمطاعم المحلية.
		  • المكاتب التجارية للشركات المحلية (مثل شركات البناء، والوكالات العقارية).
		• المشروعات السكنية ذات الكثافة المختلطة.
		• الخدمات المجتمعية المقدمة وفق الجدول (أ- 6)

المدن الصناعية التابعة لقطر للبترول	(120,000 - 25,000)	على النحو الوارد أعلاه.

[1] يُرجى الرجوع إلى الجدول (3) لمعرفة استخدامات الأراضي الخاصة بكل مركز من مراكز خدمات العاصمة.

جدول (ب - 2) استخدامات الأراضي المختلطة المسموح بها داخل المراكز المحلية ومراكز الأحياء

يقدم الجدول التالي دليلاً لنوعية استخدامات الأراضي، التي سيتم السماح بها داخل المراكز المحلية ومراكز الأحياء[1] .

المراكز	عدد السكان	وصف الاستخدامات
مركز الحي	(50،000 - 30,000) داخل حاضرة الدوحة (5,000 - 1,000) خارج حاضرة الدوحة	• يوفر احتياجات التسوق اليومية والأسبوعية الملائمة بما في ذلك: • محلات التسوق (supermarket). • المحلات الصغيرة. • المتاجر المحلية (مثل المخابز، والتنظيف الجاف). • المجمعات السكنية متوسطة الكثافة. • الخدمات المجتمعية المقدمة وفقاً للجدول (ب- 6)
المركز المحلي [1]	في نطاق أقل من (400 متر)	• يوفر متطلبات التسوق اليومية الملائمة. • الخدمات المجتمعية المقدمة وفقاً للجدول (ب- 6).

[1] سيتم تحديد مراكز الأحياء والمراكز المحلية ضمن خطط التنمية المكانية للبلديات.

جدول (3) استخدامات الأراضي المختلطة المسموح بها داخل حي العاصمة

يقدم الجدول التالي دليلاً لنوعية استخدامات الأراضي المسموح بها داخل حي العاصمة، بالإضافة إلى الخدمات المجتمعية الأساسية للمناطق السكنية.[1]

داخل مراكز خدمات العاصمة	
الخليج الغربي	• استخدامات مختلطة لمنطقة الأعمال التجارية المركزية ، مع تمركز المؤسسات المالية. • مقر رئيسي للشركات العالمية والمتعددة الجنسيات، والبنوك والأعمال التجارية. • فنادق خمس نجوم وفنادق رجال الأعمال. • فراغات ومساحات عامة عالية الجودة. • شبكة نقل عام وخدمات مرتكزة على وسائل النقل العام[1] رفيعة المستوى.
وسط الدوحة	• منطقة تجارية متعددة الاستخدامات، ترتكز على الثقافة والتراث[2]. • فنادق رجال الأعمال. • وزارات وهيئات حكومية. • حي الدوحة الثقافي[2]. • فراغات ومساحات عامة عالية الجودة. • شبكة نقل عام وخدمات مرتكزة على وسائل النقل العام[1] رفيعة المستوى.
مدينة المطار [3]، [4]	• منطقة تجارية متعددة الاستخدامات، مع تمركز الأعمال التجارية القائمة على المعرفة التكنولوجية المتقدمة. • فنادق رجال الأعمال. • فراغات ومساحات عامة عالية الجودة. • خدمات نقل عام وخدمات مرتكزة على وسائل النقل العام[1] رفيعة المستوى.
خارج مراكز خدمات العاصمة	
• المؤسسات الحكومية. • المحاكم. • المتاجر الكبيرة الرئيسية والسلع الاستهلاكية المتخصصة. • مكتب البريد العام. • الآثار الوطنية والحدائق العامة والكورنيش. • مسجد الجمعة الكبير. • المتاحف الوطنية والدولية. • مرافق ترفيهية كبرى، ومرافق الاستجمام، والسياحة والترفيه. • فنادق رجال الاعمال. • خدمات نقل عام، وخدمات مرتكزة على وسائل النقل العام[1] رفيعة المستوى.	

[1] جميع مرافق البنية التحتية الجديدة الرئيسية الخاصة بالنقل سيتم توجيهها تحت الأرض.

[2] تتضمن المركز الثقافي الإسلامي، منطقة حماية المباني التراثية في وسط مدينة الدوحة المنطقتان (4) و (5)، سوق واقف وسوق الذهب.

[3] من المتوقع أن يتم تطوير مدينة المطار، بعد التشغيل الكامل لمطار حمد الدولي.

[4] تخضع لقيود إرتفاعات المباني التي تفرضها هيئة الطيران المدني.

جدول (أ- 4) الصناعات الخفيفة و المتوسطة

يقدم الجدول التالي قائمة الصناعات الخفيفة والمتوسطة المسموح بها داخل المناطق الصناعية متعددة الاستخدامات التي تم تحديدها. [1]	
الصناعات الخفيفة [1]	التجميع والتخزين والتوزيع بالجملة للأجزاء سابقة التصنيع بما في ذلك: • الإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر والآلات الصغيرة. • مواد البناء الجاهزة. • المنتجات ذات الصلة بالأغذية والمشروبات. • المنسوجات. • المنتجات الزراعية. • إصلاح الأجهزة الشخصية والمنزلية. • خدمات السيارات والإصلاح (ولا يتضمن ذلك طرق وتشكيل المعادن).
وسط الدوحة	تصنيع المواد الخام وتحويلها إلى منتجات بما في ذلك: • الآلات والمعدات ومكوناتهما. • المنتجات الغذائية. • المنسوجات. • الجلود. • صناعة اللافتات. • المنتجات الخشبية. • الطباعة. • خامات البناء. • المعدات الكهربائية. • معدات النقل. • إصلاح السيارات (بما في ذلك طرق وتشكيل المعادن). • الأدوية.
[1] لا تؤثر العمليات الصناعية الخفيفة سلباً على سبل الراحة ، فهي لا تنتج ضوضاء، أو إضاءة، أو مخلفات.	

جدول (ب- 4) الصناعات المحظورة في منطقة الصناعات الصغيرة و المتوسطة

يوضح الجدول التالي الصناعات المحظورة في منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.	
منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة	تتضمن الصناعات المحظور تطويرها في منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة: • مصانع الخرسانة سابقة الصب. • مصانع الخرسانة الجاهزة. • مصانع الكتل الخرسانية. • مصانع التعشيق. • مصانع القار (البيتومين). • المخابز. • ورش الطباعة. • مواد التشحيم ومصانع تدوير النفط. • الصناعات التي تفتقر إلى استخدام الابتكارات التكنولوجية.

جدول (5) الصناعات القائمة على المعرفة [1]

يقدم الجدول التالي قائمة بالصناعات القائمة على المعرفة المسموح بها داخل المراكز متعددة الاستخدامات[1].
• التقنيات الخضراء، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة. • الإلكترونيات. • الاتصالات وتقنية المعلومات. • الصحة. • التعليم. • وسائل الإعلام والاتصالات. • الصناعات الإبداعية. • الفضاء وهندسة الطيران. • الأدوية.
تتضمن أنشطة الدعم
• الاستشارات. • البحوث والتنمية. • الشركات محتضنة التكنولوجيا. • المعارض.
[1] تُعرف الصناعات القائمة على المعرفة: بأنها الصناعات التي تستخدم التكنولوجيا بكثرة، والتعليم التطبيقي.

جدول (أ- 6) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الخدمات المجتمعية

يقدم الجدول التالي الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الخدمات المجتمعية وفقاً لعدد السكان المطلوب تقديم الخدمة لهم[1].

مستوى نطاق الخدمة	حاضرة الدوحة		خارج حاضرة الدوحة	
	المراكز	الخدمات المجتمعية	الصناعات الخفيفة	الخدمات المجتمعية
العاصمة	**مراكز العاصمة** • وسط مدينة الدوحة • الخليج الغربي • مدينة المطار	• المقر الرئيسي للجهات الحكومية[2] • مكتب البريد الوطني[2] • المتحف الوطني[2] • المكتبة الوطنية[2] • الحدائق على مستوى الوطني[2] • خدمة الاستجابة للطوارئ[2] • مركز شباب خاص • مركز البحوث المتخصصة في مجال التعليم		
المناطق الحضرية	**مراكز الحاضرة** • الريان الشمالية[3] • الريان الجنوبية • الوكرة الجديدة • لوسيل	• مكتب البلدية الإداري[3] • مسجد الجمعة الكبير • مستشفى ثانوي • مركز الخدمات الشاملة التابع لوزارة الداخلية • مكتبة البلدية/ الحاضرة[3] • المحطة الرئيسية للاستجابة للطوارئ • المركز العام للشباب • مكتب البريد الرئيسي • حديقة البلدية/ العاصمة • كلية / مركز التدريب المهني		
المدينة / المدينة الصناعية	**مركز المدينة** • مركز المدينة • السد • أم صلال محمد • الوكرة • الغرافة • المطار • جامعة قطر • منطقة الدوحة الصناعية	• مكتب البلدية[3] • مسجد الجمعة الكبير • خدمة العملاء لوزارة الداخلية • مكتب البريد المحلي • المركز العام للشباب • مركز الخدمة المجتمعية • مكتبة المدينة/ البلدية[3] • حديقة المدينة / البلدية • المحطة المحلية للإستجابة للطوارئ[5] • المدرسة الثانوية • المدارس الخاصة متعددة المراحل • مستشفى العمال (قرب المنطقة الصناعية)[6]	**مركز المدينة** • الخور[3]،[4] • الشيحانية[4] • الشمال[3] • أم قرن[3] **المدن الصناعية التابعة لقطر للبترول** • رأس لفان • مسيعيد • دخان	مثل مراكز المدن في حاضرة الدوحة. سيكون للمراكز التي لديها نطاق خدمي أوسع وظائف إضافية مثل: • مستشفى ثانوي • المحطة الرئيسية للإستجابة للطوارئ • حديقة البلدية • مكتب البريد الرئيسي • مركز الخدمات الشامل التابع لوزارة الداخلية

[1] مع مراعاة الاختلاف الديموغرافي لكل منطقة ، والخدمات المتوفرة في الوقت الراهن، وإمكانية تجميع الخدمات في مواقع مشتركة والقرب من الخدمات الأخرى.

[2] خدمات مجتمعية سيتم توفيرها داخل حي العاصمة.

[3] موقع مكتب إدارة البلدية.

[4] المراكز التي لها نطاق خدمة أوسع بالنسبة لبعض الخدمات المجتمعية.

[5] فقط ضمن مراكز الأحياء المختارة لتغطية منطقة نطاق الخدمة ضمن زمن الاستجابة المستهدفة.

[6] فقط ضمن مراكز المدن المختارة بالقرب من المناطق الصناعية المحددة.

جدول (ب- 6) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الخدمات المجتمعية داخل مراكز الأحياء و المراكز المحلية

يقدم الجدول التالي الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الخدمات المجتمعية، وفقاً لعدد السكان المطلوب تقديم خدمات لهم[1].

مستوى نطاق الخدمة	حاضرة الدوحة	خارج حاضرة الدوحة
	الخدمات المجتمعية	الخدمات المجتمعية
على مستوى الحي	• مركز الرعاية الصحية الأولية / مركز الرعاية الصحية الأولية للعمال. • حديقة الحي. • المدرسة الإعدادية. • المدرسة الابتدائية. • المحطة المحلية للاستجابة للطوارئ.	• مركز الرعاية الصحية الأولية/ مركز الرعاية الصحية الأولية للعمال. • حديقة الحي. • المدرسة الإعدادية. • المدرسة الابتدائية. • المحطة المحلية للاستجابة للطوارئ. • مكتب البريد المحلي. • المركز العام للشباب. • خدمة عملاء وزارة الداخلية.
على المستوى المحلي	• مسجد الجمعة. • رياض الأطفال. • الحديقة المحلية.	• مسجد الجمعة. • رياض الأطفال. • الحديقة المحلية.

[1] مع مراعاة الاختلاف الديموغرافي لكل منطقة ، والخدمات المتوفرة في الوقت الراهن، وإمكانية تجميع الخدمات في مواقع مشتركة والقرب من الخدمات الأخرى.

[2] فقط ضمن مراكز الاحياء المختارة لتغطية نطاق الخدمة المحددة ضمن زمن الاستجابة المستهدفة.

جدول (7) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الخدمات التعليمية ومواقعها

يقدم الجدول التالي الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الخدمات التعليمية ومواقعها وفقاً لمستوى هذه الخدمة[1] .

المبنى	عدد المدارس في (حاضرة الدوحة والخور)		عدد المدارس (خارج حاضرة الدوحة والخور)
مدرسة ابتدائية	(4) مدارس/ لكل حي [2]	عدد (2) مدرسة حكومية واحدة للبنين وواحدة للبنات[2] عدد (2) مدرسة خاصة واحدة للبنين وواحدة للبنات[4]	عدد (2) مدرسة واحدة للبنين وواحدة للبنات / لكل حي[3]
مدرسة إعدادية	(4) مدارس/ لكل (2) حي[2]	عدد (2) مدرسة حكومية واحدة للبنين وواحدة للبنات[2] عدد (2) مدرسة خاصة واحدة للبنين وواحدة للبنات[4]	عدد (2) مدرسة واحدة للبنين وواحدة للبنات / لكل (2)حي[3]
مدرسة ثانوي	(4) مدارس/ لكل مدينة [2]	عدد (2) مدرسة حكومية واحدة للبنين وواحدة للبنات[2] عدد (2) مدرسة خاصة[4]	عدد (2) مدرسة واحدة للبنين وواحدة للبنات / لكل مدينة[3]
مدرسة متعددة المستويات		عدد (10) مدارس خاصة/ لكل مدينة[5]	

[1] مع مراعاة الاختلاف الديموغرافي لكل منطقة ، والخدمات المتوفرة في الوقت الراهن، وإمكانية تجميع الخدمات في مواقع مشتركة والقرب من الخدمات الأخرى.

[2] يستند عدد المدارس إلى قدرتها على استيعاب (625) طالب / مدرسة (طبقا للمعايير الحكومية الحالية الخاصة بالمدارس المستقلة).

[3] سيكون حجم المدرسة مرن (فقد يكون أصغر من المدارس المماثلة في حاضرة الدوحة).

[4] يستند عدد المدارس الخاصة إلى قدرتها على استيعاب أعداد الطلاب وفقاً لمعايير المدارس المستقلة القائمة حالياً، وهي قابلة للتعديل وفقاً للقدرة الإستيعابية الفعلية للمدارس الخاصة.

[5] يعتمد عدد المدارس / لكل مدينة على أساس القدرة الاستيعابية لـ (1,800) طالب / مدرسة، وهي قابلة للتعديل استناداً إلى القدرة الإستيعابية الفعلية للمدارس.

المبادئ التوجيهية لمواقع الخدمات

- المدارس الابتدائية والإعدادية (الحكومية): توزع بشكل عادل في المناطق السكنية المحلية، وعلى مراكز الاحياء.
- المدرسة الثانوية (الحكومية): تقع في مواقع استراتيجية، يمكن الوصول إليها عبر مجموعة من وسائل التنقل.
- المدرسة الابتدائية، أو الإعدادية (الخاصة - ذات مستوى واحد / صغيرة الحجم): توزع في المناطق السكنية المحلية.
- المدرسة الثانوية (الخاصة)، المدرسة متعددة المستويات (الخاصة)، والمدارس ذات الأحجام الكبيرة: تقع في مواقع استراتيجية، يمكن الوصول إليها عبر مجموعة من وسائل التنقل.
- سيتم تجميع المدارس في مواقع مشتركة فيما بينها لتعزيز المشاركة في إستحدام الملاعب والصالات الترفيهية بالمدارس، ووسائل التنقل، مع مراعاة أن تكون مواقف السيارات قريبة، ويمكن الوصول إليها عبر مجموعة من وسائل المواصلات.

جدول (8) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الخدمات الصحية ومواقعها

يقدم الجدول التالي الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الخدمات الصحية ومواقعها[1].

المنشأة	نوع المنشأة	مستوى نطاق الخدمة	الاعتبارات الإرشادية لتحديد مواقع المرافق
مستشفى	مستشفى عام تعليمي	العاصمة	يقع مقر المستشفى في المراكز متعددة الاستخدامات، التي يمكن الوصول إليها عبر مجموعة من وسائل المواصلات. يجب ألا يكون مقر المستشفى بالقرب من الاستخدامات عالية التأثير على النحو المحدد في الجدول (14)
	مستشفى ثانوي	مراكز الحاضرة ومراكز المدن خارج حاضرة الدوحة والتي لديها نطاق خدمي واسع.	
	مستشفى ثانوي للعمال	مدينة بالقرب من المنطقة الصناعية المحددة عدد السكان المخدوم : (100,000 فأكثر)(العمال).	
مركز الرعاية الصحية الأولية	مركز الرعاية الصحية الأولية العام	عدد السكان المخدوم في الحي: (30,000 - 50,000) حاضرة الدوحة والخور (1,000 - 5,000) منطقة قروية.	سوف تقع مراكز الرعاية الصحية الأولية في مراكز الاحياء متعددة الاستخدامات، وفي المواقع المشتركة مع المتاجر المحلية والخدمات المجتمعية الأخرى، وسيتم الوصول اليها بسهولة عبر وسائل النقل العام.
	مركز الرعاية الصحية الأولية للعمال	أحياء مختارة ، عدد السكان المخدوم: (50,000 - 100,000) (العمال).	سوف تقع مراكز الرعاية الصحية الأولية للعمال في موقع قريب من مناطق تجمعات العمال،(على سبيل المثال المناطق الصناعية في الدوحة والخور والوكرة ....الخ). سوف تقع مراكز الرعاية الصحية الأولية للعمال، ضمن المراكز متعددة الاستخدامات في مواقع مشتركة، مع محلات البيع بالتجزئة، والمساحات المفتوحة، والمرافق الخدمية الأخرى، وسيتم الوصول إليها بسهولة عبر وسائل النقل العام.

[1] مع مراعاة الاختلاف الديموغرافي لكل منطقة ، والخدمات المتوفرة في الوقت الراهن، وإمكانية تجميع الخدمات في مواقع مشتركة والقرب من الخدمات الأخرى.

جدول (9) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير المساجد ومواقعها

يقدم الجدول التالي الاعتبارات التخطيطية الإرشادية، لتوفير المساجد ومواقعها، وفقاً لمستوى كل منشأة[1].

المنشأة	نوع المنشأة	مستوى نطاق الخدمة	الاعتبارات الإرشادية لتحديد مواقع المرافق
مركز الرعاية الصحية الأولية العام	جامع الدولة	العاصمة	• أن يكون ضمن المواقع المشتركة مع الحدائق الوطنية. • ينبغي أن يتم الحفاظ على محيط موقع الجامع حتى يتم حماية المشهد البصري من وإلى جامع الدولة. • يمكن الوصول إليه من خلال مجموعة من وسائل المواصلات.
	مسجد الجمعة الكبير	المناطق الحضرية/ المدينة	• يقع في المراكز متعددة الاستخدامات المحددة (مراكز المدن / مراكز الحاضرة). • يقع في ساحة حضرية (مساحة مفتوحة).
	مسجد الجمعة	على المستوى المحلي (ضمن محيط يبلغ (400) متر).	• يقع على طول الطرق الشريانية الرئيسية، ولكن لا ينبغي أن يكون عند تقاطع رئيسي، ولا يمكن الوصول إليه مباشرة من الطرق الشريانية. • يقع في المراكز المحلية، حيث يستطيع السكان في المنطقة الوصول إليه دون عبور الطرق الرئيسية. • أن يكون ضمن المواقع المشتركة مع المتنزهات المحلية والمتاجر المحلية ورياض الأطفال، ومناطق وقوف السيارات المشتركة.
	مسجد الفروض	حي سكني (ضمن محيط يبلغ (250) متراً).	• يقع في المراكز المحلية، يمكن الوصول إليه بسهولة عن طريق المشي من جميع الوحدات السكنية في المنطقة دون عبور الطرق الشريانية. • أن يكون ضمن المواقع المشتركة مع حديقة الأحياء السكنية والمحلات التجارية اليومية المحلية وثيقة الصلة بشبكة المشاة.

[1] مع مراعاة الاختلاف الديموغرافي لكل منطقة ، والخدمات المتوفرة في الوقت الراهن، وإمكانية تجميع الخدمات في مواقع مشتركة والقرب من الخدمات الأخرى.

جدول (10) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لمواقع محطات خدمات الإستجابة للطوارئ

يقدم الجدول التالي الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير محطات خدمات الإستجابة للطوارئ، وفقاً لمستوى هذه الخدمة[1].

المنشأة	نوع المنشأة	مستوى نطاق الخدمة	أوقات الإستجابة للطوارئ ومستوى الخطورة (وزارة الداخلية)[1]		
			مستوى الخطورة	المنطقة	أوقات الإستجابة
محطة الدفاع المدني	مقر الخدمة الرئيسي	العاصمة			
	محطة رئيسية	المناطق الحضرية والمدن ذات نطاق خدمي واسع كالخور والشيحانية	مناطق ذات خطورة خاصة	المنطقة الصناعية / المطار	حد أقصى: (3) دقائق
			مناطق عالية الخطورة	منطقة العاصمة	حد أقصى: (4) دقائق
				مراكز أخرى	حد أقصى: (6) دقائق
	محطة محلية	تغطي منطقة نطاق الخدمة ضمن زمن الاستجابة المستهدفة	مناطق متوسطة الخطورة	مناطق سكنية	حد أقصى: (10) دقائق
			مناطق منخفضة الخطورة	مناطق غير عمرانية	حد أقصى: (15) دقائق
محطة الإسعاف	مقر الخدمة الرئيسي	العاصمة	أوقات الإستجابة للطوارئ ومستوى الخطورة (مؤسسة حمد الطبية).[2]		
			نوع المنطقة	وقت الإستجابة	نطاق التغطية
	محطة رئيسية	المناطق الحضرية والمدن ذات نطاق خدمي واسع كالخور والشيحانية	مناطق ذات ارتفاعات عالية	خلال (8) دقائق	على بعد (4) كم (نصف القطر)
			مناطق متوسطة الارتفاعات	خلال (8) دقائق	على بعد (5) كم (نصف القطر)
			مناطق منخفضة الارتفاعات	خلال (8) دقائق	على بعد (6) كم (نصف القطر)
	محطة محلية	تغطي منطقة نطاق الخدمة ضمن زمن الاستجابة المستهدفة	المناطق الغير حضرية	خلال (5) دقائق	على بعد (20) كم (نصف القطر)
محطة الشرطة	مقر الخدمة الرئيسي	العاصمة			
	محطة رئيسية	المناطق الحضرية والمدن ذات نطاق خدمي واسع كالخور والشيحانية			
	محطة محلية	المدن والأحياء المختارة			
المبادئ التوجيهية الخاصة بمواقع محطات خدمة الإستجابة للطوارئ		• تقع محطات الاستجابة للطوارئ في مواقع يسهل الوصول من خلالها إلى شبكات الطرق السريعة. • من المقترح ربط محطات خدمات الاستجابة للطوارئ ضمن مواقع مشتركة فيما بينها.			

[1] مع مراعاة الاختلاف الديموغرافي لكل منطقة ، والخدمات المتوفرة في الوقت الراهن، وإمكانية تجميع الخدمات في مواقع مشتركة والقرب من الخدمات الأخرى.

المصادر :

(1) وزارة الداخلية (2008)

(2) مؤسسة حمد الطبية (2008)

جدول (11) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير وتحديد مواقع المنشآت الحكومية والخدمات المجتمعية

يقدم الجدول التالي الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير وتحديد مواقع المنشآت الحكومية والخدمات المجتمعية، وفقاً لمستوى كل منشأة[1].

المنشأة	نوع المنشأة	مستوى نطاق الخدمة	الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتحديد مواقع المرافق
مكتب البريد	مكتب البريد الوطني	العاصمة	يجب أن يكون موجود في المراكز متعددة الاستخدامات التي تم تحديدها. ينبغي أن يتم الوصول إليه بشكل جيد، من خلال مجموعة من وسائل المواصلات.
	مكتب البريد الرئيسي	المناطق الحضرية / المدن (خارج حاضرة الدوحة)	
	مكتب البريد المحلي	المدن (في حاضرة الدوحة) / الأحياء (خارج حاضرة الدوحة)	
مراكز الخدمات الشاملة التابعة لوزارة الداخلية	المقر الرئيسي للخدمات التابعة لوزارة الداخلية	العاصمة	ينبغي أن يتم الوصول إليه بشكل جيد، من خلال مجموعة من وسائل المواصلات (وسائل النقل العام وشبكات الطرق). ينصح أن يتم استيعاب مكاتب خدمة العملاء ضمن الخدمات المجتمعية الرئيسية في المراكز متعددة الاستخدامات.
	مركز الخدمات الشاملة التابع لوزارة الداخلية	المناطق الحضرية/ المدن (خارج حاضرة الدوحة)	
	مركز الخدمات الشاملة/مكتب خدمة العملاء التابع لوزارة الداخلية	المدن (في حاضرة الدوحة) / الأحياء(خارج حاضرة الدوحة)	
المكتبات العامة	المكتبة الوطنية المكتبة الخاصة	العاصمة	يجب أن تقع خدمات المكتبات في المواقع المشتركة مع الخدمات المجتمعية الأخرى والخدمات التجارية في المراكز متعددة الاستخدامات. سوف يقع فرع المكتبة على مستوى المدينة في مراكز الشباب، وفقاً لإرشادات وزارة الثقافة والرياضة.
	مكتبة على مستوى الحاضرة / البلدية	الحاضرة/ المدينة (مركز البلدية)	
	مكتبة المدينة	المدينة	
مراكز الشباب	مركز الشباب العام	الحاضرة/ المدينة / الأحياء (خارج حاضرة الدوحة)	يجب أن يتم الوصول إلى مراكز الشباب عبر مجموعة من وسائل المواصلات. تعتمد أماكن مراكز الشباب الخاصة على نوع النشاط الذي يختص به المركز.
	مركز الشباب الخاص	قريب من المدن / الأحياء المختارة	
مراكز الخدمات المجتمعية	مركز الخدمات المجتمعية	الحاضرة/ المدينة	سوف تقع مراكز التنمية الاجتماعية في مراكز الشباب العامة، وذلك بالتنسيق بين وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الثقافة والرياضة.

[1] مع مراعاة الاختلاف الديموغرافي لكل منطقة ، والخدمات المتوفرة في الوقت الراهن، وإمكانية تجميع الخدمات في مواقع مشتركة والقرب من الخدمات الأخرى.

جدول (12) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير المرافق الرياضية ومواقعها

يقدم الجدول التالي الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير المرافق الرياضية ومواقعها، وفقاً لمستوى كل منشأة[1].

المنشأة	مستوى نطاق الخدمة	معايير التخطيط (عدد السكان الذي يتم خدمتهم)	المبادئ التوجيهية لتحديد أماكن المرافق
كرة القدم	مدينة	ملعب واحد/(50,000 - 100,000)	يجب أن تقع الملاعب الخضراء متعددة الأغراض في حديقة المدينة/ البلدة.
كريكيت	مدينة	ملعب واحد/(50,000 - 100,000)	يجب أن تقع الملاعب الخضراء متعددة الأغراض في حديقة المدينة/ البلدة.
التزلج	مدينة	مضمار واحد/(50,000 - 100,000)	يجب أن تقع المنطقة الممهدة أو مضمار دورة اللعب في حديقة المدينة/ البلدة.
الركض	مدينة	مضمار واحد/(50,000 - 100,000)	يجب أن تقع أماكن الرصف اللين في حديقة المدينة/ البلدة.
ملعب كرة قدم سباعي	حي	ملعب واحد/(30,000 - 50,000)	يجب أن تقع الملاعب الخضراء متعددة الأغراض في حديقة الحي.
الكرة الطائرة	حي	منطقة لعب واحدة/(30,000 - 50,000)	يجب أن تقع منطقة اللعب الممهدة في حديقة الحي.
التنس	حي	عدد (2) من مناطق اللعب/ (30,000 - 50,000)	يجب أن يوجد في كل حديقة حي إثنان من مناطق اللعب ذات الأسطح الصلبة.
كرة السلة	على المستوى المحلي	منطقة لعب واحدة/ (3,000)	يجب أن توجد منطقة لعب ذات سطح صلب في الحديقة المحلية.

[1] مع مراعاة الاختلاف الديموغرافي لكل منطقة ، والخدمات المتوفرة في الوقت الراهن، وإمكانية تجميع الخدمات في مواقع مشتركة والقرب من الخدمات الأخرى.

المصادر :

(1) معايير التخطيط والمبادئ التوجيهية في هونج كونج، هونج كونج (2007)

(2) المعايير والمبادئ التوجيهية للمساحات المفتوحة، هيئة المتنزهات الوطنية والحدائق، الولايات المتحدة الأمريكية (1996)

جدول (13) الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير الحدائق ومواقعها

يقدم الجدول التالي الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتوفير المرافق الرياضية ومواقعها، وفقاً لمستوى كل منشأة [1].

المنشأة	متنزه وطني	متنزه الحاضرة / البلدية	متنزه المدينة	متنزه الحي	المتنزه المحلي
مستوى نطاق الخدمة	وطني	حاضرة	مدينة	حي	محلي
معايير التخطيط (عدد السكان الذي يتم خدمتهم)	(2) مليون أو أكثر	(300,000-100,000)	(100,000-50,000)	(50,000-30,000)	(3,000) مع محيط خدمة أقل من(400) متر
متوسط مساحة الموقع (هكتار)	لا ينطبق	(200-60)	(15-5)	(5-2)	(2-0.4)
نوع الاستخدام	شامل	شامل	شامل	متعدد الأغراض	أحادي الغرض
عام	✓	✓	✓	✓	✓
للعائلات فقط	أيام معينة	أيام معينة	✓	✓	✓
للنساء فقط	منطقة منفصلة	منطقة منفصلة	منطقة منفصلة	منطقة منفصلة	✓
منطقة لعب الأطفال	✓	✓	✓	✓	✓
المرافق الرياضية	✓	✓	✓	✓	✓
الاعتبارات التخطيطية الإرشادية لتحديد مواقع الحدائق	وسوف تقع المتنزهات على المستوى الوطني في المناطق ذات الأهمية والأنشطة الوطنية، أو على مواقع كبيرة المساحة بالقرب من شبكة النقل الاستراتيجية.	تستوعب هذه المتنزهات أنواع مختلفة من الاستخدامات. يمكن أن يتم الترتيب لأيام العائلات من خلال جدول محدد. يمكن أن تستخدم المتنزهات داخل المنطقة للعائلة، أو الرياضة، أو الأغراض العامة، أو جميعها.	تستوعب متنزهات المدينة أنواع مختلفة من الاستخدامات. ويمكن أن يكون لمتنزه المدينة استخدام معين، مثل الاستخدام العائلي، أو الرياضي، أو الاستخدام العام، أو جميعها.	تستوعب متنزهات الأحياء أنواع مختلفة من الاستخدامات. ويمكن أن يكون لمتنزه الحي استخدام معين، مثل الاستخدام العائلي، أو الرياضي، أو الاستخدام العام، أو جميعها.	تقع المتنزهات المحلية في مواقع مشتركة مع مساجد الجمعة في المراكز المحلية. ويكون لكل متنزه استخدام واحد وسيتم توزيعها بشكل استراتيجي، من خلال الأحياء، وفقاً للطابع الديموغرافي للمنطقة.

[1] مع مراعاة الاختلاف الديموغرافي لكل منطقة ، والخدمات المتوفرة في الوقت الراهن، وإمكانية تجميع الخدمات في مواقع مشتركة والقرب من الخدمات الأخرى.

المصادر :

(1) المعايير والمبادئ التوجيهية للمساحات المفتوحة، هيئة المتنزهات الوطنية والحدائق، الولايات المتحدة الأمريكية (1996)

(2) مستوى معايير الخدمات الصادر من مركز الخدمات والبحوث البلدية واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية (1994)

(3) معايير التخطيط والمبادئ التوجيهية في هونج كونج، هونج كونج (2007)

(4) قوانين التخطيط، قطر (1987)

(5) الخطة الوطنية النهائية وخطة التنمية العمرانية الإقليمية الرسمية، قطر (1996)

(6) معايير الخدمات المجتمعية في منطقة دبي الحضرية، الإمارات العربية المتحدة (2003)

(7) متنزهات دبي ومعايير المساحات المفتوحة، الإمارات العربية المتحدة (2007)

(8) مراجعة خطة الكويت الثالثة ، بلدية الكويت (2005)

(9) المعايير الرسمية للتخطيط العمراني، اللجنة العليا لتخطيط المدن، عمان (1989)

(10) المعايير الرسمية للتخطيط العمراني في عمان، اللجنة العليا لتخطيط المدن، عمان (2001)

(11) دليل التخطيط التكميلي، محافظ لندن، المملكة المتحدة (2008)

جدول (14) استخدامات الأراضي عالية التأثير البيئي

يقدم الجدول التالي قائمة باستخدامات الأراضي عالية التأثير البيئي التي لن يسمح بها في المراكز.			
الاستعمالات المخالفة للأراضي	**دليل المسافة العازلة**	**المصدر**	**الاستخدامات المسموح بها في المناطق العازلة**
المطارات	يتم تحديدها من خلال توقعات التعرض للضوضاء، ومن خلال منطقة السلامة العامة.	(1)	تخضع لدراسة مفصلة
استخدامات النفط والغاز والبتروكيماويات	إجراء تقييم المخاطر الاستراتيجية للموقع بأكمله، أو التقييم الكمي لمخاطر المواقع الفردية.	(1)	تخضع لدراسة مفصلة
الصناعات الضارة والخطرة	(1,000) متر .	(1)	تخضع لدراسة مفصلة
الأسمدة الكيميائية	(1000 - 2000) متر.	(2)	مرافق الترفيه والطرق
	(500 - 1000) متر.	(3)	مرافق الترفيه والطرق
منتجات الحديد والصلب	(30) متر بدون مدخنة، (200) متر مع وجود المدخنة.	(3،2)	مرافق الترفيه والمناطق المفتوحة ذات الطابع الجمالي والطرق.
الصناعات المتوسطة (العامة)	(100 - 500) متر.	(4)	مرافق الترفيه والطرق واستخدامات المناطق المفتوحة ذات الطابع الجمالي، والمرافق الترفيهية الحيوية (50) متر إلى (200) متر، وفقاً لارتفاع أعمدة المداخن، والاستخدامات غير الحساسة، بما في ذلك الأنشطة التجارية المتوافقة. يجب أن تحال جميع المقترحات للاستخدامات الحساسة في حدود مساحة (500) متر إلى وزارة البلدية والبيئة.
التصنيع الغذائي	(200 - 500) متر.	(2)	مرافق الترفيه والطرق واستخدامات المناطق المفتوحة ذات الطابع الجمالي، والمرافق الترفيهية الحيوية (50) متر إلى (200) متر، وفقاً لارتفاع مجموعة أعمدة المداخن، والاستخدامات غير الحساسة، بما في ذلك الأنشطة التجارية المتوافقة. يجب أن تحال جميع المقترحات للاستخدامات الحساسة في حدود مساحة (500) متر إلى وزارة البلدية والبيئة.
	(200 - 500) متر.	(3)	
المحاجر ومصان طحن وسحق الحجارة	(200 - 500) متر.	(2)	مرافق الترفيه والطرق واستخدامات المناطق المفتوحة ذات الطابع الجمالي.
أشغال الطوب	(300 - 1000) متر.	(3)	مرافق الترفيه والطرق واستخدامات المناطق المفتوحة ذات الطابع الجمالي.
خلاطات الخرسانة	(100) متر.	(3)	مرافق الترفيه .
	(300 - 500) متر.	(3)	مرافق الترفيه .

جدول (14) (تابع) استخدامات الأراضي عالية التأثير البيئي

يقدم الجدول التالي قائمة بالاستخدامات عالية التأثير البيئي، التي لن يسمح بها في المراكز.			
الاستعمالات المخالفة للأراضي	**دليل المسافة العازلة**	**المصدر**	**الاستخدامات المسموح بها في المناطق العازلة**
مصانع خلط الأسفلت	(500) متر.	(8)	مرافق الترفيه .
	(100) متر.	(3)	
مرافق نفايات الهدم والبناء	(1000) متر.	(5,4)	مرافق الترفيه ، والطرق، والاستخدامات الصناعية المتوافقة، ومواقف السيارات.
محطة توليد الطاقة الكهربائية / محطة تحلية المياه	(3,000 - 5,000) متر.	(3)	إجراء تقييم المخاطر الاستراتيجية للموقع بأكمله، أو التقييم الكمي لمخاطر المواقع الفردية لتحديد الاستخدامات المحتملة للأرض.
أشغال معالجة مياه الصرف الصحي (STW)	قدرة أشغال معالجة مياه الصرف الصحي (100,000) من السكان لكل (1,000) متر.	(6)	مرافق الترفيه ، المناطق المفتوحة ذات الطابع الجمالي ، والطرق.
	محطة كبيرة لأعمال معالجة مياه الصرف الصحي - (600) متر عازل.	(7)	
	قدرة أشغال معالجة مياه الصرف الصحي (50,000) من السكان لكل (400) متر.	(8)	
مواقع طمر النفايات	(250) متر .	(4)	مرافق الترفيه .
	(500) متر من المنطقة السكنية.	(3)	
	(100) متر من مستوى سطح الماء. (200 - 500) متر من المناطق السكنية. (1,500 - 3,000) متر من المطارات.	(2)	
أشكال أخرى من التخلص من النفايات الصلبة وإعادة التدوير والتصنيع	(100) متر - (200) متر.	(2)	مرافق الترفيه ، والطرق، والاستخدامات الصناعية المتوافقة، ومواقف السيارات.
المحارق	(500 - 1000) متر.	(3)	مرافق الترفيه ، والطرق.
محطات نقل النفايات	(300) متر.	(4,2)	مرافق الترفيه ، والطرق، والاستخدامات الصناعية المتوافقة، ومواقف السيارات.
تربية الحيوانات، بما في ذلك مزارع الدواجن	(400 - 500) متر.	(2)	مرافق الترفيه ، والطرق، والاستخدامات الصناعية المتوافقة، ومواقف السيارات.
	(200) متر.	(4)	
المذابح	(300) متر.	(4)	مرافق الترفيه ، والطرق، والاستخدامات الصناعية المتوافقة، ومواقف السيارات.
	(500 - 1000) متر.	(3)	
	(500) متر.	(2)	

جدول (14) (تابع) استخدامات الأراضي عالية التأثير البيئى

يقدم الجدول التالي قائمة بالاستخدامات عالية التأثير البيئى، التي لن يسمح بها في المراكز.			
الاستعمالات المخالفة للأراضي	**دليل المسافة العازلة**	**المصدر**	**الاستخدامات المسموح بها في المناطق العازلة**
الأعمال التجارية المزعجة	(200) متر.	(4)	مرافق الترفيه .
	(300 - 500) متر.	(2)	

(1) لم يتم تحديد مسافة عازلة محددة.

(2) تشمل الأعمال التجارية المزعجة، إنتاج الجلود، ومعالجة النفايات العضوية، والدباغة وتصنيع الغراء، وإنتاج الأعلاف الحيوانية، وتجهيز السماد... الخ.

(3) يوصى بالمناظر الطبيعية والمساحات الخضراء في جميع الحالات.

(4) في حالات استعمالات الأراضي عالية التأثير، التي تنبعث منها الروائح، والضوضاء والغبار، أو ملوثات الهواء، ينبغي أن تدرس المنطقة العازلة في سياق اتجاه الرياح.

(5) البيانات الواردة أعلاه هي للإرشاد فقط. يأخذ الإرشاد في الاعتبار البيئة الحضرية الكثيفة (هونج كونج)، والبيئة الحضرية ذات الكثافة المنخفضة (المدن الاسترالية). وتخضع جميع المقترحات لتطوير هذه الاستخدامات لتقييم الأثر البيئي كجزء من عملية تقييم التنمية والمراجعة التخطيطية. وسيتم تحديد موقع المناطق العازلة في كل حالة على حدة، بالتشاور مع الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة.

المصادر :

(1) أورينتال للاستشارات المحدودة (2009) .

(2) هيئة حماية البيئة، فيكتوريا، أستراليا.

(3) هيئة حماية البيئة، أستراليا الغربية، (2005) .

(4) هونج كونج، معايير التخطيط والمبادئ التوجيهية (2007) .

(5) هيئة حماية البيئة، أستراليا الغربية، إرشادات لتقييم العوامل البيئية.

(6) سياسة المنطقة العازلة WA ، نشرة(86/AQ2).

(7) سياسة المنطقة العازلة (ACT) .

(8) سياسة المنطقة العازلة فيكتوريا.

ملحق 2 مصفوفة السياسات

الباب/الفصل بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر		الازدهار الاقتصادي			
	رمز السياسة	EP1	EP2	EP3	EP4
	السياسات التخطيطية	المدن الصناعية ضمن امتياز قطر للبترول	المناطق الصناعية	مشاريع التنمية الصغرى والمتوسطة	الصناعات القائمة على المعرفة
أهداف التخطيط الاستراتيجي	السياسة / رقم الصفحة	صفحة (99)	صفحة (100)	صفحة (103)	صفحة (103)
	1. دعم إنشاء حي العاصمة (الدوحة) على مستوى عال من التميز والجودة العالية.	○	○	○	●
	2. إنشاء عدد من المراكز عالية الجودة، ذات استخدامات وكثافات مختلطة كنموذج للتنمية المرتكزة على وسائل النقل العام (TOD).	●	●	●	◒
	3. المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمعات الريفية وغير الحضرية.	●	●	●	●
	4. إنشاء شبكة نقل عام متكاملة، وذات جودة عالية.	●	●	●	●
	5. التأكد من إمكانية استخدام منظومة الطرق الإشعاعية كمحاور نقل رئيسية.	○	◒	◒	◒
	6. التأكد من تكامل المشاريع الكبرى وغيرها من مشاريع التنمية كبيرة الحجم، مع نطاق شامل من المجتمع.	●	●	●	●
	7. تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المجتمعية والترفيهية لجميع السكان.	●	●	●	●
	8. تطوير مناطق عامة على مستوى عال من الجودة والتميز بحيث تكون متاحة للجميع، وتتوفر في كافة أنحاء المناطق الحضرية بدولة قطر.	○	●	●	●
	9. تخطيط وتوظيف حجم ونمط وارتفاع الكتل العمرانية، بحيث تتصل ببعضها البعض، وتصبح بمثابة أماكن عامة حيوية.	○	●	●	●
	10. استخدام أنماط مختلفة من المباني والكثافات، لتوفير نطاق واسع من أنواع المساكن.	●	●	●	●
	11. إنشاء مجاورات سكنية ذات جودة عالية بحيث تتوافق مع الهوية الثقافية وأسلوب الحياة المفضل لدى القطريين.	○	○	○	○
	12. العمل على تدعيم الهوية المميزة لمدينة الدوحة، بحيث تصبح بمثابة علامة مميزة لدولة قطر.	○	●	●	●
	13. حماية وتعزيز البيئة الطبيعية والعمرانية، والثقافية، لتجنب الآثار السلبية المحتملة لاستخدامات أراضي الحضرية.	●	●	●	●
	14. التأكد من تقييم المخاطر المحتملة لتأثيرات التغيرات المناخية، وتحديد وتنفيذ إجراءات التخفيف من حدة تأثيرات خطط استخدامات أراضي وتطوير مرافق البنية التحتية.	●	●	●	●
	15. تخطيط وتنسيق وتحديث وتنفيذ وتسليم خدمات ومرافق البنية التحتية بكفاءة تامة، من حيث الوقت والتكلفة.	●	●	●	●
	16. ترسيم حدود واضحة للنمو العمراني حول حاضرة الدوحة والمناطق الحضرية أخرى، لضمان استخدام أرض بكفاءة وفي نطاق الوقت المحدد.	○	○	○	○
	17. تطوير نظام يعتمد على تبني خطط قائمة على دعم وإدارة عملية التغيرات المصاحبة لمشاريع التنمية، وذلك من خلال ضوابط مؤسسية ملائمة.	○	○	○	○

مدى تحقيق الأهداف التخطيطية

● قوي ◒ محدود ○ لا توجد علاقة

الباب/الفصل بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر		الازدهار الاقتصادي			
	رمز السياسة	EP5	EP6	EP7	EP8
	السياسات التخطيطية	أنشطة الصناعات الريفية وتشمل أنشطة الزراعة والصيد والثروة الحيوانية	الأمن الغذائي الوطني	المشاريع التجارية والإدارية ومتاجر التجزئة	الأنشطة السياحية
أهداف التخطيط الاستراتيجي	السياسة / رقم الصفحة	صفحة (105)	صفحة (106)	صفحة (107)	صفحة (109)
	1. دعم إنشاء حي العاصمة (الدوحة) على مستوى عال من التميز والجودة العالية.	○	○	●	●
	2. إنشاء عدد من المراكز عالية الجودة، ذات استخدامات وكثافات مختلطة كنموذج للتنمية المرتكزة على وسائل النقل العام (TOD).	○	○	●	●
	3. المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمعات الريفية وغير الحضرية.	●	●	◒	●
	4. إنشاء شبكة نقل عام متكاملة، وذات جودة عالية.	○	○	●	●
	5. التأكد من إمكانية استخدام منظومة الطرق الإشعاعية كمحاور نقل رئيسية.	○	○	●	○
	6. التأكد من تكامل المشاريع الكبرى وغيرها من مشاريع التنمية كبيرة الحجم، مع نطاق شامل من المجتمع.	○	○	●	●
	7. تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المجتمعية والترفيهية لجميع السكان.	●	○	●	◒
	8. تطوير مناطق عامة على مستوى عال من الجودة والتميز بحيث تكون متاحة للجميع، وتتوفر في كافة أنحاء المناطق الحضرية بدولة قطر.	○	○	●	◒
	9. تخطيط وتوظيف حجم ونمط وارتفاع الكتل العمرانية، بحيث تتصل ببعضها البعض، وتصبح بمثابة أماكن عامة حيوية.	○	○	●	○
	10. استخدام أنماط مختلفة من المباني والكثافات، لتوفير نطاق واسع من أنواع المساكن.	○	○	●	○
	11. إنشاء مجاورات سكنية ذات جودة عالية بحيث تتوافق مع الهوية الثقافية وأسلوب الحياة المفضل لدى القطريين.	○	○	○	○
	12. العمل على تدعيم الهوية المميزة لمدينة الدوحة، بحيث تصبح بمثابة علامة مميزة لدولة قطر.	○	○	○	●
	13. حماية وتعزيز البيئة الطبيعية والعمرانية، والثقافية، لتجنب الآثار السلبية المحتملة لاستخدامات أراضي الحضرية.	●	●	◒	●
	14. التأكد من تقييم المخاطر المحتملة لتأثيرات التغيرات المناخية، وتحديد وتنفيذ إجراءات التخفيف من حدة تأثيرات خطط استخدامات أراضي وتطوير مرافق البنية التحتية.	●	●	◒	○
	15. تخطيط وتنسيق وتحديث وتنفيذ وتسليم خدمات ومرافق البنية التحتية بكفاءة تامة، من حيث الوقت والتكلفة.	◒	●	●	○
	16. ترسيم حدود واضحة للنمو العمراني حول حاضرة الدوحة والمناطق الحضرية أخرى، لضمان استخدام أرض بكفاءة وفي نطاق الوقت المحدد.	○	●	○	○
	17. تطوير نظام يعتمد على تبني خطط قائمة على دعم وإدارة عملية التغيرات المصاحبة لمشاريع التنمية، وذلك من خلال ضوابط مؤسسية ملائمة.	○	○	○	○

مدى تحقيق الأهداف التخطيطية

● قوي ◒ محدود ○ لا توجد علاقة

الازدهار الاقتصادي	المعيشة داخل المجتمعات						
EP9	LC1	LC2	LC3	LC4	LC5	LC6	LC7
إسهامات المطورين	الأراضي المخصصة لإسكان القطريين	مدى توفر الأراضي السكنية	مدى توفر المساكن ذات الكثافات المختلطة	الإسكان الميسر	إسكان العمال	الخدمات المجتمعية	مواقع المدارس الحكومية والخاصة
صفحة (110)	صفحة (115)	صفحة (117)	صفحة (117)	صفحة (119)	صفحة (120)	صفحة (122)	صفحة (125)
●	●	●	●	●	○	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
○	●	●	○	●	●	○	○
●	◒	●	●	●	●	●	●
●	◒	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	○	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	◒	◒
●	●	●	●	●	●	◒	◒
○	●	○	○	○	○	●	●
○	◒	●	●	●	●	●	●
○	◒	◒	◒	◒	◒	◒	◒
○	○	◒	●	●	◒	●	◒
●	●	●	●	●	●	●	●
○	◒	◒	◒	◒	◒	○	○
◒	○	○	○	○	●	◒	◒

الباب/الفصل بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر	المعيشة داخل المجتمعات			
رمز السياسة	LC8	LC9	LC10	LC11
السياسات التخطيطية	مؤسسات التعلم والتعليم العالي	المناطق الصناعية	مواقع الخدمات الصحية	خدمات الطوارئ المتكاملة
السياسة / رقم الصفحة	صفحة (125)	صفحة (126)	صفحة (127)	صفحة (129)
1. دعم إنشاء حي العاصمة (الدوحة) على مستوى عال من التميز والجودة العالية.	●	●	●	●
2. إنشاء عدد من المراكز عالية الجودة، ذات استخدامات وكثافات مختلطة كنموذج للتنمية المرتكزة على وسائل النقل العام (TOD).	●	●	●	●
3. المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمعات الريفية وغير الحضرية.	○	◒	●	◒
4. إنشاء شبكة نقل عام متكاملة، وذات جودة عالية.	●	●	●	●
5. التأكد من إمكانية استخدام منظومة الطرق الإشعاعية كمحاور نقل رئيسية.	●	●	◒	●
6. التأكد من تكامل المشاريع الكبرى وغيرها من مشاريع التنمية كبيرة الحجم، مع نطاق شامل من المجتمع.	●	●	◒	●
7. تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المجتمعية والترفيهية لجميع السكان.	●	●	●	●
8. تطوير مناطق عامة على مستوى عال من الجودة والتميز بحيث تكون متاحة للجميع، وتتوفر في كافة أنحاء المناطق الحضرية بدولة قطر.	●	●	●	●
9. تخطيط وتوظيف حجم ونمط وارتفاع الكتل العمرانية، بحيث تتصل ببعضها البعض، وتصبح بمثابة أماكن عامة حيوية.	◒	◒	◒	◒
10. استخدام أنماط مختلفة من المباني والكثافات، لتوفير نطاق واسع من أنواع المساكن.	●	◒	○	○
11. إنشاء مجاورات سكنية ذات جودة عالية بحيث تتوافق مع الهوية الثقافية وأسلوب الحياة المفضل لدى القطريين.	○	●	●	○
12. العمل على تدعيم الهوية المميزة لمدينة الدوحة، بحيث تصبح بمثابة علامة مميزة لدولة قطر.	●	●	●	●
13. حماية وتعزيز البيئة الطبيعية والعمرانية، والثقافية، لتجنب الآثار السلبية المحتملة لاستخدامات أراضي الحضرية.	◒	◒	●	◒
14. التأكد من تقييم المخاطر المحتملة لتأثيرات التغيرات المناخية، وتحديد وتنفيذ إجراءات التخفيف من حدة تأثيرات خطط استخدامات أراضي وتطوير مرافق البنية التحتية.	◒	◒	◒	●
15. تخطيط وتنسيق وتحديث وتنفيذ وتسليم خدمات ومرافق البنية التحتية بكفاءة تامة، من حيث الوقت والتكلفة.	●	●	●	●
16. ترسيم حدود واضحة للنمو العمراني حول حاضرة الدوحة والمناطق الحضرية أخرى، لضمان استخدام أرض بكفاءة وفي نطاق الوقت المحدد.	○	○	○	○
17. تطوير نظام يعتمد على تبني خطط قائمة على دعم وإدارة عملية التغيرات المصاحبة لمشاريع التنمية، وذلك من خلال ضوابط مؤسسية ملائمة.	◒	◒	◒	◒

تخطيط وتصميم المجتمعات

مدى تحقيق الأهداف التخطيطية

● قوي ◒ محدود ○ لا توجد علاقة

المعيشة داخل المجتمعات			البيئة الطبيعية				
LC12	LC13	LC14	ENV1	ENV2	ENV3	ENV4	ENV5
مشاركة المواقع للخدمات الحكومية والاجتماعية	المساحات المفتوحة العامة والخدمات الترفيهية	فرص الترفيه والترويح المجتمعية	التخطيط والتنمية المستدامة	إدارة التغيير المناخي	مخطط الإدارة البيئية على المستوى الوطني	الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	التنوع البيئي
صفحة (130)	صفحة (131)	صفحة (132)	صفحة (137)	صفحة (139)	صفحة (140)	صفحة (142)	صفحة (143)
●	●	●	○	○	○	○	○
●	●	●	○	●	○	○	○
◒	●	●	◒	○	●	●	●
●	●	●	○	●	○	○	○
●	●	●	○	●	○	○	○
●	●	●	●	●	●	○	○
●	●	●	○	○	○	○	○
●	●	●	○	○	○	○	○
◒	●	●	○	●	○	○	○
○	○	○	○	●	○	○	○
●	●	●	○	○	○	○	○
●	●	●	○	○	○	○	○
◒	●	●	●	●	●	●	●
●	◒	◒	●	●	●	●	●
●	●	○	●	●	○	○	○
○	○	○	○	●	●	○	◒
◒	◒	○	●	●	●	●	○

	الباب/الفصل بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر	البيئة الطبيعية			
	رمز السياسة	ENV6	ENV7	ENV8	ENV9
	السياسات التخطيطية	حماية موارد المياه الجوفية	استخدامات الأراضي، والمناطق العازلة ذات التأثيرات العالية	الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات	المواقع المخصصة لمرافق إدارة النفايات
أهداف التخطيط الاستراتيجي	السياسة / رقم الصفحة	صفحة (144)	صفحة (145)	صفحة (146)	صفحة (148)
	1. دعم إنشاء حي العاصمة (الدوحة) على مستوى عال من التميز والجودة العالية.	○	●	●	●
	2. إنشاء عدد من المراكز عالية الجودة، ذات استخدامات وكثافات مختلطة كنموذج للتنمية المرتكزة على وسائل النقل العام (TOD).	○	●	●	●
	3. المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمعات الريفية وغير الحضرية.	●	●	●	●
	4. إنشاء شبكة نقل عام متكاملة، وذات جودة عالية.	○	○	○	○
	5. التأكد من إمكانية استخدام منظومة الطرق الإشعاعية كمحاور نقل رئيسية.	○	○	○	◒
	6. التأكد من تكامل المشاريع الكبرى وغيرها من مشاريع التنمية كبيرة الحجم، مع نطاق شامل من المجتمع.	○	●	●	○
	7. تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المجتمعية والترفيهية لجميع السكان.	○	○	○	○
	8. تطوير مناطق عامة على مستوى عال من الجودة والتميز بحيث تكون متاحة للجميع، وتتوفر في كافة أنحاء المناطق الحضرية بدولة قطر.	○	○	○	○
	9. تخطيط وتوظيف حجم ونمط وارتفاع الكتل العمرانية، بحيث تتصل ببعضها البعض، وتصبح بمثابة أماكن عامة حيوية.	○	○	○	○
	10. استخدام أنماط مختلفة من المباني والكثافات، لتوفير نطاق واسع من أنواع المساكن.	○	○	○	○
	11. إنشاء مجاورات سكنية ذات جودة عالية بحيث تتوافق مع الهوية الثقافية وأسلوب الحياة المفضل لدى القطريين.	○	○	○	○
	12. العمل على تدعيم الهوية المميزة لمدينة الدوحة، بحيث تصبح بمثابة علامة مميزة لدولة قطر.	○	●	○	○
	13. حماية وتعزيز البيئة الطبيعية والعمرانية، والثقافية، لتجنب الآثار السلبية المحتملة لاستخدامات أراضي الحضرية.	●	●	●	●
	14. التأكد من تقييم المخاطر المحتملة لتأثيرات التغيرات المناخية، وتحديد وتنفيذ إجراءات التخفيف من حدة تأثيرات خطط استخدامات أراضي وتطوير مرافق البنية التحتية.	●	●	●	●
	15. تخطيط وتنسيق وتحديث وتنفيذ وتسليم خدمات ومرافق البنية التحتية بكفاءة تامة، من حيث الوقت والتكلفة.	●	○	●	●
	16. ترسيم حدود واضحة للنمو العمراني حول حاضرة الدوحة والمناطق الحضرية أخرى، لضمان استخدام أرض بكفاءة وفي نطاق الوقت المحدد.	◒	◒	○	○
	17. تطوير نظام يعتمد على تبني خطط قائمة على دعم وإدارة عملية التغيرات المصاحبة لمشاريع التنمية، وذلك من خلال ضوابط مؤسسية ملائمة.	●	●	●	●

مدى تحقيق الأهداف التخطيطية

● قوي ◒ محدود ○ لا توجد علاقة

البيئة العمرانية							
BE1	BE2	BE3	BE4	BE5	BE6	BE7	BE8
تبني تدرج هرمي للمراكز	تشجيع الاستخدامات المختلطة	تكامل الأنشطة الكبرى ذات الاستخدام الواحد	إدارة النمو العمراني	الأحزمة الخضراء	المجاورات السكنية الملائمة للمعيشة	مناطق عمرانية جذابة ويسهل التعرف عليها في العاصمة	الأنماط الحضرية وامكانية التنقل بينها
صفحة (151)	صفحة (152)	صفحة (153)	صفحة (154)	صفحة (154)	صفحة (155)	صفحة (157)	صفحة (158)
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	◒	●	●	●	○	○
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	◒	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
○	○	○	●	●	○	○	○

الباب/الفصل بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر		البيئة العمرانية			
	رمز السياسة	BE9	BE10	BE11	BE12
	السياسات التخطيطية	تصميم الكثافة	قطعة الأرض ونوع المبنى	تصميم المباني في السياق المحلي، في الماضي وفي المستقبل	البيئة المحيطة والأماكن العامة
أهداف التخطيط الاستراتيجي	السياسة / رقم الصفحة	صفحة (159)	صفحة (163)	صفحة (164)	صفحة (166)
	1. دعم إنشاء حي العاصمة (الدوحة) على مستوى عال من التميز والجودة العالية.	●	●	●	●
	2. إنشاء عدد من المراكز عالية الجودة، ذات استخدامات وكثافات مختلطة كنموذج للتنمية المرتكزة على وسائل النقل العام (TOD).	●	●	●	●
	3. المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمعات الريفية وغير الحضرية.	●	●	●	●
	4. إنشاء شبكة نقل عام متكاملة، وذات جودة عالية.	●	●	●	●
	5. التأكد من إمكانية استخدام منظومة الطرق الإشعاعية كمحاور نقل رئيسية.	●	●	●	●
	6. التأكد من تكامل المشاريع الكبرى وغيرها من مشاريع التنمية كبيرة الحجم، مع نطاق شامل من المجتمع.	●	●	●	●
	7. تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المجتمعية والترفيهية لجميع السكان.	●	●	●	●
	8. تطوير مناطق عامة على مستوى عال من الجودة والتميز بحيث تكون متاحة للجميع، وتتوفر في كافة أنحاء المناطق الحضرية بدولة قطر.	◒	●	●	○
	9. تخطيط وتوظيف حجم ونمط وارتفاع الكتل العمرانية، بحيث تتصل ببعضها البعض، وتصبح بمثابة أماكن عامة حيوية.	●	●	●	●
	10. استخدام أنماط مختلفة من المباني والكثافات، لتوفير نطاق واسع من أنواع المساكن.	●	●	●	●
	11. إنشاء مجاورات سكنية ذات جودة عالية بحيث تتوافق مع الهوية الثقافية وأسلوب الحياة المفضل لدى القطريين.	◒	●	●	○
	12. العمل على تدعيم الهوية المميزة لمدينة الدوحة، بحيث تصبح بمثابة علامة مميزة لدولة قطر.	●	●	●	●
	13. حماية وتعزيز البيئة الطبيعية والعمرانية، والثقافية، لتجنب الآثار السلبية المحتملة لاستخدامات أراضي الحضرية.	●	●	●	●
	14. التأكد من تقييم المخاطر المحتملة لتأثيرات التغيرات المناخية، وتحديد وتنفيذ إجراءات التخفيف من حدة تأثيرات خطط استخدامات أراضي وتطوير مرافق البنية التحتية.	●	●	●	◒
	15. تخطيط وتنسيق وتحديث وتنفيذ وتسليم خدمات ومرافق البنية التحتية بكفاءة تامة، من حيث الوقت والتكلفة.	●	●	◒	●
	16. ترسيم حدود واضحة للنمو العمراني حول حاضرة الدوحة والمناطق الحضرية أخرى، لضمان استخدام أرض بكفاءة وفي نطاق الوقت المحدد.	●	○	○	●
	17. تطوير نظام يعتمد على تبني خطط قائمة على دعم وإدارة عملية التغيرات المصاحبة لمشاريع التنمية، وذلك من خلال ضوابط مؤسسية ملائمة.	○	○	●	●

مدى تحقيق الأهداف التخطيطية

● قوي ◒ محدود ○ لا توجد علاقة

البيئة العمرانية				الحركة و النقل			
BE13	BE14	BE15	BE16	M1	M2	M3	M4
إنشاء الشوارع النشطة والأماكن العامة	تصميم عناصر التنسيق في الشوارع	تصميم عناصر تنسيق الحدائق في المناطق المفتوحة	مناطق الحفاظ والحماية	شبكة نقل عام متكاملة	إدارة وسلامة شبكة الطرق	إدارة تخصيص وتنظيم مواقف الانتظار	متطلبات النقل ومواقف الانتظار في مشروعات التنمية الجديدة
صفحة (167)	صفحة (168)	صفحة (169)	صفحة (165)	صفحة (177)	صفحة (180)	صفحة (182)	صفحة (183)
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	○	○	●	○	○	○	○
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	○	●	●	◒	◒
○	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	◒	●	○	●	●
●	●	●	○	●	○	○	○
●	●	●	●	●	●	●	●
●	●	●	●	●	○	○	○
●	●	●	●	●	●	○	○
●	●	◒	◒	●	●	◒	●
●	◒	◒	●	●	○	◒	●
●	○	○	○	○	○	○	○
○	○	○	●	●	●	●	●

الباب/الفصل بالإطار الوطني للتنمية لدولة قطر		الحركة و النقل			
	رمز السياسة	M5	M6	M7	M8
	السياسات التخطيطية	خدمات المشاة ومستخدمي الدراجات وذوي الاحتياجات الخاصة	مطار حمد الدولي	ميناء الدوحة الجديد	النقل البحري
أهداف التخطيط الاستراتيجي	السياسة / رقم الصفحة	صفحة (185)	صفحة (186)	صفحة (187)	صفحة (188)
	1. دعم إنشاء حي العاصمة (الدوحة) على مستوى عال من التميز والجودة العالية.	●	●	●	●
	2. إنشاء عدد من المراكز عالية الجودة، ذات استخدامات وكثافات مختلطة كنموذج للتنمية المرتكزة على وسائل النقل العام (TOD).	●	●	●	●
	3. المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمعات الريفية وغير الحضرية.	○	○	●	●
	4. إنشاء شبكة نقل عام متكاملة، وذات جودة عالية.	●	●	●	●
	5. التأكد من إمكانية استخدام منظومة الطرق الإشعاعية كمحاور نقل رئيسية.	●	●	●	●
	6. التأكد من تكامل المشاريع الكبرى وغيرها من مشاريع التنمية كبيرة الحجم، مع نطاق شامل من المجتمع.	●	●	●	●
	7. تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المجتمعية والترفيهية لجميع السكان.	◒	○	○	○
	8. تطوير مناطق عامة على مستوى عال من الجودة والتميز بحيث تكون متاحة للجميع، وتتوفر في كافة أنحاء المناطق الحضرية بدولة قطر.	●	●	●	●
	9. تخطيط وتوظيف حجم ونمط وارتفاع الكتل العمرانية، بحيث تتصل ببعضها البعض، وتصبح بمثابة أماكن عامة حيوية.	●	○	○	○
	10. استخدام أنماط مختلفة من المباني والكثافات، لتوفير نطاق واسع من أنواع المساكن.	○	○	○	○
	11. إنشاء مجاورات سكنية ذات جودة عالية بحيث تتوافق مع الهوية الثقافية وأسلوب الحياة المفضل لدى القطريين.	●	●	●	●
	12. العمل على تدعيم الهوية المميزة لمدينة الدوحة، بحيث تصبح بمثابة علامة مميزة لدولة قطر.	●	●	●	●
	13. حماية وتعزيز البيئة الطبيعية والعمرانية، والثقافية، لتجنب الآثار السلبية المحتملة لاستخدامات أراضي الحضرية.	●	●	●	●
	14. التأكد من تقييم المخاطر المحتملة لتأثيرات التغيرات المناخية، وتحديد وتنفيذ إجراءات التخفيف من حدة تأثيرات خطط استخدامات أراضي وتطوير مرافق البنية التحتية.	●	●	●	●
	15. تخطيط وتنسيق وتحديث وتنفيذ وتسليم خدمات ومرافق البنية التحتية بكفاءة تامة، من حيث الوقت والتكلفة.	●	●	○	○
	16. ترسيم حدود واضحة للنمو العمراني حول حاضرة الدوحة والمناطق الحضرية أخرى، لضمان استخدام أرض بكفاءة وفي نطاق الوقت المحدد.	○	○	○	○
	17. تطوير نظام يعتمد على تبني خطط قائمة على دعم وإدارة عملية التغيرات المصاحبة لمشاريع التنمية، وذلك من خلال ضوابط مؤسسية ملائمة.	●	○	○	●

مدى تحقيق الأهداف التخطيطية

● قوي ◒ محدود ○ لا توجد علاقة

الحركة و النقل	المرافق و البنية التحتية		
M9	U1	U2	U3
مراكز الخدمات اللوجيستية	الإمداد والتوزيع المتكامل لمرافق البنية التحتية	تخفيف الأثر الناتج عن مرافق البنية التحتية	مواقع المرافق والبنية التحتية
صفحة (189)	صفحة (195)	صفحة (199)	صفحة (201)
●	●	●	●
●	●	●	●
●	●	●	●
●	●	●	●
●	●	●	●
●	●	●	●
○	○	○	○
●	●	●	●
○	◒	◒	◒
○	○	○	○
●	●	●	●
●	●	●	●
●	●	●	●
●	●	●	●
○	●	●	●
○	○	○	○
●	○	●	●

ملحق 3 جدول المهام التنفيذية

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	EP1.1	EP1.2	EP1.3	EP1.4	EP2.1	EP2.2	EP2.3	EP2.4	EP3.1	EP3.2	EP3.3	EP3.4
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)		■	■	■	■	■	■	■				
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)												
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)												
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)												
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	●	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)												
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)												
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)		■	■	■		●	●	●	●	●	●	●
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)		■	■	■		■	■					
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)	■	■	■	■	●	●	●	●	■	■	■	■
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)		■	■	■								
وزارة الصحة العامة (MoPH)		■	■	■	■	■	■	■				
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)		■	■									
شركة مواصلات (Mowasalat)						■	■	■				
مشيرب العقارية (MP)												
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)												
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)		■	■	■	■	■	■	■				
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)												
بنك قطر للتنمية (QDB)									●	●	●	●
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)									■	■	■	■
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)									■	■	■	■
هيئة متاحف قطر (QMA)												
قطر للبترول (QP)	▲	●	●	●								
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)												
الهيئة العامة للسياحة (QTA)												
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)												
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة					✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات	✓	✓	✓	✓								
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

▲ الجهة المسؤولة ● شركاء التنمية الرئيسيون ■ شركاء التنمية الاستشاريون

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	EP4.1	EP4.2	EP5.1	EP5.2	EP5.3	EP5.4	EP5.5	EP5.6	EP6.1	EP6.2	EP7.1	EP7.2
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	■	■	■	●	■	■	■	■	■	■	■	■
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)												
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)												
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)	■	■	■	●	■	■	■	■	■	■	■	■
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)											●	
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)												
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)												
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)	■	■										
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)			■	■	■	■	■	■	■	■		
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)												
وزارة الصحة العامة (MoPH)												
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)	■	■										
شركة مواصلات (Mowasalat)												
مشيرب العقارية (MP)												
شركة أوريدو (Ooredoo)	■	■										
المكتب الهندسي الخاص (PEO)												
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)												
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)											■	■
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)	■	■									■	■
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)												
هيئة متاحف قطر (QMA)												
قطر للبترول (QP)												
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)												
الهيئة العامة للسياحة (QTA)			■		■	■	■	■	■	■	■	■
جامعة قطر (QU)	■	■										
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)												
شركة فودافون قطر (Vodafone)	■	■										
المدى القصير: 0-2 سنة	✓	✓	✓				✓	✓	✓	✓	✓	✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات				✓	✓	✓						
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

▲ الجهة المسؤولة ● شركاء التنمية الرئيسيون ■ شركاء التنمية الاستشاريون

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	LC1.6	LC1.5	LC1.4	LC1.3	LC1.2	LC1.1	EP9.2	EP9.1	EP8.2	EP8.1	EP7.4	EP7.3
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	●	■	■	■	●	●	●	●			■	■
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)												
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)												
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)	●	■	■	■	●	●	●	●			■	■
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)	■	■	■	■	■	■					●	
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)							●	●				
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	●	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)	●	●	●	●	●	●						
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)									■	■		
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)									●	●	●	●
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)	●	■	■	■	●	●	■	■				
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)												
وزارة المالية (MoF)							●	●				
وزارة الداخلية (MoI)												
وزارة الصحة العامة (MoPH)												
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)	■	■	■	■	■	■						
شركة مواصلات (Mowasalat)	■		■	■	■	■			■	■		
مشيرب العقارية (MP)	■	●	●	■	■	■						
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)									■	■		
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)												
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)	●	●	●	●	●	●			■	■	■	■
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)											■	■
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)	■	■	■	■	■	■						
هيئة متاحف قطر (QMA)							■	■	■	■		
قطر للبترول (QP)												
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)												
الهيئة العامة للسياحة (QTA)									●	▲	■	■
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)									■	■		
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة			✓	✓	✓	✓						✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات		✓					✓	✓	✓	✓	✓	
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر	✓											

مفتاح الرموز

■ شركاء التنمية الاستشاريون ● شركاء التنمية الرئيسيون ▲ الجهة المسؤولة

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	LC2.1	LC2.2	LC.3.1	LC3.2	LC3.3	LC4.1	LC4.2	LC4.3	LC4.4	LC4.5	LC5.1	LC5.2
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)						■	■	■		■	■	■
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)											■	■
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)												
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)						■	■	■		■		
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)	●											
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)												
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)			■	■	■						●	●
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)												
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)			■	■	■							
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)											■	■
وزارة الصحة العامة (MoPH)											■	■
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)												
شركة مواصلات (Mowasalat)			■	■	■							
مشرب العقارية (MP)			■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)			■	■	■							
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)											■	■
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)	■					■	■	■	■	■	■	■
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)						■	■	■	■	■	■	■
هيئة متاحف قطر (QMA)												
قطر للبترول (QP)	■	■	■	■	■						■	■
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)												
الهيئة العامة للسياحة (QTA)												
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)											■	■
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة	✓	✓			✓	✓	✓	✓		✓	✓	
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات			✓	✓					✓			✓
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

▲ الجهة المسؤولة ● شركاء التنمية الرئيسيون ■ شركاء التنمية الاستشاريون

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	LC9.2	LC9.1	LC8.2	LC8.1	LC7.4	LC7.3	LC7.2	LC7.1	LC6.2	LC6.1	LC5.4	LC5.3
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)					■	■	■	●			■	■
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)					■	■	■	■			■	■
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)	●	●							●	●		
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)												
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)												
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)									●	●		
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)											●	●
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)									■	■		
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)					■	■	■	■			●	●
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)			●	●	●	●	●	●	■	■		
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)												
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)									●	●		
وزارة الصحة العامة (MoPH)	●	●							■	■	■	■
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)												
شركة مواصلات (Mowasalat)												
مشيرب العقارية (MP)											■	■
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)												
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)	●	●							●	●	■	■
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)											■	■
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)			●	●							■	■
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
هيئة متاحف قطر (QMA)			■	■					■	■		
قطر للبترول (QP)											■	■
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)												
الهيئة العامة للسياحة (QTA)												
جامعة قطر (QU)			●	●								
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)									■	■	■	■
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة	✓	✓		✓	✓							
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات			✓			✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

■ شركاء التنمية الاستشاريون ● شركاء التنمية الرئيسيون ▲ الجهة المسؤولة

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	LC9.3	LC10.1	LC10.2	LC10.3	LC10.4	LC11.1	LC11.2	LC11.3	LC11.4	LC11.5	LC12.1	LC12.2
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)		■	■	■	■	●	●	●	●	■		
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)												
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)	●					●	●	●	●	●		
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)												
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)												
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)		●	●	●	●							
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)											■	■
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)											■	■
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)												
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)												
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)												
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)						●	●	●	●	●	●	●
وزارة الصحة العامة (MoPH)	●					■	■	■	■	●		
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)												
شركة مواصلات (Mowasalat)												
مشيرب العقارية (MP)												
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)												
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)	●					■	■	■	■	■		
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)												
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)											■	■
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)	■	■	■	■	■	■	■				■	■
هيئة متاحف قطر (QMA)		■	■	■	●							
قطر للبترول (QP)						■	■			■		
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)											●	●
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)												
الهيئة العامة للسياحة (QTA)		■	■	■	■							
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)												
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة		✓		✓	✓			✓		✓	✓	
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات	✓		✓			✓	✓		✓			✓
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

▲ الجهة المسؤولة ● شركاء التنمية الرئيسيون ■ شركاء التنمية الاستشاريون

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	ENV2.2	ENV2.1	ENV1.2	ENV1.1	LC14.3	LC14.2	LC14.1	LC13.5	LC13.4	LC13.3	LC13.2	LC13.1
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	■	●	■	■				●	■	■	●	●
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)	■	■	■	■								
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)	■	■	■	■								
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)												
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)	■	●	■	■				■	■	■	■	■
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)	■	■	■	■								
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)								■	■	■	■	■
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)								■	■	●	●	●
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)		■	■	■								
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)												
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)			■	■								
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)												
وزارة الصحة العامة (MoPH)												
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)												
شركة مواصلات (Mowasalat)												
مشرب العقارية (MP)												
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)					■	■	■	■	■	●	●	●
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)												
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)	■	■	■	■				■	■	■	■	■
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)	■	■	■	■				■	■	■	■	■
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)	■	■	■	■								
هيئة متاحف قطر (QMA)			■	■	■	■		■	■	■	■	■
قطر للبترول (QP)	■	■	■	■								
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)	■	■	■	■								
الهيئة العامة للسياحة (QTA)					■	■	■	■	■	■	■	■
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)								■	■	■	■	■
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة					✓					✓		✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓		✓	
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

■ شركاء التنمية الاستشاريون ● شركاء التنمية الرئيسيون ▲ الجهة المسؤولة

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	ENV2.3	ENV2.4	ENV3.1	ENV3.2	ENV3.3	ENV4.1	ENV4.2	ENV4.3	ENV4.4	ENV5.1	ENV5.2	ENV5.3
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)	■	■										
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)	■	■				■	■	■	■	■	■	■
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)												
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)	■	■								■	■	■
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)												
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)												
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)						■	■	■	■	■	■	■
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)												
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)			■	■	■	■	■	■	■			
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)												
وزارة الصحة العامة (MoPH)												
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)												
شركة مواصلات (Mowasalat)												
مشرب العقارية (MP)												
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)			●	●	●					●	●	●
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)												
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)	■	■								■	■	■
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)	■	■								■	■	■
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)	■	■										
هيئة متاحف قطر (QMA)			■	■	■							
قطر للبترول (QP)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)	■	■										
الهيئة العامة للسياحة (QTA)			■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)												
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة			✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓			✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات	✓	✓								✓	✓	
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

▲ الجهة المسؤولة ● شركاء التنمية الرئيسيون ■ شركاء التنمية الاستشاريون

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	ENV9.1	ENV8.3	ENV8.2	ENV8.1	ENV7.3	ENV7.2	ENV7.1	ENV6.5	ENV6.4	ENV6.3	ENV6.2	ENV6.1
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	■				■	■	■	■	■	●	●	●
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)					■	■	■					
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)	■	▲	●	▲	■	■	■					
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)		■	■	■				■	■	■	■	■
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)												
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)		■	■	■	■	■	■	■	■	▲	●	■
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)		■	■	■								
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	●	▲	●	▲	▲	▲	▲	▲	●	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)												
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)												
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	●
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)												
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)		■	■	■								
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)												
وزارة الصحة العامة (MoPH)												
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)												
شركة مواصلات (Mowasalat)												
مشيرب العقارية (MP)												
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)					■	■	■					
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)												
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)								●	●	■	■	■
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)					■	■	■					
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)												
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)		■	■	■								
هيئة متاحف قطر (QMA)												
قطر للبترول (QP)		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)	■	■	■	■	■	■	■					
الهيئة العامة للسياحة (QTA)					■	■	■					
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)												
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة				✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات	✓	✓	✓								✓	
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

■ شركاء التنمية الاستشاريون ● شركاء التنمية الرئيسيون ▲ الجهة المسؤولة

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	ENV9.2	BE1.1	BE1.2	BE1.3	BE1.4	BE1.5	BE1.6	BE2.1	BE2.2	BE2.3	BE2.4	BE3.1
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)	■											
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)												
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)		■	■	■	■	■	■					■
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)												
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الإجتماعية (MoADLSA)												
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)												
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)	■											
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)		■	■	■	■	■	■					
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)												
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)												
وزارة الصحة العامة (MoPH)												■
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)												
شركة مواصلات (Mowasalat)												■
مشرب العقارية (MP)		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)		■	■	■	■	■	■					■
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)		■	■	■	■	■	■					■
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)												
هيئة متاحف قطر (QMA)												■
قطر للبترول (QP)								■	■	■	■	■
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												■
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
الهيئة العامة للسياحة (QTA)												■
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)												■
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات												
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

▲ الجهة المسؤولة ● شركاء التنمية الرئيسيون ■ شركاء التنمية الاستشاريون

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	BE7.4	BE7.3	BE7.2	BE7.1	BE6.4	BE6.3	BE6.2	BE6.1	BE5.2	BE5.1	BE4.2	BE4.1
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	■	■	■	■	■	■	■	■				
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)												
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)					■	■	■	■				
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)	■	■	■	■	■	■	■	■				
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)												
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)					■	■	■	■				
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)												
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)	■	■	■	■								
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)									●	●		
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)					■	■	■	■				
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)												
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)												
وزارة الصحة العامة (MoPH)					■	■	■	■				
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)												
شركة مواصلات (Mowasalat)												
مشيرب العقارية (MP)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■		
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)	■	■	■	■	■	■	■	■				
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)					■	■	■	■				
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)	■	■	■	■	■	■	■	■				
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)	■	■	■	■	■	■	■	■				
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)					■	■	■	■				
هيئة متاحف قطر (QMA)	■	■	■	■								
قطر للبترول (QP)					■	■	■	■				
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)												
الهيئة العامة للسياحة (QTA)	■	■	■	■								
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)												
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات												
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

■ شركاء التنمية الاستشاريون ● شركاء التنمية الرئيسيون ▲ الجهة المسؤولة

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	BE7.5	BE8.1	BE8.2	BE8.3	BE8.4	BE8.5	BE9.1	BE9.2	BE9.3	BE10.1	BE10.2	BE11.1
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	■						■	■	■	■	■	■
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)												
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)							■	■	■			
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)							■	■	■	■	■	■
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)												
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)												
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)												
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)							■	■	■	■	■	■
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)												
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)												
وزارة الصحة العامة (MoPH)							■	■	■			
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)												
شركة مواصلات (Mowasalat)												
مشيرب العقارية (MP)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)	■						■	■	■			
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)							■	■	■			
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)	■						■	■	■	■	■	■
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)	■						■	■	■	■	■	■
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)												
هيئة متاحف قطر (QMA)	■											■
قطر للبترول (QP)							■	■	■	■	■	■
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)												
الهيئة العامة للسياحة (QTA)	■											
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)												
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات												
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

▲ الجهة المسؤولة ● شركاء التنمية الرئيسيون ■ شركاء التنمية الاستشاريون

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	BE13.5	BE13.4	BE13.3	BE13.2	BE13.1	BE12.4	BE12.3	BE12.2	BE12.1	BE11.4	BE11.3	BE11.2
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)												
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)												
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)												
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)												
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)	■	■	■	■	■					■	■	■
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)												
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)												
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)												
وزارة الصحة العامة (MoPH)												
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)												
شركة مواصلات (Mowasalat)												
مشيرب العقارية (MP)										■	■	■
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)						■	■	■	■			
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)												
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)	■	■	■	■	■	■	■	■		■	■	■
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)												
هيئة متاحف قطر (QMA)						●	●	●	●	■	■	■
قطر للبترول (QP)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)												
الهيئة العامة للسياحة (QTA)												
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)												
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات												
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

■ شركاء التنمية الاستشاريون ● شركاء التنمية الرئيسيون ▲ الجهة المسؤولة

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	BE14.1	BE15.1	BE15.2	BE15.3	BE15.4	BE15.5	BE15.6	BE16.1	BE16.2	BE16.3	BE16.4	M1.1
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	●
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												■
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)												■
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)												
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)												
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	●
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الإجتماعية (MoADLSA)												
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)												■
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)												
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)												
وزارة الصحة العامة (MoPH)												
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)												▲
شركة مواصلات (Mowasalat)												■
مشرب العقارية (MP)								■	■	■	■	■
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)								■	■	■	■	
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)												
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)												
هيئة متاحف قطر (QMA)	■	■	■	■	■	■	■	●	●	●	●	
قطر للبترول (QP)		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)												●
الهيئة العامة للسياحة (QTA)		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)												■
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات												
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

▲ الجهة المسؤولة ● شركاء التنمية الرئيسيون ■ شركاء التنمية الاستشاريون

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	M4.1	M3.3	M3.2	M3.1	M2.4	M2.3	M2.2	M2.1	M1.5	M1.4	M1.3	M1.2
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	●				▲	▲	●	●	●	●	●	●
مؤسسة أسباير زون (Aspire)									■	■	■	■
شركة بروة العقارية (Barwa)									■	■	■	■
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)	■								■	■	■	■
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)												
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)												
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)												
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)												
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)												
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)					■	■	■	■	■	■	■	■
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)									■	■	■	■
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)												
وزارة المالية (MoF)		●	■	■								
وزارة الداخلية (MoI)		■	●	●								
وزارة الصحة العامة (MoPH)												
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
شركة مواصلات (Mowasalat)					■	■	■	■	■	■	■	■
مشيرب العقارية (MP)									■	■	■	■
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)												
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)												
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)												
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)												
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)												
هيئة متاحف قطر (QMA)												
قطر للبترول (QP)												
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)												
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)	■	■	■	■	■	■	■	■	●	●	●	●
الهيئة العامة للسياحة (QTA)									■	■	■	■
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)									■	■	■	■
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة	✓	✓	✓	✓			✓	✓	✓			✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات					✓	✓				✓	✓	
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

■ شركاء التنمية الاستشاريون ● شركاء التنمية الرئيسيون ▲ الجهة المسؤولة

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	M4.2	M4.3	M4.4	M5.1	M5.2	M5.3	M5.4	M6.1	M6.2	M6.3	M7.1	M7.2
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	●	●	●	■	■	■	■					
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)								▲	●	●		
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)												
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■		
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)												
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)												
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)												
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)				●	●	●	●					
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)												
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)											●	●
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)												
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)												
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)				●	●	●	●					
وزارة الصحة العامة (MoPH)												
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
شركة مواصلات (Mowasalat)												
مشيرب العقارية (MP)												
شركة أوريدو (Ooredoo)												
المكتب الهندسي الخاص (PEO)												
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)												
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)												
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)												
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)												
هيئة متاحف قطر (QMA)												
قطر للبترول (QP)												■
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)											■	■
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
الهيئة العامة للسياحة (QTA)				■	■	■	■	■	■	■	■	■
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)				■	■	■	■					
شركة فودافون قطر (Vodafone)												
المدى القصير: 0-2 سنة	✓			✓				✓	✓	✓	✓	
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات			✓		✓	✓	✓					✓
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

▲ الجهة المسؤولة ● شركاء التنمية الرئيسيون ■ شركاء التنمية الاستشاريون

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	U2.4	U2.3	U2.2	U2.1	U1.1	M9.4	M9.3	M9.2	M9.1	M8.2	M8.1	M7.3
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	▲	▲	▲	▲	▲	■	■	▲	▲			
مؤسسة أسباير زون (Aspire)												
شركة بروة العقارية (Barwa)												
هيئة الطيران المدني (CAA)												
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)	■	■	■	■	■							
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)	■	■	■	■	●							
مطار حمد الدولي (HIA)												
مؤسسة حمد الطبية (HMC)												
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)	●	●	●	●	●							
الحي الثقافي /كتارا (Katara)												
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)					●							
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)												
وزارة البلدية والبيئة (MME)	●	▲	▲	▲	▲	●	●	●	●	●	●	●
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)												
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)												
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)	■	■	■	■	■	■	■	■	■	●	●	●
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)												
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)												
وزارة المالية (MoF)												
وزارة الداخلية (MoI)												
وزارة الصحة العامة (MoPH)												
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)	■	■	■	■	■	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
شركة مواصلات (Mowasalat)												
مشيرب العقارية (MP)												
شركة أوريدو (Ooredoo)	■	■	■	■	■							
المكتب الهندسي الخاص (PEO)	■	■	■	■	■					■	■	
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)												
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)												
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)												
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)												
بنك قطر للتنمية (QDB)												
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)												
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)												
هيئة متاحف قطر (QMA)												
قطر للبترول (QP)	■	■	■	■	■	■	■	■	■			■
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)						■	■	■	■	■	■	■
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)												
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)	■	■	■	■	■	■	■	■	■			■
الهيئة العامة للسياحة (QTA)										●	●	■
جامعة قطر (QU)												
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)	■	■	■	■								
شركة فودافون قطر (Vodafone)	■	■	■	■	■							
المدى القصير: 0-2 سنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓			✓			✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات							✓	✓		✓	✓	
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر												

مفتاح الرموز

■ شركاء التنمية الاستشاريون ● شركاء التنمية الرئيسيون ▲ الجهة المسؤولة

جدول مسئوليات الجهات ذات العلاقة جدول المؤسسات	U2.5	U2.6	U3.1	U3.2	U3.3	U3.4	U3.5
هيئة الأشغال العامة «أشغال» (Ashghal)	▲	▲	●	●	●	●	●
مؤسسة أسباير زون (Aspire)							
شركة بروة العقارية (Barwa)							
هيئة الطيران المدني (CAA)							
مشروع النظافة العامة (وزارة البلدية) (GCP)	■	■	■	■	■	■	■
المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (GORD)	■	■					
مطار حمد الدولي (HIA)							
مؤسسة حمد الطبية (HMC)							
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (Kahramaa)	●	●	●	●	●	●	●
الحي الثقافي /كتارا (Katara)							
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (MDP&S)							
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (MEIA)							
وزارة البلدية والبيئة (MME)	●	●	▲	▲	▲	▲	▲
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (MoADLSA)							
وزارة الثقافة والرياضة (MoCS)							
وزارة الاقتصاد والتجارة (MoEC)	■	■	■	■	■	■	■
وزارة التعليم والتعليم العالي (MoEHE)							
وزارة الطاقة والصناعة (MoEI)							
وزارة المالية (MoF)							
وزارة الداخلية (MoI)							
وزارة الصحة العامة (MoPH)							
وزارة المواصلات والاتصالات (MoTC)	■	■	■	■	■	■	■
شركة مواصلات (Mowasalat)							
مشيب العقارية (MP)							
شركة أوريدو (Ooredoo)	■	■	■	■	■	■	■
المكتب الهندسي الخاص (PEO)	■	■	■	■	■	■	■
مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)							
اللجنة الدائمة للسكان (PPC)							
اللجنة الدائمة للموارد المائية (PWRC)							
شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري (QD)							
بنك قطر للتنمية (QDB)							
مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع (QF)							
مجلس قطر للمباني الخضراء (QGBC)							
هيئة متاحف قطر (QMA)							
قطر للبترول (QP)	■	■	■	■	■	■	■
الشركة القطرية لإدارة الموانئ (QPMC)							
الشركة القطرية للخدمات البريدية (QPSC)							
شركة سكك الحديد القطرية /الرّيل (QRail)	■	■	■	■	■	■	■
الهيئة العامة للسياحة (QTA)							
جامعة قطر (QU)							
اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SCDL)	■	■	■	■	■	■	■
شركة فودافون قطر (Vodafone)	■	■	■	■	■	■	■
المدى القصير: 0-2 سنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المدى القصير إلى المتوسط: 3-5 سنوات							
المدى المتوسط إلى الطويل: 6 سنوات فأكثر							

مفتاح الرموز

▲ الجهة المسؤولة ● شركاء التنمية الرئيسيون ■ شركاء التنمية الاستشاريون

ملحق 4 معجم المصطلحات

المصطلح	التعريف
بطولة كأس العالم لكرة القدم قطر(2022) الاتحاد الدولي لكرة القدم	فعاليات بطولة كأس العالم لكرة القدم قطر (2022) الاتحاد الدولي لكرة القدم.
مخطط المنطقة ذات الأولوية في التنفيذ	خطة تفصيلية / تنفيذية لمنطقة ذات الأولوية في التنفيذ تشمل استراتيجيات وسياسات ومقترحات التنمية.
المناطق المفتوحة ذات الطابع الحيوي	المناطق المفتوحة التي تحتوي على خدمات ترفيهية ورياضية، وتوفر بصورة أساسية ملاعب لأكثر الألعاب شعبية بمدينة أو منطقة ما.
التنقل الحيوي	يقصد به الأنشطة البدنية، التي تمارس كوسيلة تنقل. يشمل ذلك السير على الأقدام، وركوب الدراجات، وغيرهما من وسائل التنقل غير المزودة بمحركات، كما يشمل كذلك وسائل النقل العام اللازمة لاستيفاء حاجات السكان في التنقل مسافات طويلة، حيث إن النقل العام يتطلب عموماً السير على الأقدام أو استخدام الدراجات، من وإلى محطات الركوب والنزول.
نقاط تجمع الأنشطة	مجموعة من الاستخدامات / الأنشطة (الاجتماعية والثقافية وغيرها) المركزة في فراغات عمرانية محددة.
السكن الميسر / المتاح	الإسكان المعروض للبيع أو الايجار بهدف توفير المسكن الملائم لشرائح المجتمع التي لا تستطيع الحصول على مسكن من خلال السوق العقاري، ويتم تنميته بناءً على استخدام حزمة من المعايير التي قد تشمل على اشتراطات المناطق، وسائل بناء توفر أعلى جودة بأقل تكلفة ممكنة، ودعم حكومي.
الاستعمال المكمل / الملحق	مبنى أو استخدام ثانوي، وجودة يعتمد على وجود استخدام رئيسي، يسمح بوجودة في المنطقة من خلال اشتراطات البناء (مثال (الكراج) استخدام تابع لاستخدام رئيسي لسكن العائلات وعادة ما يوجد داخل قطعة الأرض).
طبقة حاملة للمياه	طبقة حاوية للمياه الجوفية بكمية قابلة للاستخدام.
منطقة حماية الخزان الجوفي	هي منطقة يتم تحديدها من أجل حماية الطبقة الحاملة للمياه الجوفية من التلوث والإسراف في الاستخدام بهدف توفير مياه شرب نقية.
صفة التنمية	أي شكل من أشكال التنمية الحضرية الذي يتطلب الحصول على موافقة تخطيطية مسبقة أو تتطلب تقييم لتحديد مدى ملائمتها قبل الموافقة على تنفيذها.
التنوع الحيوي / البيولوجي	هو تنوع الكائنات الحية ويعني التنوع داخل النظام الحيوي الواحد وكذلك تنوع الأنظمة الحيوية.
المواقع المعاد تنميتها	المواقع ذات الأنشطة الصناعية أو التجارية المعطلة أو غير المستغلة والتي تعد امكانية للتوسع العمراني مع الأخذ في الإعتبار صعوبة تنميتها أو اقتراح أنشطة جديدة بها لوجود صعوبة في توسعة أو استمرار نشاطها الحالي لتأثيره السلبي على البيئة.
منطقة عازلة / منطقة حماية	مساحة من الأرض تفصل ما بين استعمالات / أنشطة متعارضة للحماية أو للحفاظ على قيمتها.
البيئة العمرانية	العناصر المبنية / المشيدة (كالشوارع والمباني ....إلخ) ولا تشمل عناصر البيئة الطبيعية.
حافلات النقل السريع (BRT)	مجموعة متنوعة من نظم النقل العام باستخدام مسارات خاصة للحافلات لتوفير نقل أسرع وأكثر كفاءة من خدمة خط الحافلات العادي.
حي العاصمة	المنطقة الجغرافية المحددة عمرانياً أو اعتبارياً والتي تحدد / ترسم منطقة العاصمة.
التدرج الهرمي للمراكز	هيكل متدرج لمراكز عمرانية متعددة الاستعمالات والكثافة ، تؤدي وظيفة معينة ودوراً خاصاً للتجمعات السكانية ضمن نطاق نفوذ الخدمة الخاصة بها.
منطقة الأعمال المركزية (CBD)	المنطقة المركزية للمدينة وتتميز باستخدام مكثف للأراضي التي تخصص عادة للمنشآت التجارية والادارية والمالية.
تغير المناخ	تغير بعيد المدى في مناخ الأرض بسبب ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي.
منطقة ساحلية	الجزء من اليابسة والبحر الممتد على الساحل، ويشمل مصبات الأنهار والمناطق الشاطئية والبحرية والتي تشكل جزءاً متكاملاً من النظام الساحلي.
الخدمات المجتمعية	جميع أنواع الخدمات المقدمة للمجتمع وتشمل الخدمات التعليمية والصحية والدينية والثقافية والترفيهية.....إلخ.
مناطق الحفاظ / الحماية	نطاق مخصص لغرض الحفاظ على الموارد الطبيعية والتراثية أو حماية نوعية البيئة.

المصطلح	التعريف
شركاء تنمية استشاريون	هي أحد الجهات التي يمكن استشارتها بين الحين والآخر بكل كا يتعلق بالسياسات والآليات ذات الصلة بها. فهي الجهة المسؤولة عن توفير أوجه الدعم والمساندة الملموسة لضمان تنفيذ الآلية بنجاح.
الأراضي غير الصالحة للاستخدام/ الملوثة	الأراضي التي تلوثت ولا تصلح لأغراض تنمية أو استخدام.
أثر بيئي تراكمي	المجموع التراكمي لكافة التأثيرات البيئية الناشئة بسبب مشروع معين، أو مكان معين.
التنمية	التنمية هي أي من الأنشطة التالية: أ. تنفيذ أعمال البناء. ب. تنفيذ أعمال البنية التحتية. ج. مشروعات تقسيم الأراضي. د. إعادة تقسيم الأراضى إلى مجموعة من المناطق تبعاً لاستعمالات الأراضي ومعايير واشتراطات التنمية.
طلب مشروعات تنمية / تطوير	طلب للحصول على موافقة لإجراء مشروعات التنمية.
تقييم الأثر البيئي	إجراءات لتحديد الآثار البيئية والاجتماعية الناتجة عن مشروع ما قبل اتخاذ القرار بهدف التقليل من الآثار السلبية.
المحميات / المحميات البيئية (EPA)	المناطق التي يتم فيها حماية الحياة النباتية والحيوانية (التنوع البيولوجي)، والتي تحكمها تشريعات خاصة عن الأنشطة البشرية والتنموية.
المناطق ذات الحساسية البيئية(ESA)	يقصد بها الأرض التي تمتلك , (أو يمكن أن تمتلك من خلال إجراءات تصحيحية)خصائص بيئية مرغوباً فيها، تساهم في الإبقاء على أو إنشاء حياة طبيعية وبرية، ثبات التربة، احتجاز الماء، أو إعادة تغذية الخزانات الجوفية، الغطاء النباتي، وما شابه ذلك من الوظائف الإيكولوجية الحيوية.
الأمانة العامة للتخطيط التنموي (GSDP)	الأمانة العامة للتخطيط التنموي، هي الجهة المختصة بتقديم الإفادات لحكومة دولة قطر، بشأن تطلعات الدولة في مجال التنمية، وهي الجهة المختصة بإعداد وإدارة تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية، بغرض تحقيق الغايات المستهدفة بمشروع رؤية قطر الوطنية لعام(2030)، وقد تم إدماج الأمانة العامة للتخطيط التنموي بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء، التي تم إنشاؤها في شهر يونيو (2013).
الحزام الأخضر	منطقة عازلة من الأراضي غير الحضرية، محصورة بين حرم الخدمات وحدود النمو العمراني لحاضرة الدوحة، وذلك لتحجيم النمو العمراني وتحقيق انتقال بصري وعمراني من المناطق المبنية في المدن إلى الصحراء.
الناتج الإجمالي المحلي (GDP)	قياس للقيمة المضافة للاقتصاد كنتيجة للنشاط البشري. وهو القيمة لكل البضائع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما مضافاً إليه قيمة البضائع والخدمات التي تم استيرادها مستقطعاً ما تم تصديره من بضائع وخدمات.
مياه جوفية	مياه تحت سطح الأرض تشغل المنطقة الصماء من التربة.
مبادئ توجيهية / ارشادية	الخطوط العريضة لرسم سياسات استراتيجية لمخطط على مستوى معين.
المنطقة التراثية	البيئات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي لها قيمة خاصة بالنسبة للمجتمع الحالي وللأجيال القادمة.
التدابير المؤسسية	الترتيبات التنظيمية التي تباشر بها الهيئات الحكومية والكيانات الأخرى والمسؤوليات والمهام المحددة لها لتنفيذ والإجراءات الخاصة بالإطار الوطني للتنمية بدولة قطر.
الفاعلية المؤسسية	العمل المنظم لاستمرارية الجودة وضمان إلتزام جهه ما برسالتها وتحقيق رؤيتها ومدى تلبيتها لاحتياجات ومتطلبات شركاء التنمية.
الإطار المؤسسي	العلاقة التنظيمية بين طرفين أو أكثر، ويشمل القواعد التي تحكم الحقوق والالتزامات الناشئة عن تلك العلاقة.
شركاء تنمية رئيسيون	الجهات الرئيسية المسؤولة عن تحديد السياسات و / أو القرارات التي تترتب على تنفيذ الآلية. فهي الجهة المسؤولة عن دعم الجهة الرائدة ويتوجه عليها توفير أوجه المساندة والدعم لضمان تنفيذ الآلية بنجاح وفقاً للإطار الوطني للتنمية لدولة قطر.

المصطلح	التعريف
الصناعات القائمة على المعرفة	صناعات كثيفة التكنولوجيا تعتمد على العلوم التطبيقية، وما تشمله من التكنولوجيا الخضراء والاتصالات والإعلام....إلخ.
منطقة تحت الدراسة	الأراضي التي تعتبر حالياً ليست ضرورية للتنمية، ولكن مع احتمالية أن تكون مناسبة لأغراض تنموية حضرية تعتمد على التوقيت المناسب لاستغلالها والإطار الزمني لتوفير البنية التحتية.
التجمعات الكبيرة	مجموعة من الأفراد من جنس واحد يقيمون بصفة معتادة في وحدات سكنية بشكل جماعي ولا تربطهم صلة قرابة ولا يشكلون أسرة فيما بينهم وعددهم (7) فأكثر.
الشركاء الرائدون	الجهه المسؤولة عن توجيه وتنفيذ الآلية والإجراءات والسياسات التنفيذية، علاوة على مسؤوليتها في تقديم تقرير سنوي بخصوص التقدم المحرز في السياسات والآليات المناطة بها.
المشروع الرئيسي	يقصد به المشروع الذي يتعلق بواحد أو أكثر مما يلي: أ. مشروعات التعدين، سواء استخراجها أو الحفاظ عليها. ب. مرافق إدارة النفايات. ج. توفير المساكن أو الوحدات السكنية، في الحالات التالية: أن يكون عدد الوحدات السكنية (10) أو أكثر. ألا تقل مساحة موقع المشروع المقترح عن نصف (0.5 هكتار). د. إنشاء مبنى، أو مبان يكون فيها إجمالي المساحات المبنية لمنشآت - المشروع (1000 م^2) أو أكثر. هـ. أن يقام المشروع على موقع مساحته (1 هكتار) أو أكثر.
النقل العام	نظم النقل الجماعي المختلفة مثل حافلات النقل السريع وعربات النقل الحديدية.
المخطط العام	هو مخطط مكاني شامل، يصف ويوضح شكل التنمية العمرانية في إقليم، أو بلدية، أو مركز، أو منطقة محلية. ويحدد استخدامات الأراضي في المستقبل، والتشكيل العمراني، ومتطلبات التصميم العمراني ومخططات البنية التحتية الرئيسية والمرافق العامة والخدمات.
المشاريع الكبرى	مشاريع استثمارية واسعة النطاق بسبب تأثيرها على المجتمعات والبيئة، ينفذها القطاع الخاص والحكومي أو شبه الحكومي.
الحاضرة/متروبوليس (Metropolis)	تم اشتقاق الاسم من الكلمة الاغريقية meter ، وتعني «الأم» وكلمة polis وتعني «المدينة أو البلدة» ويقصد بها مجموعة مدن، ويزيد عدد سكان المدينة المركزية فيها على نصف مليون نسمة، ويزيد فيها إجمالي عدد السكان على مليون نسمة.
حاضرة الدوحة	منطقة حضرية محددة بممر الخدمات والحزام الأخضر للحاضرة، وتضم بلدية الدوحة وجزء من بلديات الريان، الظعاين، أم صلال، الوكرة.
وزير البلدية والبيئة	الوزير المسؤول عن الجهة الحكومية، التي تدير شئون التخطيط العمراني والتنمية بالإضافة إلى شئون البيئة بالدولة.
التنمية متعددة الاستخدامات	مزيج من الاستخدامات السكنية، التجارية، الصناعية، الإدارية، المؤسسية، أو غيرها من الاستخدامات المتوافقة من موقع عمراني مثل مركز المدينة، الحي السكني، أو مبنى.
مخطط التنمية المكانية للبلديات (MSDP)	وثيقة التوزيع المكاني لاستخدامات الأراضي لكل بلدية والتي تحتوي على رؤية البلدية، المخطط الهيكلي، مخطط مركز المدينة، ومخططات المناطق ذات الأولوية في التنفيذ والمخططات التفصيلية لمناطق استخدامات الأراضي واشتراطاتها التي صممت لإدارة التنمية العمرانية المستقبلي للبلدية.
برنامج الأمن الغذائي الوطني(NFSP)	أنشأت دولة قطر برنامج الأمن الغذائي الوطني، لتقليل اعتماد المواطنين على الواردات الغذائية، من خلال تطوير وتنفيذ مجموعة حلول شاملة ومستدامة وطويلة المدى للإنتاج الزراعي والاكتفاء الذاتي في إنتاج المواد الغذائية.
البرنامج الوطني للإسكان	هو برنامج الإسكان حكومي المعد لتوفير الأراضي الخاصة لإسكان القطريين.
مشروع ذو أهمية وطنية	مشروع وطني ضخم معلن عنه من قبل وزير البلدية والبيئة وفقاً للأحكام والاشتراطات التنظيمية للإطار الوطني للتنمية بدولة قطر.

المصطلح	التعريف
الاستراتيجية الوطنية للتوزيع المكاني (2032)	مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات العمرانية، والأهداف التخطيطية، والسياسات والإجراءات المتعلقة بالسياسات، تصاغ في شكل مخطط عام عمراني لتواجه التوقعات السكانية الحالية والمستقبلية وتوقعات النمو الاقتصادي لدولة قطر حتى سنة(2032).
البيئة الطبيعية	تشمل البيئة الطبيعية كافة الأشياء الحية وغير الحية، التي توجد في الأرض أو في منطقة منها بصورة طبيعية، وتشمل المظاهر الجغرافية وتضاريس الأرض، والهواء ونوعية الهواء والمناخ.
المناطق غير الحضرية	الأراضي المحددة بالمخططات الهيكلية بالإطار الوطني للتنمية بدولة قطر والتي تعتبر غير مناسبة للتنمية العمرانية الحضرية. وتشمل المحميات الطبيعية، الحزام الأخضر، الأراضي الصحراوية، مشروعات الإسكان صغيرة الحجم، والصناعات الأولية.
العامل المقيم إقامة دائمة	يقصد به عمال البناء ذوو المهارات المتواضعة، أو غير المهرة، المعينون في مجال صناعة البناء بعقود عمل طويلة الأمد، وأنشطة البناء الدائمة.
سكن العمال المقيمين إقامة دائمة	يقصد به المساكن المخصصة لإقامة العمال بصورة دائمة، وهي تقام بالمناطق الحضرية، بمواقع تتيح إمكانية الوصول دون عناء إلى أسواق العمل، وشبكات الطرق الاستراتيجية، وهي تبنى وفقاً للحد الأدنى من مواصفات البناء القياسية، التي تشمل المرافق الخدمية، والخدمات المجتمعية والترفيهية.
سياسة	مجموعة من القرارات الموجهة من أجل تحقيق الأهداف.
آليات / إجراءات التنفيذ	مجموعة الآليات التي تساعد شركاء التنمية على تنفيذ آليات المخطط لتحقيقها في إطار زمني محدد.
غرفة البلياردو	هي غرفة سكنية، توجد ضمن مبنى سكني، وتستخدم للعب البلياردو، وعرض الهدايا ذات القيمة المادية أو المعنوية.
منهج التنمية الحذر	منهج وقائي يتم بموجبة تجنب اتخاذ القرارات التي لا يمكن الرجوع عنها، لأن الافتراضات التي تستند إليها قد يثبت أنها غير صحيحة.
الصناعات الأولية	الصناعات المرتبطة بالزراعة وتربية الماشية والنحل وتربية الأحياء المائية والبستنة، والصناعات الرعوية.
استخدامات غير مسموح بها	استخدامات غير مصرح بتوطينها في منطقة معينة طبقاً للمخططات العمرانية المختلفة، والاشتراطات التخطيطية المصاحبة لها.
المحتوى العام	المساحات غير المبنية وتشمل الفراغات والمسارات العامة والتشكيل العمراني الذي يجسد الصورة البصرية العامة بغض النظر عن الملكية.
النقل العام	نظام خدمات نقل منتظم ومجدول بالمناطق الحضرية، ويستخدم من قبل عامة الناس، وهو يشمل الحافلات والترام والقطار الخفيف، وقطار الضواحي والمراكب، وخدمات النقل السريع وخدمة قطارات المترو، والنقل السريع بالحافلات.
منطقة قطر الاقتصادية (QEZ)	هي أرض مخصصة ضمن منطقة معينة، وتخضع لنظم وقوانين خاصة معينة، والغرض منها هو تشجيع الاستثمارات الخارجية.
الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر (QNDF 2032)	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المكانية لدولة قطر (2032) وتشمل المخططات الهيكلية للدولة وحاضرة الدوحة وكافة البلديات الأخرى والسياسات والإجراءات المتعلقة بالسياسات لإدارة النمو وبناء مجتمعات مستدامة ملاءمة للحياة.
استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (QNDS 2016-2011)	وثيقة استراتيجية متوسطة المدى أعدتها الأمانة العامة للتخطيط التنموي، تحقق رؤية قطر الوطنية (2030) من خلال التركيز على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية واستراتيجيات تنفيذ مجموعة من القطاعات والوكالات.
الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر (QNMP)	برنامج عمل الذي قامت به وزارة البلدية والبيئة لمعالجة وتخطيط الاحتياجات المكانية لدولة قطر بما يتواءم مع توقعات السكان والنمو الاقتصادي والأهداف الإنمائية لرؤية قطر الوطنية (2030).
الرؤية الوطنية لدولة قطر(2030) (QNV2030)	وثيقة استراتيجية أعدتها الأمانة العامة للتخطيط التنموي، تحدد رؤية قطر طويلة الأجل من خلال توفير إطار يمكن من خلاله وضع استراتيجيات وطنية وخطط التنفيذ حتى عام (2030).

المصطلح	التعريف
إعادة تخطيط قطعة الأرض	يقصد بذلك ما يلي: أ. إعادة تقسيم قطعة أرض إلى أكثر من قطعة. ب. دمج قطعتي أرض أو أكثر. ج. إعادة تعيين حدود قطعة أرض من خلال تسجيل مخطط جديد أو قطعة أرض جديدة. د. تقسيم قطعة أرض إلى أجزاء بموجب اتفاق، يقضي بإحالة أجزاء مختلفة من القطعة، تكون متاحة لنقل ملكيتها على الفور، أو لإشغال منفصل. هـ. إنشاء طريق بموجب حق الارتفاق، بحيث يتيح إمكانية الوصول إلى قطعة الأرض باستخدام طريق قائم.
إعادة التطوير	يرجى الإطلاع على «التجديد الحضري».
التجديد	يرجى الإطلاع على «التجديد الحضري».
الأحكام والاشتراطات التنظيمية	القواعد التفصيلية التي تمنح الصفة القانونية لمخطط استخدامات الأراضي والتي تنظم كيفية ونوعية استخدامات الأراضي المقترحة في منطقة محددة.
الهدوء	هو إحساس قوي بالطمأنينة والسكون في نظر شخص ما، وليس بالضرورة أن يكون بسبب تأثيرات البيئة المجاورة.
المسكن المؤقت قصير الأمد	يقصد به المسكن الذي يتم توفيره لمدة إقامة لا تقل عن ثلاثة (3) أشهر.
التجمعات الصغيرة	مجموعة من الأفراد من جنس واحد يقيمون بصفة معتادة في وحدات سكنية بشكل جماعي ولا تربطهم صلة قرابة ولا يشكلون أسرة فيما بينهم وعددهم من (2) إلى (6) أفراد.
مرافق الإسكان السياحي صغيرة الحجم	الوحدات أو المساحات المتاحة للتأجير بصورة منفصلة خلال فترة قصيرة من قبل السياح أو المسافرين وتشمل غرفة في فندق، شقة، بيت ضيافة ، مواقع التخييم، وتتميز بالتالي: أ. إجمالي عدد الوحدات المستقلة أو المساحات المتاحة لا يزيد عن(20) وحدة. ب. إجمالي الطاقة الإستيعابية للمنشأة لا يزيد عن (100) فرد. ج. إجمالي مجموع المسطحات المبنية لا يزيد عن (1000 م^2).
صاحب المصلحة / شريك التنمية	أي شخص أو جهة يمكن أن تؤثر على المشروع أو تتأثر به.
مشاركة الجهات المعنية / شركاء التنمية	يقصد بها إشراك الجهات المعنية / شركاء التنمية المعينين في جميع مراحل المشروع.
التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA)	عملية منظمة لقياس الآثار البيئية والإجتماعية والاقتصادية المترتبة على تطبيق السياسات والخطط والبرامج بهدف المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
المخطط الهيكلي	مخطط التنمية المكانية الرئيسة التي توجه إعداد مخطط عام أكثر تفصيلاً لمناطق محددة، من خلال تحديد توزيع استراتيجي واسع لاستخدامات الأراضي في المستقبل، ومكان وطبيعة البنية التحتية الرئيسية، وغيرها من العناصر الاستراتيجية الرئيسية مثل ممرات النقل.
تقسيم الأرض	يرجى الإطلاع على مصطلح «إعادة تخطيط قطعة أرض».
التنمية المستدامة	عملية تنمية المجتمعات لكي تلبي الاحتياجات الحالية بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.
النمو المستدام طويل الأمد	يرجى الاطلاع على مصطلح «التنمية المستدامة».
السكن المؤقت	أماكن الإقامة السكنية التي يتم توفيرها بالمواقع، أو أن تكون متاخمة / ملاصقة مباشرة لها، لمدة زمنية لا تزيد عن ثلاث سنوات، وتتميز بالتالي: أ. تحتوي على مقصورات للنوم. ب. مباني تحتوي على المرافق اللازمة لخدمة مقصورات النوم.
العامل المقيم إقامة مؤقتة	يقصد به عامل البناء ذو الإمكانات المتواضعة، أو عديم المهارات، الذي يعمل في صناعة البناء المتعلقة ببرنامج تطوير المنشآت ومرافق البنية التحتية الخاصة بفعاليات كأس العالم في دولة قطر عام (2022)، وقد تم تحديد عدد هؤلاء العمال من قبل الأمانة العامة للتخطيط التنموي.

المصطلح	التعريف
سكن العمال المقيمين إقامة مؤقتة	يقصد بها مقرات الإقامة المؤقتة المخصصة للعمال، وقد تم تشييدها داخل المناطق الحضرية أو بالقرب منها، بمواقع تمكن من الوصول دون عناء إلى أسواق العمل، وشبكات النقل الاستراتيجية، وقد تم بناؤها، مع مراعاة الحد الأدنى من معايير البناء، والمرافق المجتمعية، والخدمات المجتمعية، والمرافق الترفيهية.
الإحساس/ الشعور العام	هو الغاية ، أو الافتراض، أو الإحساس العام، الذي يكمن وراء قيمة حقيقية أو مبدأ من الصعب التعبير عنه بالكلمات.
الإسكان السياحي	هو المبنى السكني الذي لا يستخدم للإقامة الدائمة، وهو بمثابة مرفق صغير الحجم يستخدم لإقامة السياح.
التنمية العمرانية المرتكزة على خدمات النقل العام (TOD)	التنمية العمرانية المعتمدة والمحيطة بخدمات النقل العام وتتميز بالاستخدامات المتعددة / المختلطة وذات الكثافة العمرانية المرتفعة في مركزها والتي تقل تدريجياً كلما اتجهنا خارج المركز.
النقل الجماعي	نظم النقل الجماعي المختلفة مثل حافلات النقل السريع وعربات النقل الحديدية.
مياه الصرف الصحي المعالجة (TSE)	مياه الصرف الصحي التي يتم معالجتها لاستخدامها لأغراض الري أو أي أغراض أخرى.
التصميم الحضري	عملية اعطاء شكل أو إعادة تشكيل أو اعطاء شخصية مميزة لمجموعة من المباني أو لأحياء كاملة، أو لمدينة كاملة.
حدود النمو العمراني	حدود التنمية العمرانية لحاضرة الدوحة وكل بلدية من البلديات على حدى، والتي تمنع الزحف العمراني على المناطق الغير حضرية المجاورة والحزام الأخضر والاحتفاظ بها للاستخدامات غير الحضرية مثل الأنشطة الزراعية والترفيهية والمنخفضة التأثير على البيئة.
الأراضي الحضرية	تلك الأراضي المحددة في المخططات الهيكلية بالإطار الوطني للتنمية بدولة قطر والتي تعتبر ذات امكانية مناسبة لأغراض التنمية أو اعادة التنمية العمرانية، وتشمل استعمالات مثل الإسكان، والأعمال التجارية والصناعية، والخدمات المجتمعية، والمرافق السياحية، والرياضية والترفيهية والمناطق المفتوحة.
الغرض الحضري	يقصد به الأنشطة السكنية والصناعية، وتجارة التجزئة، والتجارية، والرياضية، والترفيهية أو المجتمعية، التي عادةً ما توجد بمدينة أو بلدة.
تحديث المناطق الحضرية	يقصد به الاستراتيجيات اللازمة لتغيير البيئة العمرانية، بغرض تنشيط النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.
التجديد الحضري	منهج تخطيطي يعتمد على عمليات تأهيل وتحسين الحالة العامة للحي أو المنطقة الحضرية. ويمكن لعملية التجديد أن تشمل هدم المباني القديمة بأكملها أو الجزء السفلي منها، وبناء طوابق جديدة أو إضافية مخصصة للسكن.كما أنه من الممكن إضافة ميزات أو سمات جديدة للمكان.
الزحف العمراني	الإنتشار العشوائي للعمران على المناطق الطرفية والملاصقة لأطراف المدينة.
الهيكل الحضري / العمراني	التحليل والتقييم الموفولوجي - الظاهري / الوظيفي للمدن والبلدات والمستقرات والذي يجعل يمكن من تجديد هيكلها وخصائصها التخطيطية.
تقسيم المناطق	تقسيم الأراضي طبقاً للاستخدامات / الأنشطة المتوافقة والمسموح بها. بما يتناسب مع المعايير والاشتراطات الخاصة بمساحات قطع الأراضي ونسب التغطية، والكثافة وارتفاعات المباني، والارتدادات والمعدلات التخطيطية للمساحات المفتوحة وأماكن انتظار السيارات، وكافة العناصر الأخرى ذات الصلة.

حقوق النشر

حقوق النشر محفوظة لوزارة البلدية والبيئة (2016) .
هذا الكتاب خاضع للحماية بموجب حقوق النشر، ولا يجوز إعادة طباعة أي جزء منه بأي وسيلة، ما لم يتم الحصول على موافقة كتابية مسبقة من وزارة البلدية والبيئة.

تبرئة ذمة خاصة بالخرائط

المعلومات الواردة عن الخرائط بهذا المستند، لا يقصد بها الإشارة إلى قطع أراض معينة، ويجب أن تستخدم للأغراض التوجيهية فقط. وفي بعض الخرائط، يلاحظ أن إحدى الطبقات قد تخفي الأخرى، ولا يقصد بذلك الإشارة إلى أي ترتيب، أو أهمية، أو أولوية.

وزارة البلدية والبيئة لا تضمن أو تشير إلى دقة أو شمولية المعلومات المبينة بشأن هذه الخرائط، كما أنها تخلي مسؤوليتها عن أي ضرر أو خسائر قد تنشأ عن استخدامها.

معلومات إضافية

للحصول على معلومات إضافية، يرجى مخاطبة:

الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر،
إدارة التخطيط العمراني،
وزارة البلدية والبيئة،
ص. ب. 22423 ،
الدوحة، قطر